

مَطَالِعُ الدِّقَائِقِ فِي تَحْرِيرِ الْجَوَامِعِ وَالْفَوَائِدِ

لِلإمام جمال الدين الأسنوي

(١)



تحقيق

فضيلة الدكتور نصر الدين فريد محمد واصل

مفتي الديار المصرية السابق

مَطَالِعُ الدِّقَائِقِ فِي تَحْرِيزِ الْجَوَامِعِ وَالْفَوَائِقِ

للإمام جمال الدين الأسنوي
المتوفى سنة ٧٧٢ هـ

(١)

دراسة
لفضيلة الدكتور نصر الدين فريد محمد واصل
مفتي الديار المصرية السابق

دار الشروق

طبعة دار الشروق الأولى

٢٠٠٧

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

٨ شارع سيديويه المصرى

مدينة نصر - القاهرة - مصر

تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩

فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)

email: dar@shorouk.com

www.shorouk.com

مقدمة الطبعة الأولى للقسم الأول «الدراسي»

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين وخاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله الهادي الأمين وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين . . وبعد . .

فإن من فضل الله علىّ أن هداني وأعانني على تحقيق هذا الكتاب تحقيقاً علمياً وتقديمه للباحثين وطلاب العلم ودقائق الفقه والمعرفة في كنوز تراثنا العربي والإسلامي الأصيل، وذلك لإثراء المكتبة الإسلامية المطبوعة والمنشورة لخدمة الدين الإسلامي وتشريعه العملي بين الناس جميعاً بالحكمة والموعظة الحسنة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وهذا الكتاب المحقق «مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق» هو أحد كتب التراث الفقهي الإسلامي النادرة، التي تعد على أصابع اليد طيلة عصور التاريخ الفقهي والعلمي الإسلامي. ولهذه الأهمية فقد كان ذلك الكتاب هو موضوع رسالتي العلمية التي شرفني الله بها ونلت بها درجة العالمية «الدكتوراه» في الفقه المقارن بمرتبة الشرف الأولى بالإجماع سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر. وكانت لجنة المناقشة والحكم تتكون من: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الغني محمد عبد الخالق أستاذ الفقه والأصول وشيخ المحققين بالجامعة، وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور محمد أنيس عبادة أستاذ الأصول والفقه المقارن بالكلية، وفضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور بدران أبو العينين بدران أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق جامعة الإسكندرية في ذلك الوقت. وهم جميعاً من القمم العلمية الإسلامية المخلة في تاريخنا الإسلامي بفضلها على العلم وطلابه، وآثارها العلمية إلى ما شاء الله سبحانه وتعالى.

ولحرصى الشدرد على ألا يطبع الكتاب وينشر إلا تحت عىنى ومراجعتى الخاصة؛ فقد تأخر نشره لمشاغلى العلمىة الكثرىة العامة والخاصة إلى أن هىأ الله لطبعه ونشره يدأ أمينة فى نشر التراث الإسلامى وحفظه وهى «دار الشروق»، فأذنتها بنشره لإثراء المكتبة الإسلامىة وتيسير البحث فىها لطلاب العلم والفقه والمعرفة الإسلامىة الصفىحة .

ندعو الله - سبىحانه وتعالى - أن يوفقنا جمىعا لما فىه خىر الإسلام والمسلمىن فى كل زمان ومكان . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمىن .

دكتور نصر فرىد واصل

مفتى الدىار المصرىة الأسبق

مقدمة التحقيق والدراسة العلمية

الحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . . .

وبعد . . .

فإن معالم الإسلام ومآثره الخالدة، كادت أن تنطمس فى أعين كثير من الناس، وتختلط عليهم وجوه الحق نتيجة لرواسب الجهالات التى كانت قد رانت على عقول أسلافهم، ولأنهم أصاخوا بأذانهم إلى حضارة الغرب، وافتتنوا بجدنيته الزاهرة، وأعجبوا بأنظمتهم وقوانينه السائدة، ونسوا التراث التشريعى الأصيل الذى خلده الإسلام، والذى مازالت حيويته تنطق بجدته وبتميزه وصلاحيته .

فقد فهم علماؤنا السابقون، وفقهاؤنا المتقدمون، ما فى شريعتهم من السعة والمرونة، والحيوية، فبدلوا كل ما يستطيعون فى التخريج والاستنباط، حتى أحاطوا بكثير من الفروع والجزئيات، وكادت هذه الفروع لا تترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصتها .

وهذا ما يصور لنا الفكر التشريعى الإسلامى فكراً موحداً الهدف، متعدد النوع والموضوع، مختلف الأثر؛ لأنه قد استهدف مصلحة الأمة، أو مصلحة المجتمع، وذلك بمبراعاته كل ما يحفظ عليه وحدته وتماسكه، ويحقق له أهدافه ويصون علاقات أفراد من الوهن والتفكك، ويوفر لهم الاستقرار والسلام، ويهيئ لهم بالأمن فرص العمل والرخاء، فما كان فيه المصلحة له فهو محل طلبه، وما كان فيه المضرة له فهو محل نهيهِ . وإن هذا أمر أجمع عليه فقهاء المسلمين وأثبتته استقراء الأحكام، فلم يلاحظ فيه حكم ضار بالأمة، أو يزيد ضرره على نفعه، وما من حكم جاء به إلا كان نفعه أكبر من ضرره .

فقد مزج بين المصالح الدينية والدنيوية مزجا محوره سعادة الناس ومبناه الفضيلة بأتم معانيها، وليس لهذا من نظير حتى فى أرقى القوانين الوضعية. فهو إذن تام الأصول والأحكام، لم يدع شاردة ولا واردة إلا بينها، كل ذلك لىتنظم أمر الحياة ويعيش المرء عيشة منتظمة يتفرغ منها لإعداد الزاد ليوم الميعاد.

ولقد دونت فى ذلك كله كتب نافعة، ومصنفات جامعة، تحتوى آراء أصحاب المذاهب وأقوال متبعيهم، وترجيحات مرجحيهم، حتى أصبحت المكتبة الفقهية الإسلامية غنية بهذه الثمرات الطيبة من آثار السلف التى تعد من أعظم مفاخر المسلمين، والتى شهد لها العالم كله، واقتبس منها واضعوا قوانينه فى الشرق والغرب، حتى أننا لنستطيع أن نقول إنه ما من تشريع وضعى عادل عرفه العالم إلا وهو مستمد من مذهب من مذاهب الفقهاء المسلمين، أو مندرج تحت قاعدة كلية، أو نص عام، أو خاص من نصوص الشريعة.

فالفقه الإسلامى إذن بأصوله وقواعده ومذاهبه هو المصدر الأعظم للتقنين والتشريع فى مختلف العصور، وكتبه ومصنفاته هى المراجع الأصلية لكل من أراد أن يستقى المنابع الصافية الشافية.

ومن الأدلة على ذلك، ما أقره مؤتمر القانون الذى عقد فى «لاهاى» سنة ١٩٣٨م، فقد تقرر فيه اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً مهماً من مصادر التشريع وذلك بعد أن أشاد الأعضاء الأجانب - على اختلاف مللهم - بأحكام تلك الشريعة. ولقد آمن بذلك فى أيامنا كثير ممن كانوا لا يؤمنون به من قبل، واتجهت الأنظار إلى هذا الفقه الإسلامى رغبة فى الإفادة منه، والتعويل عليه، والاقتياس من أحكامه فى مختلف مذاهبه.

ولئن طغى فى عصرنا سيل الأفكار الأجنبية حيناً من الزمان، لاسيما فيما يمس تعاليم الإسلام، فإنه سرعان ما برزت إلى الوجود نهضة علمية وثابة، وهمة جبارة ترد الحق إلى نصابه، وتبين متاهات الضلال.

غير أننا قد وجدنا البعض يردد: «قد يحول دون الانتفاع بهذا التشريع الفقهى... صعوبة الكتب التى احتوته من ناحية الترتيب، والتبويب، بل وصعوبة الحصول على مراجعه الأصلية؛ فإن أغلبها - بل وأثمنها مادة - مازال مخطوطاً

ومبعثراً فى مكتبات العالم . . حتى الكتاب الواحد قد وجدنا أجزاءه متفرقة فى هذه المكتبات» .

فكان ولا بد من عمل يعيد إلى هذه الكتب وإلى الفقه الإسلامى ، عصره الذهبى ، ويقربه من ميدان البحث حتى يستقى الباحثون ويشفوا ظمأهم منه .

وحيثما أتيت لى الأسباب ، قاسيت هذه التجربة بنفسى - تجربة البحث فى بحور الفقه الزاخرة ، ومحيطاته الشاسعة - ولولا ما وجدت من كنوز نادرة وثمار يانعة ، لأثنانى الجهد عن الغوص فيها ، أو البحث عنها .

وفى هذا - ولا شك - تدريب على العمل الشاق الذى ينتظرنا جميعاً . . لخدمة العلم والدين ، وتقديمه سهلاً يسيراً فى ثوب يليق وسماحة الإسلام .

ويرجع ذلك إلى الزمن الذى هبأتى الله فيه لتحمل عبء هذه التجربة الجديدة على كل باحث مثلى ، والتى كان لا يقدر عليها إلا الأساتذة الكبار والعلماء الأجلاء الذين أمضوا حياتهم فى ميدان البحث والتقصى .

لقد تخرجت من كلية الشريعة والقانون فى سنة ١٣٨٥هـ (١٩٦٥م) ، ثم حصلت على درجة التخصص (الماجستير) شعبة الفقه المقارن فى سنة ١٣٨٨هـ (١٩٦٧م) . فكان ولا بد أن أهيم نفسى لمرحلة ثالثة وأخيرة من مراحل التعليم المنتظم - ألا وهى مرحلة التخصص (الدكتوراه) فى الفقه المقارن ، حيث هى الدراسة الميدانية والتطبيق العملى لجميع المراحل التى مرت قبلها .

ولقد أحسست فعلاً بمدى الصعوبات التى ستقابلنى ، والجهد الذى يجب أن يبذل - من أول وهلة - حينما فكرت فى السير على هذا الطريق .

وكانت أولى هذه الصعوبات هو اختيارى موضوع «البحث والدراسة» ، وقضيت فى ذلك وقتاً ليس بالقصير فى تفكير عميق حول الموضوع الذى يمكن أن أقدم ثمرته لقارئه . . وطالت بى الحيرة ، وظللت أكثر من عام أقرأ وأنقب عن الموضوع الذى يمكن أن أقدم فيه الجديد فى خدمة البحث والعلم . . وأخيراً كان هناك أكثر من موضوع وقع عليه اختيارى . . وعرض على بساط البحث .

ولقد حاولت فعلاً أن أستقر على أحد الموضوعات التى عاجلها الفقه الإسلامى اتباعاً للمنهج الذى سبقنى إليه من سار فى هذا الميدان .

وفجأة، وحينما كنت أتردد على المكتبات العامة لاستكمال خطة البحث بالتزويد من أمهات الكتب الفقهية - أوقفنى واستلفت نظرى ما وجدته مخطوطاً من تراثنا الإسلامى العظيم، ليس فى مجال الفقه وحده بل فى جميع المجالات المختلفة .

ولقد تبين لى أن ما ظهر لنا فى مجال الفقه من كتب مطبوعة إنما هو قليل من كثير، وأن هناك ثماراً يانعة حلوة المذاق، هى فى أشد الحاجة إلى من يقطفها ويتغذى هو وغيره عليها .

وعلى الفور قمت بعرض فكرة تسجيل الرسالة فى تحقيق أحد المخطوطات الفقهية على أستاذ التحقيق بالكلية، ورئيس قسم الأصول بها (الأستاذ عبد الغنى محمد عبد الخالق) فلقيت منه العناية والتشجيع، ووجدته صاحب هذه الفكرة، وأستاذ جامعتها، وسجلت فى تحقيق كتاب «مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق» للإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٢هـ .

ولقد كانت رغبتى فى تحقيق إحدى المخطوطات عامة ترجع إلى العوامل الآتية :
أولاً: الإسهام بقدر الإمكان فى تحقيق التراث الإسلامى والمحافظة عليه وإبرازه فى ثوب جديد يشجع على النظر والبحث، والأخذ منه لجميع التشريعات المحلية والعالمية، ولدفع ما يتعلل به المحجمون عن الأخذ منه .

فقد ذكر فى مؤتمر «لاهاى» - بعد أن تقرر فيه أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع - أن من العقبات دون هذا الغرض الكريم، عسر فهم الشريعة من مصادرها الحالية لكثرتها وتشعبها، ونأيها عن الطرق المذلة التى جرت عليها دراسة القانون .

وهذا ما تعلل به بعض الكاتبين^(١) المصريين عندما أثرت «قضية الشريعة الإسلامية فى الدستور الدائم الجديد لجمهورية مصر» باعتبارها المصدر الرئيسى

(١) جمال الدين العفيفى (الأهرام) فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٩١هـ ١٤ يوليه سنة ١٩٧١م، فى مقال له بعنوان «قضية الشريعة الإسلامية والدستور الدائم» ص : ٥ .

للتشريع - فقد دعا إلى أن يكون النص هو «مبادئ الشريعة» بدلاً من «الشريعة» متعللاً بما تعلل به في مؤتمر «لاهاي» - السابق الإشارة إليه . وللأسف فقد أخذ بقوله ، وهو الذي أصبح مستقراً ومعمولاً به في الدستور الجديد .

ومما جاء في هذا المقال : « . . ومن هذا يتبين أن الدعوة إلى النص على أن تكون الشريعة الإسلامية هي «المصدر الرئيسي» للتشريع يجب أن يلاحظ فيها أن الفقه الإسلامي لم يدون في معظمه ، ولا يزال مدفوناً في بطون الكتب موزعاً بين مذاهب أربعة ، ومدارس مختلفة ، ويجب أن يلاحظ فيها أن مجتمع القرن العشرين بمشكلاته الحديثة ، وتقدمه العلمي المذهل في الذرة ، وغزو الفضاء ، وفي ارتباط أجزاء العالم ببعضها ، والتزاماته الدولية - أصبح يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد واستحداث أحكام توائم هذه الظروف المتغيرة » .

ومما قاله أيضاً تحت عنوان «المعاناة في البحث» :

«وإن الاقتراح الذي يرى أن ينص دستورنا الجديد على أن تكون «الشريعة الإسلامية» المصدر الوحيد للتشريع - اقتراح يخشى لو أخذ به أن يصرف مجتمع قوى الشعب العامل عن الاجتهاد في إيجاد حلول لمشكلاته ، ويزكي نزعة الجمود والتقليد . كما يخشى معه أن يصبح باب البحث والتعرف على المصادر الشرعية مقصوراً على نفر قليل تمرس على الرجوع إلى كتب الفقه الإسلامي ، ومعظمها ليس مفهراً ، ولا يسير على نهج واحد في عرض المسائل » ا . هـ .

ومع أن الكلام السابق مبني في أغلبه على المغالطة ، أو القصور في استيعاب معنى الشريعة ، أو البحث في مراجعها الكثيرة . إلا أنه على جانب من الصحة .

ولذلك كان لزاماً علينا تنقية الفقه الإسلامي مما أصابه من جمود أو غموض قد يعترض الباحث في العصر الحديث ، فيثنيه عن الأخذ منه أو العزوف عنه وعن نشره على صورة تشجع أصحاب الثقافات القانونية المختلفة على الأخذ منه ، والعمل به والنهضة بالمجتمعات على يديه .

ثانياً: مقاومة الغزو الاستعماري الهدام ، والمحافظة على تراثنا الإسلامي من أن تمتد إليه يد العابث الماجن ، الحاقداً على الإسلام - بالإهلاك ، أو بالتبديل تحقيقاً لبغيته الخبيثة - وهي القضاء على دولة الإسلام - وما لقيه التراث الإسلامي على يد

المستعمرين الأوائل من إهلاك وتدمير في عصر التار والحروب الصليبية - ليس بعيداً ولا يخفى على أحد، وقد تكلمنا عن هذا الموضوع في محله بتفصيل، وذلك في الباب الأول للرسالة^(١).

وإن التاريخ الآن يعيد نفسه، ونحن أمام تجربة قاسية لامتحان إرادتنا، وقوة إسلامنا وتماسكنا، بعد أن بدأ الغزو الاستعماري الصليبي يهددنا من جديد، ممثلاً في أداة الصهيونية العالمية (إسرائيل) التي تحتل جزءاً ليس بالقليل من أرض الإسلام والسلام، ومقدساته الغالية الطاهرة في القدس الشريف وفلسطين وغيرها.

والصليبية الغربية دائماً بالمرصاد، وهي نهّازة للفرص، فإذا وجدت ثغرة تنفذ منها إلى النيل من الإسلام وإصابة مقاتله، فهي تهتبلها لا محالة.

ثالثاً: مقاومة الغزوين الثقافى والتشريعى الأجنبيين. وذلك، بتشجيع الباحثين الذين احتوتهم ثقافة الغزو القانونى الغربى على قطع هذه التبعية، والأخذ من الشريعة الإسلامية، وإعادة الثقة إليهم فى تراثنا الفقهى العظيم - وخاصة أنه قد استقر فى دستور «جمهورية مصر» الجديد على أن: «مبادئ الشريعة الإسلامية ستكون المصدر الرئيسى للتقنين». كما استقر فى دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية على أن الشريعة الإسلامية «مصدر رئيسى للتشريع».

وأمام هؤلاء الآن مجال رحب لإعادة البناء الاجتماعى على أسس إسلامية سليمة، والخلاص إلى الأبد من آثار الثقافة الغربية الهدامة فى أفكارنا وتقاليدها ومعاملاتنا.

ففى الغزوين الثقافى والاجتماعى اللذين رمتنا بهما الصليبية كان حرصها بادياً على ضرورة إقصاء التشريع الإسلامى وإحلال القوانين الغربية محله.

وقد بدأ ذلك فى مصر من عهد «محمد على باشا» رأس الأسرة المالكة التى قضت عليها الثورة المصرية. وهكذا أصيب التشريع الإسلامى بضربة موجعة منذ زمن بعيد، إلى أن تحركت أمتنا تسترد حريتها، وتستعيد مكانتها، وتعتر بتراتها.

(١) سيأتى ذلك عند الكلام عن العوامل التى ساعدت على ازدهار الفقه فى القرن الثامن الهجرى. فى الفصل الرابع.

وصدر فى مصر دستور سبتمبر سنة ١٩٧١م، وأخذ التشريع الإسلامى طريقه إلى الحياة من جديد.



كان هذا هو السبب العام فى اتجاهى نحو تحقيق التراث . أما السبب الخاص فى اختيارى لتحقيق هذا الكتاب بالذات ، (مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق) دون غيره فقد يرجع إلى العوامل الآتية :

أولاً: ما شاع وما عرف عن الإمام الأسنوى من أنه أصولى لا «فقيه» أو على الأقل هو أبرز منه فى الأصول دون الفقه .

فأردت أن أحقق شخصيته من خلال التحقيق لكتابه «الفروق الفقهية» والذى ظهر لى أن العكس صحيح ، فقد غلب عنده الفقه على الأصول .

ثانياً: إبراز ما احتواه الكتاب - مع قلة حجمه - من جواهر ونفائس قل أن توجد فى غيره ، فكان من الواجب إبرازها وإخراجها للناس فى ثوب يشجع الباحثين على ارتياده والأخذ منه .

ثالثاً: ندرة هذا النوع من التأليف ، فهو قليل جداً بالنسبة إلى غيره من التأليف الأخرى ، فكان من الأجدر إظهاره للعالم فى ثوب قشيب حتى يستفيد منه الباحثون ، ويعول عليه الناظرون .

ولقد كانت خطتى لتحقيق هذا الكتاب تقوم على تقسيم منهج البحث إلى قسمين منفصلين يكمل كل منهما الآخر .

أ - القسم الأول:

وخصصته لدراسة المؤلف .

ب - القسم الثانى:

وخصصته لتحقيق ودراسة النص .

وقد قسمت خطة البحث بالنسبة للقسم الأول إلى تمهيد، وبابين، وخاتمة .

تكلمت فى التمهيد عن الأحوال التى مر بها الفقه الإسلامى حتى القرن الثامن الهجرى ، فالفقه مثله مثل كل كائن يتدرج من المهد إلى الكمال ، ويصبيه الضعف حيناً ، والقوة تارة أخرى ، ومن هنا كانت حاجتنا إلى دراسة هذه الأطوار التى مر بها ، كى يقف الباحث على عصر المؤلف بكل ما يحمله وما يحويه من آثار ، هى ثمرة الحركة العلمية فيه .

ثم خصصت الباب الأول للكلام عن الحركة العلمية فى القرن الثامن . وقد قسمت هذا الباب إلى خمسة فصول :

تكلمت فى الفصل الأول : عن مظاهر ومميزات النشاط الفكرى لهذا القرن .

وفى الثانى : عن سمة التأليف الفقهى والأصولى لهذا العصر .

وفى الثالث : عن أئمة فقهاء هذا القرن .

وفى الرابع : عن العوامل التى ساعدت على ازدهار الحركة العلمية فيه .

وفى الخامس : عن الآثار التى نتجت عن هذه الحركة أو « الإنتاج العلمى » لها .

ثم خصصت الباب الثانى لدراسة مؤلف الكتاب وهو الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٢هـ .

وقد قسمت هذا الباب إلى فصول ثلاثة :

تكلمت فى الفصل الأول : عن نسبه ، ومولده ، ونشأته ، وحياته ، واشتغاله بالسياسة والإدارة ، وثقافته ، وفقهه . ثم تكلمت فى الفصل الثانى : عن العوامل التى ساعدت على تكوين ثقافة الأسنوى العلمية وازدهارها ، وبينت فى هذا العامل أخلاقه وصفاته ، ومكانته العلمية ، وشيوخه ، وأقرانه .

ثم تكلمت فى الفصل الثالث عن : وفاته ، وآثاره .

أما الخاتمة فقد خصصتها لعدة مباحث ، هى فى الحقيقة ثمرة من ثمار هذا المجهود الذى بذل فى تحقيق هذا الكتاب ، ولذلك آثرت أن أجعلها رابطة بين القسمين الأول والثانى ، فهى خاتمة بالنسبة للقسم الأول ، ومقدمة بالنسبة للقسم الثانى ، وهذا أنسب من وجهة نظرى .

والمباحث التى تناولتها فى الخاتمة هى :

- ١ - الفروق الفقهية .
- ٢ - السواك .
- ٣ - النية .
- ٤ - أعضاء التيمم .
- ٥ - الغسل من الجنابة .
- ٦ - بيع آلات اللهو والغناء .

أما القسم الثانى (التحقيق) :

فلقد سرت فيه على المنهج الآتى :

أولاً: دراسة المخطوطات العربية فى العصور المختلفة حتى القرن الثامن الهجرى ، وذلك لمعرفة أسلوب التأليف فى كل عصر على حدة ، وطريقة النسخ فى كتابة ونقل هذه المؤلفات ، حتى يمكننا التعرف على النسخ الخطية التى لا يتبين منها تاريخ نسخها ، حيث إن لكل عصر طابعه الخاص به فى الكتابة ، حسب الأطوار التى مرت بها من حيث التأليف والتصنيف .

ثانياً: دراسة مؤلف الكتاب دراسة مستفيضة من جميع نواحيها لتمكن بذلك من حصر مؤلفاته ، ومعرفة منهجه فى الكتابة والتأليف ، وذلك للتحقق من نسبة هذا الكتاب - موضوع التحقيق - إليه .

ثالثاً: حصر جميع النسخ التى وجدت للمؤلف فى جميع مكتبات العالم حسب المصادر التاريخية ، والتى ظهرت لنا منها تسع نسخ : أربع منها لم نتمكن من الحصول عليها ، وهى :

أ - نسخة بتركيا .

ب - نسخة بمكتبة بلدية الإسكندرية .

وهاتان النسختان هما اللتان أشار إليهما بروكلمان .

جـ- نسختان بمكتبة «الأوقاف العامة» ببغداد .

أما نسخة تركيا : فلم أهتمد إليها أصلاً وذلك بعد جهد طويل وشاق شمل المكتبات الرسمية وغير الرسمية للمكتبة التي أشار إليها بروكلمان ، كما شمل الاتصال بالسفارة التركية نفسها ، والتي قامت - مشكورة - بعدة اتصالات بتركيا ، ثم أبلغتني مكاتبة بعدم العثور على هذه المكتبة .

كما شمل أيضاً : الاتصالات الشخصية لبعض الأفراد ، ومنهم الطلبة الذين يدرسون بالأزهر من تركيا . حيث كلفت هذا نفر الذى سعت إليه أن يبحث عن هذه المكتبة . كما كلفته بإحضار صورة منها على أى وجه كان - إن وجدت - بعد إعطائه التكاليف المطلوبة ، ولكنه أيضاً لم يعثر على المكتبة . كما اتصلت بالمهتمين بالثقافة الشرقية ، وخاصة التركية ، ومنهم الأستاذ «نصر الله شيراز» التركى المتخصص بقسم اللغات الشرقية بدار الكتب المصرية . وقد أرشدتني إليه السفارة التركية ، وقمت معه - بعد مقابلته - بمراجعة مكتبات تركيا وفهارسها فلم نعثر لها على أثر .

أما نسخة الإسكندرية : فلم أتمكن من الإطلاع عليها وذلك بسبب ظروف الحرب الراهنة ؛ حيث إن جميع مخطوطات الإسكندرية كانت معبأة فى مخابئ لا يمكن الوصول إليها بأية حال ، كما أخبرنى بذلك مدير مكتبة البلدية بنفسه ، إلى درجة أنني قد حاولت معه بشتى الطرق واستعنت بشخصيات كبيرة مسئولة ؛ ظناً منى أنه بذلك يمكن تسهيل الأمر وإخراجها لى من التعبئة استثناء ، ولكن بدون جدوى .

وأما نسختا بغداد ، فقد أشار إليهما عبد الله الجبورى صاحب تحقيق كتاب طبقات الشافعية للأسنوى ، وذلك فى مقدمة التحقيق :

أ- إحداهما : برقم ١٣٨١٢ ضمن مجموعة فى (٦٠) ورقة .

ب- والثانية : برقم ٣٩٥٩ .

ولم أتمكن من الإطلاع عليهما وعذرى فى ذلك أن آياً من المراجع التاريخية أو الفهارس المكتبية لم تشر بذلك ، كما أن الطبعة الأولى لكتاب طبقات الأسنوى

والتي أشارت إليهما لم تظهر إلا متأخرة، وبعد الانتهاء من تحقيقى للكتاب، ولم تصلنى إلا وقت الطبع.

وعلى كل فإننى قد وجدت أن ذلك لا يؤثر على تحقيق الكتاب ولا على العمل الذى قمت به لسلامة النص، لوجود النسخ الخمس الباقية، وفى هذا العدد ما يكفى لتحقيق الكتاب، وخاصة أن أياً منها لم يشر أحد إلى أنها نسخة المؤلف.

أما النسخ الخمس الباقية، والتي قام عليها التحقيق، فيوجد منها أربع نسخ بدار الكتب المصرية، والخامسة بمكتبة الجامع الأزهر الشريف.

وإليك وصفاً مجملًا لهذه النسخ:

١- النسخة الأولى:

وهى بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٧٧ فقه شافعى، وعدد أوراقها ٦٤، ومسطرتها ٢٥ سطرًا ٢٥×١٦ سم، بقلم نسخ معتاد، ناقصة الشكل والنقط وشرطة الكاف فى غالب الأحوال. ورءوس المسائل كلها مكتوبة بالحبر الأحمر، وبها بياض كثير، غالبًا ما يكون مكان عنوان «مسألة» تركه الناسخ ليكتبه بالحبر الأحمر بعد ذلك ثم نسى. وهى خالية من الهوامش، اللهم إلا ما أشار إليه الناسخ من خطأ منه فى الكتابة.

وهذه النسخة كتبت بخط «أحمد الملوّى» فى القرن التاسع الهجرى، ولم يبين فيها تاريخ بدء كتابتها أو الانتهاء منها. ولكنه أشار فقط إلى تاريخ الفراغ من تغليفه (تجليده) فى ١٩ ربيع الآخر سنة ٨٦٢هـ (١٤٥٧م). وقد أشار الناسخ إلى أن ذلك كان فى ثغر دمياط، المحروسة على يد المكنى بأبى هريرة محمد عمر بمدرسته «القوقانية» كما أنه لم يبين لنا النسخة التى نقل عنها، وإن كان يغلب على الظن أنها قد أخذت عن نسخة ابن العماد (شهاب الدين) تلميذ الأسنوى، وحيث إننا قد وجدنا له بعض الفروق التى لم يذكرها الأسنوى.

وقد أشار الناسخ عندها بقوله «انتهى كلام ابن العماد»، وإن كان لم يتأكد ذلك

إلى درجة اليقين . ولكن مما يقوى هذا الظن عندى أن هذه النسخة قديمة وقريبة العهد بالمؤلف نفسه وبابن العماد أكثر وأكثر .

وهذه النسخة مجلدة بجلد سميك نظيف ، من مجلد الكتبخانة الخديوية المصرية ، وهى كاملة ومذيلة .

وقد كتب أمام عنوان الكتاب ويخط مغاير «ملك الفقير محمد السريدانى» .

٢- أما النسخة الثانية:

فهى برقم ١٤٣١ فقه شافعى ، بخزانة مخطوطات دار الكتب المصرية أيضاً كاملة ، وتقع فى مائة ورقة ، مرقمة الصفحات من ١ - ٢٠٠ ، ومسطرتها ١٨ سطراً ١٦×٢٤ سم ، وهى بقلم نسخ معتاد حديث واضح بالخبر الكويبا ، والظاهر أنه طبع مطبعة بالوظة عن نسخة خطية ؛ لأنه معاد على بعض الكلمات التى لم تظهر بالخبر الأسمر فى أماكن مختلفة من الكتاب بخط اليد . والنسخة ليس بها حواش إلا من كلمة «مطلب» أمام كل باب بالخبر الأحمر .

وهذه النسخة لم يعرف كاتبها ، ولا الزمن الذى كتبت فيه ولا تاريخ الانتهاء منها . ولكن يوجد عليها خاتم كبير يوضح أنها من وقف السيد أحمد الحسينى السيد أحمد بن السيد يوسف الحسينى سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) وأهديت إلى دار الكتب المصرية من حضرة السيد حسين الحسينى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢١ م ، والخاتم على أول صفحة منها وعلى آخر صفحة ، وهى مجلدة بجلد سميك حسن .

٣- والنسخة الثالثة:

برقم ٣٧٢ أصول فقه ، بدار الكتب المصرية ، وهى مطابقة تماماً للنسخة السابقة فى كل الأوصاف إلا من لون الخبر حيث إنه أزرق .

وهذه النسخة جيدة الورق والتغليف ولم توجد هذه النسخة فى فهرس الفقه ، وإنما وجدت فى فهرس الأصول ، وهى صورة طبق الأصل من النسخة رقم ١٤٢١

إلا أنه لا يوجد عليها إلا ختم صغير، وهو ختم (دار الكتب السلطانية) ومبين على أول صفحة بها أن تجليدها فى ٢٨ / ٢ / ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م)، ويوجد أيضاً على الهامش فى أول صفحة أمام عنوان الكتاب «عبد الفتاح البنا» سنة ١٣٢٩ هـ.. (١٩١١ م) بحبر يقارب الحبر الذى كتب به عنوان الكتاب، ولعله صاحب النسخة قبل الإهداء إلى دار الكتب.. كما يغلب على الظن أنه صاحب الإهداء.

وهذه النسخة لا يوجد بها أى تصحيح أو تغيير فى الحبر.. مما يدل على أنها لم تصحح كالسابقة. وما يرجح أن هذه النسخة صورة طبق الأصل من النسخة السابقة، أنه وجد فى فهرس أصول الفقه عند عنوان الكتاب «أنها مأخوذة بمطبعة بالوظة عن نسخة خطية».. ولكنه لم يتيين لنا معرفة هذه النسخة الخطية التى نقل عنها ولا تاريخها.

وقد راجعت هذه النسخة على النسخة رقم ١٤٢١ فلم أجد بينهما أى خلاف مما يدل على أنهما أصل وصورة من مطبعة بالوظة واحدة، ولهذا اكتفيت عند التحقيق بالنسخة الأولى فقط.

٤- النسخة الرابعة:

برقم ٩٠١ فقه شافعى، بخزانة مخطوطات دار الكتب المصرية أيضاً، ناقصة الآخر وبها خروم من الوسط، بقلم نسخ معتاد، ومسطرتها ١٧ سطراً ١٣×١٧ سم، فى حجم الربع، ويقع الموجود منها فى ١٠٢ ورقة، الورقة الأخيرة منها من أول كتاب النفقات. وهى مفككة الأوراق، ومجلدة بجلد قديم، ولم يعرف تاريخ نسخها ولا تاريخ الانتهاء منها.. ولعل ذلك يرجع إلى ضياع الأوراق الأخيرة، وهى التى يكتب عليها عادة تاريخ الانتهاء من النسخة وكذا بقية المعلومات التى نحتاج إليها. ولكنه من خلال البحث يتضح أن هذه النسخة قد كتبت فى القرن الثامن أو فى أوائل التاسع الهجرى، وأنها أخذت عن نسخة المصنف نفسه، فقد جاء بهامش هذه النسخة عند مسألة عدم تأقيت الجبيرة أمام البياض الذى فى نهاية المسألة هذه العبارة: «البياض الذى يوجد كله عن نسخة المصنف، رحمه الله».

وقد وجد على الصفحة الأولى عدة تعليقات : إحداها لنور الدين بن الشيخ بدر الدين الشناوى . . والثانية لتقى الدين الحسينى الحصنى الشافعى سنة ١١٠٩ هـ . (١٦٩٧م) .

٥- أما النسخة الخامسة:

فهى برقم ٤٧٧ خصوصية فقه شافعى ، بخزانة مخطوطات الجامع الأزهر . وهذه النسخة ضمن مجموعة ، وتقع فى ٧٣ ورقة من المجموعة ، ومسطرتها مختلفة ما بين ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ - بخط نسخ مختلف بالخبر الأسمر . وهى كاملة وعليها حواش كثيرة لابن العماد تلميذ الأسنوى . . وعلى الورقة الأولى منها عنوان الكتاب مرتين ، بخط مختلف ، وهى مزيلة وبها عدة خروم من الوسط ، ولم يعرف كاتبها ولا الزمن الذى كتبت فيه ولا تاريخ الانتهاء منها ، ويظهر من الختم الواضح عليها أنها من كتب المرحوم حسن جلال باشا ، هدية للجامع الأزهر تنفيذاً لوصيته .

وهذه النسخة أخذت عن نسخة ابن العماد تلميذ الأسنوى حيث ذكر الناسخ فى آخرها هذه العبارة : «والأصل المنقول منه هذه النسخة بخط شيخنا شهاب الدين أحمد بن عماد الأفقهى ، والحواشى أيضاً إلا ما بيته ، وقابلت الحواشى أيضاً فصح ذلك» .

رابعاً : فى منهج التحقيق . . قمت بنسخ النسخة الخطية رقم ٢٧٧ بخط يدى ، ثم قابلت النسخ الباقية عليها وأثبت ما وجد من خلاف .

وقد اخترت هذه النسخة بالذات لأنها كاملة ، وقديمة ، وقرينة العهد بالمؤلف ، وتحمل تاريخ الانتهاء منها ، وقد رمزت إليها بالحرف (أ) .

وكانت طريقة مقابلتى للنسخ الباقية على النسخة (أ) هو إثبات ذلك الخلاف على النسخة (أ) التى نقلتها بخط يدى - وذلك بلون مخالف - وجعلت لكل نسخة لوناً خاصاً - سواء بالزيادة - أو النقص ، أو الاختلاف فى الشكل .

وقد نقلت النسخة «أ» بالحبر الأزرق، ثم قابلت عليها النسخة رقم ١٤٢١ والتي رمزت إليها بالحرف «ب» وأثبت الخلاف بالرصاص، ثم النسخة رقم ٩٠١ والتي رمزت إليها بالحرف «ج» وأثبت الخلاف بالحبر الأخضر، ثم النسخة رقم ٤٧٧ والتي رمزت إليها بالحرف «د» وأثبت الخلاف بالحبر الأحمر.

خامساً: قمت بإثبات ذلك الخلاف مرة أخرى على الصفحة المقابلة مستخدماً الحروف الرمزية المشار إليها «أ»، «ب»، «ج»، «د».

سادساً: قمت بنسخ صورة طبق الأصل مما أشرت إليه في «خامساً» لتكون تحت يد الأستاذ المشرف زيادة في دقة المراجعة وتحقيق النص.

سابعاً: حققت كل نص على حدة - ما أمكن - من المراجع الفقهية التي نقل عنها المؤلف أو أشار إليها، وأثبت ذلك بالهامش، وهو ما يعرف بتثبيت النص. وقد اجتهدت في ضبط نصوصه، ما وسعني الجهد والقدرة، وقد بذلت قصارى الاجتهاد في هذه السبل.

ثامناً: أثبت النص الصحيح للكتاب بالأصل، معتمداً على جميع النسخ، وبينت المخالف لذلك النص بهامش الكتاب، حيث إننى لم أجعل فى التحقيق أصلاً ولا فرعاً بل اعتبرت النص السليم هو الأصل.

وقد حاولت أن أخرج النص سليماً يقرب من الأصل الذى كتبه المؤلف، ولم أنقل الحواشى بالاختلافات البسيطة التى لا تستحق الذكر، مثل سقوط نقطة، أو سهو فى رسم حرف، أو زيادته، أو نقصانه فى الكلم، وإنما أصلحت ما هو بحاجة إلى الرم والإصلاح - دون الإشارة إلى ذلك فى الحواشى إلا لماماً، واجتهدت فى وضع ما يستوجب وضعه تكملة لمعنى النص، ووفقاً للياقتة وجعلته بين معقوفتين: []، مشيراً إلى مصدرها بالهامش.

وقد استنجدت فى عملى هذا بجمهرة غير قليلة من المطان والمراجع المخطوطة والمطبوعة، وأظننى لم أرجع خائباً فيما طلبته إليها ورجوته منها بفضل الله وعونه.

تاسعاً: ترجمت لجميع الأعلام والكتب التى وردت بالكتاب، وقد حاولت أن

تكون الترجمة مختصرة مع وفائها بالغرض، بخلاف الترجمة للمؤلف حيث جعلتها مستوعبة شاملة جلية الآفاق، نيرة الأسرة.

عاشراً: خرجت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والآثار التي ترد بالكتاب.

حادى عشر: فهرست الكتاب فهرسة فنية شاملة تتكفل بأعلامه، وكتبه، ومصطلحاته الفقهية تكون فى آخر الكتاب.

ثانى عشر: ذكرت مراجع التحقيق والدراسة فى فهرس فنى مستقل.

وأرانى ملزماً- هنا- بالاعتراف بالحمد والثناء لأستاذى الجليل فضيلة الأستاذ عبد الغنى عبد الخالق رئيس قسم الأصول بكلية الشريعة والقانون، وأستاذ الجليل الحاضر فى التحقيق، فقد كان له أعمق الأثر وأطيبه فى إعداد هذه الرسالة وإخراج هذا التحقيق إلى عالم النور، وذلك بفضل ما يتميز به من بعد النظر، وحصافة الرأى، والذوق الفقهى والأصولى، مما جعلنى اقتطع الكثير من وقته الثمين فى تحقيق أصول البحث، وتمحيص الأدلة، وتنسيق النتائج العلمية، وكان لا يضمن فى كل حال بكل ما أحججه منه من جهد فكرى- وإن كنت أعلم أن ذلك فى بعض الأحيان قد كلفه فوق طاقته البشرية- خدمة فى سبيل تحقيق التراث الإسلامى الخالد، ونشره، وكان لا يألو جهداً فى إرشادى وإمدادى بالمراجع العلمية التى كنت أعجز عنها، حتى أنه أطلق يدي فى مكتبته العامرة لأنصيد منها نفائس الكتب مساهمة منه فى خدمة الفكر التشريعى العظيم. فله درّه وعليه ثوابه، وحسن جزائه.

كما أرانى ملزماً أيضاً بتقديم الشناء لجميع المؤسسات العلمية ورجالها الذين كان لهم نصيب بالمشاركة أو المساعدة فى إتمام هذا العمل الجليل، وعلى رأس هذه المؤسسات دار الكتب المصرية، ومكتبة الجامع الأزهر الشريف، وكلية الشريعة والقانون، والمكتبات الجامعية الأخرى.

وأخيراً، أبتهل إليه- سبحانه- أن يشد من أزرى، ويأخذ بيدي لأقوى- بحول منه- فى السعى المتواصل فى خدمة لغة السماء، وتراث الأمة العتيد.

وإنى بعملى هذا، أرجو أن يكون نصيبى من الأجر والثوبة، نصيب من يجتهد،

ولست أدعى أنني بلغت الكمال فى البحوث التى أتيت لى عرضها، فإننى أعتقد أن بحار العلم واسعة وعميقة، وأن ما يحصله الباحث بجهده المتواضع قليل من كثير، ولو انتظرت حتى أدرك الكمال الذى أنشده لما وصلت إليه، فالكمال لله وحده، وفوق كل ذى علم عليم، وغاية ما يطلب من الباحث أن يضع لبنة فى بناء المعرفة، ثم يستأنف الجهد، فقد يوفق لإضافة لبنة أخرى، وقد تكون إضافة هذه اللبنة مهمة باحث آخر من جيل جديد.

ومع ذلك، وعلى كل حال فأرجو أن أحوز - مع تقصيرى - بعض الثقة، تشجيعاً للخوض فى هذا الميدان . . والأمل كبير، وهذا مبدأ السباق، ونأمل المزيد فى المستقبل بتوفيق من الله . . وأول الغيث قطرة، ثم ينهمر .

وقد حققت هذا الكتاب، لأننى ﴿إِنْ أُريدُ إِلَّا الإصلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود : ٨٨).

* * *

الباحث والفقيه إلى ربه ومولاه

نصر فريد محمد واصل

تمهيد

يعتبر القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) مرحلة من مراحل النشاط الفكرى التى ظهرت فى الدولة الإسلامية عقب الزحف التترى على بلاد الإسلام، فى القرنين السادس والسابع .

فقد استيقظ العالم الإسلامى بعد غفوة دامت نحواً من قرن من عمر الزمن بعد هذه الهمجية اللثيمة الغادرة التى قام بها أعداء البشر، وراح يللمم تفاريق شعثه ويستجمع قواه؛ لتدارك ما فاتته من تقدم حضارى، وتطور فكرى فى خدمة الإنسانية أجمع .

فإن الأهوال العظيمة التى صحبت هذا المد، وما نجم عنها من إهلاك للبشر وتخريب للديار، وحرق وإغراق للثروة العلمية على يد هؤلاء الهمج، قد نبهت جمهرة العلماء العرب، ودفعتهم دفعاً إلى تراث آبائهم وأجدادهم فعكفوا عليه تحصيلاً وفهماً، وتمثلوه علماً وفناً، ثم فرغوا بعد ذلك إلى أقلامهم يسجلونه على نحو جديد، يدنيه من كل قلب ويحبيه إلى كل نفس .

واجتهد علماء أفذاذ أغنوا الحضارة الإنسانية بمآثرهم التى تجسدت آثاراً وتوايف، ولملت فى آفاق المعارف موسوعات فى الفقه، واللغة، والحديث، والتفسير والتاريخ، والأدب، والجغرافيا، وغيرها . .

ولملت آنذاك فى سماء الفكر والعلم شخصيات نابغة من أمثال: الذهبي، والنويرى، والصفدى، والأسنوى، وابن السبكي، والمقرئى، وابن خلدون، وغيرهم كثير .

ويحسن قبل أن نتكلم عن الحركة العلمية لهذا العصر بالتفصيل - أن نعرض عرضاً سريعاً موجزاً للأطوار التي مر بها الفقه الإسلامى، حيث هو المعنى بدراستنا لهذا العصر، «فالفقه مثله مثل كل كائن، مادي، أو معنوي لا ينشأ من لا شيء، ولا يبلغ كماله طفرة واحدة. بل ينشأ من شيء موجود وسابق عليه، يأخذ في السير متدرجاً في مراتب الحياة والوجود، حتى يبلغ أقصى ما قدر له من نضج وكمال وتطور^(١) وهذا ما جعلنا نفرده مبحثاً مستقلاً ليكون تمهيداً للكلام عن الحركة العلمية في هذا القرن، «الثامن الهجري».



(١) انظر تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى : ٢١٧.

الأطوار التي مربها الفقه الإسلامى حتى القرن الثامن الهجرى

مر الفقه الإسلامى فى أطواره بمراحل متعددة، اختلفت فى الكتابة عنها أقلام الكاتبين. ولست فى مجال تحقيق هذا الخلاف لأنه لا سعة للبحث به الآن ولا يقتضيه المقام، كما أنه من اختصاص الكاتبين فى مجال تاريخ الفقه والتشريع.

وإنما كل ما أردته هو أن أربط خيط البحث حتى نتعرف من أين بدأ وإلى أى مدى قد وصل، حيث نبدأ فى بحثنا ودراستنا؛ ليتمكن أن نحدد معالم الطريق التى نقف عليها بعناية ودقة.

وحتى نخرج من هذا الخلاف؛ فإنه من الممكن أن يصطلح على ذكر المراحل التى مربها الفقه الإسلامى حتى القرن الثامن على النحو التالى:

المرحلة الأولى:

وكانت بدايتها فى حياة الرسول ﷺ وتنتهى بوفاته سنة ١١هـ (٦٣٢م).

وفى هذه الفترة كان الفقه يعتمد على الوحي النازل من عند الله تعالى، فقد نزل القرآن وحفظت السنة، ولم ينتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى، حتى كانت أصول هذا الفقه قد استكملت، وأسس التشريع قد تمت، وقد نزلت هذه الأحكام المهمة حسب الحاجة.

المرحلة الثانية^(١)،

وقد ظهرت من عهد الخلفاء الراشدين حينما بدأت المشكلات التى تحتاج إلى اجتهاد ونظر، فقد تفرق المسلمون إلى فرق سياسية حينما بدأ عصر صغار الصحابة وكبار التابعين، وذلك بسبب اختلافهم فى الخلافة، إلى شيعة، وخوارج، وأهل سنة.

كما تفرق الصحابة فى الأمصار يدعون إلى الإسلام يعلمون الناس أمر دينهم، وقد التف الناس حولهم يأخذون عنهم، وينقلون منهم، وفيهم القراء، والمعلمون وقد يصح من الحديث عند أحدهم ما لا يصح عند الآخر، فاختلقت الأقوال واتجهت الآراء.

وفى نهاية هذه المرحلة كثر التحديث عن رسول الله ﷺ ولذلك زاد الشك فى صحة هذه الأحاديث.

وقد ترتب على ذلك أن ظهرت نزعتان:

١- نزعة أهل الحديث.

٢- نزعة أهل الرأى والقياس.

وفى هذه المرحلة اتجه بعض الصحابة والتابعين إلى تأسيس علم الفقه؛ ليكون مثلاً يحتذى به^(٢).

وفى هذه المرحلة أيضاً أسست المدرسة العلمية فى مصر وكان مقرها جامع عمرو ابن العاص بالقسطنطين وأساتذتها من كبار الصحابة، وأستاذها الأول عبد الله بن عمرو، وقد كثرت الرحلة من مصر وإليها فى طلب العلم فى هذه المدرسة.

ونبغ من المصريين كثيرون، هم تلاميذ هذه المدرسة الأولى، ومن أشهرهم فى

(١) يؤرخ البعض لهذه المرحلة بأنها بدأت من ولاية معاوية بن أبى سفيان سنة ٤١هـ- (٦٦١م) إلى الوقت الذى ظهرت فيه عوارض الضعف على الدولة العربية فى أوائل القرن الثانى من الهجرة (الثامن الميلادى)، الخضرى (تاريخ التشريع ص ١١٩).

(٢) يراجع فى تفصيل ذلك: تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى ص: ٢١٩ وما بعدها، والتاريخ الكبير (مقدمة بن خلدون) ١٠١٢/٣.

القرن الأول: سليم بن عنبر النجيبى أول من قضى بمصر، وقد ولاه معاوية القضاء سنة ٤٠هـ، وهو أول من أسجل بمصر سجلات فى المواريث. مات بدمياط سنة ٧٥هـ^(١).

المرحلة الثالثة^(٢)؛

مرحلة تدوين الفقه أو ما يطلق عليها مرحلة «عصر المذاهب الفقهية» أو «عصر الاجتهاد المطلق».

وفى هذه المرحلة ظهرت مذاهب كثيرة، بعضها كتب له النجاح واشتهر، والبعض الآخر لم يكتب له الذيوع والانتشار.

أما التى كتب لها النجاح والشيوع فهى: الحنفى، والمالكى، والشافعى، والحنبللى، والشيعى^(٣) (الزيدى والإمامى)، والظاهرى.

(١) انظر السيوطى: حسن المحاضرة ١/ ١٢٩، جمال الشيال: تاريخ مصر الإسلامية ١/ ١٢٠.
(٢) وتبدأ فى أوائل القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) وتستمر حتى منتصف القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى).

وانظر: تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى: ٢٢١.

(٣) الشيعة: فى اللغة شيعة الرجل بالكسر أتباعه وأنصاره، والفرقة على حدة، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، وقد غلب هذا الاسم على من يتولى علياً وأهل بيته حتى صار اسماً لهم خاصاً، والجمع أشياع وشيع. كأعنان وأعنب وكانت هذه اللفظة تطلق على من شايع علياً قبل موت النبى ﷺ وبعد مقتل عثمان وقيام معاوية وأتباعه فى وجه على. صار أتباع على يعرفون بالعلوية مع بقاء إطلاق اسم الشيعة عليهم، واستمر ذلك مدة بنى أمية، أما أتباع معاوية فقد عرفوا بالعثمانية.

وفى دولة بنى العباس نسخ اسم العلوية والعثمانية وصار فى المسلمين اسم الشيعة إلى اليوم. والإمامية: هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة، ووجوب النص، ولقبوا بهذا اللقب لأنهم يرون الإمامة لعلى وأولاده، ويعتقدون أنه لا بد للناس من الإمام، ويتظنون إماماً سيخرج فى آخر الزمان ملاً الأرض عدلاً، كما ملئت جوراً. وهم فرق كثيرة.

أما الزيدية: فهم القائلون بإمامة زيد بن على بن الحسين- رضى الله عنه- وكل من خرج بالسيف من ولد على وفاطمة وكان عالماً شجاعاً.

والموجود اليوم من فرق الشيعة: الإمامية الاثنا عشرية، وهم الأكثر عدداً، والزيدية، والإسماعيلية. وانظر العاملى، (أعيان الشيعة) ص ١٥ وما بعدها.

وأما المذاهب التى لم يكتب لها الانتشار والظهور لأنها لم تجد من يعمل على نشرها فاندثرت، فهى كمذهب الثورى والأوزاعى، وأبى ثور والليث بن سعد^(١) والطبرى.

ولقد حوت هذه المذاهب آراء قيمة لها وزنها فى مجال البحث العلمى والتشريعى. قال الإمام الشافعى - رضى الله عنه -: «الليث بن سعد أفقه من مالك، ولكن قومه ضيعوه»^(٢).

ولقد كان للتدوين فى هذه المرحلة أثر كبير على الفقه والفقهاء.

يقول صاحب معجم المصنفين: «حينما ظهر التشيع والاعتزال فى سنة ١٣٢هـ شرع الكبار فى تدوين السنن وتأليف الفروع وتصنيف العربية، ثم كثر ذلك فى أيام الرشيد بكثرة التصانيف، وأخذ حفظ العلماء ينقص، فلما دونت الكتب عكف عليها.

وإنما كان قبل ذلك علم الصحابة والتابعين فى الصدور، فهى كانت خزائن العلم لهم»^(٣).

ويقول فى مكان آخر: «ولما عظمت أمصار الإسلام، وذهبت الأمية من العرب بممارسة الكتاب، وتمكين الاستنباط، وكمل الفقه، وأصبح صناعة وعلمًا، بدلوا باسم الفقهاء والعلماء من القراء»^(٤).

يقول السيوطى: «وفى القرن الثانى للهجرة بدأت حركة تدوين الكتب وتأليفها فى مختلف ولايات الدولة الإسلامية بما فيها مصر، وكان على رأس القائمين بهذه

(١) هو من أصل فارسى، وقد ولد بقرية قشدة بمصر سنة ٩٣ هجرية، وتلقى العلم بمصر وتعلم ليزيد بن أبى حبيب، ورحل إلى الحجاز والعراق فى طلب العلم. وكانت تربطه بمالك صلات الود وتبودلت بينهما كثير من المسائل الفقهية. وكان كبير الديار المصرية فى عهده، ولقد أسف الشافعى على فوات لقيه. مات بمصر سنة ١٧٥ هجرية، وانظر: (النجوم الزاهرة) ٨٣/٢، وجمال الشيال: (تاريخ مصر الإسلامية): ١٢١/١ وما بعدها.

(٢) حركة الفقه الإسلامى ص ١٤، تاريخ مصر الإسلامية ١٢١/١.

(٣) معجم المصنفين ٧٢/١.

(٤) المرجع السابق ١٤٦/١.

الحركة فى مصر العالمان الكبيران ، عبد الله بن لهيعة^(١)، والليث بن سعد^(٢)، وهما من أنبغ تلامذة يزيد بن أبى حبيب الأزدي، الذى كان من أبرز الشخصيات العلمية فى القرن الثانى الهجرى، فقد كان رجلاً واسع المعرفة فى الناحيتين التاريخية والفقهية، وهو أول من عنى بالتشريع فى مصر، بعد أن كانت عناية سابقيه بالقصاص والتاريخ.

وفى نهاية هذه المرحلة كان القيام على المذاهب وتأييدها، وشاعت المناظرة والجدل، واتجه الفقه بأفاهه نحو التأليف والتصنيف فى الفروع، وقل الاجتهاد.

المرحلة الرابعة:

وتبدأ من منتصف القرن الرابع الهجرى إلى الآن^(٣)، وكان من معالم الفقه فى هذه المرحلة أن جمع الأتباع أقوال فقهاء المذاهب ودونوها فى متون، ثم قام البعض بشرح هذه المتون، ثم وضع حواش عليها، ثم اختصارات لها، وشاع التقليد على المذاهب وانتشر.



(١) هو من أصل حضرمى وكان من الكتاتين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه . تولى قضاء مصر وتوفى بها سنة ١٧٤هـ.

(٢) انظر : حسن المحاضرة : ٢٢٤ / ١ ، والنجوم الزاهرة ٧٧ / ٢ وتاريخ مصر الإسلامية ٨٨ / ٢ .

(٣) ويؤرخ لها البعض بأنها تبدأ من سقوط بغداد على يد هولاكو حتى الآن، وانظر الخضرى (تاريخ التشريع) ص ١٧٧ .

الباب الأول

الحركة العلمية فى القرن الثامن الهجرى

تمهيد:

سنحاول فى هذا الباب دراسة الحركة العلمية بمصر والشام خلال هذا القرن، وربما ننعطف على القرنين السادس والسابع كلما اقتضى الأمر، وذلك لأن العصر الذى يسبق هذا القرن - وهو ما يطلق عليه عصر الحروب الصليبية - يمثل مرحلة الارتكاز أو حجر الأساس الذى قام عليه فكر القرن الثامن الهجرى، ونال هذه المكانة العلمية الشهيرة.

وقد قصدت بهذه الدراسة أن تكون ممهدة لدراسة الحركة الفقهية فى ذلك العصر.

ولست أقصد إلى تأريخ أنواع العلوم التى عرفها ذلك العصر تأريخاً يتتبع علومًا، وما أضافه علماءها حيثئذ إلى جهود سابقهم، فذلك ما لا أطيقه بهذه السعة، ولا سبيل إليه فى مجال هذا البحث، وإنما سأضع المعالم الكبرى لعلوم ذلك العصر وأركز البحث على الناحية الفقهية والأصولية، حيث هى مجالنا هنا الآن.

وقد اخترت أن يكون ميدان البحث مصر والشام، لأنهما كانتا تخضعان لسلطة واحدة فى أغلب هذا العصر، وكان العلماء فيهما ينتقلون بين بلاد القطرين معًا.

وسيكون منهجى للبحث فى هذا الباب على النحو التالى :

أولاً: الحركة العلمية في القرن الثامن (مظاهرها ومميزاتها) .

ثانياً: سمة التأليف الفقهي والأصولي لهذا العصر .

ثالثاً: فقهاء القرن الثامن .

رابعاً: مقومات هذه الحركة (العوامل التي ساعدت على ازدهارها) .

خامساً: الآثار العلمية لهذه الحركة .

وسنجعل لكل واحد عما سبق فصلاً مستقلاً .

الفصل الأول

الحركة العلمية فى القرن الثامن الهجرى

«مظاهرها، ومميزاتها»

لقد بلغت الحركة العلمية لهذا القرن ذروتها، فعلى الرغم مما اكتنف هذا القرن من ظلام الحكم المملوكى ومآسيه، فإن همة العلماء لم تفتقر، فقد كانوا موكولين بتراث العرب وتجميع ما تبقى لديهم من أصوله، يحفظونه من الضياع ويقونه شر الخطوب، وكوارث الحروب. . وظلوا حفاظاً على هذه الثروة الفكرية يسلمونها من جيل إلى جيل، حتى أتت إلينا غنية موفورة تقدم بعض العزاء على ما فقدناه من تراثنا العربى الذى ذهب به الغزو التترى، وأتت على كثير منه الحروب الصليبية.

ولم يقف جهد العلماء عند حد دراسة هذه الكتب وخدمتها، ولكنهم بذلوا جهداً أصيلاً، وأضافوا ثروة جديدة إلى ثروة الأقدمين، حتى أصبح يطلق على هذا العصر «عصر المجتمع العلمى»، أو «عصر الفقه والفقهاء».

لقد كانت حلقات العلم تعقد بجامع عمرو بن العاص فى مختلف فروع الثقافة والمعرفة، ومما يدل على أن هذه الحلقات كانت كثيرة، ما رواه العلامة شمس الدين محمد بن الصائغ^(١) الحنفى من أنه «أدرك بجامع عمرو- قبل الوباء الذى حدث سنة ٧٤١هـ (١٣٤٠م)- بضعاً وأربعين حلقة لإقراء العلم لا تكاد تبرح منه».

وكان بالجامع زوايا يدرس فيها الفقه، منها زاوية الإمام الشافعى، وكان يتولى

(١) وهو فقيه لغوى، وأديب نحوى، توفى سنة ٧٧٦هـ. له ترجمة فى حسن المحاضرة ١/ ٢٦٨، والدرر ٣/ ٤٩٩، وشذرات الذهب ٦/ ٢٤٨، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٤٤.

التدريس فيها أعيان الفقهاء وحلية العلماء . ومنها الزاوية المجدية^(١) ،
والصاحبية^(٢) .

ومن ذلك يبدو لنا أن الحركة العلمية في هذا الجامع العتيق كانت قوية نشطة في
هذا العصر الذى نتحدث عنه ، بل كانت حيثئذ أقوى وأنشط منها فى الجامع
الأزهر ، وغيره من جوامع مصر والقاهرة .

ولم يلبث الأزهر أن ظفر بمكانة علمية سامية ، يدل عليها أن الذى تولى خطابه
فى عهد المنصور قلاوون ، وابنه ، هو : عبد الرحمن ابن بنت الأعز قاضى قضاة
الشافعية ، ومن بعده كذلك محمد بن إبراهيم بن جماعة ، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ
(١٣٨٨ م) .

وقد ذاع صيت الأزهر منذ ذلك العهد وأصبح معهداً علمياً يؤمه الناس من كل
فج ، ولقى من العناية الشىء الكثير ، وزاد فى مجده أن غزوات المغول فى الشرق
قضت على معاهد العلم فيه ، وأن الإسلام فى المغرب أصابه من التفكك والانحلال
ما أدى إلى دمار مدارسه الزاهية^(٣) .

كما أن غنى المكتبة العربية بتتاجها الضخم فى ذلك العصر ليدلنا أيضاً على حركة
علمية قوية ، وثقافة ممتازة ، تنوعت فروعها ، وحمل لواءها أعلام نابغون من فقهاء
على المذاهب الأربعة وغيرها ، إلى نحاة ولغويين ، وعروضيين ومفسرين ،
ومقرئين ، ومتكلمين^(٤) .

ولقد تمثلت قمة النشاط الفكرى لهذا القرن فى مصر بالذات ، لما حباها الله من
أسباب توفرت فيها دون غيرها .

يقول الإمام جمال الدين الأسنوى المتوفى سنة ٧٧٢ هـ - وهو من كبار علماء هذا

(١) وهى التى رتبها مجد الدين البهشتى الإسفرائىنى الشافعى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، وانظر معجم المؤلفين
١٢٢/٩ .

(٢) وهى التى رتبها صاحب تاج الدين محمد بن بهاء الدين ، وانظر (أحمد بدوى) ؛ (الحياة
العقلية) ص ٨ .

(٣) أحمد بدوى ، (الحياة العقلية) ص ١٢ .

(٤) المرجع السابق .

القرن ومؤرخيه - فى وصف مصر : «وهى اليوم أعظم مدن الإسلام ومجمع العلماء، وموطن الأعلام، ومحط رحال أولى المحابر والأقلام، ومقصد الحاضر والبادى، صانها الله وحماها»^(١).

وإن معظم الذين ألفوا الكتب الجامعة للموضوعات المختلفة كانوا من المصريين، أو الشاميين فى عصر الاتحاد^(٢).

وجاء فى كتاب القاهرة نقلاً عن الجلولى^(٣) حينما زارها فى عهد الناصر محمد ابن قلاوون، وقد أدهشه ما وجد بها من ازدهار، فوصفها : «بأنها أيام أمن وسكون ودعة، فانسحب ذيل العز، وانضرب رواق الأمن، وانسدل ستر العافية فى الملا والكافة».

وقد وصفها المقرئى بقوله : «رأينا أمراء هذا العصر قد شيدوا الكثير من المساجد والمدارس، وكانت تلك عامرة بخزانات الكتب العامرة، وكان بالمدرسة المحمودية خزانة كتب لا يعرف اليوم بديار مصر ولا بالشام مثلها»^(٤).

وجاء فى كتاب القاهرة نقلاً عن ابن خلدون : «انتقلت إلى القاهرة فى أول ذى القعدة سنة ٧٨٤هـ (١٣٨٢م) فرأيت حاضرة الدنيا وبستان العالم ومحشر الأمم، ومدرج الدر من البشر، وإيواء الإسلام، وكرسى الملك الخوانك^(٥) والمدارس بأفاقه، وتقضى البدور والكواكب من عليائه، ومن لم يرها لم يعرف عز الإسلام»^(٦).

هذه هى صفحات من تاريخ القاهرة، فيها الزاهى، وفيها أيضاً الداكن. أحداثها

(١) الأسنوى (المهمات) خصص : ٣٠ نسخة دار الكتب ٢٢٤ فقه شافعى .

(٢) عبد الرحمن زكى (القاهرة) ص : ١٢٨ .

(٣) هو خالد بن عيسى الجلولى الأندلسى - كان حياً سنة ٧٤٠هـ، وقد وصفها فى كتابه «تاج المفرق فى تحلية أهل المشرق» . وانظر الأعلام للزركلى ٣٣٩/٢، والقاهرة ص : ١٥٣ .

(٤) الخطط التوفيقية ٤/٢، والقاهرة ص : ١١٧ .

(٥) الخوانك أمكنة كانت تخصص للسكنى تلحق بالمسجد بداخله وبخارجه وتعرف بالزوايا، وكل زاوية معينة لطائفة من الفقهاء، وأكثرهم - والأعاصم وكان يعين لكل زاوية شيخ وحارس .

(٦) القاهرة ص : ١٨١ .

موصولة تتعاقب، منذ أسسها جوهر الصقلي، فما وقع حادث فيها وانتشر خبره إلى الدنيا إلا كان له أثره فيها، كما أن للقاهرة أيضاً أثرها الكبير في العالم العربي، بل في الإسلامى قاطبة في شئون السياسة والعلوم والفنون. . وقد أنجبت القاهرة جماعات لا يحصى عددها من الفقهاء، والعلماء، والساسة، والأدباء تذكروهم حتى اليوم أعمالهم الخالدة.

ومن المظاهر العلمية العامة لهذا العصر الذى نتحدث عنه تخصيص سوق كبير للكتب فى مصر ودمشق، وكان موضعه بمصر فى الجانب الشرقى من جامع عمرو. ومما يدل على ضخامة ما بسوق دمشق من الكتب أن حريقاً شب فيها سنة ٦٨١هـ (١٢٨٢م) فأحرق لشمس الدين إبراهيم الجزرى خمسة عشر ألف مجلد سوى الكرايس^(١).

ولقد كان من أبرز مظاهر النشاط الفكرى لهذا العصر هو مشاركة النساء فى هذه الحركة العلمية بجهد مشكور، فوجدنا من أكابر العلماء والفقهاء من يأخذ، ويتقل، ويحدث عنهن. من أمثال زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم المقدسية، المعروفة ببنت الكمال، المتوفاة سنة ٧٤٠هـ (١٣٣٩م). فقد جاء فى الدرر: «أنها تفردت بقدر وقر بعير من الأجزاء بالإجازة، وروت الكثير، وتزاحم عليها الطلبة، وقرأوا عليها الكتب الكبار، ولم تتزوج قط»^(٢).

وقد أورد لنا «صاحب الدرر الكامنة - من أعيان المائة الثامنة» اثنتين وخمسين امرأة من أبرز من كن لهن نشاط كبير من النسوة فى الحركة العلمية لهذا القرن. . وأنه وإن كان الغالب أن نشاطهن قد اتجه نحو الاشتغال بعلم الحديث، فهو على كل حال ظاهرة مهمة من مظاهر ازدهار الحياة العقلية ورقيةا لهذا القرن، ودليل كبير على قوة ونشاط الحركة العلمية فيه.



(١) نهاية الأرب: ١٢٨/٢٩.

(٢) الدرر ٢/ ٢١٠.

نساء القرن الثامن الهجرى اللاتى ساهمن بنشاط فى الحركة العلمية لهذا القرن

- ١- أسماء بنت خليل العلانى ، التى ولدت سنة ٧٢٥هـ- وتوفيت ببيت المقدس سنة ٧٩٥هـ (١٣٩٢م)^(١).
- ٢- أسماء بنت محمد بن سالم بن هبة الله البعلبكى ، التى توفيت سنة ٧٣٣هـ (١٣٣٢م)^(٢).
- ٣- أسماء بنت محمد بن عبد الرحيم المقدسية ، ابنة عم زينب بنت الكمال توفيت سنة ٧٢٣هـ- (١٣٢٢م)^(٣).
- ٤- أسماء بنت يعقوب بن أحمد الحلبة المصرية ، المتوفاة سنة ٧٦٢هـ (١٣٦٠م)^(٤).
- ٥- رقية بنت الشيخ تقى الدين القشبرى محمد بن على بن وهب بن دقيق العيد ، المتوفاة بالقاهرة سنة ٧٤١هـ (١٣٤٠م)^(٥).
- ٦- رقية بنت مرشد بن عبدالله العجمى الصالحية ، المتوفاة سنة ٧٤٦هـ (١٣٤٥م)^(٦).

(١) الدرر الكامنة ٣/ ٣٨٤ ، وشذرات الذهب ٦/ ٣٤٤ .

(٢) انظر الدرر الكامنة ٣/ ٣٨٤ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٠٥ .

(٣) الدرر ٣/ ٣٨٥ .

(٤) الدرر ٣/ ٣٨٥ .

(٥) المرجع السابق ٢/ ٢٠٣ .

(٦) المرجع السابق ص : ٢٠٤ .

٧- زاهدة بنت حسين بن عبد الله بن حسن بن حمزة بن أبي الحجاج العدوية
الدمشقية، المتوفاة سنة ٧٥٨هـ- (١٣٥٦م) (١).

٨- زمرة بنت أبيرق زوج أبي حيان، المتوفاة سنة ٧٢٦هـ (١٣٣٥م) (٢).

٩- زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسية المعروفة ببنت الكمال،
وقد تفردت بقدر وقر بغير من الأجزاء بالإجازة، كما ذكر صاحب الدرر الكامنة
نقلًا عن الذهبي، توفيت سنة ٧٤٠هـ (١٣٣٩م) (٣).

١٠- زينب بنت أحمد بن محمد بن عثمان التنوخية، المتوفاة سنة نيف وخمسين
وسبعمائة هـ- (نيف وخمسين وثلاثمائة وألف م) (٤).

١١- زينب بنت إسماعيل بن إبراهيم الخباز، المتوفاة سنة ٧٥٠هـ- (١٣٤٩م) (٥).

١٢- زينب بنت عبد الرحمن بن قدامة المقدسى، المتوفاة سنة ٧٣٩هـ
(١٣٣٨م) (٦).

١٣- زينب بنت عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى
الحموى، المتوفاة سنة ٧٧٦هـ (١٣٧٤م) (٧).

١٤- زينب بنت محمد بن عبد الله المقدسية، المتوفاة سنة ٧٤٦هـ- (١٣٤٥م) (٨).

١٥- زينب بنت محمد بن نصير، المعروفة بأُم أحمد الصالحية، المتوفاة سنة ٧٤٢هـ-
(١٣٤١م) (٩).

(١) المرجع السابق: ٢٠٥.

(٢) المرجع السابق: ٢٠٨.

(٣) المرجع السابق: ٢١٠.

(٤) المرجع السابق: ٢١١.

(٥) المرجع السابق: ٢١٢.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق: ٢١٣.

(٨) المرجع السابق: ٢١٥.

(٩) شذرات الذهب ٦/ ٢٠٨، والدرر الكامنة ٢/ ٢١٥.

١٦ - سارة بنت محمد بن الحسن الحمصية ، المتوفاة سنة نيف وثمانين وسبعمائة هجرية^(١) .

١٧ - ست الخطباء بنت القاضي تقي الدين السبكي ، المتوفاة سنة ٧٧٣هـ - (١٣٧١م)^(٢) .

١٨ - ست العرب بنت محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد ، المتوفاة سنة ٧٦٧هـ - (١٣٦٥م)^(٣) .

١٩ - صفية بنت أحمد بن قدامة المقدسية ، المتوفاة سنة ٧٤١هـ (١٣٤٠م)^(٤) .

٢٠ - عائشة بنت إسماعيل بن إبراهيم الخراز ، التي ولدت بعد التسعين وستمئة . ولم أقف لها على تاريخ وفاة^(٥) .

٢١ - عائشة بنت أبي بكر بن عيسى بن منصور بن قواليج ، المتوفاة سنة ٧٩٣هـ - (١٣٩٠م)^(٦) .

٢٢ - عائشة بنت عبد الرحيم بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، أخت قاضي القضاة برهان الدين بن جماعة ، المتوفاة سنة ٧٨٩هـ - (١٣٨٧م)^(٧) .

٢٣ - فاطمة بنت إبراهيم بن إبراهيم بن داود الكردي ، المتوفاة سنة ٧٥٨هـ - (١٢٥٦م)^(٨) .

٢٤ - فاطمة بنت إبراهيم بن شرف الدين عبد الله بن أبي عمر المقدسية ، المتوفاة سنة ٧٤٧هـ - (١٣٤٦م)^(٩) .

(١) الدرر الكامنة ٢/ ٢١٦ .

(٢) الدرر ٣/ ٢١٩ .

(٣) المرجع السابق : ٢٢٠ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الدرر ٢/ ٣٣٩ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) المرجع السابق : ٣٤٠ .

(٨) الدرر ٣/ ٣٠٠ .

(٩) المرجع السابق .

٢٥- فاطمة بنت إبراهيم بن محمود بن جوهر البطائي، المتوفاة سنة ٧١١هـ- (١٣١١م) (١).

٢٦- فاطمة بنت إبراهيم بن غنائم. وقد سمع منها الحافظ الذهبي، ولم أقف لها على تاريخ وفاة (٢).

٢٧- فاطمة بنت أحمد بن الرهاوي الكندي، المتوفاة سنة ٧٣٩هـ- (١٣٣٨م) (٣).

٢٨- فاطمة بنت أبي بكر بن محمد بن طرفان، وقد سمع منها الحافظ الذهبي وغيره وحدثوا عنها. ولم أقف لها على تاريخ وفاة (٤).

٢٩- فاطمة بنت عبد الدائم بن أحمد، المتوفاة سنة ٧٣٩هـ- (١٣٣٨م) (٥).

٣٠- فاطمة بنت عبد الرحيم بن عيسى بن مسلم بن كثير الذهبي، المتوفاة في ربيع الأول سنة ٧٤٠هـ- (سبتمبر سنة ١٣٣٩م) (٦).

٣١- فاطمة بنت عبد الرحمن بن محمد بن عباس، المتوفاة سنة ٧١٦هـ- (١٣١٦م) (٧).

٣٢- فاطمة بنت عبد الرحيم بن أحمد بن عبد الله بن موسى المقدسية، المعروفة بأُم محمد بنت الكمال، المتوفاة سنة ٧٢٥هـ- (١٣٢٤) (٨).

٣٣- فاطمة بنت عبد الله بن محمد بن أحمد المقدسية الصالحة، وقد سمعت من تقي الدين السبكي وغيره. ولم أعثر لها على تاريخ وفاة (٩).

(١) المرجع السابق: ٣٠١.

(٢) نفس المرجع.

(٣) نفس المرجع.

(٤) نفس المرجع.

(٥) نفس المرجع: ٣٠٤.

(٦) الدرر ٣/ ٣٠٤.

(٧) المرجع السابق: ٣٠٥.

(٨) المرجع السابق.

(٩) نفس المرجع السابق.

- ٣٤- فاطمة بنت عبد الله بن عمر بن عوض ، المتوفاة سنة ٧٣٤هـ (١٣٣٣م) (١).
- ٣٥- فاطمة بنت أبي البركات عبد المولى بن تاج الدين القسطلاني ، المتوفاة سنة ٧٢٤هـ- (١٣٢٣م) (٢).
- ٣٦- فاطمة بنت علي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سلامة بن نصر المقدسية ، وقد سمع منها الذهبي وغيره . ولم أقف لها على تاريخ وفاة (٣).
- ٣٧- فاطمة بنت علي بن عبد الكافي السبكي . ولم أقف لها على تاريخ وفاة (٤).
- ٣٨- فاطمة بنت علي بن عمر بن خالد المخزومية ، المولودة سنة ٧٠٨هـ- (١٣٠٨م) ولم أقف لها على تاريخ وفاة (٥).
- ٣٩- فاطمة بنت علي بن مسعود الصالحى ، المتوفاة سنة ٧٢٧هـ (١٣٢٦م) (٦).
- ٤٠- فاطمة بنت علي بن يحيى بن عمر البعلبكية ، ولم أعثر لها على تاريخ وفاة (٧).
- ٤١- فاطمة بنت عباس البغدادية ، المتوفاة سنة ٧١٤هـ- (١٣١٤م) ، وقد كانت تدرس الفقه جيداً ، وكان ابن تيمية يثنى عليها . وقد انتفع بها نساء أهل دمشق ، ثم تحولت إلى القاهرة ، فانتفع بها نساؤها ورجالها على السواء . يقول السيوطى : «وقل من أنجب من النساء مثلها» (٨).
- ٤٢- فاطمة بنت قمر التى توفيت سنة ٧٣٣هـ- (١٣٣٢م) (٩).

(١) المرجع السابق .
 (٢) المرجع السابق : ٣٠٦ .
 (٣) المرجع السابق .
 (٤) الدرر ٣/ ٣٠٦ .
 (٥) المرجع السابق .
 (٦) نفس المرجع السابق : ٣٠٧ .
 (٧) المرجع السابق .
 (٨) المرجع السابق .
 (٩) الدرر ٣/ ٣٠٧ .

٤٣ - فاطمة بنت محمد بن جميل بن أحمد المقدسية، المتوفاة سنة ٧٣٠هـ (١٣٢٩م)^(١).

٤٤ - فاطمة بنت محمد بن إسماعيل البكرى، المتوفاة سنة ٧٤٧هـ (١٣٤٦م)^(٢).

٤٥ - فاطمة بنت محمد بن جبيل بن أبى الفوارس، وتدعى ست العجم، المتوفاة سنة ٧٣٧هـ (١٣٣٦م) . . وقد ذكر السيوطى عنها أنها كانت مكثرة سماعاً وشيوخاً^(٣).

٤٦ - فاطمة بنت محمد بن نصر الله الدمشقية، زوج الحافظ الذهبى، المتوفاة سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م)^(٤).

٤٧ - فاطمة بنت نصر الله محمد بن عباس بن حامد السكاكىنى، ولم أعثر لها على تاريخ وفاة^(٥).

٤٨ - فرحة بنت أحمد بن عبد الله، قريبة محمد بن غالى الدمياطى الذى سمعت عليه وعلى غيره. وقد سمع عليها المحدث برهان الدين الحلبي فى رحلته إلى القاهرة. ولم أعثر لها على تاريخ وفاة^(٦).

٤٩ - كمالية بنت أحمد بن عبد القادر الإسكندراني، المتوفاة سنة ٧٣١هـ (١٣٣٠م)^(٧).

٥٠ - نفيسة بنت إبراهيم بن سالم، أخت إسماعيل بن الحباز، المتوفاة سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م)^(٨).

(١) المرجع السابق: ٣٠٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق: ٣١٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

(٧) الدرر ٣/ ٣٥٥.

(٨) الدرر ٥/ ١٦٩، ١٧٠.

٥١ - نفيسة بنت إسماعيل بن إبراهيم بن قرشى ، المتوفاة سنة ٧٦٨هـ -
(١٣٦٦م) (١) .

٥٢ - نفيسة بنت عبد القادر الحياط ، البعلبكية . ولم أعثر لها على تاريخ وفاة (٢) .

ومن الشخصيات المهمة البارزة فى حركة القرن الثامن العلمية غير ما سبق ، ما ذكره ابن العماد فى شذرات الذهب وأهمله صاحب الدرر الكامنة . ومن هذه الشخصيات :

١ - أسماء بنت محمد بن سالم بن الحافظ أبى المواهب بن صصرى ، المتوفاة بدمشق سنة ٧٣٣هـ (٣) .

٢ - أمة الرحيم بنت الحافظ صلاح الدين العلانى ، المتوفاة فى شوال سنة ٧٩٥هـ (٤) .

٣ - زينب بنت سليمان الأسعدى ، المتوفاة سنة ٧٠٥هـ (٥) .

٤ - زينب بنت يحيى بن عز الدين بن السلام ، المتوفاة فى ذى القعدة سنة ٧٣٥هـ (٦) .

٥ - زينب بنت عبد الله ابن تيمية الحنبلى ، التى أجازت لابن حجر ، زاد عمرها عن المائة سنة ، توفيت سنة ٧٩٩هـ (٧) .

٦ - زينب بنت محمد بن عثمان بن عبد الرحمن الدمشقية ، زاد عمرها عن المائة سنة ، توفيت سنة ٧٩٩هـ (٨) .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) شذرات الذهب ٦ / ١٠٥ طبعة دمشق .

(٤) المرجع السابق ٦ / ٣٤٤ .

(٥) المرجع السابق ٦ / ١٢ .

(٦) المرجع السابق ٦ / ٥٦ .

(٧) المرجع السابق ٦ / ١١٠ .

(٨) شذرات الذهب : ٦ / ٣٥٨ .

- ٧- زينب بنت عثمان بن لؤلؤ الدمشقية، المتوفاة سنة ٨٠٠هـ^(١).
- ٨- زينب بنت أحمد بن عبد الخالق بن عبد الرحمن بن محمد بن يونس الموصلية، المتوفاة في شعبان سنة ٧٧٨هـ^(٢).
- ٩- ست الأهل بنت علوان بن سعيد البعلبكية، المتوفاة سنة ٧٠٣هـ^(٣).
- ١٠- ست الوزراء ابنة يحيى بن محمد بن حمزة الثعلبي الدمشقي، المتوفاة سنة ٧١٥هـ^(٤).
- ١١- ست الوزراء بنت عمر بن أسعد، التنوخية، المتوفاة في شعبان سنة ٧١٦هـ^(٥).
- ١٢- ست الركب بنت علي بن محمد بن حجر، المتوفاة سنة ٧٩٨هـ^(٦).
- ١٣- شهدة بنت عمر بن النديم، المتوفاة سنة ٧٠٩هـ^(٧).
- ١٤- عائشة بنت محمد الحرائية، المتوفاة سنة ٧٣٦هـ^(٨).
- ١٥- عائشة بنت أبي بكر بن قوالج، المتوفاة سنة ٧٩٣هـ^(٩).
- ١٦- فاطمة بنت سليمان الأنصاري، المتوفاة سنة ٧٠٨هـ^(١٠).
- ١٧- فاطمة بنت عباس البغدادية، المتوفاة سنة ٧١٤هـ^(١١).

(١) المرجع السابق: ٣٦٥/٦.

(٢) المرجع السابق: ٢٦٢/٦.

(٣) المرجع السابق: ٨/٦.

(٤) المرجع السابق: ٣٥/٦.

(٥) المرجع السابق: ٦/٦.

(٦) المرجع السابق: ٢٠٨/٦.

(٧) شذرات الذهب: ٢٠/٦.

(٨) المرجع السابق: ١١٣/٦.

(٩) المرجع السابق: ٣٢٨/٦.

(١٠) المرجع السابق: ١٧/٦.

(١١) المرجع السابق: ٣٤/٦.

- ١٨ - فاطمة بنت النفيس بن رواحة، المتوفاة سنة ٧١٦هـ^(١).
- ١٩ - فاطمة بنت علم الدين البرزالي، المتوفاة سنة ٧٣٢هـ^(٢).
- ٢٠ - فاطمة بنت أحمد الحارازي، المتوفاة سنة ٧٨٣هـ^(٣).
- ٢١ - فاطمة بنت الأعمر المدنية، المتوفاة سنة ٧٩٣هـ^(٤).
- ٢٢ - مريم بنت عبد الرحمن الخزيلية، المتوفاة سنة ٧١٢هـ^(٥).
- ٢٣ - فوقية بنت وردان المصرية، المتوفاة سنة ٧١٢هـ^(٦).
- ٢٤ - نخوة بنت محمد النصيبى، الراوية، المتوفاة سنة ٧١٩هـ^(٧).
- ٢٥ - وجيهة بنت على الأنصارية، المتوفاة سنة ٧٣٢هـ^(٨).
- ٢٦ - هدية بنت على بن عسكر، الهراسى، المتوفاة سنة ٧١٢هـ^(٩).

كما سبق يتضح لنا أنه كانت هناك فى ذلك العصر الذى نتحدث عنه نماذج رائعة من النسوة اللاتى ساعدن بنشاطهن العلمى والثقافى فى ازدهار الحركة العلمية له، ويعتبر هذا من أهم مميزاتها.

كما تتميز هذه الحركة أيضاً بأنها كانت تتجه بأقصى طاقتها نحو التأليف الدينى بسبب نشاط العلماء، وإقبالهم بشغف شديد نحو التدريس، والتأليف، فاصطبغت العلوم بصبغات دينية، وخاصة علم الفقه، وأصوله، اللذين نالا قصب السبق فى هذا الميدان لما كان للفقه والفقهاء من المنزلة الكبيرة عند عامة الشعب والحكام على السواء^(١٠).

(١) المرجع السابق ٦/ ٤٠.

(٢) المرجع السابق ٦/ ٩٧.

(٣) المرجع السابق ٦/ ٢٨٠.

(٤) المرجع السابق ٦/ ٣٢٩.

(٥) شذرات الذهب ٦/ ١٨٦.

(٦) المرجع السابق ٦/ ٣١.

(٧) المرجع السابق ٦/ ٥٢.

(٨) المرجع السابق ٦/ ٩٩.

(٩) المرجع السابق ٦/ ٣١.

(١٠) محمود رزق (عصر الممالك) ٧/ ٤.

ولا عجب، فقد كان الفقه مصدر التشريع يومئذ، وعليه يعتمد الحكام فيما يصدرونه من أحكام، فكان السلطان قبل أن يصدر تشريعاً يظفر أولاً بموافقة الفقهاء له، بل كان السلاطين أنفسهم يدرسون الفقه لحاجتهم إليه في الفصل فيما يعرض عليهم من القضايا وهم جالسون بدار العدل مع القضاة^(١).

ولم تقف جهود العلماء عند حد تأليف الكتب التي تشتمل على أبواب الفقه كلها فقط، بل خص كثير من العلماء جهودهم بناحية خاصة من نواحي الفقه، وكان أشهرها ناحية الفرائض التي اشتهر بها وبالكثابة فيها عدد ليس بالقليل من علماء هذا العصر، وألفوا في ذلك كتباً كثيرة مثورة ومنظومة، بل ألف الفقهاء أيضاً رسائل في مسائل جزئية في الفقه على اختلاف مواضعه.

كما وصلت المؤلفات الأصولية في ذلك القرن الذي نتحدث عنه أكثر من خمسين مؤلفاً معتبراً، نذكرها مفصلة فيما بعد، إلا أننا قد لاحظنا بأن هذه المؤلفات على كثرتها قد قامت على عدد كبير من مؤلفات السابقين على هذا القرن هي :

١ - المستصفي، للإمام الغزالي^(٢).

٢ - منار الأنوار، للنسفي^(٣).

٣ - المنتخب في أصول الفقه، لحسام الدين الحنفي^(٤).

٤ - متهى السؤل، لابن الحاجب المالكي^(٥).

٥ - منهاج الوصول، للقاضي البيضاوي.

(١) المرجع السابق ص ١٢.

(٢) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ (١١١١م).

(٣) عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، المتوفى سنة ٧١٠هـ (١٣١٠م)، وانظر : الكشف ١٨٢٣.

(٤) محمد بن محمد بن عمر، المتوفى سنة ٦٤٢هـ (١٢٤٤م)، وانظر الكشف ١٨٤٩.

(٥) جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الأصل الأسنائي، المعروف بابن الحاجب، ولد بأسنا سنة ٥٧٠هـ (١١٧٤م) وتوفى بالإسكندرية في شوال سنة ٦٤٦هـ (١٢٤٩م)، وهو فقيه أصولي نحوي، صرفي، عروضي، ومن آثاره - غير ما سبق - جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي، وانظر : سير أعلام النبلاء للذهبي : ٢٨٧/١٣، ومعجم المؤلفين ٦/٢٦٥.

ومع أن الاتجاه العام هكذا، كان يتجه نحو الاشتغال بعلوم السابقين في هذا الفن، فلم يخل هذا العصر أبداً من الابتكار والتجديد، فهناك مثلاً: البحر المحيط، وسلاسل الذهب للزركشى^(١)، والتمهيد لجمال الدين الأسنوى^(٢). إلى غير ذلك مما سنذكره مفصلاً فيما بعد^(٣).

أما المؤلفات الفقهية لهذا العصر الذى نتحدث عنه فقد بلغت من الكثرة حداً كبيراً، وتقدر حسب دراستنا لها بـ «٢١٤» أربعة عشر ومائتي مؤلف ومصنف سنذكرها مفصلة فيما بعد^(٤).

ومع كثرة هذه المؤلفات، فقد ظهر لنا أيضاً بعد البحث أن أغلبها يقوم على مؤلفات محدودة للسابقين لهذا العصر وعلى عدد قليل من مؤلفات هذا القرن الذى نتحدث عنه، وهى:

(١) التعجيز فى مختصر الوجيز فى الفروع (الشافعية)، لابن يونس^(٥).

(٢) التنبيه، للشيرازى^(٦).

(٣) الجامع الصغير، والجامع الكبير، لمحمد بن الحسن^(٧).

(١) بدر الدين / محمد بن عبد الله الزركشى المصرى المتوفى سنة ٧٩٤هـ.

وانظر فى طبقات ابن قاضى شعبة ص ٢٠٨ نسخة دار الكتب.

(٢) المتوفى سنة ٧٧٢هـ.

(٣) انظر ص: ٧٩ وما بعدها.

(٤) انظر ص: ٥٩ وما بعدها.

(٥) هو تاج الدين أبو القاسم عبد الرحيم بن محمد، المعروف بابن يونس الموصلى الشافعى، المتوفى سنة ٦٧١هـ. وهو مختصر عجيب مشهور بين الشافعية وقد شرحه صاحبه ولم يكمله. وانظر كشف الظنون: ٤١٨.

(٦) هو أبو إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى الفقيه الشافعى، المتوفى سنة ٤٨٦هـ (١٠٨٣م).

(٧) هو: محمد بن الحسن الشيبانى صاحب الإمام أبى حنيفة، توفى سنة ١٨٩هـ، قال عنه الرشيد بعد وفاته: دفنت العربية والفقه بالرى اليوم. وانظر شذرات الذهب ١/ ٣٢١، ٣٢٢ وفى كشف الظنون: توفى سنة ١٨٧هـ.

وانظر الكشف: ٥٦١، والجامع الصغير يشتمل على ١٥٣٢ مسألة فقهية، والمسائل الخلافية فى ١٧٠ مسألة، ولم يذكر القياس والاستحسان إلا فى مسألتين. أما الجامع الكبير فهو كاسمه بخلاتل مسائل الفقه، جامع كبير قد اشتمل على عيون الروايات وفتون الدرايات بحيث كاد أن يكون معجزاً، ولتمام لطائف الفقه منجزاً. وانظر: الكشف: ٥٦٧.

(٤) الحاوى الصغير فى الفروع، للقزوينى^(١).

(٥) الروضة، للنووى^(٢).

(٦) الشامل، لابن الصباغ^(٣).

(٧) العمدة، للشاشى^(٤).

(٨) الغاية القصوى فى الفروع، للبيضاوى.

(٩) فتح العزيز، للرافعى^(٥)، وهو المعروف بالشرح الكبير.

(١٠) المنهاج، للنووى.

(١١) المجموع فى الفرائض، للكلائى الفرضى^(٦).

(١٢) مختصر القدورى^(٧).

(١٣) المهمات، للأسنوى.

(١٤) الوجيز، للغزالى.

(١٥) الوسيط، للإمام الغزالى أيضاً.

ومع أن هذه المؤلفات السابقة كانت هى الشاغل الأكبر لعلماء هذا العصر بالبحث والتحليل، لم يخل هذا من الابتكار والتجديد بل الاجتهاد من البعض، وظهور المؤلفات القيمة، والدرر النفيسة التى نعتز بها فى تراثنا الفقهى والعربى، على مر الأجيال وتعاقب السنين.

(١) هو: أبو حاتم/ محمود بن الحسن القزوينى، المتوفى سنة ٤١٤هـ (١٠٢٣م).

(٢) هو يحيى بن شرف النووى الشافعى، المتوفى سنة ٦٧٦هـ (١٢٧٧م).

(٣) هو عبد السيد بن محمد، المتوفى سنة ٤٧٧هـ (١٠٨٤م).

(٤) محمد بن أحمد الشاشى، المتوفى سنة ٥٠٧هـ (١١١٣م).

(٥) عبد الكريم بن محمد الرافعى، القزوينى، المتوفى سنة ٤١٤هـ (١٢٢٦م).

(٦) شمس الدين محمود بن أبى بكر بن أبى العلاء البخارى الكلاباذى- الحنفى المولود سنة ٦٤٤هـ.

(٧) (١٢٤٦م)، والمتوفى سنة ٧٠٠هـ (١٣٠٠م). وقد رحل إلى بلاد كثيرة. منها مصر، وكتب الكثير من

المؤلفات، انظر: هدية العارفين ٢/ ٤٠٩ ومعجم المؤلفين ٢/ ١٥٥، وتاريخ الإسلام للذهبي الجزء

الأخير ص: ٢٤٥.

(٧) أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادى، المشهور بالقدورى، نسبة إلى بيع القدور،

انتهت إليه رئاسة أصحاب أبى حنيفة بالعراق، توفى ببغداد فى رجب ٤٢٨هـ (١٠٣٧م) وله مؤلفات

كثيرة غير هذا المختصر، وانظر: تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٧، ومعجم المؤلفين ٢/ ٦٦.

الفصل الثانى

فى سمة التأليف الفقهى والأصولى

إن السمة العامة لهذا العصر يغلب عليها التقليد؛ لأنه لا يخرج عن كونه امتداداً للعصور التى سبقتة، بعد أن اتجهت همه العلماء منذ القرن الرابع الهجرى إلى مناظرة المذاهب الأخرى، وإلى التقليد بدل الاجتهاد.

فقد صار مذهب كل إمام علماً مخصوصاً عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيل إلى الاجتهاد والقياس على سبيل الاستقلال، واحتاجوا إلى تنظير المسائل فى الإلحاق، وتفريقها عند الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم^(١).

قال النووى: «إن المجتهد المطلق لم يوجد منذ القرن الرابع، بل كان الفقهاء مجتهدين اجتهاداً مقيداً، أى أن لهم ملكة يستنبطون بها المسائل من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس. ولكنهم يتقيدون بمذهب إمامهم»^(٢).

ولم يخرج الاتجاه العام فى التأليف عن الأقسام التى لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهى: إما شىء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شىء ناقص يتمه، أو شىء مغلق يشرحه، أو شىء طويل يختصره، دون أن يخل بشىء من معانيه، أو شىء متفرق يجمعه، أو شىء مختلط يرتبه، أو شىء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه^(٣).

ومع ذلك فقد ظهر الاجتهاد، ووجد المجتهد فى بعض الأحيان وإن كان قليلاً.

(١) انظر: معجم المصنفين ١/ ١٥٠.

(٢) ظهر الإسلام ٤/ ٢١٢.

(٣) انظر: كشف الظنون ص ٣٥.

فابن دقيق العيد^(١)، مثلاً، قد أحدث ثورة كبرى في مجال العلم ووصل إلى درجة الاجتهاد المطلق، وحقق العلوم وشدت إليه الرحال، وانتهت إليه رئاسة العلم في زمانه، ولم يختلف أحد في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس المائة الثامنة^(٢) وابن الزمكاني^(٣) عالم العصر، وكان من بقايا المجتهدين ومن أذكيا زمانه^(٤).

وتقى الدين السبكي^(٥) الذي كتب عن نفسه . . «وأنا اليوم مجتهد الدنيا على الإطلاق هل يقدر أحد أن يرد على هذه الكلمة» .

وقد عقب السيوطي على ذلك بقوله «وهو مقبول فيما قال عن نفسه»^(٦).

والبلقيني^(٧) والذي انتهت إليه رئاسة المذهب والإفتاء وبلغ رتبة الاجتهاد وله ترجيحات في المذهب الشافعي خلاف ما رجحه النووي، فقد أفتى بجواز إخراج الفلوس في الزكاة، وقال إنه خارج عن مذهب الإمام الشافعي^(٨).

هؤلاء وغيرهم، بعض نماذج لمن غيروا في مجريات التأليف وابتكروا وجددوا وأضافوا الكثير للمكتبة العلمية الإسلامية.

وقد بلغ اهتمام الناس بالعلم في القرن الثامن أنهم كانوا يحاولون أخذه من مصدره، ويتشربونه، ويسقونه من أفواه أصحابه مهما كلفهم ذلك من جهد وعناء

(١) تقى الدين/ محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المتوفى بالقاهرة سنة ٧١٦هـ (١٣١٦م).

(٢) وانظر: طبقات السبكي الكبرى ٦/ ٢٢٠٢ (الطبعة الأولى)، وحسن المحاضرة ١/ ١٢٨، والدرر الكامنة ٣/ ١١٣، والكشف ٤١٨.

(٣) أبو المعالي/ محمد بن عبد الواحد بن عبد الكريم الزمكاني، الأنصاري الشافعي الدمشقي، توفي وهو في طريقه إلى مصر بمدينة بليس شرقية، في رمضان سنة ٧٢٧هـ (١٣٢٧م).

(٤) انظر: معجم المؤلفين (١١/ ٢٥) والنجوم الزاهرة ٩/ ٢٧٠، والبداءة والنهاية لابن كثير ١٤/ ١٢١.

(٥) علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ (١٣٥٥م).

(٦) حسن المحاضرة ١/ ١٣٥، وانظر أيضاً: طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٦/ ١٤٦-٢٢٧. طبع المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٤هـ.

(٧) سراج الدين/ عمر بن رسلان بن نصر بن صالح الكناني، المتوفى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٢م).

(٨) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٣٥.

وحدثنا التاريخ عن كثير منهم من أمثال ابن جماعة^(١) الذي بلغت شيوخه ١٣٠٠ شيخ^(٢).

وإن مصر فى أثناء حكم المماليك ازدهرت بطائفة من هؤلاء العلماء الذين خدموا الأمة العربية، بل والعالم كله، فإن معظم الذين ألفوا الكتب الجامعة للموضوعات المختلفة، كانوا من المصريين أو الشاميين فى عصر الاتحاد^(٣).

وإذا كنا قد تعرضنا هنا لهؤلاء البعض من الفقهاء الذين جددوا فى مجال العلم، وابتكروا فى مجال التأليف، فيحسن أن نأتى إلى المجتمع العلمى لهذا العصر، نتحدث عنه بالتفصيل، حتى يمكننا أن نقف على ما وصل إليه ذلك العصر من رقى وازدهار مع العلم والعلماء.

ومع ذلك، فإنه ليس بمقدور الباحث أن يستقصى جميع علماء هذا العصر؛ لأنه فوق طاقته وجهد كل إنسان؛ لأنهم قد بلغوا من الكثرة حداً يصعب معه العدّ، ولكننا سنقتصر على الفقهاء منهم، ونخص من كان منهم بمصر فى ذلك العصر، لأن مصر كانت فى ذلك الوقت تمثل المركز العلمى والمنارة الإسلامية لبلاد العالم أجمع.

كما أننا سنقتصر فى دراستنا على أشهر الفقهاء منهم دون الجميع، وقد خصصنا الفصل الثالث لذلك.



(١) بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى، المتوفى سنة ٧٦٧هـ (١٣٦٥).

(٢) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٥١.

(٣) القاهرة: ص ١٣٨.

الفصل الثالث

فى أئمة فقهاء القرن الثامن

أولاً : « فقهاء الشافعية »

- ١- عبد الكريم بن على بن عمر الأنصارى، الشهير بالعلم العراقى^(١)، كان إماماً فاضلاً فى فنون كثيرة، وخصوصاً التفسير، برع فى العلم وولى مشيخة التفسير بالمدرسة المنصورية ومن مصنفاته شرح التنبيه^(٢).
- ٢- على بن هبة الله بن أحمد، المعروف بابن الشهاب الأسنائى^(٣)، حفظ مختصر مسلم، ولما حج كتب الروضة بخطه فى مكة، وهو أول من أدخلها إلى قوص، وولى الحكم، ودرس بعدة مدارس علمية مختلفة^(٤).
- ٣- عز الدين : الحسن بن الحرث، المعروف بابن مسكين^(٥). يقول السيوطى : «إنه كان من أعيان الشافعية»^(٦).
- ٤- محب الدين، على بن محمد بن دقيق العيد^(٧)، سمع من والده ومن غيره وحدث بالقاهرة، وكان فاضلاً، له شرح على التعجيز ولكنه لم يكمله^(٨).

(١) أبوه من الأندلس، ولد بالقاهرة سنة ٦٢٣هـ، وقيل له العراقى نسبة إلى جده لأمه العراقى، شارح المذهب، توفى فى السابع من صفر سنة ٧٠٤هـ (١٠٣٤م).

(٢) انظر : حسن المحاضرة ١/ ١٧٧.

(٣) توفى بقوص سنة ٧٠٧هـ (١٣٠٧م).

(٤) انظر : الأسنوى ط (طبقات الشافعية) ١/ ١٥٩، وحسن المحاضرة ١/ ١٧٧.

(٥) توفى سنة ٧١٠هـ (١٣١٠م).

(٦) انظر : حسن المحاضرة ١/ ١٧٧.

(٧) ولد بقوص سنة ٦٥٧هـ، وتوفى سنة ٧١٦هـ (١٣١٦م).

(٨) انظر : حسن المحاضرة ١/ ١٧٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦/ ٢٤١ طبع فى المطبعة الحسينية بالقاهرة.

٥ - كمال الدين، أبو العباس بن عمر بن أحمد بن مهدي^(١)، صنف جامع المختصرات، وشرحه، والمتقى، ونكت التنبيه^(٢).

٦ - محيي الدين، يحيى بن عبد الرحيم بن زكير القرشي الفرضي^(٣)، كان فقيهاً بارعاً، انتصب للتدريس في مدارس مختلفة، واختصر الروضة.

٧ - قطب الدين، محمد بن عبد الصمد بن عبد القادر السنباطي^(٤)، صنف تصحيح التعجيز، وأحكام المبعوض واستدراكات على تصحيح التنبيه، واختصر قطعة من الروضة.

٨ - نور الدين، إبراهيم بن هبة الله الأسنائي^(٥)، كان ماهراً في فنون كثيرة، ومنها الفقه، والأصول، والنحو، اختصر الوسيط والوجيز، وشرح المنتخب في الأصول، وألفية ابن مالك.

٩ - نور الدين، علي بن يعقوب بن جبريل البكري^(٦)، من ذرية أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - قال عنه الأسنوي: تحيا بمجالسته النفوس، ويتلقى بالأيدي فيحمل على الرؤوس، وكان عالماً صالحاً، وله عدة مؤلفات في مختلف الفنون والعلوم.

١٠ - سراج الدين، يونس بن عبد المجيد بن علي^(٧) الأرمطي، اشتغل بقوص على

(١) مات في صفر سنة ٧٥٧هـ (فبراير سنة ١٣٥٦م).

(٢) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٣) توفي سنة ٧١٨هـ (١٣١٨م) وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٤) توفي في ذي الحجة سنة ٧٢٢هـ (١٣٢٢م) وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٥) توفي بالقاهرة سنة ٧٢١هـ (١٣٢١م) وانظر: حسن المحاضرة المرجع السابق والأسنوي، (طبقات الشافعية) ١/ ١٤٦.

(٦) مات سنة ٧٢٤هـ (١٣٢٣م) وانظر: الأسنوي، (طبقات الشافعية) ١/ ٢٨٨ وحسن المحاضرة ١/ ١٧٨، وكشف الظنون ١/ ٤٥٥، ٦٧٧، وشذرات الذهب ٦/ ٤٥ وطبقات السبكي ٦/ ٢٢.

(٧) ولد في محرم سنة ٦٤٤هـ، وتوفي بقوص بثلثة شعبان في ربيع الآخر سنة ٧٢٥هـ (مارس سنة ١٣٢٥م). وانظر: طبقات الأسنوي ١/ ١٦٤، وحسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

محب الدين بن دقيق العيد المتوفى سنة ٧١٦هـ، وأجازه بالفتوى، وصنف كتاب الجمع والفرق والمسائل المهمة، وغير ذلك.

١١- نجم الدين القمولى، أبو العباس أحمد^(١) بن أبي الحرم المكى، كان إماماً فى الفقه، عارفاً بالأصول والعربية، صنف البحر المحيط فى شرح الوسيط، ولخصه كالروضة فى كتاب سماه «الجواهر» وغير ذلك.

١٢- فخر الدين، محمد بن محمد المعروف بابن الصقلى^(٢) تفقه على القطب السنباطى وغيره، وصنف «التنجز فى تصحيح التعجيز».

١٣- عز الدين بن أحمد بن عثمان الكردى^(٣)، المعروف بابن خطيب الأشمونى، أفتى وألف على حديث الأعرابى الذى جامع فى رمضان كتاباً نفيساً احتوى على مائة وألف فائدة وفائدة.

١٤- نجم الدين، محمد بن عقيل بن الحسن المحاسنى^(٤). فقيه محدث، ناب فى الحكم، وشرح التنبيه.

١٥- بدر الدين بن إبراهيم بن سعد الله^(٥) بن جماعة الكفانى الحموى، قاضى القضاة بالديار المصرية حدث، ودرس، وألف فنوناً كثيرة.

١٦- عز الدين، محمد بن إبراهيم بن جماعة^(٦)، من الحفاظ والفقهاء إلا أن معرفته بالحديث أكثر من الفقه، ألف وخرج أحاديث الشرح الكبير للرافعى.

١٧- تقى الدين السبكى، على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف الأنصارى، وكان من كبار المجتهدين^(٧).

(١) ولى حبة مصر، وتوفى سنة ٧٢٧هـ (١٣٢٦م) وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٢) توفى سنة ٧٢٧هـ (١٣٢٦م)، وانظر: المرجع السابق.

(٣) لم أعر له على تاريخ وفاة، وقد ذكره السيوطى من ضمن علماء القاهرة فى القرن الثامن، وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٤) توفى بمصر سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٨م). وانظر: السيوطى (حسن المحاضرة) ١/ ١٧٨.

(٥) توفى بمصر فى جمادى الأولى سنة ٧٣٣هـ (١٣٣٢م). وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٦) مات بمصر سنة ٧٦٧هـ (١٣٦٥م). وانظر: المرجع السابق.

(٧) توفى بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ. وقد عقدنا له ترجمة متصلة فى الباب الثانى.

- ١٨ - زين الدين، عمر بن أبي الحرم بن الكنانى^(١)، شيخ الشافعية فى عصره بالاتفاق، على ما ذكره السيوطى. وله مؤلفات منها حواشى على الروضة.
- ١٩ - الزنكلونى، مجد الدين أبو بكر بن إسماعيل بن عبد العزيز، تم النفع به فى عصره، وشرح المنهاج للنووى^(٢).
- ٢٠ - ابن القماح، شمس الدين، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة، شافعى، فقيه محدث، ولى تدريس الشافعى^(٣).
- ٢١ - أبو الفتوح السبكى، تقى الدين، محمد بن عبد اللطيف السبكى، فقيه أصولى، أديب، شاعر، مؤرخ^(٤).
- ٢٢ - ضياء الدين، محمد بن إبراهيم المناوى^(٥)، له شرح على التنبيه.
- ٢٣ - شرف الدين، إبراهيم بن بهاء الدين إسحاق، شرح فرائض الوسيط^(٦).
- ٢٤ - الشهاب بن الأنصارى، أبو العباس أحمد بن قيس، ويعرف بابن الظهور، شيخ الشافعية بالديار المصرية. كان إماماً فى الفقه والأصولين^(٧).
- ٢٥ - زين الدين، عمر بن محمد بن عبد الحكم بن عبد الرازق البلقياى، شرح مختصر التبريزى^(٨).
- ٢٦ - عماد الدين، محمد بن إسحاق بن محمد المرتضى، البليسى كان من حفاظ المذهب الشافعى^(٩).

(١) ولد بالقاهرة سنة ٦٥٣ هـ وتوفى بها سنة ٧٣٨ هـ (١٣٣٧ م)، وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٨.

(٢) توفى بالقاهرة سنة ٧٤٠ هـ (١٣٣٩ م)، وقد عقدنا له ترجمة متصلة فى الباب الثانى.

(٣) مات بمصر فى ربيع الأول سنة ٧٤١ هـ (أغسطس سنة ١٣٤٠ م)، وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٧٩.

(٤) مات سنة ٧٤٤ هـ (١٣٤٣ م). وانظر: المرجع السابق.

(٥) توفى سنة ٧٤٦ هـ (١٣٤٥ م) وانظر: المرجع السابق.

(٦) توفى سنة ٧٥٧ هـ (١٣٥٦ م). وانظر: المرجع السابق.

(٧) توفى سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م). وانظر: المرجع السابق.

(٨) توفى سنة ٧٤٩ هـ وانظر: المرجع السابق.

(٩) توفى سنة ٧٤٩ هـ وانظر: المرجع السابق.

٢٧- ابن اللبان، شمس الدين محمد بن أحمد الدمشقي ثم المصري. اختصر الروضة ورتب الأم.

٢٨- ابن عدلان، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم الكنانى، له شرح على مختصر المزنى.

٢٩- نجم الدين الأصفونى، أبو القاسم عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم^(١)، له مختصر على الروضة للنووى. وقد برع فى الفقه وغيره.

٣٠- الفخر المصرى، محمد بن على بن عبد الكريم، كان فقيهاً أصولياً^(٢).

٣١- محبى الدين، سليمان بن جعفر الأسنوى^(٣)، خال الشيخ جمال الدين الأسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ. صنف طبقات الشافعية.

٣٢- نجم الدين، محمد بن ضياء الدين أحمد بن عبد القوى الأسنوى^(٤). ألف فى علوم متعددة وانتفع به الكثير.

٣٣- العماد الأسنوى، محمد بن الحسن بن على بن عمر الأسنوى^(٥)، أخو الشيخ جمال الدين الأسنوى، كان فقيهاً، إماماً فى علم الأصول والخلاف والجدل وانتصب للتدريس والإفتاء والتصنيف.

٣٤- على بن الحسن بن على بن عمر الأسنوى، نور الدين^(٦)، أخو جمال الدين الأسنوى، كان فقيهاً فاضلاً، له شرح على التعجيز.

(١) مات بمكة سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م). وانظر: المرجع السابق، وطبقات الأسنوى ١/ ١٧٧.

(٢) توفى سنة ٧٢١هـ (١٣٥٠م). وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٨٠.

(٣) توفى سنة ٧٢٦هـ (١٣٥٥م). وقد عقدنا له ترجمة بالباب الثانى ص ٨٤، وانظر: طبقات الأسنوى ١/ ١٧٩.

(٤) توفى سنة ٧١٢هـ. وانظر: حسن المحاضرة ١/ ١٨٠، وطبقات الأسنوى ١/ ١٨٠.

(٥) مات فى رجب سنة ٧٧٤هـ (إبريل سنة ١٣٦٢م)، وقد عقدنا له ترجمة فى الباب الثانى ص ٨٥ وانظر: طبقات الأسنوى ١/ ١٨٢، وحسن المحاضرة ١/ ١٨٠.

(٦) مات فى رجب سنة ٧٧٥هـ (ديسمبر سنة ١٣٧٣م)، وله ترجمة فى الباب الثانى.

٣٥- جمال الدين الأسنوى، عبد الرحيم بن الحسن بن عمر المولود سنة ٧٠٤هـ والمتوفى سنة ٧٧٢هـ (١٣٧٠م) (١).

٣٦- الحسن بن عمر الأسنوى، والد جمال الدين السابق، توفى بأسنا سنة ٧١٨هـ (٢).

٣٧- جمال الدين، عبد الرحيم بن عمر الأسنوى، عم جمال الدين الأسنوى، وقد اشتهر بمعرفة الوسيط. توفى سنة ٧٠٤هـ (٣).

٣٨- شهاب الدين بن النقيب، أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله المصرى الشافعى، المعروف بابن النقيب، المتوفى سنة ٧٦٩هـ (٤).

٣٩- شهاب الدين، أبو حامد بن أحمد بن الشيخ تقي الدين السبكي له شرح الحاوى، وتكملة شرح المنهاج لأبيه. توفى سنة ٧٧٣هـ (١٣٧١م) (٥).

٤٠- جمال الدين أبو الطيب بن الشيخ تقي الدين السبكي. مات سنة ٧٥٥هـ (١٣٧٤م) (٦).

٤١- بهاء الدين، أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن على بن تمام السبكي. المولود سنة ٧٠٨هـ، والمتوفى سنة ٧٧٧هـ (١٣٧٥م)، له شرح على الحاوى، واختصر قطعة من المطلب لابن الرفعة (٧).

٤٢- بدر الدين، أحمد بن بهاء الدين السابق. مات سنة ٨٠٢هـ (١٣٩٩م) (٨).

(١) وانظر: طبقات الأسنوى. وحسن المحاضرة ١/ ١٨٠.

انظر: ترجمته فى الباب الثانى، حيث قد خصصناه لذلك.

(٢) انظر: طبقات الأسنوى ١/ ١٨٤، وحسن المحاضرة ١/ ١٨٠، وانظر: ترجمته فى الباب الثانى من هذا البحث.

(٣) انظر: طبقات الأسنوى ١/ ١٨٥، وحسن المحاضرة ١/ ١٨٠، وانظر: ترجمته فى الباب الثانى من هذا البحث.

(٤) له ترجمته فى الفصل الثانى.

(٥) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٨٠.

(٦) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٨٥.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق.

- ٤٣- بدر الدين الزركشى، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى، خدام الفنون وله مؤلفات كثيرة، توفي سنة ٧٩٤هـ^(١).
- ٤٤- إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباس، المتوفى سنة ٨٠٢هـ (١٣٩٩م)، قال عنه السيوطى: «شيخ الشيوخ بالديار المصرية»^(٢).
- ٤٥- سراج الدين بن الملقن، عمر بن على بن أحمد الأنصارى، توفي سنة ٨٠٤هـ. وله آثار كثيرة^(٣).
- ٤٦- الكمال الدميرى، محمد بن موسى بن عيسى. توفي سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)، وله آثار منها شرح المنهاج^(٤).
- ٤٧- ابن العماد، أحمد بن عماد بن يوسف الأقفهى، له مؤلفات كثيرة. توفي سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)^(٥).
- ٤٨- إبراهيم بن أحمد البيجورى، قال عنه السيوطى: «كان أعلم الشافعية فى الفقه فى عصره»، توفي سنة ٨٢٥هـ (١٤٢١م)^(٦).
- ٤٩- ابن المجدى، شهاب الدين أحمد بن رجب، ولد سنة ٧٦٠هـ وتوفى سنة ٨٥٠هـ (١٤٤٦م). اشتغل فى العلوم وبرع فى كثير منها، وله فى ذلك مصنفات^(٧).

* * *

(١) عقدنا له ترجمة مفصلة فى الباب الثانى ص ١٢٧، وانظر أيضاً: حسن المحاضرة ١/ ١٨٥.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ١٨٥، وانظر: ترجمته بالباب الثانى من هذا البحث.

(٣) انظر: ترجمته بالباب الثانى.

(٤) له ترجمته بالباب الثانى. وانظر أيضاً: حسن المحاضرة ١/ ١٨٥.

(٥) له ترجمته بالباب الثانى. وانظر: المرجع السابق.

(٦) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٨٥، وانظر أيضاً ترجمته بالباب الثانى.

(٧) السيوطى (حسن المحاضرة) ١/ ١٨٧.

ثانياً: «فقهاء الحنفية»

- ١- شمس الدين، محمد بن عثمان بن أبي الحسن الدمشقي، المتوفى سنة ٧٢٨هـ (١٣٥٧)(١).
- ٢- علاء الدين، علي بن يلبان الفارسي، أبو الحسن المصري، المتوفى سنة ٧٣١هـ (١٣٣٠م). وقد برع في المذهب وأصوله وشرح الجامع الكبير، والتلخيص للخلاطى.
- ٣- برهان الدين بن علي بن أحمد بن علي، المتوفى سنة ٧٤٤هـ (١٣٤٣م)، صنف شرح الهداية وغيره، واختصر سنن البيهقي.
- ٤- فخر الدين، عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، المشهور بابن التركمانى، المتوفى سنة ٧٣١هـ (١٣٣٠م). شرح الجامع الكبير.
- ٥- أحمد بن عثمان بن إبراهيم المارديني، المتوفى سنة ٧٤٤هـ (١٣٤٣م). له شرح الهداية، والجامع الكبير.
- ٦- علي بن عثمان المارديني، المتوفى سنة ٧٤٥هـ (١٣٤٤م)، من آثاره مختصر الهداية، ومختصر الحديث لابن الصلاح، وغير ذلك.
- ٧- فخر الدين، عثمان بن علي بن محمد البارعى، المتوفى سنة ٧٤٣هـ (١٣٤٢م) والمشهور بالزيادى، شارح الكتز^(٢).

(١) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٩٩، وشذرات الذهب ٦/ ٨٨.

(٢) انظر هذا وما سبق في: حسن المحاضرة ١/ ١٩٩.

- ٨- أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوف القيسى، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م)، من آثاره: الدر اللقيط من البحر المحيط، وغير ذلك^(١).
- ٩- قوام الدين، أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي، الإتقاني، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (١٣٥٦م). كان رأساً في المذهب الحنفي، بارعاً في اللغة، قدم دمشق ومصر، ومن آثاره: شرح على الهداية، ورسالة في عدم صحة الجمعة في موضعين من البلد^(٢).
- ١٠- عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي الهندي، والمعروف، بالسراج الهندي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ (١٣٧١م)، من آثاره: شرح على الهداية، والشامل في الفروع، وغير ذلك^(٣).
- ١١- عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥هـ (١٣٧٣م)، من آثاره: شرح معاني الآثار، وتخريج أحاديث الهداية، وغير ذلك.
- ١٢- أحمد بن علي بن منصور بن شرف الدين الدمشقي، المتوفى سنة ٧٨٢هـ (١٣٨٠م)، من آثاره: التخيير في الفقه وشرحه، وغير ذلك.
- ١٣- أكمل الدين، محمد بن محمد البairتي، المتوفى سنة ٧٨٦هـ (١٣٨٤م). من آثاره: شرح الهداية، والمشار في شرح المنار، وشرح مختصر ابن الحاجب، وغير ذلك.
- ١٤- جلال الدين، أحمد بن يوسف التبانى، المتوفى سنة ٧٩٣هـ (١٣٩١م). له شرح المنار، ورسالة في عدم صحة الجمعة في عدة مواضع^(٤).
- ١٥- شمس الدين، محمد بن أحمد بن أبي بكر الطرابلسي، المتوفى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٨م). وقد كان قاضياً فقيهاً.

(١) انظر: حسن المحاضرة ١/١٩٩ وشذرات الذهب ٦/١٥٩.

(٢) انظر: شذرات الذهب ٦/١٨٥، وحسن المحاضرة ١/١٩٩.

(٣) انظر: حسن المحاضرة ١/١٩٩، وشذرات الذهب ٦/٣٢٨.

(٤) انظر: شذرات الذهب ٦/٢٧٣، وحسن المحاضرة ١/١٩٩.

- ١٦ - بدر الدين ، محمود بن عبد الله البستاني ، المتوفى سنة ٧٨١هـ (١٣٧٩م) . له نظم السراجية في الفرائض ، وغير ذلك .
- ١٧ - القاضي مجد الدين ، إسماعيل بن إبراهيم بن محمد الكنانى البليسى ، المتوفى سنة ٨٠٢هـ (١٣٩٩م) . وله تأليف فى الفرائض ، وغير ذلك .
- ١٨ - يوسف بن موسى بن محمد بن أحمد المالطى ، المتوفى سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م) .
- ١٩ - قاضى القضاة شمس الدين ، محمد بن عبد الله المقدسى ، والمعروف بالدميرى الحنفى ، المتوفى سنة ٨٢٧هـ (١٣٢٦م) .
- ٢٠ - سراج الدين ، عمر بن على ، والمشهور بقارئ الهداية ، المتوفى سنة ٨٢٩هـ (١٣٢٨م) .
- ٢١ - قاضى القضاة بدر الدين ، محمود بن أحمد بن موسى العينى ، المتوفى سنة ٨٥٥هـ . من آثاره : شرح الهداية ، وشرح الكنز ، وغير ذلك^(١) .

* * *

(١) انظر : هذا وما سبق فى حسن المحاضرة ١/ ٢٠١ .

ثالثاً: «فقهاء المالكية»

- ١- قاضى القضاة زين الدين، على بن مخلوف النويرى، المتوفى سنة ٧١٣هـ (١٣١٣م)^(١).
- ٢- زين الدين، أبو القاسم محمد بن الحسين بن عتيق بن رشيق، المتوفى سنة ٧٢٥هـ (١٣٢٤م)، ولى قضاء المالكية بالإسكندرية.
- ٣- تاج الدين، عمر بن على بن سالم اللخمى الإسكندرى، المتوفى سنة ٧٣٤هـ (١٣٣٣م). من آثاره: شرح العمدة، وشرح الأربعين النووية، وغير ذلك.
- ٤- عبد الواحد بن شرف الدين الإسكندرى. من آثاره: تفسير القرآن فى عشرة مجلدات.
- ٥- أبو الحسن بن أبى بكر الكندى، قاضى الإسكندرية، المتوفى سنة ٧٤٠هـ (١٣٣٩م). وقد صنف وأفتى.
- ٦- عيسى بن مسعود الزواوى، المتوفى سنة ٧٤٣هـ (١٣٤٢م). انتهت إليه رئاسة المالكية، وانتفع به الناس. من آثاره: شرح صحيح مسلم، وشرح مختصر ابن الحاجب، وشرح المدونة الكبرى، والرد على ابن تيمية فى الطلاق، وغير ذلك^(٢).
- ٧- جمال الدين، عبد الله بن محمد المسيلى، صاحب المصنفات الدينية، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٤هـ (١٣٤٣م).
- ٨- تقي الدين، محمد بن أبى بكر السعدى، المعروف بالإخنائى المالكى، المتوفى سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م)، كان من أعيان الفقهاء. وله تصانيف حسنة.

(١) انظر: حسن المحاضرة ١/ ١٩٥، وشذرات الذهب ٩/ ٤٧.

(٢) انظر هذا وما سبق فى: حسن المحاضرة ١/ ١٩٥.

- ٩ - خليل بن إسحاق الجندى، المتوفى سنة ٧٦٧هـ (١٣٦٥م)، وهو صاحب مختصر خليل المشهور فى الفقه المالكي. وله أيضاً شرح مختصر ابن الحاجب، ومناسك الحج، وغير ذلك^(١).
- ١٠ - شرف الدين، يحيى بن عبد الله الرهونى، المتوفى سنة ٧٧٣هـ (١٣٧١م)، أصله من المغرب. وكان من فقهاء المالكية الكبار. وله عدة تصانيف^(٢).
- ١١ - عبد الله بن عبد الرحمن القفطى، المتوفى سنة ٧٧٦هـ (١٣٧٤م).
- ١٢ - برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن أبى بكر الإخنائى، المتوفى سنة ٧٧٧هـ (١٣٧٥م).
- ١٣ - ناصر الدين، أحمد بن محمد بن عطاء الله الزبيرى الإسكندرى، المتوفى سنة ٨٠١هـ (١٣٩٨م). ولى قضاء الديار المصرية. ومن آثاره: شرح التسهيل، ومختصر ابن الحاجب.
- ١٤ - شمس الدين محمد بن محمد بن إسماعيل البكرى، المعروف بابن مكية، المتوفى سنة ٨٥٣هـ (١٤٤٩م)^(٣).
- ١٥ - بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض، المتوفى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٢م). من آثاره: الشامل فى الفقه، وشرح مختصر خليل، وشرح أصول ابن الحاجب، وغير ذلك.
- ١٦ - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمى، صاحب التاريخ الكبير، المعروف بمقدمة ابن خلدون. وقد توفى سنة ٧٨٨هـ (١٣٨٦م).
- ١٧ - محمد بن أحمد بن عثمان البسطامى، المتوفى سنة ٨٤٢هـ (١٤٣٨م). وقد ولى قضاء المالكية، وصنف التصانيف الكثيرة^(٤).

(١) انظر هذا وما سبق فى: حسن المحاضرة ١/ ١٩٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ١٩٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر هذا وما سبق فى: حسن المحاضرة ١/ ١٩٦.

رابعاً: «فقهاء الحنابلة»

١- موفق الدين، عبد الله بن عبد الملك المقدسى، قاضى القضاة بالديار المصرية، المتوفى سنة ٧٦٩هـ (١٣٦٧م)^(١).

٢- أبو بكر بن محمد العراقى المصرى، المتوفى سنة ٧٧٣هـ (١٣٧١م).

٣- ناصر الدين، أبو الفتح نصر الله بن أحمد الكتانى العسقلانى المصرى، قاضى القضاة، المتوفى سنة ٧٩٥هـ (١٣٩٢م).

٤- برهان الدين، إبراهيم بن ناصر الدين أبو الفتح نصر الله السابق، المتوفى سنة ٨٠٢هـ (١٣٩٩م). وقد سلك طريقة أبيه فى الفقه، وكان الظاهر يوفون يعظمه جداً.

٥- موفق الدين أحمد، أخو برهان الدين إبراهيم السابق، وقد ولد سنة ٧٦٩هـ (١٣٦٧م).

٦- أبو بكر بن ماجد السعد الحنبلى، المتوفى سنة ٨٥٤هـ (١٤٥٠م). وقد كان مولده سنة ٧٣٥هـ. صنف تحرير الأوامر والنواهي، وغير ذلك.

٧- جلال الدين، نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادى، المتوفى سنة ٨١٢هـ (١٤٠٩م).

٨- نجم الدين الباهى، محمد بن محمد بن عبد الدائم، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

٩- شمس الدين، محمد بن أحمد بن معالى الحبشى، المتوفى سنة ٨٢٥هـ (١٣٢٢م)^(٢).

(١) انظر: حسن المحاضرة ١/ ٢٠٥.

(٢) انظر هذا وما سبق فى: حسن المحاضرة ١/ ٢٠٦.

١٠ - قاضى القضاة شرف الدين ، عبد الغنى بن يحيى بن عبد الله الحرانى ، المتوفى سنة ٧٥٩هـ (١٣٥٧م)^(١).

١١ - قاضى القضاة مجد الدين ، أحمد بن نصر الله البغدادى ، المتوفى سنة ٨٢٤هـ (١٤٢١م).

١٢ - زين الدين ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد الزركشى ، المولود فى رجب سنة ٧٥٨هـ (يونيه ١٣٥٦م) ، وله تصانيف مهمة ، وقد ولى تدريس الحنابلة بالأشرفية^(٢).

ومن هذا العرض السريع لفقهاء مصر والقاهرة يتبين لنا أن المذهب الشافعى كان على رأس هذه المذاهب ، يليه المذهب الحنفى ، ثم المذهب المالكى ، ثم الحنبلى ، وقد ترتب على ذلك ما تبعه من آثار فى مجال البحث والتأليف لحركة القرن الثامن العلمية .

* * *

(١) انظر : ابن كثير (البداية والنهاية) ٥٦/١٤ ، وتاريخ مصر الإسلامية ٢/٢٥٣ ، وحسن المحاضرة ٢٠٦/١ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ٢٠٦/١ .

الفصل الرابع

فى العوامل التى ساعدت على ازدهار الحركة العلمية فى القرن الثامن الهجرى

تمهيد:

كانت الحياة السياسية فى عصر المماليك غير مستتية تمامًا، وكان التنازع بينهم قائمًا حتى بين الأسرة الواحدة .

ومما يدل على ذلك، أن المنصور قلاوون لما توفى صار الحكم إلى ابنه الملك الصالح علاء الدين، ولما توفى هذا سنة ٦٨٧هـ-١٢٨٨م تولى أخوه الآخر الأشرف خليل الحكم، إلا أن الأشرف قتل وتولى أخوه الناصر محمد الولاية وهو فى كفالة «كتبغا»، وعمره لم يتجاوز السنوات التسع، وفى سنة ٦٩٢هـ تم خلع الناصر وتولى كتبغا مكانه، ولقب نفسه بالعدل، وفى سنة ٦٩٥هـ-١٢٩٥م، تم خلع العدل وتولى «لاشين» المنصور الملك مكانه، تم قتل لاشين وعاد الناصر محمد ابن قلاوون إلى ملكه للمرة الثانية سنة ٧٠٧هـ- (١٣٠٧م)^(١).

وكانت الفترة التى حكم فيها أولاد الناصر محمد بن قلاوون فترة يصفها علماء التاريخ بأنها تتسم بالضعف كشخصياتهم، وترجع قلة أهمية هذه الفترة أيضا لخلو عهدهم من الحروب والعلاقات الخارجية مع امتلائها بحوادث داخلية مهمة^(٢).

ومع ذلك فقد بدا لكل أمير فيه قانون خاص به، يجمع الثروة والنقود لنفسه

(١) انظر : التاريخ الكبير لابن خلدون : ٤٠٦-٤١٥ .

(٢) انظر : المقرئى : (السلوك) ٢، قسم ٣، ص ٩ .

على مقتضاه، ويبنى المساجد أو المدارس باسمه إشباعاً لروح التقوى أو حباً للجمهور^(١).

يقول ساطع الحصري^(٢): «إن العصر الذى عاش وعمل وفكر خلاله ابن خلدون - وهو النصف الثانى من القرن الثامن للهجرة والرابع عشر للميلاد - كان من عصور التحول والاستقلال فى جميع أنحاء التمددين الغربى، وتفكك وانحطاط فى العالم العربى، ومما تجدر ملاحظته أن العالم العربى فى عصر ابن خلدون كان يتمتع بوحدة أدبية وثقافية واضحة المعالم على الرغم من تفككه السياسى».

ومن هذا العرض الموجز للحالة السياسية لهذا العصر يمكن أن نأتى بالأسباب التى أدت إلى ازدهار الحركة العلمية لهذا العصر مع تفككه السياسى.

وقد آثرنا أن نأتى بهذا العرض أولاً ليتمكن أن تتعرف منه على الجو السياسى العام؛ لأن ذلك فى الغالب كثيراً ما يكون له تأثير كبير على اتجاه الحركة العلمية وتحولها نحو الوجهة التى ينتمى إليها القائمون على هذه السياسة، كما أن ذلك الجو السياسى قد يكون عاملاً مؤثراً فى مقدار النشاط العلمى وأثره، قوة وضعفاً.

مقومات الحركة العلمية فى هذا القرن؛

ذكرنا أن الحركة العلمية فى القرن الثامن ازدهرت ازدهاراً كبيراً، وأن هذا العصر كان إيذاناً ببداية عصر الموسوعات العلمية^(٣).

ولقد كانت هناك عدة عوامل ساعدت فى مجموعها على هذا الازدهار الكبير، ومن هذه العوامل:

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: كتابه: «دراسة مقدمة ابن خلدون» ص: ٥٣.

(٣) انظر: الباب التمهيدى.

أولاً: النزعة الدينية:

لقد كان للنزعة الدينية أثر حساس وملمس في ازدهار الحياة العقلية والحركة العلمية لهذا القرن، واتجاهها وجهة القائمين عليها. فمنذ قامت الدولة الإسلامية وهى تصدر أعمالها عن روح دينية، وقد اتضح ذلك فى مصر فى عصور مختلفة.

ففى عهد الفاطميين الذين أسسوا مذهبهم على أساس من الدين، قد اتخذوا الشعار الدينى المذهب الشيعى.

واتضح كذلك فى عهد الأيوبيين الذين كانوا من أهل السنة والجماعة وتعصبوا فى عقيدتهم لمذهب الأشعرى، وفى فقههم لمذهب الشافعى، وأنشئوا فى مصر جملة من المدارس عنوا فيها بنشر الحديث وفقه الأئمة الأربعة ولا سيما فقه الشافعية، وزاد فى تعصبهم للدين قيام الصليبيين بحروبهم الطاحنة المتكررة، وتأسيسهم المستعمرات على البحر المتوسط فى بلاد الشام^(١).

وقد ورث ممالك مصر هذه النزعة من أساتذتهم الأيوبيين؛ فقد نشئوا فى كنفهم، وشاركوهم بعض حروبهم الصليبية، كما كان للتربية التى نشأ عليها هؤلاء الممالك فى كنف أسيادهم الأيوبيين أثر كبير فى تعزيز هذه النزعة الدينية.

فلقد خصص لهم الملك الناصر محمد بن قلاوون طباقاً بساحة الإيوان وأسكنها لهم وعمر حارة تختص بهم. واهتمت الملوك والسلاطين بهؤلاء الممالك غاية العناية فى مجال التربية، وقد كانت للممالك بتلك الطباق التى خصصت لهم، عادات جميلة: أولها أنه إذا قدم بالملوك تاجره عرضه على السلطان وأنزله فى طبقة حسنة وسلمه الطوشى، فأول ما يبدأ به تعليمه ما يحتاج إليه من القرآن الكريم، وكانت كل طائفة لها فقيه يحضر إليها كل يوم ويأخذ فى تعليمها كتاب الله تعالى، ومعرفة الخط، والتمرن بأداب الشريعة وملازمة الصلوات والأذكار، وكان الرسم إذا ذاك ألا يجلب التجار إلا الممالك الصغار، فإذا شب الواحد من الممالك علمه الفقيه، شيئاً من الفقه وأقرأه منه مقدمة، فإذا صار إلى سن البلوغ أخذ فى تعليمه فنون الحرب، ثم ينتقل إلى الخدمة العامة بعد ذلك، ينتقل فى أطوارها رتبة

(١) انظر: القاهرة ص ٦، ٧.

بعد رتبة إلى أن يصير من الأمراء، فلا يبلغ هذه الرتبة إلا وقد تهذبت أخلاقه، وكثرت آدابه وامتزج تعظيم الإسلام وأهله بقلبه، ومنهم من يصير في رتبة فقيه عارف أو أديب شاعر، أو حاسب ماهر^(١).

ولهذا، فقد خصص لهم خدام وأكابر من النواب يراقبونهم على كل تصرفاتهم، وبلغ من شدة تأديبهم أنه كان إذا أجنب الواحد منهم ييحث عن سبب جنابته: إن كان من احتلام؛ فينظر في سراويله هل فيه جنابة أم لا؟ فإن لم يوجد جنابة جاءه الموت من كل مكان.

فلذلك كانوا سادة يدبرون الممالك، وقادة يجاهدون في سبيل الله، وأهل سياسة يبالغون في إظهار الجميل^(٢)، ويحبون العلم والعلماء.

فكان الحسين بن محمد بن قلاوون الصالحى آخر أولاد المالك الناصر محمد المتوفى سنة ٧٦٤هـ (١٣٦٢م) يحب العلماء ويجمعهم عنده ويكرمهم^(٣)، وكان المماليك من أكابر الدولة الناصرية يعظمون على بن عبد الكافى السبكى ويقضون بشفاعته الأشغال^(٤).

وكان قطلوبك المنصورى من مماليك المنصور الذى ولى الخجوية سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٨م) يشارك فى العربية والفقه والحديث والسير^(٥). . . وكان الملك الناصر محمد بن قلاوون الذى تولى السلطنة بعد مقتل أخيه الأشرف يحب العلم والعلماء، فقد حدث، وسمع من ست الوزراء، وابن الشحنة، ووجدت له إجازة بخط البرزالى محمد بن مشرف وعيسى المغازى وجماعة، وخرج له بعض المحدثين جزءاً^(٦).

وقد دفعتهم هذه النزعة الدينية إلى حب العلم والعلماء، والتقرب إليهم وبناء

(١) انظر: الخطط للمقريزى ٢/ ٢١٣.

(٢) المرجع السابق: ٢١٤.

(٣) انظر: الطالع السعيد: ١٥٧.

(٤) انظر: الدرر الكامنة ٣/ ١٣٥.

(٥) المرجع السابق ٣٣٧.

(٦) المرجع السابق ٤/ ٢٦١-٢٦٤.

المدارس العلمية فى مختلف فروع العلم والمعرفة، وتزويدها بمكتبات ضخمة تحوى كنوز المعرفة من كل فن، ونصبوا للتدريس فيها أعظم الفقهاء وأجروا على أساتذتها وطلابها الأرزاق الجارية، وأوقفوا عليها الأوقاف الكبيرة تشجيعاً للعلم والعلماء.

والسلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون قد بنى فى سلطنته من الجوامع والمدارس والخوانق الشئ الكثير، ولم أجد مثل حركة ملكه فى العلم، وعدم حركة الأعادى عليه برأ وبحراً مع طول مدة حكمه^(١).

وفى أيام سجن الملك الناصر حسن بن محمد بن قلاوون - حينما تولى أخوه صالح الحكم مكانه وسجنه - عكف على الاشتغال بالعلم، وكتب بخطه نسخة من دلائل النبوة للبيهقى إلى يوم الاثنين ٢ من شوال سنة ٧٥٥هـ - ٢٠ أكتوبر سنة ١٣٥٥م^(٢).

ثانياً - منزلة العلم والعلماء:

لقد كان للمنزلة التى نالها علماء هذا العصر أثر كبير فى تشجيع طلب العلم وازدهار الحركة العلمية فيه، فقد أصبحت مكانة تتطلع إليها النفوس وتشرئب إليها الأعناق، فكان علماء الدين فى ذلك العصر موضع إجلال وتقدير من الحكام والشعب على حد سواء؛ لأنهم كانوا الواسطة بين الشعب والحكام حتى كان العلماء، وخاصة الفقهاء، كأنهم ملوك غير متوجين. ومن الأمثلة على ذلك:

عز الدين بن عبد السلام - فى مصر - فقد كان فقيهاً ممتازاً مسموع الكلمة شجاعاً قوياً، سليط اللسان حتى على الحكام، ولذلك لقب بسلطان العلماء. وقد جاء إلى القاهرة من الشام فى عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب فولاه خطابة جامع عمرو، حتى أنه لما مات قال السلطان: «إنى لم أشعر بلذة الملك إلا لما مات العز»^(٣).

(١) انظر: الحياة العقلية ص: ٧.

(٢) انظر: الخطط ٣١٧/٢.

(٣) ظهر الإسلام ٢١٢/٤.

ولقد استطاع بعض العلماء أن يكونوا ذوي نفوذ كبير عند السلاطين والأفراد، حتى نزل السلاطين عند رأيهم، يخشون سطوة نفوذهم^(١).

وقد كانت العادة أن السلطان يجلس بديوان العدل وقضاة المذاهب الأربعة عن يمينه، وأكبرهم الشافعي وهو الذي يلي السلطان، ثم الحنفي ثم المالكي ثم الحنبلي، فإن احتاج الأمر إلى مراجعة القضاة راجعهم فيما يتعلق بالأمور الشرعية والقضايا الدينية، كما كانت العادة أنه إذا ولي أحد المملكة من أولاد الملك الناصر محمد بن قلاوون أن يحضر الأمراء ويقبلوا الأرض ويقيموا التشاريف ويعلموا السلطان المملكة بحضور القضاة والأمراء، ويشهد عليه بذلك، ثم ينصرف ومعه القضاة^(٢).

ومما ينبغي أن يذكر في هذا المقام أن كثيراً من علماء الأندلس النابهيين وفدوا إلى هذه البلاد في ذلك العصر، ووجدوا فيها أمناً فقدوه في ديارهم، وأحدث هؤلاء الوافدون حركة علمية قوية، ومن هؤلاء: ابن خلدون العالم المؤرخ الكبير، هذا ومما لا تشرب فيه أن كثيراً من الناس أقبلوا على العلم يومئذ متطلعين إلى المناصب الكبرى التي كان أهل العلم يظفرون بها^(٣).

ثالثاً. المحافظة على ما بقى من التراث الإسلامي، وتجديد ما فقد منه بعد حرب التتار:

لقد فقد المسلمون والإسلام، كثيراً من مراجعه العلمية القيمة على يد المغول والتتر بعد هجومهم على دولة الإسلام، وأصبحت المكتبات العلمية والفقهية مهددة بالإفلاس، ولذلك اشتدت الغيرة وزاد الحرص على المحافظة على ما تبقى، وتجديد ما فقد على يد هؤلاء الهمج عندما هاجموا بلاد الإسلام.

ولقد كان هذا الهجوم مروّعاً مخرباً مدمراً من قوم لم ترقهم الحضارة ولم

(١) انظر: الحياة العقلية ص ٧.

(٢) انظر: الخطط ٢/ ٢٠٩.

(٣) الحياة العقلية ص ٧.

تهذبهم الثقافة، شداد غلاظ، لا يفهمون معنى العاطفة ولا تلين قلوبهم للرحمة، أحب مظهر إليهم مظهر الدم ينهار، أو الآثار العظيمة تصبح شعلة من نار. كان بأسهم بينهم شديداً ثم جمعهم جنكيزخان، واتجه إلى الدولة العباسية سنة ٦٥٤هـ (١٢٥٦م) واستولى على الرى، ثم قصد بغداد سنة ٦٥٥هـ (١٢٥٧م)، وكان الخلاف فيها فظيماً بين السنة والشيعة، فظن الوزير الشيعى العلقمى أنه بتمكينه التتر ينتصر الشيعة على السنة، ولكن كان فى التمكين لهم هلاك الجميع، فلقد قتل فيها كما يقول المؤرخون مليون وثمانمائة ألف، وضرب عمرائها، ورُمى بكتبها فى نهر دجلة، وكانت هذه الكتب نتيجة ثقافة قرون^(١).

وما كاد العالم الإسلامى يفيق من نكبة التتار ويسترد بعض قوته حتى جاء تيمورلنك فأكمل ما عصف به أجداده جنكيزخان وهولاكو، واجتاز بقية آسيا الصغرى، وأكثر من القتل والتخريب والفساد، وأفسد الشام، وكانت قد استعصت على من قبله؛ فخربها فيما خرب وقتل علماءها فيمن قتل. ومات هذا الوغد بعد أن أكمل خنق البلاد سنة ٨٠٧هـ (١٤٠٤م)^(٢).

ويصف ابن السبكي^(٣) هذه الواقعة، فيقول: «ولقد رُفع الصليب وسمع الناقوس آونة من بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، وانتهكت المحارم وضربت الجوامع، وعطلت المساجد، وخربت تلك الديار، ومحيت تلك الرسوم والآثار»^(٤).

ثم انقضت تلك الديار وأهلها فكأنها وكأنهم أحلام^(٥)

«ولقد ملكوا أكثر عامر الأرض فجعلوه خراباً، تركوا المساجد والجوامع والمدارس بلاقع، وحرقوا الكتب والمصاحف، وما دخلوا مدينة إلا وسالت أوديتها بدماء أهلها، وكانوا إذا عجزوا عن حمل الأمتعة أطلقوا فيها النيران حتى يذهب أثرها»^(٦).

(١) انظر: ظهر الإسلام ١٩٣/٤.

(٢) المرجع السابق: ١٩٤.

(٣) هو: تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي الشافعى، المتوفى سنة ٧٧١هـ.

(٤) انظر: الطبقات الكبرى ٣٢٨/١.

(٥) البيت لأبى تمام، والرواية عنه: تلك السنون. وانظر: ديوانه ١٥٢/٣.

(٦) الطبقات الكبرى للسبكي ٣٣٩/١.

إن الأهوال العظيمة التي صحبت هذا المد وما نجم عنها من إهلاك للبشر، وتخریب للديار، وحرق وإغراق للثروة العلمية على يد هؤلاء الهمج قد نبهت جمهرة العلماء العرب، ودفعتهم دفعاً إلى تراث آبائهم، وأجدادهم، فعكفوا عليه تحصيلاً وفهماً، وتمثلوه علماً وفناً، ثم فرغوا بعد ذلك إلى أقلامهم يسجلونه على نحو جديد يدينه من كل قلب، ويحييه إلى كل نفس.

رابعاً- ازدهار المدارس الفقهية، وانتشار المكتبات العلمية، وتنافس الأمراء والحكام فى بنائها؛

وإن من العوامل التى ساعدت فى ازدهار الحركة العلمية لهذا العصر وجود عدد كبير من المدارس والمكتبات الملحقة بها والتى أنشأها المماليك .

والمدارس الفقهية بمعناها الحالى شىء لم يعرف فى زمن الصحابة ولا التابعين، وإنما حدث عملها بعد الأربعمئة من سنى الهجرة . وأول من حفظ عنه أنه قد بنى مدرسة فى القديم هو نظام الملك أبو على الحسن بن على بن إسحاق بن العباس الطوسى وزير ملك شاه بن أرسلان بن سلجوق، وسميت «المدرسة النظامية» . وفرغ من بنائها فى بغداد سنة ٤٥٩ هـ . وقد درس فيها الشيخ أبو إسحاق الشيرازى صاحب التنبيه^(١) .

وبعد ذلك ومنذ قيام صلاح الدين الأيوبي على الحكم، توالى بناء المدارس الفقهية والتى تنافس فيها الحكام والأمراء على السواء .

وأول مدرسة أحدثها بمصر، «المدرسة الناصرية»، وكانت بجوار الجامع العتيق، ثم «القمحية» المجاورة للجامع أيضاً، ثم «السيوفية» . واقتدى به أولاده من بعده فى بناء المدارس بمصر والشام وغيرها من البلاد^(٢) .

١- المدارس التى وجدت بالقاهرة فى ذلك العصر^(٣) :

(١) انظر : الخطط : ٣٦٣/٢ .

(٢) انظر : المرجع السابق .

(٣) تراجع هذه المدارس بالقاهرة ص ٧٦ وما بعدها .

- (١) «المدرسة الناصرية»: أنشأها صلاح الدين للشافعية .
- (٢) «المدرسة الصلاحية»: أنشأها صلاح الدين للشافعية أيضاً .
- (٣) «المدرسة القمحية»: أنشأها صلاح الدين للمالكية .
- (٤) «المدرسة الصاحبية»: لتدريس النحو، أنشأها صفى الدين بن شكر للمالكية .
- (٥) «المدرسة السيوفية»: أنشأها صلاح الدين للحنفية سنة ٥٧٢هـ (١١٧٦م) وهي أول مدرسة بناها لهم .
- (٦) «المدرسة الظاهرية»: بناها الظاهر بجانب «الصلاحية» سنة ٦٦٦هـ (١٢٦٧م) للشافعية والحنفية، وألحق بها خزانة كتب تشتمل على أجلها .
- (٧) «المدرسة الفاضلية»: أسسها الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني سنة ٥٨٠هـ، وألحق بها مكتبة ضخمة بها مائة ألف مجلد، وموقعها الآن في حارة قصر الشوق تبع قسم الجمالية^(١) .
- (٨) «المدرسة الظاهرية الجديدة»: بناها الظاهر، وتم بناؤها في سنة ٦٦٨هـ (١٢٦٩م)^(٢) .
- (٩) «المدرسة المنصورية»: أنشأها الملك المنصور قلاوون سنة ٦٨٣هـ (١٢٨٤م) .
- (١٠) «المدرسة الناصرية الجديدة»: بناها السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا المنصوري ولم يتمها، وأتمها الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٣هـ - ١٣٠٤م . وهي من أجل مباني القاهرة ومن أعجب ما عملته أيدي بني آدم، ورتب للتدريس بها من جميع المذاهب، وتشجيعاً للعلم فيها كان يفرق بها على الطلبة والقراء وسائر أرباب الوظائف السكر وغيره في كل شهر^(٣) .

(١) انظر: القاهرة ص: ٧٦، وهامش طبقات الأسنوى، (الطبعة الأولى) ١٦/١ .

(٢) انظر: حسن المحاضرة ١٩٣/٢

(٣) انظر: القاهرة ص: ١٢٩، وانظر أيضاً: هامش طبقات الأسنوى ١٦/١ (الطبعة الأولى) .

(١١) «المدرسة الطيبرسية»: أنشأها الأمير علاء الدين بن طيبرس الخازندار، نقيب الجيوش وقتئذ، بجوار الأزهر سنة ٧٠٩هـ (١٣٠٩م)، وألحق بها خزانة كتب جليلة^(١).

(١٢) «المدرسة الجمالية»: شيدها الوزير علاء الدين مغلطاوى الجمال سنة ٧٣٠هـ (١٣٢٩م) للحنفية^(٢).

(١٣) «المدرسة الأقبغاوية»: أنشأها الأمير علاء الدين أقبغا عبد الواحد أستاذ دار الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٣٤هـ (١٣٣٩م) وتم بناؤها فى سنة ٧٤٠هـ. وقد خصصت للشافعية والحنفية، وكانت ملحقة بالأزهر^(٣) ومكانها الآن مكتبة الجامع الأزهر الشريف.

(١٤) «المدرسة الصرغتمشية»: بناها الأمير سيف الدين صرغتمش الناصر سنة ٧٥٧هـ (١٣٥٦م) للأحناف، ملاصقة لجامع ابن طولون، وخصصت لدراسة الحديث^(٤).

(١٥) مدرسة مسجد السلطان حسن بن محمد الناصر: وقد بدأها فى سنة ٧٥٧هـ (١٣٥٩م)، وتم بناؤها فى سنة ٧٩٤هـ (١٣٦٣م)، وهى من أعظم عمائر القاهرة الإسلامية، وكانت للمذاهب الأربعة^(٥).

(١٦) «المدرسة التنكوتمية»: أنشأها تنكوتمر الحسامى سنة ٦٩٨هـ (١٢٩٨م)^(٦).

(١٧) «المدرسة الخوندية»: أنشأتها خوند ابنة السلطان محمد بن قلاوون سنة ٧٦١هـ (١٣٥٩م)^(٧).

(١) انظر: الخطط: ٢٣٨/٤.

(٢) راجع القاهرة: ١٣٠.

(٣) المرجع السابق، وهامش طبقات الأسنوى ١٥/١ (الطبعة الأولى).

(٤) انظر: الخطط: ٢٣٨/٢، ٢٥٦.

(٥) انظر: القاهرة ص ١٣١، والخطط للمقريزى: ٣٨٣/٣.

(٦) القاهرة: ١٣١.

(٧) المرجع السابق: ص ١٣٢.

(١٨) «مدرسة خوند بركة»: زوجة السيوفى، وأم السلطان شعبان، بنتها سنة (٧٧١هـ) - ١٣٦٩م^(١).

(١٩) «المدرسة الكاملية» (دار الحديث الكاملية): بناها الملك الكامل شعبان بن الملك الناصر محمد بن قلاوون^(٢).

(٢٠) مدرسة الجامع الطولونى^(٣).

(٢١) «المدرسة الملكية»^(٤).

(٢٢) «المدرسة الفارسية»: بناها الأمير فارس الدين السبكى مكان كنيسة الفهادين بعد هدمها فى واقعة النصارى سنة ٦٥٦هـ^(٥).

(٢٣) «المدرسة الصالحية»: أصلها الجامع الذى بناه الظاهر بالله لوزيره الصالح ابن طلائع، وسماه جامع الصالح طلائع، خارج باب زويلة^(٦).

(٢٤) «المدرسة الأشرفية»: أنشأها السلطان الأشرف أحد أولاد الناصر محمد^(٧).

(٢٥) «المدرسة البرقوقية»: أنشأها السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٨٣هـ (١٣٨١م)، وتم بناؤها فى سنة ٧٨٨هـ (١٣٨٦م)^(٨).

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الخطط التوفيقية ١٨/١.

(٤) المرجع السابق، والمقريزى (الخطط) ٣٨٢/٢، وانظر أيضاً: هامش طبقات الأسنوى ١٦/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) الخطط التوفيقية ٤٠/١.

(٧) المرجع السابق.

(٨) والظاهر برقوق هو: أبو سعيد برقوق ابن أنصى، أول ملوك الجراكسة، أخذ من بلاد الجركس، وبيع ببلاد القرم، ثم بيع بالقاهرة للأمير يلبغا الخاصكى، ثم عرف ببرقوق العثمانى، وقد خدم عند أولاد السلطان وتقلب حتى صار من جملة الأمراء، ثم تقلب حتى تسلطن، ومدة حكمه ما يقرب من إحدى وعشرين سنة. توفى سنة ٨٠١هـ (١٣٩٨م). وانظر: الخطط التوفيقية: ٤/٦.

٢. المكتبات

أما المكتبات العلمية، فقد وجد منها بهذا العصر عدد كبير ملحق بالمدارس التي أنشئت في عصر المماليك، ومن قبلهم، ومنها:

(١) «المكتبة الظاهرية»: وهي التي ألحقها الظاهر بيبرس بمدرسته بخط بين القصرين سنة ٦٦٢ هـ (١٢٦٣ م)، وقد اشتملت على أمهات الكتب في شتى العلوم^(١).

(٢) «المكتبة المنصورية»: وهي التي بناها المنصور قلاوون بمدرسته المنصورية التي أسسها سنة ٦٨٨ هـ بخط بين القصرين، وقد أمدّها السلطان بالمصاحف وكتب الفقه والتفسير والحديث وجميع الفنون^(٢).

(٣) «المكتبة الناصرية»: وهي التي ألحقها الناصر محمد بن قلاوون بمدرسته الناصرية^(٣).

(٤) «المكتبة التكوثرية»: وهي التي أنشأها تنكوثر بمدرسته التي شيدها سنة ٦٩٨ هـ (١٢٩٨ م)^(٤).

(٥) «المكتبة الطيبرسية»: وهي التي أنشأها الأمير علاء الدين بن طيبرس الخازندار، نقيب الجيوش، بمدرسته الطيبرسية التي أنشأها سنة ٧٠٩ هـ (١٣٠٩ م)^(٥).

(٦) مكتبة سيف الدين آل ملك الجوكندار الناصري: وكانت تجاه داره بخط المشهد الحسيني^(٦).

(٧) «مكتبة خوند بركة»: أم السلطان شعبان التي ألحقها بمدرستها التي

(١) المقرئى، (السلوك ١/ ٥٠٤)، (الخطوط ٢/ ١٣٧٩).

(٢) انظر: القاهرة: ١٣١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

بنتها سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م)، وقد احتوت على الكتب القيمة والمصاحف الشريفة^(١).

(٨) «مكتبة الخوندية»: التي أنشأتها خوند ابنة السلطان محمد بن قلاوون، وكانت ملحقة بمدرستها التي أنشأتها سنة ٧٦١هـ (١٣٥٩م)، وكانت عامرة بمختلف العلوم^(٢).

(٩) «المكتبة الصرغتمشية»: وهي التي أنشأها الأمير صرغتمش وألحقها بمدرسته الصرغتمشية، وقد ذخرت هذه المكتبة بكتب الفقه الحنفي، والحديث والمصاحف^(٣).

هذه بعض نماذج للمدارس والمكتبات التي ساعدت على ازدهار الحركة العلمية لهذا القرن، وهي تعطي صورة مشرفة لما كان عليه ذلك العصر من تشجيع للعلم والعاملين فيه.

ولقد ساهمت أسرة جمال الدين الأسنوي بنصيب وافر في ازدهار هذه الحركة، وسنوضح ذلك في الباب الثاني عند الكلام عن الأسنوي، كما ساهمت إسنا أيضاً بنشاط كبير ودور عظيم في ازدهار هذه الحركة، فحياة المدنية التي كانت تموج بها ساعدت على نحو هذا الازدهار، فهي بلدة كبيرة حسنة العمارة مرتفعة الأبنية، بها مدرستان علميتان، وبيوتها معروفة بالأصالة والرياسة والفضائل، قبل الإسلام وبعده. ولقد خرجت «إسنا» كثيراً من الفقهاء والعلماء والشعراء، حتى أنه قيل: «إنه كان بها في وقت واحد سبعون شاعراً». وقد خرج منها إلى البلاد الأخرى جمع كبير لنشر هذا العلم.

فإسنا غدت تحكى العراق وقد غدا أبو الفضل ذو الرأي الرشيد رشيداً^(٤)

ومن هؤلاء العلماء ابن الأسناوى: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الحسين

(١) المرجع السابق ١٣٢.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) راجع الطالع السعيد ص: ٣٧.

ابن غيث الأموى الأسنوى، القوصى، صاحب ديوان الإنشاء للملك المعظم عيس، وقد ولد بها سنة ٥٥٠هـ. وتوفى سنة ٦٢٧هـ^(١).

وكفاها فخرًا ولادة الإمام الفقيه المالكى، جمال الدين «أبو» عمر بن أبى بكر بن يونس (المعروف بابن الحاجب) الذى صنف فى أصول الفقه^(٢).

ومن فقهاؤها أيضًا، أبو الفضل جعفر بن حسان بن على الأسنوى، المتوفى سنة ٦١٢هـ^(٣).

ومن فقهاء الشافعية فيها: نور الدين على بن هبة الله بن إبراهيم بن حمزة المعروف بابن الشهاب الأسنوى، المتوفى سنة ٧٥٦هـ^(٤).

ومنهم نجم الدين محمد بن أحمد بن عبد القوى الأسنوى الذى ألف فى علوم متعددة، والمتوفى سنة ٧٦٣هـ^(٥).

ومن فقهاؤها أيضًا جمال الدين: محمد بن عبد الله، القزوينى الأصل الأسنوى الحنفى، المتوفى بالقاهرة فى حدود سنة ٦٨٠هـ.

ومنهم العماد الأسنوى: محمد بن الحسن الفقيه، وأخوه جمال الدين الأسنوى^(٦).

وقد كانت «إسنا» مأوى للفارين والهاربين من سطوة الملوك وظلم الحكام، كما أنها كانت تتميز بالحركة التجارية والصناعية المزدهرة؛ ولهذا كثرت فيها الحرف والصنائع، كصناعة النسيج من القطن والصوف ومعاصر الزيوت إلى غير ذلك من الصناعات المختلفة^(٧).

(١) الخطط التوفيقية ٦١ / ٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الخطط التوفيقية ٦٣ / ٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق ص: ٦٤.

(٧) الخطط التوفيقية: ٦٠ / ٨.

كما كان يوجد بها سوق كبير كل يوم أحد تجتمع فيه الأهالي ، والعرب وتباع فيه جميع السلع ، كما كانت تعتبر مركزاً رئيسياً للتجارة الخارجية التي كانت ترد إلى البلاد المصرية^(١) .

كما ازدهرت فيها الأعمال الفنية المختلفة ، ومن أخصها فن الزخرفة والرسوم الفلكية^(٢) والبناء .



(١) المرجع السابق ص : ٦١ .

(٢) المرجع السابق .

الفصل الخامس

الإنتاج العلمى لحركة

القرن الثامن العلمية

لقد بلغت الآثار العلمية لهذا القرن حدًا ليس بالقليل فى مختلف العلوم والمعارف ، ولذلك سنتنصر فى دراستنا على بيان الآثار الفقهية والأصولية فقط ، حيث هى التى تعيننا فى هذا البحث .

أولاً: الإنتاج الفقهى:

- ١- الأبريز ، فيما يقدم على مؤنة التجهيز : لشهاب الدين أبى العباس أحمد بن العماد الأقفهسى الشافعى ، المتوفى سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م) .
- ٢- أحكام الختنى : للأسنوى ، عبدالرحيم بن الحسن ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ .
- ٣- أحكام المرضى والسبى : لتاج الدين أحمد بن عثمان التركمانى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٤٤هـ (١٣٤٣م) .
- ٤- آداب الحمام : للحافظ شمس الدين محمد بن على الدمشقى الحسينى ، المتوفى سنة ٧٦٥هـ (١٣٦٣م) .
- ٥- الآداب الشرعية والمصالح المرعية : لشمس الدين أبى عبدالله محمد بن مفلح الحنفى الدمشقى ، المتوفى سنة ٧٧٣هـ . وهو مؤلف جليل فى مجلدين .
- ٦- أرجوزة للنجاسة المعفو عنها : لشهاب الدين أحمد بن العماد الأقفهسى .

٧- الإرشاد: لشجاع الدين هبة الله بن أحمد التركستاني الحنفى، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٣٣هـ ١٣٢٣م.

٨- آداب الخلوة: للشيخ ركن الدين علاء الدولة أحمد بن محمد السمنانى، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٣٦هـ (١٣٣٥م)^(١).

٩- إرشاد أولى الألباب فى معرفة الصواب فى الفرائض: لشمس الدين محمود بن أحمد اللاوندى الحنفى، المتوفى سنة ٧٢٥هـ، ثم ضم إليه السراجية وزاده أبواباً وذكر فيه المذاهب الأربعة، وسماه «إرشاد الراجى لمعرفة فرائض السراجى»^(٢).

١٠- أسنى المقاصد فى تحرير القواعد: للشيخ محمد بن محمد المقدسى الأسدى، المتوفى سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)^(٣).

١١- الأشباه والنظائر فى الفروع: لزين الدين إبراهيم المصرى الحنفى المعروف بابن نجيم المصرى، المتوفى سنة ٧٩٠هـ (١٣٨٨م). وهو مختصر ذكر فيه كتاب السبكى للشافعية، وأنه لم ير للحنفية مثله، وأنه لما وصل فى شرح الكتر إلى البيع الفاسد ألفت مختصراً فى الضوابط والاستثناءات فيها، وسماه «الفوائد الزينية»، وصل فيه إلى خمسمائة ضابط، فأراد أن يجعل كتاباً على النمط السابق مشتملاً على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع الثانى^(٤).

١٢- الأشباه والنظائر فى الفروع: لصدر الدين محمد بن عمر المعروف بابن الوكيل الشافعى، المتوفى سنة ٧١٦هـ (١٣١٦م)، وقيل: إنه من أحسن الكتب إلا أنه لم ينقح.

١٣- الأشباه والنظائر: لجمال الدين الأسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، وهو صغير فى خمس كراريس، وللأسنوى كتابان آخران من أنواع الأشباه، وهما التمهيد، والكوكب الدرى.

(١) انظر: هذا وما قبله فى كشف الظنون: ٤٢/١.

(٢) المرجع السابق ٦٤.

(٣) المرجع السابق ٩٠.

(٤) المرجع السابق ٩٨/١.

١٤- الأشباه والنظائر: للشيخ صلاح الدين خليل بن كيكلدى العلانى الشافعى، المتوفى سنة ٧٦١هـ (١٣٥٩م).

١٥- الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى الشافعى، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م).

١٦- الأشباه والنظائر: لسراج الدين عمر بن على الشافعى المتوفى سنة ٨٠٤هـ (١٤٠١م). وقد التقطه من كتاب التاج السبكى خفية^(١).

١٧- إظهار الفتاوى: للقاضى شرف الدين، الشهير بابن البارزى الحموى، المتوفى سنة ٧٣٨هـ (١٣٣٧م)^(٢).

١٨- إعلام الساجد بأحكام المساجد: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى الشافعى، المتوفى سنة ٧٩٤هـ (١٣٩١م)^(٣).

١٩- أنفع الوسائل إلى تحرير المسائل فى الفروع: للقاضى برهان الدين إبراهيم بن على الطرسوسى الحنفى، المتوفى سنة ٧٥٨هـ، وهو مختصر على ترتيب كتب الفقه^(٤).

٢٠- الأنوار لعمل الأبرار، فى الفقه الشافعى: للشيخ جمال الدين يوسف بن إبراهيم الأردبلى الشافعى، المتوفى سنة ٧٩٩هـ (١٣٩٦م)، وهو كتاب معتبر متداول جمع فيه ما تعم به البلوى من المسائل المهمة غير المذكورة فى الاعتبار، وذكر أنه اعتمد على الكتب السبعة على الأكثر، وهى: الشرح الكبير، والصغير للرافعى، والروضة للنووى، وشرح الباب، والتعليقة للقاضى حسين، والحاوى، والمحزر^(٥).

٢١- أنيس القلوب وغاية المطلوب فى الدعوات والأذكار: لإسماعيل بن أحمد بن

(١) انظر هذا وما قبله فى: كشف الظنون ١/ ١٠٠.

(٢) المرجع السابق ١١٨.

(٣) المرجع السابق: ١٢٥.

(٤) الكشف ١/ ١٨٣.

(٥) المرجع السابق ١٩٥.

محمد البدرى الأردبيلى ، لخص فيه الأذكار للنووى ، وما فى الكتب المشهورة الثمانية يعنى الصحيحة ، والسنن الأربعة وابن السنى ، والدارمى . وقد فرغ منه سنة ٧٦٣هـ (١٣٦١) (١) .

٢٢- الإيجاز فى الألغاز : لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبوى ، المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٣١) (٢) .

٢٣- بحث ابن يتمية وابن الزملكاني فى مسألة الطلاق ، وفى حرمة شد الرحال إلى قبور الأنبياء (٣) .

٢٤- بغية الفقيه فى الفتاوى مجلد : لمحمود بن أحمد بن مسعود القونوى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٧٠هـ (١٣٦٨م) (٤) .

٢٥- تحرير الأحكام فى تدبير أهل الإسلام : للقاضى بدر الدين محمد بن أبى بكر ابن جماعة الحموى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٣٣هـ (١٣٣٢) (٥) .

٢٦- التحقيق فى مسألة التعليق : لعلى السبكى ، المتوفى سنة ٧٥٦هـ . وهى المسألة السراجية (٦) .

٢٧- التدريب فى الفروع : لسراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى ، المتوفى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٢م) (٧) .

٢٨- التذكرة فى الفروع : لابن الملحق ، المتوفى سنة ٨٠٤هـ (٨) .

٢٩- التذكرة والتبصرة : لنجم الدين محمود بن أبى الحسن النيسابورى ، وقد اشتمل على ألف نكتة تشتمل على أكثر مسائل الفقه (٩) .

(١) المرجع السابق ١٩٨ .

(٢) المرجع السابق ٢٠٦ .

(٣) المرجع السابق ٢٢٠ .

(٤) الكشف ٢٤ / ١ .

(٥) المرجع السابق ٣٥٦ .

(٦) المرجع السابق ٣٧٨ .

(٧) المرجع السابق ٣٨٠ .

(٨) المرجع السابق ٣٩١ .

(٩) المرجع السابق ٣٩٣ .

- ٣٠- تسريح الناظر فى تعدد الجمعة : لتقى الدين على السبكي^(١) .
- ٣١- تصحيح المذهب : لعماد الدين محمد بن الحسن الأسنوى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٧٧هـ (١٣٧٥م)^(٢) .
- ٣٢- الواضح الوجيز فى الفقه : للزركلوني ، المتوفى سنة ٧٤٠هـ (١٣٢٩م) . وهو شرح على التعجيز فى ٨ مجلدات .
- ٣٣- شرح التعجيز : لهبة الله بن البارزى ، المتوفى سنة ٧٣٨هـ (١٣٣٧م) .
- ٣٤- شرح التعجيز : لبرهان الدين الجعبرى المصرى ، المتوفى سنة ٧٢٢هـ (١٣٣١م) .
- ٣٥- تصحيح التعجيز : لمحمد بن عبدالصمد السنباطى ، المتوفى سنة ٧٢٢هـ (١٣٢٢م) .
- ٣٦- تصحيح التعجيز : لمحمد بن الحسن الأطروبي ، المتوفى سنة ٧٨٤هـ (١٣٨٢م) .
- ٣٧- تصحيح التعجيز : لفخر الدين عثمان بن خطيب جبرين الشافعى ، المتوفى سنة ٧٣٦هـ (١٣٣٨م)^(٣) .
- ٣٨- التقريب فى الفروع : لأبى نصر ، إبراهيم بن محمد المقدسى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٧٨هـ (١٣٧٦م)^(٤) .
- ٣٩- شرح التلقين : لداود بن عمر الشاذلى ، المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٣١م) والتلقين فى الفروع : لعبد الوهاب بن على البغدادى المالكى ، المتوفى سنة ٤٢٢هـ^(٥) .

(١) المرجع السابق ٤٠٣ .

(٢) المرجع السابق ٤١٠ .

(٣) انظر هذا وما قبله فى : المرجع السابق : ٤ / ٨ .

(٤) المرجع السابق ٤٦٦ .

(٥) المرجع السابق ٤٨١ .

- ٤٠ - التمهيد : لجمال الدين الأسنوى ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ^(١) .
- ٤١ - مختصر تمهيد الأسنوى : للشيخ محمد الصرخدى ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ (١٣٨٩م)^(٢) .
- ٤٢ - التمييز فى الفروع : لابن البارزى ، المتوفى سنة ٧٣٨هـ .
- ٤٣ - شرح تمييز الفروع السابق : لعلى بن محمد الأنصارى ، المتوفى سنة ٧٥٣هـ (١٣٥٢م)^(٣) .
- ٤٤ - تحفة النبیه فى شرح التنبيه : للزنگلونی ، وهو شرح كبير حسن ، لخصه من الرافعى وابن الرفعة^(٤) .
- ٤٥ - شرح التنبيه : للقاضى جمال الدين محمد بن عبد الله الریى الیمنى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٩١هـ (١٢٨٨م) . ويسمى التفقیه فى شرح التنبيه ، ويقع فى ٢٤ مجلداً .
- ٤٦ - شرح التنبيه : لمحمد بن إبراهيم المناوى ، المتوفى سنة ٧٤٦هـ (١٣٤٥م) .
- ٤٧ - تصحيح التنبيه : للأسنوى .
- ٤٨ - شرح التنبيه : للسبباطى محمد بن عبدالصمد ، المتوفى سنة ٧٢٢هـ .
- ٤٩ - شرح التنبيه : لنجم الدين محمد بن على البالسى ، المتوفى سنة ٨٠٤هـ (١٣٠١م) .
- ٥٠ - شرح التنبيه : لابن الرفعة ، المتوفى سنة ٧١٦هـ ، وسماه كفاية النبیه فى شرح التنبيه . وقد تناوله الزنگلونی فى ست مجلدات .
- ٥١ - شرح التنبيه : لابن الملحق المتوفى سنة ٨٠٤هـ (١٢٠١م)^(٥) .

(١) المرجع السابق ٤٨٤ .

(٢) المرجع السابق ٤٨٥ .

(٣) المرجع السابق ٤٨٦ .

(٤) الكشف ٩/١ ، ٤٩ .

(٥) انظر هذا وما قبله فى : المرجع السابق : ٤٩١ .

- ٥٢- شرح التنبيه : لزين الدين سريج بن محمد الملقبى الماردىنى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٨٨هـ (١٣٨٦م)^(١).
- ٥٣- تنقيح الأحداث فى رفع التيم والأحداث : لشرف الدين أبى العباس ، أحمد ابن الحسن بن قاضى الحيل الحنفى ، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م)^(٢).
- ٥٤- التوشيح فى الفقه : لتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى^(٣).
- ٥٥- توقيت الحكام على غوامض الأحكام : لشهاب الدين بن العمار^(٤).
- ٥٦- تهذيب الأخلاق بذكر مسائل الخلاف والاتفاق : لمحمد بن محمد الأسنوى القدسى ، المتوفى ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)^(٥).
- ٥٧- شرح الجامع الصغير : لجمال الدين عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى ، المتوفى سنة ٧٦٣هـ (١٣٦١م)^(٦).
- ٥٨- شرح الجامع الكبير : لعثمان بن إبراهيم الماردىنى ، المتوفى سنة ٧٣١هـ (١٣٣٠م).
- ٥٩- شرح الجامع الكبير : لأحمد بن مسعود القونوى ، فى ٤ مجلدات ولم يكمله ، وأكماله ولده أبو المحاسن ، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م).
- ٦٠- شرح الجامع الكبير : لتاج الدين أحمد بن إبراهيم ، المعروف بالبرهان الحلبى ، المتوفى سنة ٧٣٨هـ (١٣٣٧م).
- ٦١- شرح الجامع الكبير : لفخر الدين عثمان بن على بن يونس الزيلعى ، المتوفى سنة ٧٤٣هـ (١٣٤٢م)^(٧).

(١) انظر : المرجع السابق : ٤٩٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق : ٥٠٧ .

(٤) المرجع السابق : ٥٠٨ .

(٥) المرجع السابق : ٥١٤ .

(٦) المرجع السابق : ٥١١ .

(٧) انظر هذا وما قبله فى : الكشف : ٥٦٩ .

- ٦٢- نظم الجامع الكبير : لأحمد بن عثمان التركمانى ، المتوفى سنة ٧٤٤هـ^(١) .
- ٦٣- جامع المختصرات : فى فروع الشافعية ، لكمال الدين أحمد بن عمر بن مهدي النشائي المدبلى المصرى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٠٧هـ (١٣٥٦م)^(٢) .
- ٦٤- الجامع النفيس فى الفروع : لبهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن ، المعروف بابن عقيل المصرى النحوى ، المتوفى سنة ٧٦٩هـ (١٣٦٧م)^(٣) .
- ٦٥- الجامع فى الفرائض : لجلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى .
- ٦٦- الجامع فى الفرائض : لسريجا بن محمد المالطى ، المتوفى سنة ٧٨٨هـ (١٣٧٦م) .
- ٦٧- الجامع فى الفرائض : للأسنوى^(٤) .
- ٦٨- الجمع والفرق : لابن يونس بن عبدالحميد الأرمينى ، المتوفى سنة ٧٢٥هـ (١٣٢٤م)^(٥) .
- ٦٩- جواهر البحرين : فى الفروع للأسنوى . وعليه مؤلفان لكل من محمد بن محمد الأسدى المقدسى ، المتوفى سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م) و لجلال الدين محمد ابن محمد المحلى ، المتوفى سنة ٨٦٤هـ (١٤٦١م) .
- ٧٠- جواهر الفقه فى العبادات : لطاهر بن قاسم بن أحمد الأنصارى الخوارزمى الحنفى ، ألفه فى مصر ناقلاً فيه من الكتب المتداولة ، فرغ منه سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م)^(٦) .
- ٧١- الجواهر والدرر فى الفروع : للشيخ شرف بن عثمان الغزى الحنفى ، المتوفى

(١) الكشف ١/ ٥١٠ .

(٢) المرجع السابق ٥٧٥ .

(٣) المرجع السابق ٥٧٧ .

(٤) المرجع السابق ٦٠١ .

(٥) المرجع السابق ٦١٣ .

(٦) انظر هذا وما سبق فى : المرجع السابق : ٦١٥ .

سنة ٧٩٩هـ (١٣٩٦م)، وهو كتاب كبير ذكر فيه قواعد، وأن القاعدة الفلانية تخالف القاعدة الفلانية في كذا وكذا^(١).

٧٢- شرح الحاوى الصغير: لقطب الدين أحمد بن الحسن بن أحمد القالى الشافعى، المتوفى سنة ٧٧٩هـ (١٣٧٧م)، وسماه «توضيح الحاوى»^(٢).

٧٣- التوشيح على الحاوى الصغير، فيه زوائد مفيدة أو كشف بعض أسرار الحاوى، وهو للشيخ، بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي الشافعى، المتوفى سنة ٧٩٦هـ (١٣٥٣م).

٧٤- شرح الحاوى الصغير: لعلاء الدين القونوى، المتوفى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٨م).

٧٥- شرح الحاوى الصغير: لمحى الدين بن عبداللطيف القزوينى الشافعى، مدرس المستنصرية، المتوفى سنة ٧٧٧هـ (١٣٧٥م).

٧٦- شرح خلاصة الفتاوى فى تسهيل أسرار الحاوى، وهو أحسن ما صنف على الحاوى، وهو لابن الملقن فى مجلدين.

٧٧- تصحيح الحاوى الصغير: لابن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ.

٧٨- شرح الحاوى الصغير: لأحمد بن على السبكي، المتوفى سنة ٧٧٣هـ^(٣).

٧٩- الهادى: وهو شرح الحاوى الصغير لأحمد بن الحسن الجاربردى، المتوفى سنة ٧٤٦هـ (١٣٤٤م)، لم يكمله.

٨٠- شرح الحاوى السابق: لقطب الدين محمد بن محمود التختيانى الرازى، المتوفى سنة ٧٦٦هـ (١٣٦٤م).

٨١- شرح عثمان بن عبدالملك الكردى المصرى الرافعى، المتوفى سنة ٧٦٨هـ (١٣٦٦م).

(١) الكشف ٦١٨/١.

(٢) الحاوى الصغير: لعبد الغفار بن عبد الكريم القزوينى الشافعى، المتوفى سنة ٦٥٠هـ، وهو من الكتب المعتمدة.

(٣) انظر هذا وما سبق فى: الكشف ٦٢٦.

- ٨٢- شرح ابن البارزى الحموى ، المتوفى سنة ٧٨٨هـ (١٢٨٦م) .
- ٨٣- مختصر الحاوى الصغير : لشهاب الدين أحمد الأوزاعى ، المتوفى سنة ٧٨٣هـ (١٣٨١م)^(١) .
- ٨٤- نظم الحاوى الصغير : لزين الدين على بن حسين بن القاسم الموصلى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٥٥هـ (١٣٥٣م) .
- ٨٥- تصحيح الحاوى الصغير : لشهاب الدين أحمد بن عمر بن الصاحب ، المتوفى سنة ٧٨٨هـ (١٣٨٦م) .
- ٨٦- نظم الحاوى الصغير : لعمر بن مظفر الوردى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م) .
- ٨٧- خادم الرافعى والروضة فى الفروع : لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشى المتوفى سنة ٧٤٩هـ ، ١٤ مجلداً ، كل مجلد ٢٥ كراسة^(٢) .
- ٨٨- خبايا الزوايا فى الفروع : لبدر الدين الزركشى السابق . ذكر فيه ما ذكره الرافعى والنووى فى غير نظامها من الأبواب ، فرد كل شكل إلى شكله وكل فرع إلى أصله^(٣) .
- ٨٩- خزانة المفتين فى الفروع : للشيخ حسين بن محمد السميكانى الحنفى . وهو مجلد ضخيم ، فرغ منه سنة ٧٤٠هـ^(٤) .
- ٩٠- در البحار فى الفروع : لشمس الدين أبى عبدالله محمد بن يوسف القونوى الدمشقى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٨٨هـ ، وهو متن مشهور مختصر على المذاهب الأربعة ، فرغ منه سنة ٧٤٦هـ (١٣٤٥م)^(٥) .
- وعليه شروح منها الثلاثة التالية : ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(١) المرجع السابق ٦٢٧ .

(٢) المرجع السابق ٨٦٨ .

(٣) المرجع السابق ٦٦٩ .

(٤) المرجع السابق ٧٠٣ .

(٥) المرجع السابق ٧٤٦ .

- ٩١ - شرح عبدالوهاب بن عبدالصمد الشهير بابن دهيان، المتوفى سنة ٧٦٨هـ .
- ٩٢ - شرح الشيخ شمس الدين محمد بن محمود البخارى، وسماه غرر الأذكار .
- ٩٣ - شرح شهاب الدين أحمد بن محمد بن خضر، المتوفى سنة ٧٨٥هـ (١٣٨٣م)، وهو كبير فى مجلدات .
- ٩٤ - دفع النزاع فيما فى الحرير بالإجماع : لأمين الدين عبدالوهاب بن أحمد الدمشقى الحنفى، المتوفى سنة ٧٦٨هـ (١٣٦٦م) (١) .
- ٩٥ - رافع الشقاق فى مسألة الطلاق : لعلى السبكى، المتوفى سنة ٧٥٦هـ (٢) .
- ٩٦ - رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة، فى الفروع : لصدر الدين محمد بن محمد ابن عبدالرحمن الدمشقى . فرغ منه سنة ٧٨٠هـ (١٣٧٨م) (٣) .
- ٩٧ - رسالة الإكراه : لصدر الدين مسعود بن عمر التفتازانى، المتوفى سنة ٧٧٨هـ (٤) .
- ٩٨ - رسالة فى الأوانى والظروف وأحكامها وما فيها من المظروف : لعماد الدين الأقفهسى (٥) .
- ٩٩ - رسالة فى البسمة : لجلال الدين رسولا بن أحمد التبانى الحنفى، المتوفى سنة ٧٩٣هـ (١٣٩٠م) (٦) .
- ١٠٠ - رسالة فى الجمعة وعدم جواز الصلاة فى مواضع متعددة : لقوام الدين أمير كاتب بن عمر الإيتقانى، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (١٣٥٦م) .
- ١٠١ - رسالة كالسابقة : لجلال الدين رسولا بن أحمد التبانى، المتوفى سنة ٧٩٣هـ .

(١) المرجع السابق ٧٥٧ .

(٢) المرجع السابق ٨٣٠ .

(٣) المرجع السابق ٨٣٦ .

(٤) المرجع السابق ٨٤٧ .

(٥) المرجع السابق ٨٤٩ .

(٦) المرجع السابق ٨٥١ .

١٠٢ - لإبراهيم بن على الطرسوسى ، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (١٣٥٦م) رسالة فى جوازها فى موضعين^(١).

١٠٣ - رسالة فى الكحل : لشمس الدين يوسف الكرماني ، المتوفى سنة ٧٨٦هـ (١٣٨٢م).

وعلى الروضة قامت تأليف كثيرة منها :

١٠٤ - حاشية زين الدين عمر بن أبى الحزم الكنانى ، المتوفى سنة ٧٣٨هـ (١٣٣٧م) ، ناقش فيها النووى فأجابه تقى الدين السبكى^(٢).

١٠٥ - نكت ابن جماعة عز الدين محمد بن أبى بكر ، المعروف بابن جماعة ، المتوفى سنة ٨١٩هـ (١٤١٦م).

١٠٦ - مختصر الروضة : لشرف الدين بن عثمان الغزى ، المتوفى سنة ٧٩٩هـ - ١٣٩٦م مع زيادات أخذها من المتقى ، وسماه «المقتصر»^(٣).

١٠٧ - المختصر على الروضة : لجمال الدين محمد بن أحمد الشليش ، المتوفى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٦م).

١٠٨ - مختصر الروضة : لمحمد بن عبد المنعم ، المتوفى سنة ٧٤١هـ (١٣٤٠م).

١٠٩ - التوسط بين الفتح والروضة : لشهاب الدين أحمد بن أحمد الأزرعى ، المتوفى سنة ٧٨٣هـ (١٣٨١م).

١١٠ - مختصر الروضة : لنجم الدين عبدالرحمن بن يوسف الأصبهاني ، المتوفى سنة ٧٥١هـ (١٣٥٠م).

١١١ - حاشية البلقينى على الروضة : لسراج الدين عبدالرحمن بن عمر بن أرسلان البلقى ، المتوفى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٢م).

١١٢ - المهمات على الروضة : للأسنوى ، عبدالرحيم بن الحسن ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ.

(١) المرجع السابق ٨٥٨.

(٢) المرجع السابق ٩١٩.

(٣) المرجع السابق ٩٢٩.

١١٣ - استدراكات على مهمات الروضة : لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٦هـ (١٤٠٣م) ، وسماه «مهمات المهمات» .

١١٤ - مختصر المهمات : لأحمد بن موسى ، الشهير بابن الوكيل ، المتوفى سنة ٧٩١هـ (١٣٨٩م) .

١١٥ - زبدة الأحكام فى اختلاف مذاهب الأئمة الأربعة الأعلام : لسراج الدين أبى حفص عمر بن إسحاق الهندى الغزنوى ، المتوفى سنة ٧٧٣هـ (١٣٧١م)^(١) .

١١٦ - مختصر سلسلة الواصل : لشمس الدين محمد بن أحمد القرشى ، المعروف بابن القماح ، المتوفى سنة ٧٤١هـ . والسلسلة فى فروع الشافعية : للجوينى ، المتوفى سنة ٤٣٨هـ ، وسماه بذلك لأنه بنى فيه مسألة على مسألة ، ثم بنى المبنى عليها على أخرى ، وهذا المختصر يقوى هذا التسلسل ، ولهذا قال الرافعى فى مسألة : وهذه مسألة طولها الشيخ^(٢) .

١١٧ - السهم الصائب فى قبض دين الغائب : لتقى الدين السبكى .

١١٨ - الشامل فى فروع الحنفية : لسراج الدين ، عمر بن إسحاق الغزنوى الهندى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٧٣هـ ، وهو فروع مجردة^(٣) .

١١٩ - شرح الشامل فى فروع الشافعية : لابن الصباغ ، وهو لعثمان بن عبدالله الكردى ، المتوفى سنة ٧٣٨هـ (١٣٣٧م) .

١٢٠ - شرح ابن خطيب الحرينى على الشامل السابق ، وهو فخر الدين عثمان بن على الحلبي ، المتوفى سنة ٧٣٩هـ (١٣٣٨م) .

١٢١ - الشامل فى فروع المالكية : لبهرام بن عبدالله الدميرى المالكى ، المتوفى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٢م) .

والعمدة فى فروع الشافعية : للشاشى مختصر . اعتنى الفقهاء به .

(١) انظر : ما سبق فى الكشف ٩٤٧/٢ .

(٢) المرجع السابق : ٩٩٦ .

(٣) المرجع السابق : ١٠٢٥ .

١٢٢ - فشرحه علاء الدين على بن محمد البغدادي، المتوفى سنة ٧٤١هـ (١٣٤٠م).

١٢٣ - وتاج الدين عمر بن علي الفاكهاني المالكي، المتوفى سنة ٧٣١هـ (١٣٣٠م).

١٢٤ - وابن الملحق، المتوفى سنة ٨٠٤هـ.

١٢٥ - وعلى بن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧١٦هـ.

١٢٦ - وابن النقاش، محمد بن علي المغربي المصري، المتوفى سنة ٧٦٣هـ، في ثمانى مجلدات.

١٢٧ - وأبو عبدالله محمد بن أحمد التلمساني، المتوفى سنة ٧٨١هـ (١٣٧٩م)^(١).

١٢٨ - عيون المذاهب الأربعة فى الفروع : لقوام الدين محمد بن محمد بن أحمد القاضي الحنفى، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م)، ويسمى «المظفرى» أيضاً، والمظفرى هو السلطان شعبان بن محمد التركى، ولعل السبب فى اختلاف التسمية أن المؤلف سماه أولاً بـ «المظفرى» باسم ملك زمانه، ثم لما تبدل السلطان بدل اسم الكتاب باسمه^(٢).

١٢٩ - غاية الإعجاز فى الأحاجى والألغاز : لتاج الدين على بن محمد بن الدريهم الموصلى، المتوفى سنة ٧٦٢هـ (١٣٦٠م)^(٣).

وعلى الغاية القصوى فى دراية الفتوى : للإمام البيضاوى المتوفى سنة ٦٨٥هـ (١٣٨٣م) - وهو مختصر من وسيط الغزالي - قامت الشروح الآتية :

١٣٠ - شرح غياث الدين محمد بن محمد الواسطى، المتوفى سنة ٧١٨هـ (١٣١٨م).

(١) المرجع السابق ١١٦٩.

(٢) المرجع السابق ١١٨٧.

(٣) المرجع السابق ١١٩٢.

- ١٣١- شرح بدر الدين محمد بن أسعد التستري، المتوفى فى حدود سنة ٧٣٥هـ.
- ١٣٢- شرح الشيخ جمال الدين محمد بن محمد الإقراي الشافعى، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م) (١).
- ١٣٣- غنية الفتاوى : لمحمود بن أحمد القونوى، المتوفى سنة ٧٧٠هـ (١٣٦٨م) (٢).
- ١٣٤- فتاوى ابن عقيل، المتوفى سنة ٧٨٢هـ (١٣٨٠م) (٣).
- ١٣٥- فتاوى برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الفزارى المصرى الشافعى، المتوفى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٨م)، المعروف بابن الفرکاح.
- ١٣٦- فتاوى جلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف التركمانى الحنفى، المتوفى سنة ٧٩٣هـ (١٣٩٠م) (٤).
- ١٣٧- فتاوى جمال الدين الأسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ (١٣٧٠م).
- ١٣٨- الفتاوى الحنفية : لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، المتوفى سنة ٧٩٣هـ (٥).
- ١٣٩- فتاوى الزركشى : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى الشافعى، المتوفى سنة ٧٩٤هـ (١٣٩١م) (٦).
- ١٤٠- الفتاوى الطرھوسية : لنجم الدين عمر بن إسحاق الغزنوى الهندى الحنفى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ (١٣٧١م) (٧).

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق ١٢١٤.

(٣) المرجع السابق ١٢١٩.

(٤) المرجع السابق ١٢٢١.

(٥) المرجع السابق ١٢٢٢.

(٦) المرجع السابق ١٢٢٣.

(٧) المرجع السابق ١٢٢٦.

- ١٤١ - فتاوى السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ (١٣٥٧م) ^(١).
- ١٤٢ - فتاوى قارئ الهداية: سراج الدين عمر بن إسحاق الغزنوي الحنفي، المتوفى سنة ٧٣٣هـ (١٣٧١م) ^(٢).
- ١٤٣ - الفرائض الفاروقية: لشمس الدين محمد بن شرف الكلائي الفرضي الشافعي، المتوفى سنة ٧٢٦هـ (١٣٢٨م) ^(٣).
- ١٤٤ - جامع الدرر في الفرائض: نظم لحسن القيصرى، المتوفى سنة ٧٥٥هـ.
- ١٤٥ - فروع الحنبلية في مجلدين: للشيخ شمس الدين أبى عبد الله محمد بن مفلح الحنبلى، المتوفى سنة ٧٦٣هـ (١٣٦١م) ^(٤).
- ١٤٦ - الفروق في فروع الحنفية: لأحمد بن عثمان التركمانى، المتوفى سنة ٧٧٤هـ (١٣٧٢م) ^(٥).
- ١٤٧ - الفروق في فروع الشافعية: لأبى أمامه محمد بن على النقاش المصرى، المتوفى سنة ٧٦٣هـ (١٣٦١م) ^(٦).
- ١٤٨ - الفروق: للأسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، في فروع الشافعية وهو شرح على المنهاج للتوى.
- ١٤٩ - القرائن الركنية في فروع الشافعية: للقاضى مجد الدين، إسماعيل بن إسماعيل الرازى، المتوفى سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٨م) ^(٧).
- ١٥٠ - الفوائد الفقهية - منظومة للشيخ إبراهيم الطرسوسى، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (١٣٥٦م) ^(٨).

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٢٥١.

(٤) المرجع السابق: ١٢٥٦.

(٥) المرجع السابق ١٢٥٧.

(٦) المرجع السابق ١٢٥٨.

(٧) المرجع السابق ١٣٣٤.

(٨) المرجع السابق: ١٣٠٠.

١٥١ - قلادة التسجيلات والعقود وتصرف القاضى والشهود: للقاضى أبى عمران موسى بن عيسى المكى المالكى، من المغاربة، فرغ منه سنة ٧٩١هـ (١٣٨٨م) (١).

١٥٢ - القواعد فى فروع الشافعية: لشرف الدين على بن عثمان الغزى، المتوفى سنة ٧٩٩هـ (١٣٦٦م) - ذكر فيه القاعدة وما يستثنى منها، وأدخل فيه ألغاز الأسنوى (٢).

١٥٣ - القول التام فى أحكام المأموم والإمام: لأحمد بن عماد الأقفهسى (٣).

١٥٤ - القول الصحيح فى تعيين الذبيح، لم يعرف مؤلفه (٤).

١٥٥ - قوت المحتاج فى شرح المنهاج: لأحمد بن حمدان الأزرقى، المتوفى سنة ٧٨٣هـ (١٣٨١م).

١٥٦ - الكامل فى فروع الشافعية: لمحمد بن عبد الله بن شمس الدين بن أبى سنان الموصلى، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م). جمع فيه بين الطريقين، ومشى فيه على ترتيب التتمة. قريب من حجم الروضة (٥).

١٥٧ - مختصر كفاية «السهلى»: لابن النقيب أحمد بن لؤلؤ، المتوفى سنة ٧٦٩هـ. فى مجلدين (٦).

١٥٨ - الهداية إلى أوهام الكفاية: للأسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ.

١٥٩ - المجموع فى علم الفرائض: للشيخ شمس الدين محمد بن شرف الكلايى الفرضى الشافعى، المتوفى سنة ٧٧٧هـ (١٣٧٥م)، وهو مهم جداً ينتفع به المبتدئ والمتوسط، والمنتهى (٧).

(١) المرجع السابق: ١٣٥٧.

(٢) المرجع السابق: ١٣٥٩.

(٣) المرجع السابق: ١٣٦٣.

(٤) المرجع السابق: ١٣٦٤.

(٥) المرجع السابق: ١٣٨١.

(٦) المرجع السابق: ١٤٩٨.

(٧) المرجع السابق: ١٦٦٥.

١٦٠- شرح مختصر التبريزي في فروع الشافعية : لمجد الدين السنكلوني شيخ الأسنوي، المتوفى سنة ٧٤٠هـ (١٣٣٩م).

١٦١- شرح المختصر السابق : لتاج الدين السبكي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ.

١٦٢- شرح أيضاً : للقسطي شيخ ابن حجر، المتوفى سنة ٧٨٥هـ (١٣٨٣م).

١٦٣- شرح آخر : لابن الملتن^(١) عمر بن علي بن أحمد، المتوفى سنة ٨٠٤هـ.

١٦٤- مختصر الشيخ خليل في فروع المالكية، وهو : خليل بن إسحاق الجندی المالكي، المتوفى سنة ٧٦٧هـ^(٢) (١٣٦٥م).

وعلى مختصر القدوري في فروع الحنفية المتن المشهور قامت شروح كثيرة، منها الشروح الآتية :

١٦٥- شرح أبي بكر بن علي المعروف بالعبادي، المتوفى في حدود سنة ٨٠٠هـ (١٣٩٧م).

١٦٦- شرح محمود بن أحمد القونوي، في أربعة مجلدات، وسماه «التغريد»، توفي سنة ٧٧٠هـ (١٣٦٨م).

١٦٧- شرح محمود بن رمضان الرومي، وسماه «الينابيع في معرفة الأصول والتفاريع»، توفي سنة ٧٦٩هـ (١٣٦٧م).

ومن علق على مختصر القدوري : أحمد بن عثمان التركماني، المتوفى سنة ٧٤٤هـ، وله عليه الثلاثة مؤلفات التالية :

١٦٨- الأول في حل مشكلاته.

١٦٩- والثاني فيما أهمله من المسائل.

١٧٠- والثالث في أحاديثه والكلام عليها^(٣).

(١) الكشف ١٦٢٦/٢.

(٢) المرجع السابق ١٦٢٨.

(٣) المرجع السابق : ١٦٣١، ١٦٣٢.

١٧١- شرح ابن عدلان، محمد بن أحمد الكنانى، المتوفى سنة ٧٤٦هـ (١٣٤٥م) على مختصر المزنى فى فروع الشافعية^(١).

١٧٢- مدخل الشرع الشريف على المذاهب الأربعة: للإمام محمد بن محمد بن العبدري الفاسى المالكى، المتوفى سنة ٧٣٧هـ (١٣٣٦م)، وقد فرغ منه سنة ٧٣٢هـ (١٣٣١م)^(٢).

١٧٣- تحريم الحشيش: لبدر الدين الزركشى المصرى، محمد بن عبد الله، الملقب بالمصنف، المتوفى سنة ٧٩٤هـ^(٣).

١٧٤- المسالك فى علم المناسك: للقاضى بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة الشافعى، المتوفى سنة ٧٣٣هـ (١٣٣٢م)^(٤).

١٧٥- المسائل المهذبة فى الفرائض: لفخر الدين بن مظفر، المعروف بابن الوردى الشافعى، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م)^(٥).

١٧٦- المستوفى فى الفروع: لعبد الله بن أحمد النسفى الحنفى، المتوفى سنة ٧١١هـ (١٣١١م)^(٦).

١٧٧- مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق: للأسنوى^(٧).

١٧٨- مغنى النبيه فى الفروع: لزين الدين سريجا بن محمد المالطى، المتوفى سنة ٧٨٤هـ (١٣٨٢م)^(٨).

(١) كشف الظنون ٢/ ٦٣٥. والمزنى هو: إسماعيل بن يحيى المزنى الشافعى، تلميذ الإمام الشافعى، توفى سنة ٢٦٤هـ، وهو أول من صنف فى مذهب الشافعى. قال ابن سريج: خرج مختصر المزنى من الدنيا عذراء، وعلى متواله وثبوا، ولكلامه فسروا وشرحوا، والشافعية عاكفون عليه ودارسون له، والجميع منهم معترف أنه لم يدرك من حقائقه غير اليسير.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٤٣.

(٣) المرجع السابق ١٦٦١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق: ١٦٧٥.

(٧) المرجع السابق: ١٧١٨.

(٨) المرجع السابق: ١٧٤٨.

١٧٩ - مناسك الجعبرى برهان الدين إبراهيم بن عمر الشافعى ، المتوفى سنة ٧٣٢هـ (١٣٣١م) (١) .

١٨٠ - مناسك خليل بن إسحاق الجندى ، المتوفى سنة ٧٦٧هـ (١٣٦٥م) .

١٨١ - مناسك سعيد الدين محمد بن مسعود الكازورونى ، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (٢) .

١٨٢ - مناسك إبراهيم بن على الطرسوسى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (١٣٥٦م) ، وهو كتاب مطول (٣) .

١٨٣ - مناسك على بن يلبان الجندى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٣١هـ . أجاد فيها .

١٨٤ - مناسك جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى ، المتوفى سنة ٧٨٢هـ (١٣٦٠م) (٤) .

١٨٥ - المتتقى فى فروع الشافعية : لكمال الدين أحمد بن عمر الشيبانى ، المعروف بابن النشائى المصرى ، المتوفى سنة ٧٥٧هـ (١٣٥٦م) (٥) .

والمنهاج للنووى اعتنى به الفقهاء ، وصنفت عليه مصنفات كثيرة :

١٨٦ - فشرحه يوسف بن حسن المقرئى ، المتوفى سنة ٨٠٤هـ (١٤٠١م) .

١٨٧ - ونظمه وخرج أحاديثه : الحافظ العراقى عبد الرحيم بن الحسين ، المتوفى سنة ٨٠٦هـ .

١٨٨ - وخرج أحاديثه أيضاً محمد بن عثمان الزرعى ، المتوفى سنة ٧٧٩هـ (١٣٧٧م) .

(١) المرجع السابق : ١٨٣١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق : ١٨٣٢ .

(٤) المرجع السابق : ١٨٣٣ .

(٥) المرجع السابق ١٥٥٢ .

١٨٩ - وعليه نكت - سميت «نكت المنهاج» - لأحمد بن عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣م) (١).

١٩٠ - وشرحه تقى الدين السبكي، وصل فيه إلى الطلاق، وكمله ابنه أحمد، المتوفى سنة ٧٧٣هـ.

١٩١ - وشرحه أحمد الأزرعى فى شرحين: أحدهما «قوت المحتاج».

١٩٢ - وشرحه شمس الدين محمد بن محمد الغزى، المتوفى سنة ٨٠٨هـ.

١٩٣ - سلاح المحتاج فى الذب عن المنهاج: للغزى السابق.

١٩٤ - النكت عن المنهاج: لابن النقيب أحمد بن لؤلؤ، المتوفى سنة ٧٦٩هـ.

١٩٥ - شرح المنهاج: لأبى بكر بن إسماعيل الزنكلونى، المتوفى سنة ٧٤٠هـ (١٣٣٩م)، وهو مختصر.

١٩٦ - الإشارات إلى ما فى المنهاج من الأسماء والمعانى واللغات: لابن الملتن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ.

١٩٧ - تحفة المحتاج على المنهاج: لابن الملتن.

١٩٨ - التعليقة على المنهاج: لابن الملتن.

١٩٩ - عمدة المحتاج على المنهاج: لابن الملتن.

٢٠٠ - تصحيح المنهاج، مجلد: لابن الملتن.

٢٠١ - شرح المنهاج: لابن العماد شهاب الدين أحمد بن عماد الأقفهى، وله أيضاً عدة شروح أخرى على هذا المنهاج.

٢٠٢ - زيادات المنهاج، للأسنوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، فى مجلد.

٢٠٣ - تصحيح المنهاج، للبلقيني، المتوفى سنة ٨٠٥هـ.

(١) المرجع السابق: ١٨٨٠.

٢٠٤- شرح المنهاج: لشرف الدين عثمان الغزى، المتوفى سنة ٧٩٩هـ، وهو فى ثلاثة شروح: كبير مبسوط فى ١٠ مجلدات، ومتوسط، وصغير فى مجلدين. ذكر فيه فوائد غريبة من كتاب الأنوار^(١).

٢٠٥- الوهاج فى اختصار المنهاج: لأبى حيان المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

٢٠٦- جمع الجوامع: لابن الملقن فى ثلاثين مجلداً^(٢).

٢٠٧- أعلام الموقعين: لابن القيم، شمس الدين محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية الدمشقى، المتوفى سنة ٧٥١هـ^(٣).



(١) الكشف ٢/ ١٨٧٣- ١٨٧٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ١/ ١٢٥.

ثانياً: المؤلفات الأصولية للقرن الثامن

لقد بلغت المؤلفات الأصولية لهذا القرن من الكثرة حداً كبيراً .
وسنذكر من هذه المؤلفات ما أمكننا الوصول إليه أو الاطلاع على مراجعه ،
وهي :

- (١) البحر المحيط : لبدر الدين الزركشى ، المتوفى سنة ٧٩٤هـ^(١) .
- (٢) تحفة السائل فى أصول المسائل : لمحمد بن موسى الطورى ، المتوفى سنة ٧٢١هـ (١٣٢١م)^(٢) .
- (٣) التمهيد فى تنزيل الفروع على الأصول : للأسنوى ، بين فيه كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية . يذكر المسألة الأصولية مهذبة متقحة ، ثم يبينها بذكر جملة مما يتفرع عليها . فرغ منه سنة ٧٦٨هـ^(٣) .
- (٤) تنقيح الأصول : للفاضل العلامة صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخارى الحنفى ، المتوفى سنة ٧٤٧هـ (١٣٤٦م) ، وهو متن مشهور لطيف^(٤) .
- (٥) تهذيب طريقة الوصول إلى علم الأصول : لشمس الدين محمد الحضرى ، المتوفى سنة ٨١٠هـ (١٤٠٧م)^(٥) .
- (٦) سلاسل الذهب : لبدر الدين الزركشى - مختصر - قال فى مقدمته : هذا كتاب أذكر فيه مسائل من أصول الفقه بديعة المثال ، منها ما تفرع على قواعد مبينة ، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية أو مباحث نحوية ، نقحها الفكر وحررها . . . إلخ .^(٦) .

(١) المرجع السابق : ٢٢٦ .

(٢) المرجع السابق : ٣٦٦ .

(٣) المرجع السابق : ٤٨٥ .

(٤) المرجع السابق : ٤٩٦ .

(٥) المرجع السابق : ٥١٥ .

(٦) المرجع السابق : ٩٩٥ / ٢ .

(٧) رسالة فى الفرق بين الفرض العملى والواجب، لجلال الدين رسولا بن أحمد القبانى الحنفى، المتوفى سنة ٧٩٣هـ (١٣٩٠م) (١).

(٨) الكامل فى الأصول: لم يعلم مؤلفه (٢).

ويسمى «الشامل»، جمع فيه «منتخب المنار» و«المغنى» ثم شرحه بالقول (٣).

(٩) شروط صدر الشريعة فى علم الشروط والأحكام: لعبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة، المتوفى سنة ٤٥٤هـ (١٣٤٤م) (٤).

(١٠) مستقصى الوصول إلى مستقصى الأصول: لزين الدين سريجا بن محمد الماطى، المتوفى سنة ٧٨٨هـ (١٣٨٦م) (٥).

(١١) شرح معالم أصول فخر الدين الرازى: لأبى الحسين على بن الحسين الأرموى، المتوفى سنة ٧٥٧هـ (١٣٥٦م).

(١٢) وشرحه أيضاً: لشرف الدين إبراهيم بن إسحاق المناوى، المتوفى سنة ٧٥٧هـ (٦).

(١٣) منار الأنوار: لعبد الله بن أحمد، المعروف بحافظ الدين النسفى، المتوفى سنة ٧١٠هـ، وهو مختصر فى الأصول جامع نافع متداول. وعلى هذا المختصر مصنفات كثيرة منها:

(١٤) شرح القونوى: ناصر الدين محمد بن أحمد الدمشقى، المتوفى سنة ٧٦٤هـ.

(١٥) مختصر الشرح السابق: للقونوى. وسمى بـ «قدس الأسرار فى اختصار المنار».

(١) الكشف: ١/ ٨٨٠.

(٢) المرجع السابق: ٢/ ١٢٣.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق: ١٠٤٧.

(٥) المرجع السابق ١٦٧٥.

(٦) انظر هذا وما قبله فى: الكشف ١٧٢٦، ١٧٢٧.

(١٦) وشرح شجاع الدين هبة الله بن أحمد التركستاني، المتوفى سنة ٧٣٣هـ،
وسماه «تبصرة الأسرار فى شرح المنار».

(١٧) اقتباس الأنوار فى شرح المنار: لجمال الدين يوسف الخراطى. فرغ منه
سنة ٧٥٢هـ (١٣٥١م).

(١٨) الأنوار فى شرح المنار: لأكمل الدين محمد بن محمود الجاربردى
الحنفى، المتوفى سنة ٧٨٦هـ (١٣٨٤م).

(١٩) جامع الأسرار فى شرح المنار: لقوام الدين محمد بن محمد بن أحمد بن
الكمال، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م).

(٢٠) وشرح ابن الرومى: جلال الدين بن أحمد الرومى الفقيه الحنفى
القاهرى، المعروف بالتباني، المتوفى سنة ٧٩٢هـ^(١).

وعلى المنتخب فى أصول الفقه: لحسام الدين محمد بن محمد بن عمر الحنفى،
المتوفى سنة ٦٤٢هـ (١٣٤١م)، قامت مصنفات منها:

(٢١) شرح عبد العزيز بن أحمد البخارى، المتوفى سنة ٧٣٠هـ (١٣٢٩م)
وسماه «التحقيق».

(٢٢) وشرح قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الإيتقانى الحنفى، المتوفى سنة
٧٥٨هـ (١٣٥٦م). فرغ منه سنة ٧١٦هـ (١٣١٦م)^(٢).

وعلى منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل: للشيخ جمال الدين
أبى عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب المالكى، المتوفى سنة ٦٤٦هـ
(١٣٤٥م)، قامت مصنفات كثيرة منها:

(٢٣) شرح محمود بن مسعود الشيرازى، المتوفى سنة ٧١٠هـ (١٣١٠م).

(٢٤) شرح عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجى، المتوفى سنة ٧٥٦هـ
(١٣٥٥م). وقد فرغ منه سنة ٧٣٤هـ (١٣٣٣م).

(١) انظر: هذا وما سبق فى الكشف ٢/ ١٨٢٣.

(٢) المرجع السابق: ١٨٤٩.

- (٢٥) شرح سعد الدين التفتازانى، المتوفى سنة ٧٩١هـ.
- (٢٦) شرح أكمل الدين محمد بن محمود البابوتى الحنفى، المتوفى سنة ٧٨٦هـ ١٣٨٤م، وهو يقع فى ثلاثة مجلدات، وسماه «التقود والردود».
- (٢٧) شرح تاج الدين عبد الوهاب السبكى، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م).
- (٢٨) شرح مجد الدين إسماعيل بن يحيى الرازى، المتوفى سنة ٧٥٠هـ (١٣٤٩م).
- (٢٩) شرح برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن الفرکاح الفزارى الشافعى، المتوفى سنة ٧٢٩هـ (١٣٢٨م).
- (٣٠) شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهانى، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٣٨م).
- (٣١) شرح شمس الدين محمد بن مظفر الخلخالى، المتوفى سنة ٧٤٥هـ (١٣٤٤م).
- (٣٢) شرح محمد الزبيرى الإسكندرى، المتوفى سنة ٨٠١هـ (١٣٩٨م).
- (٣٣) شرح خليل بن إسحاق الجندى، المتوفى سنة ٧٦٧هـ (١٣٦٥م).
- (٣٤) شرح محمد بن محمد السفاقسى المفسر، المتوفى سنة ٧٤٤هـ (١٣٤٣م).
- (٣٥) شرح بهرام بن عبد الله المالکى، المتوفى سنة ٨٠٥هـ (١٤٠٢م).
- (٣٦) شرح عثمان بن عبد الله الكردى المصرى، المتوفى سنة ٧٣٨هـ (١٢٢٧م).
- (٣٧) شرح زين الدين أبى الحسن على بن الحسين الموصلى، المتوفى سنة ٧٥٥هـ (١٣٥٤م).
- (٣٨) شرح محمد بن علاء الدين القونوى القاهرى الشافعى، المتوفى سنة ٧٥٨هـ (١٣٥٦م). وهو من أحسن شروحه، كما قال صاحب الكشف.
- (٣٩) مختصر «المتهى» السابق: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبرى، المتوفى سنة ٧١٢هـ (١٣١٢م).

وسماه «المعتبر فى اختصار المختصر» .

(٤٠) وخرج أحاديثه ابن الملقن، وله شرح المختصر أيضاً^(١) .

وعلى «منهاج الوصول إلى علم الأصول»^(٢) للقاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوى، المتوفى سنة ٦٨٥هـ (١٣٨٣م) . قامت مؤلفات كثيرة منها :

(٤١) شرح فخر الدين أبى المكارم أحمد بن حسن التبريزى الجاربردى، المتوفى سنة ٧٤٦هـ (١٣٤٥م)، وسماه «السراج الوهاج» .

(٤٢) شرح الأسنوى، وسماه «نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول»^(٣) .

(٤٣) شرح القاضى عبد الله بن محمد التبريزى، المتوفى سنة ٧٤٠هـ (١٣٣٩م) .

(٤٤) شرح غياث الدين محمد بن محمد الواسطى، المتوفى سنة ٧١٨هـ (١٣١٨م) .

(٤٥) شرح شمس الدين محمد بن يوسف الجزرى الشافعى، المتوفى سنة ٨٣٣هـ (١٣٣٢م) .

(٤٦) شرح تاج الدين عبد الوهاب السبكى، المتوفى سنة ٧٧١هـ (١٣٦٩م) .

(٤٧) شرح سراج الدين عمر بن على بن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٤هـ (١٤٠١م) .

(٤٨) شرح نور الدين فرج بن محمد الأردبيلى، المتوفى سنة ٧٤٩هـ (١٣٤٨م) .

(٤٩) شرح برهان الدين عبد الله بن محمد الفرغانى الطبرى، المتوفى سنة ٧٤٣هـ (١٣٤٢م) .

(١) راجع هذا وما سبق فى : الكشف ٢/ ١٨٥٣، ٥٥، ٥٦ .

(٢) وهو على مقدمة وسبعة كتب، جامع بين المشروع والمعقول والمتوسط بين الفروع والأصول، وقد أخذ المصنف مؤلفه هذا من المحصول للفخر الرازى، وقد استمد صاحب المحصول كتابه من كتابين لا يكاد يخرج عنهما غالباً أحدهما : المستصفى للغزالى، والثانى : المعتمد لأبى الحسن البصرى . وراجع الكشف ٢/ ١٨٧٨، ١٨٧٩ .

(٣) الكشف ٢/ ١٨٧٩ .

- (٥٠) ونظمه شمس الدين عبد الرحيم العراقي ، المتوفى سنة ٨٠٦هـ (١٤٠٣م) .
- (٥١) وخرج أحاديثه العراقي السابق .
- (٥٢) ونظمه أيضاً محمد بن عثمان الزرعى ، المتوفى سنة ٧٧٩هـ (١٣٧٧م) .
- (٥٣) وشرحه أيضاً يوسف بن حسن التبريزى ، المتوفى سنة ٨٠٤هـ (١٤٠١م) .
- (٥٤) وعليه نكت لأبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ، المتوفى سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣م) ، سماه «التحرير لما فى منهاج الأصول»^(١) .
- وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام عن الباب الأول .



(١) المرجع السابق : ٨٨٠ .

الباب الثاني

فى جمال الدين الأسنوى من مولده إلى وفاته

الفصل الأول

نتكلم فى هذا الفصل عن:

١. التعريف به:

هو الإمام جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر الأموى الأسنوى^(١) نسبة إلى البلدة التى نزلت بها أسرته واستقرت، وولد فيها ونشأ وترعرع على صعيدها وتغذى من لبنائها، وهى بلدة إسنا^(٢) إحدى مدن صعيد

(١) راجع فى ترجمته المنهل الصافى: ٣١٠/٢، الدرر الكامنة ٤٦٣/٢، بغية الوعاة ٩٢/٢، روضات الجنات ٣٢١، شذرات الذهب ٢٢٣/٦، النجوم الزاهرة ١١٤، حسن المحاضرة ٢٤٦، وطبقات ابن قاضى شعبة: مخطوط ص ١٨٥، بروكلمان ج ٢ ص ٦١، ملحق ٢ ص ١٠٧، مجلة إسلاميكامجلد ١٤/٥١٠ (١٤) جامعة القاهرة، مجلة شاخست ج ١ بدار الكتب رقم ٣٨.

(٢) وهى مدينة قديمة مشهورة، لها تاريخ تمتد جذوره إلى العصر الرومانى ضبطها ابن خلكان: بفتح الهمزة، وسكون السين المهملة، وفتح النون وبعدها ألف، وهى بكسر الهمزة، وسكون السين، عند ياقوت الحموى، وعلى مبارك.

وينسب إليها كثير من العلماء، والأدباء، والقضاة.

وإسنا اسمها المصرى (ت-سنت) أو (سنى)، واسمها القبطى: (إسنى) واسمها الرومى: لاتوبوليس نسبة إلى: لاتوس وهو السمك الذى كان يعبد فيها. وفى عهد العرب كانت إسنا قاعدة كورة إسنا، وفى عهد الفاطميين وإلى آخر عهد المماليك كانت من أعمال القوصية، وفى عهد العثمانيين كانت من أعمال ولاية جرجا، وفى سنة ١٨٣٣م جعلت إسنا قاعدة لمأمورية قائمة بذاتها، وهى اليوم مركز=

مصر الأعلى واقعة على الشاطئ الغربى للنيل ، وهى الآن مركز يتبع محافظة قنا ،
آخر مركز فيه من جهة أسوان .

٢- نسبه:

أما نسبه : فهو نسب أصيل ، ويزداد ذلك شرقاً بكونه يلتقى بيت النبوة ،
وبالإمام الأعظم محمد بن إدريس صاحب المذهب الشافعى فى بنى عبد مناف .
فهو أموى ، قرشى عربى أصيل .

حوى من موارث النبوة إرثه وحاز حقيقاً سهمه غير عائل^(١)

أما كيفية صلته ببيت النبوة فيتضح ذلك من تمام نسبه .

يقول صاحب المنهل الصافى عند التعريف به^(٢) هو : عبد الرحيم بن الحسن بن
على بن عمر بن على بن إبراهيم بن على بن الحكم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
الحسن بن عمر بن الحكم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن
الحكم بن عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن
عبد مناف . الشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد القرشى الأموى
الأسنوى .

فهو يلتقى مع النبى ﷺ فى بنى عبد مناف .

أما التقاؤه مع الإمام الشافعى - رضى الله عنه - فى نسب واحد ، فلما هو ثابت من
التقاء الشافعى نسبا مع النبى ﷺ فى بنى عبد مناف بلا خلاف .

= تابع لمحافظة قنا .

وانظر : ياقوت الحموى ، (معجم البلدان) ، ج ١ ص : ٢٤٥ ، والقاموس المحيط (إسنا) ، والخطط
التوفيقية ج ٨ ص : ٥٩ ، المقرئى ، (الخطط) ج ١ ص : ٢٣٧ ، وهامش النجوم الزاهرة
ج ٦ ص : ٣٦٠ .

(١) حسن المحاضرة ٢٤٣ : والبيت للبرهان القيراطى من قصيدة كبيرة فى رثائه بعد وفاته .

(٢) ٣١٠ / ٢

فالإمام الشافعى هو : محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف^(١) .

فالمطلب جد الإمام الشافعى ، وعبد شمس جد الأسنوى وهاشم جد النبى ﷺ إخوة ، وهم جميعاً أولاد عبد مناف الذى يعتبر الجد الأكبر للجميع .

٣- مولده:

اتفقت كتب التاريخ على أنه ولد بإسنا فى سنة ٧٠٤ هـ أربع وسبعمائة من الهجرة ، سنة ١٣٠٤ م أربع وثلاثمائة وألف من الميلاد ، ولم تختلف فى مكان ولادته ولا فى السنة التى ولد فيها ، ولكنه قد حصل الخلاف فى تحديد اليوم والشهر من السنة . فالبعض يذكر أنه ولد فى رجب سنة أربع وسبعمائة^(٢) ، والبعض الآخر يذكر أنه ولد فى أواخر سنة ٧٠٤ هـ فى شهر ذى الحجة^(٣) .

وقد زاد البعض وضوحاً فقال : فى العشر الأواخر من ذى الحجة سنة أربع وسبعمائة^(٤) .

ويترجح عندى أن التاريخ الأخير هو الصحيح وهو ما عليه جمهور المؤرخين ، فقد جاء فى الدرر : « ولد سنة أربع وسبعمائة فى العشر الأخير من ذى الحجة على ما ذكر هو فى طبقات الشافعية له ، وجاء فى طبقاته عند الكلام عن عمه : وكانت ولادته فى آخر سنة أربع وسبعمائة »^(٥) .

ويؤكد ذلك أيضاً ذكر البعض بأنه قد توفى وعنده من العمر سبع وستون سنة ونصف . قال فى روضات الجنات :^(٦) « توفى فى جمادى الأولى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة ، وله سبع وستون سنة ونصف » .

(١) الفهرست لابن النديم ٢٠٩/١ .

(٢) شذرات الذهب ٢٢٣/٦ ، طبقات ابن قاضى شهية : ١٨ .

(٣) المنهل الصافى ٣١٠/٢ .

(٤) الدرر الكامنة ٤٦٨/٢ ، بغية الوعاة ٩٢/٣ ، روضات الجنات ٣٢١ .

(٥) ١٨٥/١ الطبعة الأولى - بغداد .

(٦) ص : ٣٢١ .

رسم توضيحي لهذا النسب

عبد مناف سنة ٤٣٠م



ومع اتفاق المؤرخين على أنه ولد في سنة ٧٠٤ هـ (١٣٠٤م) إلا أن هناك من قال بأنه قد ولد في سنة ٧٧٢ هـ. وقد ذكر ذلك الشيخ بخيت عند التعريف به في مقدمة التحقيق لكتابه «نهاية السؤل»، فقال: ^(١) «ولد سنة ٧٧٢ هـ» ثم إنه يذكر بعد ذلك - عند الكلام عن نشأته - ^(٢) «أنه قدم القاهرة سنة ٧٢١ هـ إحدى وعشرين وسبعمائة».

ويتضح لنا من ذلك أن التاريخ الذي ذكره الشيخ بخيت لولادته خطأ. وكان من الممكن أن نعتبر ذلك خطأ مطبعياً لولا أنه ضبط ذلك التاريخ فقال: ولد بصعيد مصر الأعلى في أواخر ذي الحجة سنة ٧٧٢ هـ اثنتين وسبعين وسبعمائة.

ولعل هذا سهو منه وقع له عند ذكر تاريخ الولادة فذكر بدلاً منه تاريخ الوفاة. ولا يمكن أن نعتبر ذلك منه قصداً. وإلا لما ذكر بعد ذلك أنه قدم القاهرة سنة ٧٢١ هـ. ثم إنه يذكر بعد ذلك التاريخ مباشرة قوله: «وصلى عليه ثلاث مرات أولاهن بجوامع الحاكم لكثرة المشيعين، والأخيرة عند قبره»، وهذا ما يؤكد وجهة نظرنا في سبب ذكر الشيخ بخيت هذا التاريخ لولادته.

٤ - نشأته وحياته:

نشأ الأسنوى - رحمه الله - في بلدته إسنا التي تمت ولادته بها. وتعهده أبوه بالرعاية الكاملة، ورباه تربية فاضلة، ونشأه تنشئة عربية، وثقفه ثقافة دينية وفقهية مما كان له الأثر الأكبر في نبوغه العلمي والفكري وجلوسه على كرسي الرئاسة في زمانه، وخضوع العلماء له بالولاء واعترا فهم بفضله عليهم في حياته وبعد مماته. ولا غرو أن ينشئه أبوه هذه التنشئة، فأبوه عالم وفاضل كبير، بل هو من بيت كله علم ويموج بالثقافة الفكرية في جميع مجالاتها. وسنوضح ذلك أكثر في مكانه عند الكلام عن ثقافته.

لقد حفظ الأسنوى القرآن الكريم في صغره، وجدّ في حفظ متون العلم حتى حفظ كتاب التنبيه للشيرازي في فقه الإمام الشافعي - رضى الله عنه - وأدام الاشتغال

(١) انظر: ص هـ.

(٢) المرجع السابق.

ببلدته إسنا حتى قدم القاهرة سنة ٧٢١هـ (١٣٢١م) إحدى وعشرين وسبعمئة هجرية بعد وفاة والده بثلاث سنين؛ للأخذ عن علمائها المشهورين، فبعد أن استوى عود جمال الدين، وهو شاب يافع، ورسخت قدمه في العلوم العربية والشرعية، هجر بلده إسنا واستقر في القاهرة سنة ٧٢١هـ، وفيها تكاملت ثقافته العامة، ونبع في علوم الفقه والعربية، حتى بزَّ معاصريه في الفقه الشافعي، بحيث صار شيخ الشافعية، ومفتيهم ومصنفهم ومدرسهم في الديار المصرية.

فقد نزل بدار الحديث الكاملية، وكرس حياته جلَّها في خدمة العلم والدين حتى آخر لحظة من حياته، ونال درجة الأستاذية التي أهَّله لتدريس التفسير بالجامع الطولوني، والفقه بالمدرسة الملكية، والمدرسة الأقبغاوية، والمدرسة الفارسية والمدرسة الناصرية، والمدرسة الصاحية.

(٥) اشتغاله بالحياة السياسية والإدارية:

ولم تقتصر حياة الأسنوي على الاشتغال بالعلم فقط بل شارك أيضاً في الحياة السياسية ونظم إدارتها، وتوفر له من ذلك نصيب كبير - مع احترازه وتمنعه؛ لانشغاله بالتأليف والتصنيف - ولكنها كانت تفرض عليه في بعض الأحيان، لكونه كريماً فاضلاً عند الجميع، ولا يقدر على حمل عبء هذه المناصب غيره مع وجوده . . ومع ذلك فكان عالى الهمة، عزيز المقدر، لا يجرى وراء جاه ولا مال، ولا يتودد إلى الأمراء والحكام طمعاً في منصب أو جاه، بل هم الذين كانوا يتوددون إليه ويطلبون علمه وفضله . ومن هذه المناصب التي تولاها:

رئاسة الحسبة مكرها، ووكالة بيت المال (وزير المالية)، ونظارة الكسوة، ولكنه عزل نفسه وقدم استقالته من عمل الحسبة، وذلك لكلام وقع بينه وبين الوزير ابن قزينة سنة ٧٦٢هـ (١٣٦٠م)^(١)، وأبت نفسه العلية أن تذلل أو تخضع في طلب منصب دنيوى أو جاه . ثم بعد ذلك ترك الحياة السياسية كلية وتفرغ للعلم وخدمته، وذلك حينما عزل نفسه من وكالة بيت المال أيضاً دون تأثير من أحد .

(١) الدرر ٩٢/٢ .

٦. ثقافته،

لقد تعددت جوانب الثقافة عند الأسنوى، حتى شملت جميع فروع العلم والمعرفة، فهي لغوية، دينية، أصولية، فقهية، وبتعبير أخرى ثقافة إسلامية شاملة، فلقد فتح الإمام الأسنوى عينيه على بيت يموج بالعلم والمعرفة، وأحاطه جو الأسرة الكبيرة بنور العلم والعرفان، يرى وفود العلماء وهي تنسل إلى مجلس أبيه وعمه، وخاله وأخيه، ينهلون من علمهم ويفيدون فوائده.

فليس غريباً أن يبدأ الأسنوى في التحصيل مبكراً، وأن يحفظ القرآن في صغره، ويتلمذ على أساتذة عصره وعظمائهم الأجلاء.

ولم يكتف الأسنوى بتلقيه العلم على يد هؤلاء الأعلام، وإنما اتجه إلى التحصيل بنفسه، وأقبل على العلم بهمة فتية ونفس مشوقة، حتى أصبح بلا نزاع أستاذ عصره، وتلمذ على يديه أغلب علماء دهره.

وأول ما يستلفت النظر في ثقافة الأسنوى أنها ثقافة قد تعددت جوانبها، ولقد حظى الفقه عنده باهتمام خاص، حيث كان الفقه في ذلك الوقت قد نال اهتمام العلماء لحاجة الناس إليه، ولتصدرهم به مناصب القُتيا والقضاء. وقد ضرب جمال الدين الأسنوى بسهم وافر في هذا المجال، كما اهتم بأصول الفقه، وصنف في ذلك كتاباً جليلاً طالما عكف عليه الدارسون والباحثون، «نهاية السؤل» جمعه من مائة مصنف ومؤلف.

كما اهتم بالتاريخ، وألف في ذلك كتابه الطبقات، ولم يكن تأليفه لهذا الكتاب لفكرة عابرة أرقته فسجلها في كتاب، وإنما كان يعد لذلك منذ صباه، ويكلف بأخبار العلماء بجمعها، وكلما وقع نظره على شاردة قيدها، أو حادثة أمعن النظر فيها، حتى إذا استقام عوده ونضجت ثقافته وكثرت تجاربه، وملك زمام القول، أفرغ هذا كله في كتابه الطبقات، ماراً بك على رياض الفكر، وقد كان تمام جمعه له بعد عشرين سنة من بدء جمعه^(١).

(١) انظر: مقدمة كتابه الطبقات في ص ٤.

كما اهتم كذلك بالنحو وأصوله ، وألف فى ذلك كتابه المهم «الكوكب الدرى» بل وصل به المطاف إلى التأليف فى أغلب أصول العلم وفروعه .
وسنحصى الكلام فيما يأتى عن فقهه حيث هو الذى يعيننا فى هذا النطاق .

٧- الإمام الأسنوى الفقيه: (فقهه)؛

لقد بلغ الأسنوى فى الفقه مرتبة لا يضاهيه فيها أحد من أهل زمانه ، فلقد اهتم به واشتغل فيه ؛ فحقق ، ودقق ، وهذب وصنف ، وألف حتى نال درجة الاجتهاد فى المذهب^(١) .

ولئن كان علماء تاريخ التشريع الفقهى يقدرّون أن الإمام النووى هو آخر المحققين ، ومن به درجة الترجيح من أصحاب الشافعى - فإننى أنقض هذا بالإمام الأسنوى الذى تحققت فيه هذه الدرجة ، وذلك بالعوامل الكثيرة التى توافرت له وجعلته يحتل هذه المرتبة بجدارة .

يقول ابن الصلاح فى فتاويه : «إن الشيخ أبا إسحاق وإمام الحرمين والغزالي مجتهدون مقيدون . وهذا هو ضابط أصحاب الوجوه»^(٢) . ويقول الأسنوى : «وقد اتفق لى مثل هذا فى ثلاثة تصانيف فيما صنفته فى هذا المعنى .

أحدها : مع النووى فى كتابى المسمى بـ «التنقيح فى الاستدراك على التصحيح» .

والثانى : مع ابن الرفعة فى كتابى المسمى بـ «الهداية إلى أوهام الكفاية» .

والثالث : مع الرافعى ، والنووى فى كتابى «المهمات» الذى يتعين تحصيله على كل فقيه شافعى خصوصاً القضاة والمفتين والمدرسين» .

وبهذا يكون الأسنوى قد بلغ فى الفقه مرتبة الأئمة الذين لا خلاف بين العلماء

(١) راجع ما كتبه الأسنوى عن نفسه فى كتابه «المهمات» ص ٣ ، والكوكب الدرى ص ٤ .

(٢) المرجع السابق .

على أنهم من مجتهدي المذهب، ويقولهم يفتى ويؤخذ، كالرافعي، والنووي، وابن الحداد.

وبلغ من شدة حرصه على العلم وتحقيقه للمذهب أنه قد اطلع على جميع كتب المتقدمين عليه والمحدثين مما لا يقع تحت حصر، بل بلغ به المطاف اطلاعه على ما لم يطلع عليه أشهر أئمة المذهب، وهما: الرافعي، والنووي.

يقول الأسنوي في مؤلفاتهما- ويثّل بالشرح الكبير للرافعي والروضة للنووي: «إنها قد حوت من الأمور الخفية المخالفة للمذهب» وفيها من القوائل القديمة المشار، والدسائس الخفية المدارك مما لا يهتدى إليها إلا من يسره الله لذلك، وهياً لما هنالك. فقطع عنه القواطع والعوائق، ودفع عنه الموانع. وانتصب للفحص، ولازم النظر، وألف السهاد ودوام السهر، وأمعن النظر في نصوص الشافعي المتفرقة، وتتبع كتب الأصحاب طبقة بعد طبقة، وعمر بمطالعتها عمره، وعبراجعتها دهره، وأكثر التفتيش والتنقيب والتردد إلى الباب بعد الباب»^(١).

هذه الأسباب، بزيادات قد تيسرت للإمام الأسنوي، فهو يقول: «وقد تيسر لي - بحمد الله - مع ذلك من مؤلفات الشافعي وأصحابه وخصوصاً الأقدمين منهم ما لم يطرق بالكلية أذن أكثر المكثرين، ولم أعلمه قد اجتمع في مدينتنا عند أحد العصرين، هذا وهى اليوم أعظم مدن الإسلام، ومجمع العلم وموطن الأعلام، ومحط رحال أولى المحابر والأقلام»^(٢). «وقد تيسر لي - بحمد الله تعالى - ما وقف عليه النووي من هذه النصوص بزيادة الإملاء والأمالى، ونهاية الاختصار للمزني وهو عزيز الوجود»^(٣).

وإذا أخذنا نموذجاً لمؤلفاته في الفقه ورجعنا إلى كتابه المهمات كأحد هذه النماذج، لظهر لنا أنه قد اطلع على جميع الكتب التي ظهرت في مذهب الشافعي، بنفسه، وكان يقتنى من كل مؤلف، نسخه بمكتبته التي حوت نفائس الكتب في جميع الفنون، حتى أخرج لنا كتابه «المهمات» الذي لا غنى عنه لكل فقيه شافعي.

(١) المرجع السابق: ص ٢، ٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق: ص ٨.

يقول الأسنوى^(١): «فهذه الكتب التى وقعت عليها ونقلت منها بغير واسطة إلى حالة وضع هذا الفصل على نقصان فى نحو العشرين منها نقصاناً متفاوتاً بالنسبة إلى القلة والكثرة - وذكر لنا حوالى ١٦٠ مائة وستين كتاباً - وغالبها جارية فى ملكى - بحمد الله تعالى - وذلك كله خارج عن كتب النووى فمن بعده إلى زمننا . وفى ظنى أن هذا العدد لم يتيسر الوقوف عليه لأحد من صنف الفروع ، فإنك إذا استقرت كتب الشافعية المنقولة وجدت الرافعى أكثرهم اطلاعاً على المصنفات ، مع أنه - رحمه الله - كان شديد التثبت والاحتراز فى النقل ، لا يطلق نقلاً من كتاب إلا إذا رآه فيه ، فإن لم يقف عليه عزاه إلى حاكمه ، وغالب ما وقف عليه الرافعى إنما هو من الطبقات المتأخرة عن الأربعمئة إلى زمانه .

وأما المتقدمة عليها فنادر جداً ، لاسيما كتب الشافعى نفسه ، بل فإنه أيضاً مما بعد الأربعمئة أصول كثيرة هى أمهات مطولات ، ككتاب التقريب وتعليق البنديجى ، وكتب الفورانى ، وتعليق القاضى أبى الطيب ، وأكثر تعليق الشيخ أبى حامد ، والحاوى للماوردى ، وكتب الدارمى كلها ، وكتب سليم الرازى جميعها ، وكتب الشيخ نصر المقدسى بأسرها ، وعدة أبى الحسين الطبرى ، وغير ذلك مما لا يخطر بالبال»^(٢).

(١) المرجع السابق ص : ٢١ ، ٢٢ .

(٢) راجع ما كتبه الأسنوى عن ذلك فى مقدمة كتابه «المهمات» ، وقد ذكر جميع هذه الكتب ، وهى من الكثرة بحيث اكتفينا بالإشارة إليها من التطويل فى هذا المقام .

الفصل الثانى

فى العوامل التى ساعدت على تكوين ثقافة الأسنوى وازدهارها

لقد كان هناك عدة عوامل ساعدت فى مجموعها على تكوين هذه الثقافة العلمية الكبرى ، وهذه العوامل هى :

العامل الأول: تنشئته:

ما سبق أن ذكرناه فى نشأته ، من اهتمام والده به ، وتثقيفه ثقافة دينية خاصة فى مبدإ حياته ، ومقتبل عمره .

العامل الثانى: أسرته وعائلته:

لقد كان لأسرة جمال الدين الأسنوى ، عامل حساس وأثر ملموس فى نبوغ هذه الثقافة عنده ، وارتقائها هذا المرتقى العظيم .

فقد فتح جمال الدين عينيه وأبصر النور فى أسرة كل أفرادها عالم وفقهه ، وأديب ، فدرج فى مدارج الفقاهاة والعلم ، وأشرب قلبه حب المعرفة .

والده:

الحسن بن على بن عمر الذى ولد قبل الستين وسبعمائة من الهجرة ، وتوفى فى الثامن من المحرم سنة ٧١٨هـ . اشتغل بالعلم على الشيخ بهاء الدين القفطى^(١) إلى

(١) هو : هبة الله بن عبد الله بن سعد الكل العذرى القفطى ، ولد بقفط سنة ٦٠١هـ - ١٢٠٤م ، وتوفى بها سنة ٦٦٧هـ - ١٢٩٨م ، مفسر ، محدث ، فقيه ، أصولى ، متكلم ، فرضى منطقى ، نحوى ، وراجع معجم المؤلفين ١٣ / ١٤٠ .

أن نبغ في العلم ونعت بـ «بدر الدين»^(١) وأصبح عالماً في الفقه والفرائض والحساب، وعليه تخرج فقهاء كثيرون، منهم ابنه العماد الأسنوى وجميع أولاده؛ فابنه محمد أخذ عنه الفقه والفرائض والحساب حتى مهر فيه^(٢) وتوفي بإسنا.

خاله:

فهو الإمام الكبير الفقيه المؤرخ سليمان بن جعفر الأسنوى محي الدين، ولد سنة ٧٠٠هـ (١٣٠٠م)، واشتغل بالعلم، وأفتى ودرس، وناب في الحكم، وصنف طبقات الفقهاء، مات عنها مسودة^(٣)، وكان ماهراً في الجبر والمقابلة، وتوفي سنة ٧٥٦هـ (١٣٥٥م)^(٤).

عمه:

الفقيه عبد الرحيم بن علي بن الحسن الأسنوى، نعت جمال الدين. وقد نال من العلم والفقه والحياة حظاً وافراً حتى سمي ونعت الأسنوى باسمه تيمناً ببلوغه المكانة العلمية التي بلغها عمه هذا. فلقد كان من الفقهاء الصالحين، وتولى الحكم بأرمنت، ويادفو، ويهو، وقمولا، ودشنا، وفاو، وكان فقيهاً عابداً صالحاً متعقفاً، يركب دابة. أخذ الفقه عن الشيخ بهاء الدين القفطى وشهد له بالفقه، وتوفي سنة ٧٠٣هـ (١٣٠٣م)^(٥).

وفي الدرر: ^(٦) «مات سنة ٧٠٤هـ (١٣٠٤م). وفي هذه السنة ولد الشيخ جمال الدين الأسنوى فسمى باسمه» ويغلب الظن أن التاريخ الأخير هو الصحيح؛ لأنه يتفق وما سبق من سبب التسمية للأسنوى عند مولده، فقد جاء في طبقات الأسنوى عند الكلام عن عمه: «توفي قبل ولادتي بأشهر قلائل فسماني الوالد باسمه ولقبني بلقبه، وكانت ولادتي في آخر سنة أربع وسبعمئة»^(٧).

(١) الدرر ١٠٩/٢.

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه في ص: ١٨٥.

(٣) الدرر ٢/٢٤٠ وطبقات الأسنوى ط ج ١ ص ١٨٤، ١٨٥.

(٤) حسن المحاضرة ٢٤٢.

(٥) الطالع السعيد ١/٣١٠، وطبقات الأسنوى: ١٨٥/١.

(٦) ج ٢/٤٦٨.

(٧) طبقات الأسنوى ١/١٨٥.

أخوه الأكبر:

فهو العماد الأسنوي: محمد بن الحسن، كان فقيهاً إماماً في الأصلين، والخلاف والجدل والتصوف، نظاراً بحتاً، طارحاً للتكلف مؤثراً للتقشف، ولد سنة ٦٩٥هـ (١٢٩٥م) وأخذ عن مشايخ القاهرة، وانتصب للتدريس والإفتاء والتصنيف^(١). وقد اشتغل بالعلم على والده وغيره؛ فأخذ عن والده الفقه والفرائض والحساب إلى أن مهر في ذلك، ثم رحل إلى القاهرة وأخذ عن مشايخ عصره إلى أن برع في العلوم، ولم يسبقه في الأصلين والخلاف، والجدل نظير، ولا من يقاربه في ذلك من أشياخه ولا غيرهم. واجتمعت عليه الطلبة للاستفادة منه. وصنف مختصراً في علم الجدل سماه المعبر وصنف عليه شرحاً جيداً، وصنف في التصوف كتاباً حسناً سماه حياة القلوب، وتصنيفاً في الرد على النصاري، توفي في رجب سنة ٧٨٠هـ (١٣٨٢م)^(٢).

أخوه الآخر:

نور الدين علي بن الحسن كان فقيهاً فاضلاً، شَرَحَ التعجيز. مات في رجب سنة ٧٧٥هـ، ديسمبر سنة (١٣٧٣م)^(٣).

ابن عمه:

فهو: محمد بن أحمد بن علي بن عمر الإمام شمس الدين الأسنوي كان أحد العلماء العاملين. اختصر الشفاء للقاضي عياض، وشرح مختصر مسلم، والألفية لابن مالك. توفي سنة ٧٦٣هـ (١٣٦١م)^(٤).

العامل الثالث: اشتغاله بالعلم على علماء عصره:

من العوامل التي شاركت في تكوينه علمياً وارتقائه ثقافياً وكان لها الأثر الأكبر في ذلك - تتلمذه على أكبر علماء عصره، واشتغاله بالفقه على أعظم فقهاء دهره،

(١) حسن المحاضرة ٢٤٢.

(٢) طبقات ابن قاضي شهبة خ ص ١٨٥ وطبقات الأسنوي ط ١ / ١٨٢.

(٣) حسن المحاضرة: ٢٤٦.

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ص: ١٨٨

وبالأصول على أرياب فنه ، وباللغة على أهل لسانها وبيانها فى زمنه ، وبالعروض على أساتذة وقته ، وبالعلوم العقلية على أساتذتها ، وبالحدِيث على من ملكوا زمام الاشتغال به فى أوانه .

العامل الرابع : الحياة الفكرية والحركة العلمية :

لقد كان للحياة الفكرية والحركة العلمية فى ذلك العصر والظروف التى هياتها وأحاطت بها ونمتها وغذتها بلبانها - أثر كبير فى ازدهار العلم والعلماء وظهور الموسوعات العلمية فى مختلف المجالات ، وبالتالى فى إظهار هؤلاء الكبار الذين قادوا حركة العلم والتأليف ، وتلمذ على أيديهم الإمام الأسنوى ، مما كان له أكبر الأثر فى احتلاله المكانة العلمية التى تليق وما حصله من علم فى مختلف فروعها ، حتى أصبح وحيد عصره وفريد دهره ، وتقدم على أقرانه بل بعض شيوخه ، وشهد له بذلك أساتذته ، وأصبح يشار إليه بالبنان .

قال ابن العماد^(١) نقلاً عن ابن الملقن فى وصفه : «شيخ الشافعية ومفتيهم ، ومصنفهم ، ومدرسهم ، ذو الفنون : الأصول والفقه والعربية وغير ذلك ، تخرج به خلق كثير ، وأكثر علماء الديار المصرية طلبته» .

وقال فى الدرر^(٢) : «برع فى الفقه والأصلين ، والعربية ، وانتهت إليه رئاسة الشافعية ، وصار إليه المسار بالديار المصرية ، ودرس وأفتى ، وازدحمت عليه الطلبة وانتفعوا به ، وكثرت تلامذته ، وكانت أوقاته محفوظة مستوعبة للأشغال والتصنيف ، وكان ناصحاً فى التعليم ، مع البر والدين والتواضع ، والتودد» .

وشهد له شيخه أبو حيان وكتب له «بحث على الشيخ فلان كتاب التسهيل ، ثم قال له لم : أشيخ أحداً فى سنك»^(٣) .

وقد تكلمنا عن الحياة العقلية والحركة العلمية بإيضاح فيما سبق فى الباب الأول .

(١) شذرات الذهب ٦/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

(٢) ٢٤٨/ ٢ .

(٣) المرجع السابق .

ويبقى أن نتكلم عن شيوخه بتفصيل حتى يمكننا أن نتعرف على مقدار ما حصل عليه من ثقافة عصره على يد هؤلاء، ومقدار تأثيره بكل منهم على حدة؛ لأن لهذا دخلاً كبيراً في اتجاهاته الفكرية والثقافية وأثراً فعالاً في مصنفاته وتغليب فنٍّ على آخر. ولذلك أثرنا أن نتكلم عنهم بالتفصيل فيما يأتي:

أساتذة الإمام الأسنوى (شيوخه):

أولاً: في الحديث: منهم:

(١) الأيوبي^(١): أبو محمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن عيسى بن الملك العادل أبي بكر الأيوبي.

وجاء في الدرر الكامنة أنه هو: عبد القادر بن عبد العزيز بن المعظم عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب أسد الدين أبي محمد بن الملك المغيث شهاب الدين، ولد بالكرك سنة ٦٤٢هـ - ١٢٤٤م. سمع من خطيب مرو السيرة لابن هشام، وأجاز له الصدر البكري ومحمد بن عبد الهادي وأخوه عبد الحميد، وعبد الله بن الجشوعي وغيرهم وكان حسن الأخلاق حسن الشكل، ولم يتزوج، مات بالرملة في أواخر شهر رمضان سنة ٧٣٧هـ - إبريل سنة ١٣٣٦م، ودفن بالقدس^(٢).

(٢) الدبوسي^(٣): يونس بن إبراهيم بن عبد القوي بن قاسم بن داود الكنانى العسقلاني، فتح الدين أبو النون الدبايسى ولد سنة ٦٣٥هـ - ١٢٣٨م. سمع من أبي الحسن بن المعز، وأجاز له. وسمع عليه غير الأسنوى كثيرون منهم: المزى، والبرزالى، وابن نباتة، وأبو العلاء الفرضي، والقطب الحلبي، وأبو الفتح اليعمرى، والسبكي وابن رافع.

كان ديناً ساكناً صبوراً على الاستماع حسن الصمت، مات في جمادى الأولى سنة ٧٢٩هـ - مارس سنة ١٣٢٨م، من آثاره «ذيل على المعجم»^(٤).

(١) انظر: في هذه النسبة المنهل الصافي ٣١٠/٢.

(٢) الدرر ٣/٣.

(٣) انظر: روضات الجنات: ٣٢١، والمنهل الصافي ٣١٠/٢.

(٤) معجم المؤلفين ٣٤٥/١٣.

(٣) الصابوني^(١): الإمام المحدث عبد المحسن بن أحمد بن علي الصابوني، أمين الدين أبو الفضل، حفيد الحافظ أبي حامد الصابوني. ولد في ذي الحجة سنة ٦٥٧هـ- نوفمبر سنة ١٢٥٨م. وسمع من ابن عزون والمعين الدمشقي، وابن علان، والنجيب وغيرهم بالقاهرة، ومن ابن أبي اليسر، وابن جماعة بدمشق، وكان يجلس مع الشهود ويحدث وعاش إلى أن ضعف بصره وارتعش خطه، مات في جمادى الأولى سنة ٧٣٦هـ- ديسمبر سنة ١٣٣٥م^(٢).

(٤) شمس الدين القماح^(٣): هو القاضي محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة بن علي بن عقيل المصري، الشافعي أبو عبد الله المعروف بابن القماح. ولد في ذي الحجة سنة ٦٥٦هـ، ديسمبر سنة ١٣٥٨م. وسمع من أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر صحيح مسلم، ومن النجيب عبد اللطيف والعز عبد العزيز ابني عبد المنعم بن علي الحراني، وعبد الرحيم بن يوسف بن خطيب المزنة، وتقى الدين محمد بن الحسين بن رزين الشافعي وآخرين. ثم تفقه حتى أفتى وحدث ودرس، وناب عن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة في تدريس الكاملية، وناب في الحكم بالقاهرة.

من آثاره مجاميع كثيرة مشتملة على فوائد، منها سلسلة الواصل. مات في ربيع الأول سنة ٧٤١هـ- أغسطس أو سبتمبر سنة ١٣٤٠م^(٤).

(٥) ابن الأثير: حسين بن أسد بن الأثير، وقد نسبته إليه صاحب المنهل الصافي^(٥)، ولم أعثر له على ترجمة كاملة.

ثانيًا: في الفقه: منهم:

(١) السنكلوني^(٦): الشيخ مجد الدين أبو بكر بن عبد العزيز، المعروف

(١) روضات الجنات: ٣٢١، والمنهل الصافي ٣١٠/٢.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٢٥/٣.

(٣) انظر: النسبة في المنهل الصافي ٣١٠/٢.

(٤) معجم المؤلفين ٢٢٥/٨، الوافي بالوفيات ١٥٠/٢، طبقات الشافعية الكبرى ٢١٢/٥.

(٥) انظر: المنهل ٣١٠/٢.

(٦) انظر: المنهل الصافي ٣١٠/٢.

بالسنكلونى نسبة إلى سنكلوم، وتعرف اليوم بالزنكلون إحدى قرى مركز الزقازيق محافظة الشرقية^(١) كان من الفقهاء الشافعية الذين يرجع إليهم فى المذهب الشافعى .

سمع من الركن : عمر بن محمد بن يحيى العينى ، والعماد بن بكر بن عبد البارى بن الصعيدى ومن غيرهما^(٢) .

واعتنى بالفقه فمهر فيه ، وكان من العلماء العاملين بل مهر فى جميع العلوم^(٣) .
وولى مشيخة خانقاه الملك المظفر بيبرس وتعرف بالبيبرسية ، ودرس بالمسروورية وغيرهما ، وصنف فى شرح التنبيه شرحاً كبيراً حسناً لخصه من الرافعى وابن الرفعة وسماه «تحفة النبى فى شرح التنبيه»^(٤) . مات فى ربيع الأول سنة ٧٤٠هـ - سبتمبر سنة ١٣٣٩ م .

(٢) الوجيزى^(٥) : أحمد بن محمد بن أحمد الواسطى الأشمونى الشافعى المصرى ، جمال الدين أبو العباس ، المعروف بالوجيزى لكثرة قراءته كتاب «الوجيز» فى الفقه^(٦) .

وذكر^(٧) البعض أن اسمه : أحمد بن محمد بن سليمان الواسطى . والجمهور على الأول .

وكان الوجيزى فقيهاً عالمًا معدوداً من فقهاء الشافعية ، تولى قضاء قليوب والجيزة .

ولد بأشمون الرمان سنة ٦٤٣هـ - ١٢٤٥ م^(٨) ، ولزم بيته بعد أن ضعف عن الحركة فى آخر حياته . توفى فى رجب سنة ٧٢٩هـ - سنة ١٣٢٨ م .

(١) حاشية النجوم الزاهرة ٩/ ٣١٤ .

(٢) الدرر ١/ ٤٧١ .

(٣) حسن المحاضرة ١/ ١٧٩ .

(٤) كشف الظنون ١/ ٤٩٠ .

(٥) نسبه إليه صاحب المنهل ٢/ ٣١٠ .

(٦) انظر : النجوم الزاهرة ٩/ ٢٧٥ .

(٧) الدرر ١/ ٢٥٨ .

(٨) حسن المحاضرة : ١٧٨ .

(٣) القونوى^(١): علاء الدين على بن إسماعيل بن يوسف المعروف بالقونوى . ولد بقونية من بلاد الروم سنة ٦٦٨ هـ - ١٣٦٦ م ، واشتغل بها فى أول أمره . . ثم قدم دمشق فى أول سنة ٦٩٣ هـ - ١٣٩٠ م ، فسمع بها ودرس ، ثم توجه للديار المصرية سنة ٧٠٠ هـ - ١٣٠٠ م ، فسمع بها من الشيخ شرف الدين الدمياطى ، وابن دقيق العيد . وتولى تدريس المدرسة الشرفية وغيرها ، وبلغ من العلم حتى ذاع صيته وانتشر فضله ، وعم النفع به .

يقول الأسنوى فيه : «ارتفعت منزلته فما أوفاهما أحد فى عصره يزهو فخراً على الملوك ، إماماً عالماً ضابطاً ، متثبتاً صالحاً حافظاً لأوقاته ، وكان أجمع من رأيناه للعلوم العقلية واللغوية ، لا يشار منها إلا إليه ، ولا يحال فيها إلا عليه . وتخرج به أكثر علماء الديار المصرية^(٢) . وقال فى حقه السلطان ابن قلاوون : «لا أعرف فى مملكتى مثله»^(٣) .

وله مصنفات كثيرة منها : شرح الحاوى ، وتلخيص كتاب المنهاج للحليمى . توفى عشية السبت منتصف ذى القعدة سنة ٧٢٩ هـ - سبتمبر سنة ١٣٢٨ م^(٤) .

(٤) السبكى^(٥) : تقى الدين على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف الأنصارى الخزرجى ، الفقيه المحدث المفسر ، المقرئ الأصولى ، النحوى ، اللغوى ، الأديب ، المنطقى ، الجدلى الخلافى ، النظار .

ولد ببلدة سبك العبيد من الشرقية فى صفر سنة ٦٨٣ هـ - إبريل سنة ١٣٨٤ م ، وحفظ التنبيه ، وقدم القاهرة ، وتفقه على جماعة آخرهم ابن الرفعة ، وسمع الحديث من الدمياطى ، والفرائض من الشيخ عبد الله العمارى^(٦) ، ونال درجة الأستاذية فى العلوم ، وشهد بذلك تلميذه الأسنوى فقال فيه : «كان أنظر من لقيناه من العلماء وأحسنهم كلاماً فى الأشياء الدقيقة»^(٧) .

(١) انظر : الدرر ٢ / ٤٦٣ .

(٢) طبقات الأسنوى : ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) النجوم الزاهرة ٩ / ٢٧٩ ، طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ١٤٤ .

(٥) انظر : المنهل ٢ / ٣١٠ .

(٦) البدر الطالع ١ / ٤٦٧ .

(٧) المرجع السابق .

وقال عن نفسه : «وأنا الآن مجتهد الدنيا على الإطلاق لا يقدر أحد أن يرد على هذه الكلمة» . وقال السيوطي معقباً على ذلك : «وهو محق فيما قال عن نفسه»^(١) .

رحل إلى الإسكندرية سنة ٧٠٤هـ، ثم إلى الشام في سنة ٧٠٧هـ، وولى قضاء دمشق سنة ٧٣٩هـ . وتفقه به كثيرون، منهم : جمال الدين الأسنوي، وابن النقيب، وغيرهم من الأئمة الفضلاء .

قال ابن قاضي شعبة^(٢) : «صنف وأفنى وتخرج به فضلاء عصره، من تصانيفه التي بلغت أكثر من مائة وعشرين كتاباً^(٣) : الدر النظيم في التفسير، والطوالع المشرفة في الوقف على طبقة بعد طبقة، والمواهب العمدية في المواريث الصعدية، والفتاوى» جمعها ولده تاج الدين في ثلاثة مجلدات .

توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ، في ثالث جمادى الآخرة - يونية سنة ١٣٥٧م^(٤) .

(٥) التستري : ^(٥) بدر الدين محمد بن أسعد التستري، قدم الديار المصرية في أوائل سنة ٧٢٧هـ - أواخر نوفمبر سنة ١٢٢٩م . وأقام بها شهراً قلائل بعد أن أقام بقزوين يدرس نحو عشر سنين . ثم رحل إلى العراق . وكان فقيهاً إمام زمانه في الأصلين والمنطق والحكمة، محققاً مدققاً، وكان أعجوبة في معرفة مصنفات متعددة بخصوصها، مطلعاً على أسرارها، ووضع على كثير منها تعاليقه متضمنة لنكت غريبة . إلا أن البعض يصف عبارته بأنها ركيكة^(٦)، وقال بعضهم إنه كان رافضياً، وداوم على لعب الشطرنج وترك الصلاة، ومنهم تلميذه الأسنوي^(٧) .

(١) الدرر ٣/ ١٤١ .

(٢) في طبقاته ج ١٧٥، ١٧٦ .

(٣) معجم المؤلفين ٧/ ١٢٧ .

(٤) الدرر ٣/ ١٤١ .

(٥) انظر : النهل الصافي ٢/ ٣١٠، وطبقات الأسنوي ١/ ٣٢١، وقد أشار إليه بقوله شيخنا . وتستر مدينة بقرب شيراز كثيرة الحرارة .

(٦) طبقات ابن قاضي شعبة : ١٤٩، ١٥٠ .

(٧) الدرر ٤/ ٣، ٤، وطبقات ابن قاضي شعبة : ١٥٠ .

توفى بهمزان فى سنة نيف وثلاثين وسبعمائة على ما ذكره الأسنوى ، وقد جعله ابن العماد الحنبلى من وفيات سنة ٧٣٢هـ^(١) . ومن آثاره : نكت على «شرح ابن الحاجب» «ومنهاج البيضاوى» «ومختصر الوسيط» للبيضاوى وغير ذلك ، كما شرح أيضاً كتب ابن سينا .

(٦) الجلال القزوينى^(٢) : محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن عبدالكريم ابن دلف العجلي القزوينى الشافعى ، ويعرف بخطيب دمشق . ولد سنة ٦٦٦هـ . ١٢٦٨م بالموصل وسكن بلاد الروم ، وقدم دمشق وولى الخطابة بها . وولى فيها القضاء سنة ٧٢٧هـ . ١٣٢٦م . وبلغ من العز والوجاهة ما لا يوصف . وكان حسن التقاضى ، لطيف العبارة ، لا يكاد يمنع من شىء يسأل فيه ، وكان فصيحاً حلو العبارة ، مليح الصورة ، موطأ الأكناف ، سمحاً جواداً ، حليماً جمّ الفضائل ، حاد الذهن ، يراعى قواعد البحث ، يتوقد ذهنه ذكاء^(٣) فأضحى فقيهاً أصولياً ، محدثاً ، أديباً ، عالماً بالعربية والمعانى والبيان ، شاعراً ، مشاركاً فى علوم أخرى^(٤) . أخذ المعقول عن الشيخ شمس الدين الأيكى وغيره ، وسمع الحديث من الشيخ عز الدين الفاروقى وطائفة .

ومن تصانيفه الكثيرة : تلخيص مفتاح العلوم للسكاكى ، والإيضاح فى المعانى والبيان . وغير ذلك .

توفى بدمشق فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ٧٣٩هـ . ديسمبر سنة ١٣٣٨م^(٥) .

(٧) السنباطى^(٦) : قطب الدين محمد بن عبد الصمد بن عبد القادر بن صالح

(١) انظر : الدرر ٢/ ٤٦٣ . وهامش طبقات الأسنوى ١/ ٣٢ .

(٢) انظر : الوافى بالوفيات ٣/ ٢٤٢ ، وطبقات الأسنوى ١/ ٣٢١ حيث أشار بقوله : شيخنا علاء الدين القزوينى .

(٣) النجوم الزاهرة ٩/ ٣١٨ .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٥/ ٢٣٨ .

(٥) معجم المؤلفين ١٠/ ١٤٥ ، والوافى بالوفيات ٣/ ٢٤٣ .

(٦) انظر : هذه النسبة فى المنهل الصافى ٢/ ٣١٠ .

المعروف بالسنباطي^(١). ولد سنة ٦٥٣هـ - ١٢٥٠م. واشتغل بالعلم، فسمع من الأبرفوهي، وابن الصواف، والدمياطى، وغيرهم. وتفقه بالظهير القزوينى، وتقى الدين السبكى، وابن رزين، وغيرهم^(٢). «وجد فى أخذ العلم حتى صار إماماً حافظاً للمذهب، عارفاً بالأصول. وتخرج به المصريون، فدرس بالمدرسة الحسامية، ثم الفاضلية. وتولى وكالة بيت المال، وناب فى الحكم بالقاهرة»^(٣).

من تصانيفه. شرح التنبيه للشيرازى فى فروع الفقه الشافعى، أحكام المبعوض، ومختصر قطعة من الروضة. توفى بالقاهرة فى ذى الحجة سنة ٧٢٢هـ - ديسمبر سنة ١٣٢٢م^(٤).

ثالثاً: فى النحو: منهم:

(١) الأنصارى^(٥): أبو الحسن، على بن أحمد بن عبد الرحمن بن حديدى الأنصارى المغربى، والد ابن الملحق.

أخذ عن أحمد بن محمد بن حسن الجزائرى بمالقة، وغيره، وروى عنه أبو زيد عبد الرحمن بن على بن عبد الرحمن الجزائرى، وأرخ وفاته سنة ٧٣٨هـ^(٦).

(٢) أبو حيان التوحيدى^(٧): محمد بن يوسف بن على بن حيان الأندلسى: ولد بغرناطة فى أواخر سنة ٦٥٤هـ وأواخر سنة ١٢٥٦م. وسمع بها وبمصر من جماعات كثيرة، وأخذ النحو عن أبى جعفر بن الزبير خاتمة نحاة المغرب، ثم قدم

(١) نسبة إلى بلدة سنباط قرية تتبع مركز زفتى محافظة الغربية.

(٢) الدرر ٤/ ١٣٤.

(٣) طبقات ابن قاضى شهية: ١٤٩.

(٤) فى طبقات الأسنوى ٢٨٤، ٢٨٥، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٧٢.

يراجع المطبوع طبقات السبكى ٥/ ٢٤٠، ٢٤١، والنجوم الزاهرة ٩/ ٢٥٧.

(٥) انظر: هذه النسبة فى الدرر ٢/ ٤٦٤.

(٦) الدرر ٣/ ٨٤، والكشف ١/ ٤٨٦.

(٧) هذا الإطلاق نسبة إلى بيع التوحيد ببغداد، وهو نوع من الثمر كان والده يبيعه، ولذلك أطلق عليه

التوحيدى، وراجع طبقات المصنف ص ٣٨، وراجع نسبه من الدرر ٢/ ٤٦٤.

إلى الديار المصرية، وقرأ الكتاب لـ «سيبويه» على الشيخ بهاء الدين النحاس الحلبي، كما أخذ عن أبي الحسن الأبدى وابن الصائغ، ثم تولى تدريس التفسير بجامعة طولون، والحديث بالقبة المنصورية^(١). وأخذ عنه جهابذة عصره، وتخرجوا على يديه، وتقدموا في حياته. وقال الأسنوي^(٢) «إمام زمانه في علم النحو، وصاحب التصانيف المشهورة فيه وفي التفسير شرقاً وغرباً، وكان إماماً في الفقه، عارفاً بالقراءات السبع والحديث، شاعراً مجيداً. صادق اللهجة، كثير الإتقان والتحري. ملازماً على الاشتغال والإشغال إلى آخر وقته، واشتغل بالفروع».

ومهما يكن من شيء فقد كان وجود أبي حيان بمصر خيراً على أبنائها؛ فقد تتلمذ على يديه أعلامها وشيوخها، ومنهم: الكمال الأدفوي، وتقى الدين السبكي، وابنه تاج الدين السبكي، والأسنوي، وابن قاسم، وابن عقيل، والصفدي، وخلائق كثيرون^(٣).

ولقد كان الشيخ أبو حيان بمصر أمة وحدة. ومدرسة كبرى جامعة لأنواع المعرفة الإسلامية في عصره، ملماً باللغات الشرقية من فارسية وتركية وحبشية، مصنفاً فيها^(٤). من مصنفاته: مختصر كتاب المنهاج للنووي وغيره.

توفي عشية السبت ٢٧ صفر سنة ٧٤٥هـ- يولية سنة ١٣٤٤م^(٥).

رابعاً: في العلوم العقلية:

وأخذ الأسنوي العلوم العقلية عن كثيرين منهم:

(١) التستري^(٦).

(١) حسن المحاضرة ١/ ٢٢٩.

(٢) في طبقاته ج ص ١٥٦ في دار الكتب رقم ٩٢٠.

(٣) أنبدر الطالع ١/ ٤٦٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

(٥) طبقات الأسنوي: ١٥٧، طبقات المصنف ص ٣٨.

(٦) انظر: مقدمة الشيخ بخيت لنهاية السؤل.

(٢) القونوى^(١).

وقد تكلمنا عنهما فيما سبق^(٢). وهكذا بإلقاء الضوء على من تتلمذ على يديهم الأسنوى وأخذ منهم - يتضح لنا أنهم كانوا أساطين علم وبلاغة، فلا غرو أن يتمثل الأسنوى بهم وينهج نهجهم حتى يتربع على عرش هذه المكانة العلمية الكبرى التي أشرنا إليها سابقاً.

العامل الخامس: أقرانه:

ومن العوامل الحساسة التي كان لها الأثر الفعال في ازدياد الثقافة عند الأسنوى وتعدد جوانبها: اجتماعه بأقرانه من أهل عصره، والتعرف على آرائهم، ومناقشتهم ومناظرتهم، وأخذه منهم ما لم يصل هو إليه بنفسه من علم أو فن. وكثيراً ما تكون الصحة لها أثر فعال في نبوغ الشخصية علمياً وثقافياً، بل عادة ما تكون لها الأثر المباشر في أخلاقه وصفاته.

وهكذا وجدنا الأسنوى ينتقى من أقرانه الفضلاء والعلماء والأوفياء ليتنفع منهم ثم يفيدهم، ولذلك أثّرنا أن نتكلم عن هذا العامل بتفصيل فيما يأتى:

أقران جمال الدين الأسنوى:

لقد كان لهؤلاء الأقران تأثير فعال في حياة الأسنوى العلمية، ونذكر منهم:

(١) ابن النقيب:

أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله المصرى الشافعى المعروف بابن النقيب، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٢ هـ - ١٣٠٢ م. ثم اشتغل بالعلم، فأخذ الفقه عن الشيخ تقي الدين

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: ص ١٠٠، ١٠٢.

السبكي، والقطب السباطي وغيرهما. وأخذ النحو عن أبي حيان، وأخذ باقي العلوم عن مشايخ عصره. حتى أصبح فقيهاً، أديباً، مفسراً أصولياً، نحويًا، مقررًا^(١). ذكره صاحبه الشيخ جمال الدين الأسنوي وقال: كان عالمًا بالفقه والقراءات والتفسير والنحو^(٢).

من آثاره: تهذيب التنبيه، وعمدة الممالك وعدة المناسك، وترشيح المذهب في تصحيح المذهب في فروع الفقه الشافعي^(٣)، ومختصر الكفاية في ستة مجلدات، ونكت المهمات في ثلاثة مجلدات^(٤). توفي في ١٤ رمضان سنة ٧٦٩ هجرية - ٤ مايو سنة ١٣٦٧ م ميلادية.

(٢) العقيلي:

عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل - الطالبي الحلبي ثم المصري، المعروف بأبي محمد العقيلي. ولد بمصر سنة بضع وستين وستمائة من الهجرة، وأخذ الفقه عن الشيخ زين الدين بن الكسائي وغيره، والنحو عن أبي حيان ولازمه اثنتي عشرة سنة، كما أخذ عنه الفقه عن سيبويه، وأخذ الأصول عن الشيخ علاء الدين القونوي ولازمه وأخذ عنه الفقه أيضًا، كما أخذ عن القاضي جلال الدين القزويني وتولى تدريس الفقه، ثم ألف وصنف. ومن آثاره: شرح الألفية، وشرح التسهيل. توفي في ربيع الأول سنة ٧٦٩ هجرية - أكتوبر أو نوفمبر سنة ١٣٦٧ ميلادية^(٥).

(١) انظر: طبقات ابن قاضي شهبة: ١٧٨، ١٧٩.

(٢) المرجع السابق، وانظر: أيضًا شذرات الذهب ٢١٣/٦ والنجوم الزاهرة ١١/١٠١.

(٣) معجم المؤلفين ٥٥/٢، وكشف الظنون: ٤٩١، ١٤٩ وإيضاح المكنون ١/٢٨١، ٢٨٩، ١٢١/٢، ٦٠٩، ٦٧٧.

(٤) طبقات ابن قاضي شهبة: ١٧٨، ١٧٩.

(٥) المرجع السابق: ١٨٢، ١٨٣.

(٣) بهاء الدين المرازى المصرى:

عبد الوهاب بن عبد المولى بن عبد السلام المصرى، الإخميمى الدمشقى. ولد بالقاهرة سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠٠م، واشتغل بالعلم، فأخذ بالقاهرة عن الشيخ تقي الدين السبكي وقرأ عليه الفقه والأصول، ولازم الشيخ علاء الدين القونوى، ثم خرج إلى الشام فاستوطنها. وقد برع فى العلوم حتى أصبح إماماً فى علم الكلام والأصول، وقد ألف فى أصول الفقه. توفى فى ذى القعدة سنة ٧٦٤ هجرية - أغسطس سنة ١٣٦٢ - ميلادية^(١).

(٤) محمد الأنصارى:

محمد بن عبد البر بن يحيى بن على بن تمام بن يوسف بن تمام الأنصارى الخزرجى ابن القاضى سديد الدين السبكي، ولد بالقاهرة فى ربيع الأول سنة ٧٠٧ هجرية - أغسطس أو سبتمبر ١٣٠٧ ميلادية. تفقه على القطب السنباطى، ومجد الدين الزنكلونى، وأخذ الأصول عن القونوى، وابن عم أبيه القاضى تقي الدين السبكي، وقرأ النحو على أبى حيان، وأخذ المعانى عن القاضى جلال الدين القزوينى.

روى الحديث بمصر والشام، وخرج له الحافظ أبو العباس الدمياطى جزءاً من حديثه. وقد تولى القضاء بدمشق والديار المصرية.

وقال ابن قاضى شعبة فى طبقاته^(٢): «كان الشيخ جمال الدين الأسنوى يقدمه على أهل عصره».

وقد اشتغل بالتأليف والتصنيف، فكتب على المختصر شرحاً لم يبيض، وشرح قطعة من الحاوى، وكتب على الروضة كتاباً^(٣). توفى سنة ٧٧٧ هجرية فى جمادى الأولى أو آخر سبتمبر أو أول أكتوبر سنة ١٣٧٥ ميلادية^(٤).

(١) المرجع السابق: ١٩٥.

(٢) ص: ١٩١.

(٣) المرجع السابق: ١٩٣.

(٤) المرجع السابق.

(٥) محمد بن عبد اللطيف بن يحيى بن على الأنصارى السبكي؛

ولد سنة ٧٠٤ هجرية ١٣٠٤ ميلادية. ثم طلب الحديث في صغره، وتفقه على الشيخ تقي الدين السبكي، وعلى الشيخ قطب الدين السنباطي، وقرأ النحو على الشيخ أبي حيان، حتى أصبح فقيهاً محدثاً، وناب في الحكم بالقاهرة. كما ذكر رفيقه الأسنوي. توفي سنة ٧٤٤ هجرية - ١٣٤٣ ميلادية^(١).

(٦) تاج الدين المراكشي؛

محمد بن يوسف المراكشي المصري. ولد بالقاهرة سنة ٧٠٣ هجرية - ١٣٠٣ ميلادية، ثم اشتغل بالعلم، فأخذ عن الشيخ علاء الدين القونوي، كما أخذ النحو عن أبي حيان، وسمع الحديث عن جماعة بالقاهرة ودمشق، حتى أصبح فقيهاً كبيراً. توفي في جمادى الآخرة سنة ٧٥١ هجرية - أغسطس سنة ١٣٥٠ ميلادية^(٢).

(٧) التبريزي المصري؛

محمود بن على بن إسماعيل بن يوسف التبريزي المصري. ولد بمصر سنة ٧١٩ هجرية - ١٣١٩ ميلادية. وأخذ عن مشايخ عصره حتى برع في العلوم؛ فاشتغل، وأفتى، وصنف. وقد ذكره الأسنوي في طبقاته وبالع في المدح والثناء عليه، وقال: «كان عالماً بالفقه وأصوله، فاضلاً في العربية والبيان والمعاني»^(٣).

وقد بحث في كتب كثيرة على مشايخ عصره، منها: التسهيل على أبي حيان، ومنتهى السؤل للأمدى على الأصفهاني، والإيضاح في البيان على القاضي جلال الدين القزويني، وكل هذا وله نحو العشرين سنة.

(١) المرجع السابق: ١٧١.

(٢) المرجع السابق: ١٦٨.

(٣) المرجع السابق: ١٧٤.

من آثاره شرح المختصر فى جزأين، وهو من أحسن شروحه^(١).

وهكذا من خلال دراستنا لبعض أقران الأسنوى ومعاصريه - يتضح لنا مدى ازدهار الثقافة العلمية الدينية فى عصره، وبالتالي تأثره بها وتأثيرها عليه.

العامل السادس: استعداد الشخصى والذهنى؛

وإن من العوامل التى كانت سبباً فى نهضة الإمام الأسنوى علمياً وارتقائه ثقافياً وفقهياً «استعداده الشخصى والذهنى»، بل قد أعتبر هذا العامل الرئيسى، والذى يحتوى على كل العوامل التى سبق أن تكلمنا عليها، فبدون هذا الاستعداد كان لا يمكن أن يخرج لنا موسوعة علمية كبرى فى جميع المجالات.

ولقد وجدنا هذا الاستعداد عند الأسنوى مبكراً منذ صغره، فهو يحفظ التنبيه فى الفقه وعمره لا يتجاوز العشر فى ستة أشهر^(٢)، وهذا يدلنا على مدى نبوغه العلمى، وكثرة استعداده وحبه للعلم والعلماء.

ولكثرة طموحه فإنه لم يقتصر على أن يأخذ العلم عن والده والعلماء من أسرته الذين استقروا فى مدينة إسنا، والتى كانت مركزاً كبيراً من مراكز الثقافة العلمية فى البلاد المصرية، وتخرج فيه كثير من أكابر العلماء والفقهاء والشعراء^(٣)، بل اتجه إلى مدينة القاهرة بعد وفاة والده سنة ٧٢١ هـ، حيث العلم الذى يُشبع منه ظمأه، والعلماء الذين يرفع إليهم هامته، والمدارس العلمية التى تكفل له حاجته، والمكتبات العديدة التى توضح بها مدارس القاهرة وجوامعها، مع ما تحتويه من ذخائر العلم ونفائس الفقه، مما يجد فيه طموحه العلمى، ومما قد لا يتوافر بالطبع فى مدينته الصغرى «إسنا» المركز الأول لإشعاعه العلمى.

«وكانت القاهرة فى ذلك من أعظم مدن الإسلام ومجمع العلماء وموطن الأعلام، ومحط أولى المعابر والأقلام، ومقصد الحاضر والبادى»^(٤).

(١) المرجع السابق: ١٧٥.

(٢) المنهل الصافى ٣١٠/٢، والدرر ٤٦٣/٢.

(٣) الطالع السعيد ص ٣٧.

(٤) انظر: المهمات ص ٣.

وهكذا وجد الأسنوى ضالته في مدينة القاهرة، فشمر عن ساعد الجدد حتى أصبح بلا منازع وحيد عصره، وفريد دهره، وتخرج به فضلاء عصره «بل أغلب علماء الديار المصرية في وقته كانوا طلبته»^(١).

العامل السابع: صفاته وأخلاقه:

ومن العوامل التي ساعدت في تكوين ثقافة الأسنوى وكان لها أثر كبير في تربيته على عرش الرئاسة في عصره - أخلاقه وصفاته، فلقد كان الأسنوى - رحمه الله - حسن الأخلاق، كريم السمائل، لين الجانب، كثير الإحسان للطلبة، وكان في بحثه نظاراً باحثاً طارحاً للتكلف مؤثراً للتقشف، ملازماً للإفادة والتصنيف^(٢).

وكان فقيهاً ماهراً، ومعلماً ناصحاً، ومفيداً صالحاً، مع البر والدين والتودد والتواضع، وكان يقرب الضعيف المستهان من طلبته، ويحرص على إيصال الفائدة المطروقة فيصغى إليه كأنه لم يسمعها جبراً لحاظه^(٣). وكان له مثابة على إيصال البر والخير إلى كل محتاج مع فصاحة عبارة، وحلاوة محاضرة، ومروءة بالغة^(٤)، وكان دائم البسمة، سرير الوجه، دائم البشر والترحاب لكل من يقابله^(٥).

يلقاك بالترحيب والبشر دائماً فلم تره إلا كريم السمائل^(٦)

العامل الثامن: مكانته العلمية:

أما مكانته العلمية فقد بلغت مرحلة يحسده عليها أهل زمانه، ونال سيادة علمية كم حاول أعداؤه أن يصلوا إليها فلم يظفروا بباطل.

(١) طبقات ابن قاضي شهبة ص: ١٨٤ .

(٢) حسن المحاضرة: ٢٤٢ .

(٣) الطالع السعيد: ٢٣٥، وبنية الوعاة ٢/ ٩٢ .

(٤) الدرر ٢/ ٢٦٤ .

(٥) حسن المحاضرة: ٢٤٥ .

(٦) البيت للبرهان القيراطي في رثائه، وانظر: المرجع السابق.

هو البحر علماً بل هو البحر فى ندا لقد مرج البحرين فقه لآمل
وإن ابن رفعة لو تقدم عصرها طوى نحوها البیداء سير المحاصل
ولو شاهد القفال يوماً دروسه لما كان يوماً عن حماء يغافل
بحق حوى عبد الرحيم سيادة وأعداؤها كم حاولوها بباطل
نطاول قوم كى يحلوا محله فما ظفروا مما تمنوا بظائل^(١)
ولقد برع الأسنوى فى الأصول، والعربية، والعروض .

«وتقدم فى الفقه فصار إمام زمانه، وانتهت إليه رئاسة الشافعية»^(٢).

ولقد أهلت هذه المكانة العلمية أن يتولى التدريس فى عدة مدارس :
فدرّس التفسير بجامع طولون^(٣) والفقه بالمدرسة الملكية والأقبغاوية،
والفارسية، والناصرية، والصالحية^(٤). حتى أصبح حافظ عصره. وإمام علمه
عجاج، وماء فضله ثجاج، ولسان قلمه عن المشكلات فجاج. وبحراً فى الفروع
والأصول، محققاً لما يقول من النقول، فتخرج به الفضلاء، وانتفع به
العلماء^(٥).

يقول صاحب الدرر^(٦): «هو شيخ الشافعية ومفتيهم، ومصنفهم
ومدرسهم. ذو الفنون، اشتغل فى العلوم حتى صار أواحد أهل زمانه، وشيخ
الشافعية فى أوانه، وصنف التصانيف النافعة السائرة، وتخرج به طلبة الديار
المصرية».

(١) هذه الأبيات من قصيدة كبيرة عظيمة ذكرها البرهان القيراطى فى رثائه، وهى تقع فى واحد وتسعين بيتاً فى غاية القوة والروعة، وقد ذكرها السيوطى بأكملها فى حسن المحاضرة ص ٤٣-٤٦. ونذكرها بأكملها فى نهاية الباب.

(٢) حسن المحاضرة: ٢٤٥.

(٣) شذرات الذهب ٢٢٣/٦.

(٤) المنهل الصافى ٣١١/٢.

(٥) الدرر ٤٦٥/٢.

(٦) المرجع السابق.

وإذا ثبتت لنا مكانته العلمية هكذا جليلة واضحة ، وشهد له الكل بالفضل والعلم والرياسة ، فلا غرو أن يكون لذلك تأثير كبير ، ويخلد لنا من فكره الشاقب ثروة علمية كبرى ، تضمنتها مؤلفاته الكثيرة الفائدة ، المتعددة النفع ؛ لتضاف إلى المكتبة الإسلامية الكبرى فتزيد من رصيدها عملة صعبة ، ويعم بها النفع ، ويقيد الأسنوى في سجل الأئمة الخالدين . وأن يترك لنا أيضاً هذه الثروة البشرية الكبرى التي أخذت على يديه ، وتأثرت به ، وأضافت من مؤلفاتها وعلمها إلى المكتبة الإسلامية الكثير والكثير .

وسيزداد الأمر وضوحاً عندما نتكلم عن آثاره .



الفصل الثالث فى وفاته وأثاره

أولاً: وفاته ورثاء العلماء له: بعد حياة حافلة بجلال الآثار ومفاخر الأعمال توفى الإمام جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوى - رحمه الله - بالقاهرة فى ليلة الأحد الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة ٧٧٢ اثنتين وسبعين وسبعمئة من الهجرة، الثامن من ديسمبر سنة ١٣٧٠م سبعين وثلاثمئة وألف من الميلاد، وذلك باتفاق^(١) المؤرخين، وله سبع وستون سنة ونصف. وقبل موته ظهرت إرهاصات تدل على أن هناك حدثاً خطباً سيحدث.

فقد ظهر فى الشام وحمص وحلب بعد العشاء حمرة عظيمة كأنها الجمر، وصارت فى خلال النجوم كالعمد البيض حتى سدت الأفق ودامت إلى الفجر، وخفى بسببه ضوء القمر؛ فتباكى الناس وضجوا بالدعاء، وعلموا أنه لا بد من خطب جليل سيحدث^(٢).

(١) انظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٢٤، وهدية العارفين ١/ ٥٦١، والمنهل الصافى ٣١١، والدرر ٤٦٥/٢.

وقد جاء فى الكشف ص ١٩٥٧ أنه توفى سنة ٧٧٧هـ. ولكن هذا يخالف ما حققه صاحب الكشف وذكره فى أكثر من موضع موافقاً لما ذكرناه، فقد ذكر أنه توفى سنة ٧٧٢هـ فى ص ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٤٩٨، وفى مواضع أخرى كثيرة. والظاهر أنه خطأ من المصنف لا يوافقه عليه. وفى الخطط التوفيقية أيضاً ج ٨ ص ٦٤ وفهرس دار الكتب ٢/ ٢٤٥ أنه توفى سنة ٧٧٧هـ، والظاهر أنه نقل عن حسن المحاضرة ١/ ١٩٩، حيث ورد فيها خطأ ذلك التاريخ. وانظر: مقدمة طبقات الأسنوى ١٨/١.

(٢) شذرات الذهب ٦/ ٢٢٣.

ولقد تحققت نبوءة العالم ، فبعد قليل توفي جمال الدين فكان الخطب عليهم فادحاً ، ولقد كانت جنازته مشهودة تنطق له بالولاء .

دفن بمقبرته بالقرب من حوش خارج باب النصر بقرب مقابر الصوفية بالقاهرة^(١) ورثاه البرهان القيراطي بقوله^(٢) :

- ١ - نعم قبضت روح العلا والفضائل بموت جمال الدين صدر الأفاضل
- ٢ - تعطل من عبد الرحيم مكانه وغيب عنه فاضل أى فاضل
- ٣ - أحقاً وجوه الفقه زال جمالها وحطت أعالي هضبتها للأسافل
- ٤ - لقد هاب طرق المذهب اليوم سالك ولو كان يحمى بالقنا والقنابل
- ٥ - لقد حل فى ذا العام فقدان عالم يقول فلا يلقي له غير قائل
- ٦ - قفوا خبرونا من يقوم مكانه ومن ذا يرد الآن لهفة سائل
- ٧ - قفوا خبرونا من يوفق طالباً ويجرى فى ميدان كل مناضل
- ٨ - قفوا خبرونا هل له من مشابه قفوا خبرونا هل له من مماثل
- ٩ - فأعظم بحبر كان للعلم ساعياً بعزم صحيح ليس بالمتكاسل
- ١٠ - وأعظم به يوم الجدل مناظراً إذا كان لم يترك مكاناً لقائل
- ١١ - وأسيافه فى البحث قاطعة الظبي بجوهرها لم تفتقر للصياقل
- ١٢ - يقوم بإيضاح المسائل مرشداً لمستفهم أو طالب علم أو مسائل
- ١٣ - ويجمع أشتات الفوائد جاهداً ويسمى بجند نحوها غير هازل
- ١٤ - طوى الموت حقاً شافى زمانه فمن بعده للأم وجد الثواكل
- ١٥ - ومنذ رأته خير نجل لبره بها أرضعته در ثدى الحوافل

(١) انظر : الدرر ٢/ ٤٦٤ ، وبغية الرعاة ٢/ ٩٣ ، وشذرات الذهب ٦/ ٢٢٣ .

(٢) انظر : حسن المحاضرة : ١/ ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

- ١٦ - أبان الخفايا شارحًا ببيانها
 ١٧ - له قدم فى الفقه سابقة الخطا
 ١٨ - تبارك من أعطاه فيه مراتبا
 ١٩ - فكم كان يبدى فيه كل غريبة
 ٢٠ - وكم بات يحى فيه ليلاً كأنما
 ٢١ - فأقلامه قيد الأوابد لم تزل
 ٢٢ - مثقفة ألفاظه حلوة الحنا
 ٢٣ - مضى فمضى فقه كثير إلى الثرى
 ٢٤ - تنكرت الدنيا ولكن تعرفت
 ٢٥ - وما شقت الأقلام إلا تأسفاً
 ٢٦ - وكم ليست ثوب الحداد محابر
 ٢٧ - لقد كان للأصحاب منة بلا مرا
 ٢٨ - حوى من مواريث النبوة إرثه
 ٢٩ - هو النجم إلا أنه البدر كاملاً
 ٣٠ - وبلدته إسنا محلاً ومحتداً
 ٣١ - إذا ما أفاد النقل فهو ختامه
 ٣٢ - صدوق فى عزو النقول محقق
 ٣٣ - وسبحان من نطق فى الدروس فصاحة
 ٣٤ - يؤدى من الأشغال بالعلم للورى
 ٣٥ - وينصر نص الشافعى ولم يزل
 ٣٦ - حوى العلم والعلياء والجود والتقى
- منزهة فى الوصف عن سحر بابل
 يقصر عنها كل حافٍ وناعل
 يقر له بالفضل كل مجادل
 وتظهر من أبكاره بالعقائل
 يصيد درارى زهرة بالحبائل
 يقيد منها كل صعب التناول
 فما هز فى الحالين غير عوامل
 وهالت عليه بالترب راحة هائل
 بطيب الشا عن فضله المتكامل
 لفقدانها بالرغم من خير أنامل
 لحبر غدا فى سندس أى رافل
 جمال فدع قول الغيبى المجمال
 وحاز حقيقاً سهمه غير عائل
 على أنه شمس الضحى فى التعادل
 ومنزله فى الخلد أسنى المنازل
 فلا يسمعن من بعده نقل ناقل
 وحاشاه من تلك النقول البواطل
 فدع من له فى درسه عمى باقل
 فروضاً ويغنى مقدماً بالنوافل
 يتناضل عنه كل خصم متناصل
 وحاز بسبق فضل هذى الخصائل

- ٣٧- هو النجم من أفق المعارف قد هوى
٣٨- هو الجبل الراسى تصدع ركنه
٣٩- فمن ذا تطيب النفس يومًا بقوله
٤٠- لئن مهد التمهيد مضجعه له
٤١- فيا عالمًا قد أذكر الناس آخرًا
٤٢- كفيت الورى أمر المهمات ناهضًا
٤٣- وأعملت فيها الدهر حتى تنقحت
٤٤- وأبرزت مكنون الجواهر للورى
٤٥- وأوضحت فى الإيضاح للخلق مشكلًا
٤٦- وان جمعت أهل العلوم محافل
٤٧- فروقك يامن كان للعلم جامعًا
٤٨- تصانيف لا تخفى محاسنها التى
٤٩- وتبدو فتغنى عن رياض أنيقة
٥٠- تمحص منها القصد فأرشدته
٥١- توفرت سهمًا فى الأصول لأجله
٥٢- لعمرى إن النحو يا زیده بدا
٥٣- فلو قارئ الفن عامرك اغتدى
٥٤- يمد منك شيخًا كم جلا من علومه
٥٥- وكم جاء فى فن الخليل بن أحمد
٥٦- لئن نال أسباب السماء بعلمه
٥٧- وأدمعنا بحر مديد وحزننا
- فعاد رجبى ضوء البدور الكواحل
فللأرض ميسد بعده بالزلازل
إذا هو أفتى فى عويص المسائل
فكوكبه من بعده غير أمل
مزايا أولى العلم الكرام الأوائل
بأعبائها يا خير كافٍ وكافل
ولم تشتغل عن أمرها بالشواغل
لأنك بحر ماله من مساحل
فليس يرى فى حسنه من مشاكل
فألفازك العليا طراز المحافل
تحير أذهان الرجال الأمائل
هدايتها تهدى الورى بالدلائل
وتتلى فتغنى عن سماع البلايل
حيارى ثووا من جهلهم فى مجاهل
غدا السيف نائى الحد واهى الحمائل
لموتك فى حال من الحزن طائل
لنحوك يسمى وهو فى ذى راجل
عقائل صينت بعده فى معاقل
بأحمد أقوال أثت بالفواصل
فأوتاده فى المجد غير مزايل
طويل لبحر وافد الجود كامل

- ٥٨ - وكان أبا للطالين يريهم
٥٩ - نصيحاً لطلاب العلوم جميعهم
٦٠ - يحرر فى علم إدرىس للورى
٦١ - ويرشد بالتهذيب طلاب علمه
٦٢ - ولا يرثى فى شكره غير حاسد
٦٣ - وجود بأنواع الفضائل جهرة
٦٤ - هو البحر علمًا بل هو البحر فى ندا
٦٥ - وإن ابن رفعة لو تقدم عصرها
٦٦ - ولو شاهد القفال يومًا دروسه
٦٧ - ترنم فى إمداحه كل صادق
٦٨ - سأكبه بالدرين دمع ومنطق
٦٩ - لقد هجرت صاد المناصب نفسه
٧٠ - تنزه عنها وهى لا تستفزه
٧١ - وما مد عينًا نحوها إذ تبرجت
٧٢ - ويلقاك بالترحيب والبشر دائمًا
٧٣ - صفت عنه أخلاق لقاصد كما
٧٤ - أعزى محاريب العلا بإمامها
٧٥ - أعزى دروس الفقه بعد دروسها
٧٦ - فقل لحسود لا بد مكانه
٧٧ - بحق حوى عبد الرحيم سيادة
٧٨ - تناول قوم كى يحلوا محله
- فواضله مقرونة بالفضائل
فلم يأل جهداً عند تعليم جاهل
دروسًا تولى حملها خير حامل
فينظر منهم كاملاً بعد كامل
ولا يمتري فى علمه غير ناكل
ويجهد فى إخفائها للفاضل
لقد مرج البحرين منه لآمل
طوى نحوها البيداء سير المحاصل
لما كان يومًا عن حماء بقافل
فاطرب فى إنشادها سمع ذاهل
لبحرين من علم وبر حواصل
كما هجرت راء الهجر نفس واصل
بزخرفها الخداع خدع المجامل
تبرج حسناء الخلى فى القلائل
فلم تره إلا كريم الشمائل
صفا منه للحاقدين شرب المناهل
وإن كنت مأمومًا بأعظم نازل
لتصديبرهم من بعده كل خامل
سيفضحك التخجيل بين المحافل
وأعداؤها كم حاولوها بباطل
فما ظفروا مما تمنوا بطائل

- ٧٩ - أَيْتَدَ نَحْوَ النِّجْمِ رَاحَةً فَاجْرَ وَأَيْنَ الثُّرَيَّا مِنْ يَدِ الْمُتَنَاوِلِ
- ٨٠ - وَمَنْ رَامَ فِي الْإِقْرَاءِ عَالِي شَأْنِهِ فَذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ لَيْسَ بِعَاقِلٍ
- ٨١ - أَحَلَّ جَمَالَ الدِّينِ فِي الْخُلْدِ رَبُّهُ لِيَحْظِيَ بِعَفْوِ مَنْ شَافَ وَشَامِلٍ
- ٨٢ - وَرَوَاهُ مَوْلَاهُ الرَّحِيمُ بِرَحْمَةٍ يَحْيِيهِ مِنْهَا هَاطِلٌ بَعْدَ هَاطِلٍ
- ٨٣ - وَوَفَاهُ رِضْوَانُ الْجَنَانِ مَبَادِرَا بِشِيرَا بِرِضْوَانٍ سَرِيعٍ مَعَاجِلٍ
- ٨٤ - وَحْيَاهُ بِالرُّوحَانِ وَالرُّوحِ وَالرِّضَى إِلَهُ الْبِرَايَا فِي الضُّحَى وَالْأَصَائِلِ
- ٨٥ - لَقَدْ كَانَ فِي الْأَعْمَالِ وَالْعِلْمِ مَخْلَقًا لِمَنْ لَمْ يَضِيعْ فِي عَدَسِ عَمَلٍ
- ٨٦ - فَلَهْفَى لِأَمْدَاحٍ عَلَيْهِ تَحَوَّلَتْ حِرَائِي تَبْكِي بِالْدمُوعِ الْهَوَائِلِ
- ٨٧ - يَسَاعِدُنِي فِيهِ الْحَمَامُ بِشَجْوَاهَا وَأَغْلِبُهَا مِنْ لَوْعَتِي بِالْبَلَابِلِ
- ٨٨ - صَرَفْتُ عَلَيْهِ كَنْزَ جَبْرِ وَأَدْمَعِي فَأَفْنَيْتُ مِنْ هَذَا وَهَذَا حَوَامِلِ
- ٨٩ - سَأَنْشُدُ قَبْرًا حَلَّ فِيهِ رِثَاؤُهُ وَأَسْمَعُ مَا أَمْلِيهِ صَمَّ الْجَنَادِلِ
- ٩٠ - وَمَا نَحْنُ إِلَّا كَوَاكِبُ مَوْتٍ إِلَى الْعَلَا تَسِيرُ أَيَّامُنَا كَالرَّوَاهِلِ
- ٩١ - قَطَعْنَا إِلَى نَحْوِ الْقُبُورِ مَرَاحِلًا وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا أَقْلُ الْمَرَاحِلِ
- ٩٢ - وَهَذَا سَبِيلُ الْعَالَمِينَ جَمِيعِهِمْ فَمَا النَّاسُ إِلَّا رَاحِلٌ بَعْدَ رَاحِلٍ



ثانيًا: آثاره

نتكلم في آثار الإمام الأسنوى على النحو التالي:

أ- آثاره البشرية (تلاميذه).

ب- آثاره الفكرية (إنتاجه العلمي).

أ- آثاره العلمية البشرية (تلاميذه):

لقد خلف لنا الأسنوى من هذه الآثار ثروة كبرى كان لها فضل في خدمة العلم والفقه، والابتكار فيه والتجديد. ومنها:

١- البيجورى^(١): إبراهيم بن أحمد البيجورى. برهان الدين الفقيه أعلم الشافعية في وقته. أخذ عن الأسنوى وغيره، ومهر في الفقه حتى كان يستحضر الروضة وأصلها. توفى سنة ٨٠٥ هجرية - ١٤٠٢ ميلادية^(٢).

٢- برهان الدين الأبناسى^(٣): أبو محمد إبراهيم بن أيوب، ولد بأبناس^(٤) في سنة ٧٢٥ هـ خمس وعشرين وسبعمائة من الهجرة - ١٣٢٤ ميلادية. وقدم القاهرة وله بضع وعشرون سنة، وتخرج في الفقه على الشيخين جمال الدين الأسنوى، وولى الدين المنفلوطى، وغيرهما. ودرس بالجامع الأزهر، وولى القضاء، ومات في المحرم أثناء حجه بالقرب من عقبة أيلة، ودفن هناك سنة ٨٠٢ هـ (١٣٩٩ م). وله مؤلفات في الحديث والفقه، والأصول، والعربية منها:

الشذى الفياح في مختصر ابن الصلاح، وشرح ألفية ابن مالك في النحو،

(١) طبقات ابن قاضى شهية: ٢٣٤ مخطوط.

(٢) راجع أيضاً في ترجمته معجم المؤلفين ٧/١.

(٣) طبقات ابن قاضى شهية ٢١٤ وانظر: ترجمته أيضاً فى: معجم المؤلفين ١١٧/١ وحسن المحاضرة

٢٤٨/١، وشذرات الذهب ٣٢٤/٧.

(٤) وهى من أعمال القاهرة.

ومناقب أبى العباس البصير، وغير ذلك^(١).

٣- البلقينى^(٢): سراج الدين أبو حفص، عمر بن رسلان بن نصر بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق الكنانى القاهرى الشافعى العسقلانى الأصل، البلقينى. مجتهد عصره وعالم المائة الثامنة، وانتهت إليه رئاسة المذهب والإفتاء، وبلغ رتبة الاجتهاد^(٣).

ولد ببلقينة^(٤) فى ١٢ رمضان سنة ٧٢٤ هجرية أربع وعشرين وسبعمائة - ١٣٢٤ ميلادية، ونشأ بالقاهرة، وكان كثير الرحلات. دخل بيت المقدس، وقدم دمشق وتولى قضاءها، وتوفى بالقاهرة فى ١٠ ذى القعدة سنة ٨٠٥ خمس وثمناثة من الهجرة - الثانى من شهر يونيه سنة ٨٠٥ خمس وثمناثة من الميلاد^(٥). من تصانيفه الكثيرة: ترجمة شعب الإيمان، حاشية على كشف الزمخشرى فى ثلاثة مجلدات، حواش على مهمات الأستوى، والعرف الشذى على جامع الترمذى فى الحديث، وزهر الربيع فى فنون المعانى والبيان والبدیع، وغير ذلك^(٦).

٤- شهاب الدين بن العماد^(٧): أحمد بن عماد بن أحمد الأقفهسى المصرى. أخذ عن الأسنوى، والبلقينى وآخرين. ومهر فى مذهب الشافعى وتقدم فى الفقه حتى صنف التصانيف الكثيرة: نظماً ونثراً، ومنها:

الاقتصاد فى الاعتقاد، ونظم حوادث الهجرة وشرحه، وأحكام الحيوان، وأحكام المساجد، ونظم عما عفى عنه من النجاسات، وشرحه، وكتاب رفع الإلباس عن وهم الوسواس، وشرح المنهاج، والتعقبات على المهمات^(١). توفى

(١) المنهل الصافى ٣١٠ / ٢.

(٢) أشار إليه الشيخ بخيت.

(٣) حسن المحاضرة: ١٣٥.

(٤) وهى قرية من قرى مصر تبعد مركز المحلة الكبرى غربية.

(٥) معجم المؤلفين ٤٧٨ / ٧.

(٦) الضوء اللامع ٨٥ / ٦ - ٩٠، وطبقات ابن قاضى شهية: ٢١٦.

(٧) البدر الطالع ٩٣ / ١، ٩٤.

سنة ٨٠٨ ثمان وثمانمائة من الهجرة - ١٤٠٥ خمس وأربعمائة وألف من الميلاد^(٢).

٥ - الحافظ أبو الفضل العراقي : عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحيم بن أبي بكر ابن إبراهيم، الكردي الأصل المعروف بالعراقي . ولد في حادي عشر جمادى الأولى سنة ٧٣٥ هـ خمس وعشرين وسبعمائة من الهجرة - السادس والعشرين من إبريل سنة ١٣٢٤ من الميلاد.

حفظ الحاوي والإمام في صغره، وأخذ الفقه وأصوله عن الأسنوي وابن عدلان، وأخذ عن شيوخ الحديث في وقته، واهتم به حتى تفرد به مع وجود شيوخه . حتى قال العز ابن جماعة - وهو من شيوخه : «كل من يدعى الحديث بالديار المصرية سواء فهو مدفوع»^(٣).

من آثاره : تخريج أحاديث الإحياء للغزالي ، والألفية في علم الحديث ، وشرحها ، وشرح الترمذي لابن سيد الناس ، كتب منه تسع مجلدات ولم يتم ، وتكملة شرح المذهب للنووي ، واستدراك على مهمات الأسنوي ، ونظم المنهاج للبيضاوي في الأصول ، وغير ذلك . توفي في ليلة الأربعاء ثامن شعبان سنة ٨٠٦ ست وثمانمائة من الهجرة - الموافق الواحد والعشرين من فبراير سنة ١٣٠٤ م^(٤).

٦ - بدر الدين القونوي^(٥) : الحسن بن علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي الأصل ، ولد بالقاهرة سنة ٧٢١ إحدى وعشرين وسبعمائة من الهجرة - الموافق إحدى وعشرين وثلاثمائة وألف من الميلاد . تفقه واشتغل على الإمام الأسنوي وغيره حتى أفتى وحدث ، ودرس . مات بالقاهرة في شعبان سنة ٧٧٦ ست

(١) معجم المؤلفين ٢/ ٢٦ .

(٢) راجع في ترجمته أيضاً الضوء اللامع ١/ ٤٧ - ٤٩ .

(٣) البدر الطالع ١/ ٣٥٢ .

(٤) المرجع السابق : ٣٥٦ ، التوقيفات : ٤٠٣ .

(٥) المنهل الصافي ٢/ ٣١٠ .

وسبعين وسبعمائة من الهجرة- يناير سنة ١٣٧٥ ميلادية^(١).

من آثاره : اختصار الأحكام السلطانية للماوردي^(٢).

٧- زين الدين المراغى المصرى^(٣): أبو بكر بن حسين بن عمر بن عبد الرحمن بن أبى الفخر بن نجم العثمانى المراغى ثم المصرى .

ولد فى أواخر سنة ٧٢٨ ثمان وعشرين وسبعمائة من الهجرة أو فى أول التى تليها، لازم الشيخ جمال الدين الأسنوى، وتخرج عليه فى الفقه، وأجاز له فى الحديث أبو العباس، فكان آخر من حدث عنه بالديار المصرية، وأجاز له أيضاً المزي وآخرون. ثم تحول إلى المدينة ولازم الاشتغال بالروضة الشريفة، ثم ولى قضاءها بعد أن بلغ الثمانين .

توفى بالمدينة فى ذى الحجة سنة ٨١١ إحدى عشرة وثمانمائة من الهجرة- إبريل سنة ١٤٠٩ ميلادية^(٤).

٨- صدر الدين القونوى^(٥): عبد الكريم بن على بن إسماعيل بن يوسف القونوى الشافعى . ولد بدمشق فى شوال سنة ٧٢٩هـ تسع وعشرين وسبعمائة من الهجرة- أغسطس سنة ١٠٢٩ ميلادية . ثم رحل مع أهله إلى القاهرة ونشأ بها نشأة حسنة إلى أن مات .

اشتغل بالعلم، ولازم الشيخ جمال الدين الأسنوى وشهد له بالعلم والفضل ومكارم الأخلاق والمواظبة على الاشتغال وانتصابه للتدريس^(٦).

توفى شاباً فى المحرم سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة . نوفمبر سنة ١٣٦٠ ميلادية .

(١) الدرر ٢/ ١٠٣ .

(٢) معجم المؤلفين ١٢/ ١٨١ .

(٣) طبقات ابن قاضى شهية : ٢١٣ .

(٤) معجم المؤلفين ١١/ ٦٢ .

(٥) المنهل الصافى ٢/ ٣١٠ .

(٦) الدرر ٣/ ١٣ .

٩- سراج الدين المقرئ^(١): عبد اللطيف بن أحمد المقرئ المصري ثم الحلبي، ولد بالقاهرة سنة ٧٤٠هـ أربعين وسبعمائة من الهجرة- ١٢٣٩ ميلادية. واشتغل بها على جمال الدين الأسنوى، وشمس الدين الكلاتي وغيرهما. ثم قدم دمشق وصحب القاضي فخر الدين بن الشهيد، والقاضي ولي الدين بن أبي النقاء، وله معرفة بالأدب، والشعر، قال ابن حجر: كان ماهراً في الفرائض مشاركاً في غيرها. وقتل وهو راجع إلى القاهرة في أواخر سنة ٨١١ هجرية أو في المحرم سنة ٨١٢ هجرية- مايو سنة ١٤٠٩ ميلادية.

١٠- نور الدين الهيثمي^(٢): علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي الشافعي، الشهير بأبي الحسن الهيثمي^(٣).

ولد سنة ٧٣٥ خمس وثلاثين وسبعمائة من الهجرة- ١٣٣٥ من الميلاد. أخذ العلم عن الأسنوى وغيره. واهتم بالحديث حتى أصبح محدثاً حافظاً.

من تصانيفه الكثيرة: موارد الظمان في زوائد صحيح ابن حبان، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، زوائد المعجمين الأصغر والأوسط للطبراني، وبغية الباحث عن زوائد مسند الحارث- وتقريب البغية في ترتيب أحاديث الحلية.

توفي سنة ٨٠٧هـ سيع وثمانمائة- ١٤٠٥م خمس وأربعمائة وألف^(٤).

١١- سراج الدين بن الملحق^(٥): عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأندلسي الأصل المصري.

ولد سنة ٧٢٣ هجرية- ١٣٢٣ ميلادية. اشتغل بالعلم، وبرع في أيام شيخه

(١) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢١.

(٢) أشار إليه الشيخ بخيت، وانظر: مقدمته لنهاية السؤل.

(٣) الهيثمي: نسبة إلى بلدة هيثم. وجاء في معجم البلدان أن الهيثم موضع ما بين القاع وزباله بطريق مكة على ستة أميال من القاع. والهيثمان من قرى همدان. وانظر: معجم البلدان م ٩٩٨/٤ طبعة سنة ١٨٧٣م.

(٤) راجع في ترجمته هدية العارفين ٧٢٧/١، معجم المؤلفين ٤٥/٧، حسن المحاضرة ٢٠٥/١.

(٥) طبقات ابن قاضي شهبة: ٢٢٤، ٢٢٥.

الأسنوى، وألف فى حياته شرح المنهاج^(١). وقال السيوطى : اشتغل وهو شاب بالتصنيف حتى كان أكثر أهل العصر تصنيفاً^(٢).

من آثاره : المنير فى تخريج أحاديث الرافعى فى ستة مجلدات ، والخلاصة (اختصار المنير)، والمنتقى اختصار الخلاصة، والإعلام بفوائد عمدة الأحكام فى تخريج أحاديث المذهب، والوسيط، وشرح العمدة، وتلخيص مسند أحمد وصحيح ابن حبان، وعمدة المحتاج إلى كتاب المنهاج فى ثمانية مجلدات، وطبقات الشافعية وطبقات المحدثين، وغير ذلك^(٣).

توفى سنة ٨٠٤ هجرية فى ربيع الأول - أكتوبر سنة ١٤٠١ ميلادية^(٤).

١٢ - شرف الدين الغزى^(٥): أبو الروم عيسى بن عثمان بن عيسى، الإمام الفقيه. قدم دمشق فى سنة ٧٥٩ هـ - ١٣٥٨ م، وأخذ الفقه عن ابن قاضى شهبه، والقاضى تاج الدين السبكي. ثم دخل الديار المصرية وأخذ عن الشيخ جمال الدين الأسنوى، حتى اشتهر بمعرفة الفقه وحفظ الغرائب، وتصدى للإفتاء، وناب فى القضاء، وكان من أعيان الفقهاء.

من آثاره : شرح المنهاج : كبير فى نحو عشر مجلدات، وصغير فى نحو مجلدين، ومختصر الروضة، والقواعد : يذكر القاعدة وما يستثنى منها، وأدخل فيه ألغاز الأسنوى وزاد عليه، ومختصر المهمات فى مجلدين، وأدب القضاء، والجواهر فى الفقه، والدرر : يذكر فيه قواعد ووسائل غريبة، وفروقاً بين المسائل، وأن القاعدة الفلانية تخالف القاعدة الفلانية فى كذا وكذا، ومدنية العلم على مهمات الأسنوى. وغالب هذه المصنفات أحرقت فى الفتنة. توفى - رحمه الله - فى رمضان سنة ٧٩٩ هـ - تسع وتسعين وسبعمائة - يونيه سنة ١٣٩٧ ميلادية^(٦).

١٣ - شمس الدين العراقى^(١) : محمد بن أحمد بن خليل. ولد ببلدته قبل الخمسين

(١) المرجع السابق.

(٢) حسن المحاضرة : ١٨٦.

(٣) الدرر ٣/ ٢٥٤.

(٤) معجم المؤلفين ٧/ ٢٩٧، وحسن المحاضرة : ١٨٦.

(٥) طبقات ابن قاضى شهبه : ٢٠٤، ٢٠٥.

(٦) المرجع السابق.

وسبعمائة من الهجرة. ثم قدم القاهرة وأخذ عن الشيخ جمال الدين الأسنوى وسراج الدين البلقيني، وسمع الحديث عن القاضي عز الدين بن جماعة. انتهت إليه الرئاسة في الفرائض، وقصده الطلبة من كل مكان للأخذ عنه، وكان منتصباً للتدريس في الجامع الأزهر. توفي في شعبان سنة ٨١٦ هجرية - أكتوبر أو نوفمبر سنة ١٤١٣ م^(٢).

١٤ - ابن الجزري^(٣): محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشيرازي المصري، المعروف بابن الجزري^(٤). ولد في رمضان سنة ٧٥١ هجرية - نوفمبر أو ديسمبر سنة ١٣٥٠ ميلادية، ثم رحل إلى القاهرة وأخذ الفقه عن الأسنوى، والبلقيني وبهاء الدين السبكي، وأخذ الحديث عن ابن كثير والعراقي.

وقد انفرد في علم القراءات في جميع الدنيا في وقته، ونشره في كثير من البلاد^(٥).

من آثاره: التمهيد في التجويد، وإتحاف المهرة في تنمة العشرة، والتوضيح في شرح المصابيح، والبداية في علوم الرواية، والهداية في فنون الحديث، والمسند فيما يتعلق بمسند أحمد، والجوهر في النحو، وغير ذلك. . توفي بشيراز سنة ٨٣٣ هجرية - ١٤٢٩ ميلادية^(٦).

١٥ - ابن سند اللخمي: شمس الدين الحافظ أبو العباس محمد بن موسى بن سيد بن سند اللخمي المصري الأصل الدمشقي المعروف بابن سند، ولد في ربيع الآخر سنة ٧٢٩ هـ - فبراير سنة ١٣٢٨ م بدمشق، وسمع الحديث من جماعة بدمشق، ثم رحل إلى القاهرة وأخذ الأصول عن الشيخ جمال الدين الأسنوى، وقرأ في العربية على الشيخ تاج الدين المراكشي، وأجاز له ابن

(١) نسبة إلى قرية من قرى مصر.

(٢) طبقات ابن قاضي شهبة ٢٢٨.

(٣) البدر الطالع: ٢/ ٢٥٧.

(٤) نسبة إلى جزيرة ابن عمر قرب الموصل بالعراق.

(٥) ذيل تذكرة الحافظ للذهبي: ١٧٧.

(٦) البدر الطالع: ٢/ ٢٥٧.

كثير . ذكره الذهبي وابن حجر وقال كان من أحسن الناس^(١) . توفي بالقاهرة
فى صفر سنة ٧٩٢هـ - يناير سنة ١٣٩٠م^(٢) .

١٦ - الدميرى^(٣) : كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميرى المصرى . ولد
قبل الخمسين وسبعمئة ، ولقب بالخياط . اشتغل بالعلم فأخذ عن الأسنوى
وتخرج عليه ، وأثنى عليه الأسنوى كثيراً . كما أخذ عن غيره حتى مهر وبرع فى
الفقه والتفسير والحديث والأصول ، وانتصب للإفتاء والتدريس^(٤) .

من آثاره : شرح سنن ابن ماجة فى خمسة مجلدات وسماه «النجم الوهاج» ،
لخصه من شرح الأسنوى والسبكى وزاد عليهما زيادات مفيدة . ونظم الفقه فى
أرجوزة ، ومختصر شرح الصفدى للامية العجم .

مات فى ثامن جمادى الأولى سنة ٨٠٨هـ ، الثالث من نوفمبر سنة ١٤٠٥م^(٥) .

١٧ - محب الدين القنوى^(٦) : محمود بن على بن إسماعيل بن يوسف التبريزى ،
القنوى الأصل المصرى الشافعى الفقيه الأصولى . ولد بمصر سنة ٧١٩ هجرية -
١٣١٩ ميلادية ، وأخذ العلم واشتغل على الإمام الأسنوى وتخرج عليه ، كما
أخذ عن غيره حتى انتصب للإفتاء ، والتدريس ، والتصنيف^(٧) .

من آثاره : شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب فى الأصول ، وسماه «نهاية
مقصد الراغب» ، واعتراضات على شرح الحاوى لأبيه فى الفقه وسماه «نهاية
مقصد الراغب»^(٨) .

(١) الذيل للذهبي : ١٧٧ .

(٢) راجع فى ترجمته طبقات ابن قاضى شعبة ٢١٢/٩ .

(٣) البدر ٢٧٢/٢ .

(٤) طبقات ابن قاضى شعبة ٢٣٢ .

(٥) معجم المؤلفين ٦٥/١٢ .

(٦) المنهل الصافى ٣١٠/٢ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) معجم المؤلفين ١٨١/١٢ .

توفي بالقاهرة في ربيع الآخر سنة ٧٥٨ هجرية - مارس أو فبراير سنة ١٣٥٦ ميلادية^(١).

١٨ - ابن معلق^(٢): محمد بن عبد الكريم بن محمد، قاضى القضاة ناصر الدين أبو عبد الله الأنصارى الشاذلى المعروف بابن معلق^(٣). اشتغل بالعلم، فأخذ الفقه عن الشيخ جمال الدين الأسنوى حتى أذن له بالإفتاء، كما أخذ عن بهاء الدين ابن عقيل.

كان رجلاً يسلك طريق الفقر والتصوف، وألف في المواعظ والدقائق. كان مولده في سنة ٧٣١ هجرية - ١٣٣٠ ميلادية، وتوفي سنة ٧٩٧ هجرية في جمادى الأولى - يناير أو فبراير سنة ١٣٩٥ ميلادية. ودفن بمقابر الصوفية بالقاهرة.

١٩ - بدر الدين المصنف^(٤): أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشى المصرى الملقب بالمصنف.

أخذ العلم عن الشيخ جمال الدين الأسنوى، وسراج الدين البلقينى، ورحل إلى حلب فأخذ عن الشيخ شهاب الدين الأزرقى الحديث، كما رحل إلى دمشق وغيرها لأخذ الحديث وسماعه. وقد برع في أغلب الفنون، حتى أصبح فقيهاً أصولياً أدبياً، ودرس وأفتى.

من آثاره: تكملة شرح المنهاج للأسنوى، واعتمد فيه على النكت لابن النقيب، وأخذ من كلام الأوزاعى والبلقينى. وفيه فوائد وأبحاث حسنة تتعلق بكلام المنهاج، لكنه اتهم في النقل ونسبته إلى نفسه، وقد عدم الربع الأول منه وهو مسودة^(٥). وخادم الرافعى والروضة، وهو كتاب كبير فيه فوائد جليلة، والبحر في الأصول في ثلاثة أجزاء جمع فيه جمعاً كثيراً لم يسبق إليه، وشرح جمع الجوامع للسبكى في مجلدين، وربع الغزلان في الأدب. وغير ذلك.

(١) طبقات السبكي ٦/ ٢٤٧، ٤٨، وشذرات الذهب ٦/ ١٨٦، ١٨٧، والنجوم ١٠/ ٣٢٧.

(٢) طبقات ابن قاضى شهية: ٢٠٨.

(٣) ابن معلق: لقب جده لأمه.

(٤) طبقات ابن قاضى شهية: ٢٠٨.

(٥) المرجع السابق.

توفى فى رجب سنة ٧٩٤ هجرية - مايو سنة ١٣٩٢ ميلادية^(١) .

٢٠ - القاضى شرف الدين الأنصارى : مؤنس بن محمد بن حجة الأنصارى قاضى حلب ، ولد سنة ٧٤٨ هجرية - ١٣٤٧ ميلادية ، ونشأ فى حجر عمه شهاب الدين بن خطيب حلب ، قرأ وتفقه ببلاده ، ثم دخل القاهرة وأخذ عن الشيخ جمال الدين الأسنوى ، وولى الدين المنفلوطى ، وغيرهما . وحصل من كل فن ، ودرس وأفتى .

من آثاره : شرح الغاية القصوى للبيضاوى ، لكنه لم يكمله . توفى فى رمضان سنة ٨٠٣ هجرية - إبريل سنة ١٤٠١ ميلادية^(٢) .



هذه بعض نماذج لآثاره البشرية التى لا تقع تحت حصر ، والتى ليس بمقدورنا أن نعرفها جميعاً ، ويكفى أن نعرف أن أغلب علماء الديار المصرية فى وقته كانوا طلاباً عنده . وقد اكتفينا بمن زودتنا المراجع بترجمة وافية له ، وما ذكرناه هو للبيان لا الحصر .

وقد كان اهتمامنا بدراسة هذا البعض من تلاميذه واعتبارى لهم من ضمن آثاره أخذاً من قول الإمام الأسنوى نفسه : « وإن كثيراً من تأليفى قد اشتهر - بحمد الله - على لسان من أخذ عنى ، أو الآخذ من الآخذ عنى »^(٣) .



(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق : ٢٣٢ .

(٣) المهمات للأسنوى : ص ٣ مخطوط .

«ب» آثار الأسنوى الفكرية (مؤلفاته أو إنتاجه العلمى) :

تمهيد :

من أهم الآثار التى تركها لنا الإمام جمال الدين الأسنوى : مؤلفاته القيمة التى كثرت وتعددت إلى أن شملت العلم فى جميع مجالاته . وستكلم عن هذه الآثار بالتفصيل حتى يمكن أن نوضح مدى قيمتها العلمية .

ولكن قبل أن نتكلم عن هذه المؤلفات يحسن أن نتكلم أولاً عن منهجه واتجاهه فى التأليف ؛ لأن هذا يوضح لنا فيما بعد لماذا كثرت مؤلفاته فى فن وقلت فى فن آخر .

منهجه فى التأليف :

قد لا يخرج الإمام الأسنوى فى تأليفه عن منهج عصره فى التأليف ، الذى هو : إما جمع لمتفرق ، أو شرح لمختصر ، أو اختصار لشرح متون . مع إتمام الغرض الذى وضع من أجله ، حيث ينبغى لكل مؤلف كتاب فى فن قد سبق إليه ألا يخلو كتابه من خمس فوائد^(١) ، هى :

١ - استنباط شىء إن كان متصلاً .

٢ - أو جمعه إن كان مفروقاً .

٣ - أو شرحه إن كان غامضاً .

٤ - أو حسن نظم وتأليف .

٥ - أو إسقاط حشو وتطويل .

هذا هو المنهج العام الذى كان يجب على كل مؤلف أن يتبعه فى ذلك الوقت . نستخلص مما سبق أنه يشترط فى التأليف إتمام الغرض الذى وضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقص .

يقول ابن خلدون فى مقدمته^(٢) : «مقاصد التأليف سبعة :

(١) انظر : كشف الظنون ١/ ٣٥ .

(٢) انظر : ج ٤/ ١٢٢٧ .

١ - استنباط العلم بموضوعه ، وتقسيم أبوابه وفصوله ، وتتبع مسائل أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ويحرص على إيصالها لغيره ؛ لتعم به المنفعة فيودع ذلك بالكتابة فى الصحف لعل المتأخر يظهر على تلك الفائدة كما وقع فى الأصل فى الفقه ، فقد وضع الشافعى قواعده فى الأدلة الشرعية اللفظية ، ولخصها ، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس واستوعبوها ، وانتفع بذلك من بعدهم إلى الأبد .

٢ - أن يقف على كلام الأولين وتأليفهم ؛ فيجدها مستغلقة على الأفهام ، ويفتح الله له فى فهمهما ، فيحرص على إبان ذلك لغيره ممن عساه يستغلق عليه ؛ لتصل الفائدة لمستحقها ، وهذه طريقة البيان للكتب : المنقول والمعقول .

٣ - أن يقف المتأخر على غلط أو خطأ فى كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله وبعد فى الآفاق صيته ، ويستوثق من ذلك بالبرهان الواضح الذى لا مدخل للشك فيه ، فيقف الناظر على ذلك ويودعه الكتاب ليقضى على بيان ذلك .

٤ - أن يكون الفن قد نقصت فيه بعض الفصول والمسائل ، فيعتمد المؤلف إلى ذلك ليكمل ذلك النقص .

٥ - أن تكون مسائل العلم غير مرتبة فيرتبها .

٦ - أن تكون مسائل العلم مفرقة فى أبوابها من علوم أخرى فيتنبه بعض الفضلاء إلى ذلك ، ويوجد ذلك فى فن واحد يجمع مسائله من الفنون الأخرى .

٧ - أن يكون ذلك الفن قد أخطأ فيه مصنفه ، فيصلح هو ذلك الخطأ ويبينه .

ومع ذلك فإن الإمام الأسنوى - مع مشاركته لعلماء عصره فى هذا المنهج العام - كان له منهجه الخاص به فى التأليف ، وهو إضافة الجديد الذى لم يتوصل إليه غيره ، ويتضح هذا المنهج من المبدأ الذى اتخذ الأسنوى لنفسه ، وهو العمل على تحقيق مذهب الإمام الشافعى للأسباب التى توافرت له دون غيره حتى أصبح مجتهداً فيه .

يقول الأسنوى^(١) : «واعلم أنى لم أزل من زمن الطلب إلى الآن قائماً بدعوة من التأليف ، ودثر من التصانيف . معتنياً بإظهار خفاياها ، وإبراز زواياها ،

(١) انظر : المهمات خ : ص ٣ .

حتى أحيائها الذى هو أنشرها بعد أن أماتها فأقبرها وحصل منها من المهمات ما أشرت إليه» .

وقد اتجه الأسنوى فى مبدأ حياته بالتأليف نحو العلوم اللغوية والأصولية حتى نال قصب السبق فيها ، كل ذلك وهو لم يبلغ من العمر عشرين عاماً .

يقول الأسنوى^(١) : «وقد اعتنيت قديماً بهذين العلمين بخصوصهما ، وصرفت لهما جلّ همتى وأسهرت فيهما ليالى طويلة مقلتى حتى انتصبت للإقراء فيما ولى من نحو دون العشرين سنة .

ثم إنه بعد ذلك اتجه نحو الفقه ، فحول همته إليه .

يقول الأسنوى موضعاً سبب ذلك^(٢) : «وكان نظرى فى العلمين المذكورين (النحو والأصول) يغلب على نظرى فى علم الفقه ، ولم أزل كذلك إلى أن أراد الله - تعالى - صرف الهمّة عنهما وعن غيرهما إليه . وقصور النظر غالباً عليه ، حتى برز - بحمد الله تعالى - من التأليف الفقهية ما قضى به وقدر وطار اسمه فى الآفاق واشتهر» .

هذا هو منهجه العام . أما منهجه فى التأليف الفقهى ، فلا يخرج عن الآتى :

- ١ - إما شرح لمن سبق ، كشرحه على المنهاج .
- ٢ - وإما بيان مخالفة ما فى كتاب معين اطلع عليه لكتب المذاهب الأخرى فينبه عليه .
- ٣ - وإما بيان ما فيه من غلط فى النقل .
- ٤ - وإما بيان المواضع التى خولف فيها نص الإمام الشافعى .
- ٥ - وإما ذكر ما أهمله ذلك الكتاب مما لا غنى عنه للباحث .
- ٦ - وإما ذكر المسائل التى ادعى فيها عدم الخلاف وفيها خلاف .
- ٧ - وإما بيان الراجح من الخلاف إذا كان هناك ذكر للخلاف بدون هذا البيان .
- ٨ - وإما ضبط الألفاظ التى يحصل فيها التباس .

(١) انظر : الكوكب الدرى فى ص ٤ نسخة دار الكتب ٤٥٩ أصول فقه الشافعى .

(٢) المرجع السابق .

٩- وإما جمع نظائر المسألة وفروقاتها فى موضع واحد، كما فى الجوامع والفوارق.

١٠- وإما بيان الخلل والتزيف الذى وقع فى تصنيف غيره^(١).

ومن السمات البارزة والحسنة فى تأليفه أنه كان أميناً فى نقله من كتب الغير، وكان شديد الحرص على تبين مصدره مهما كلفه ذلك من جهد وعناء.

ويقول هو عن نفسه فى ذلك^(٢): «ثم إننى إذا ذكرت النص فأذكره غالباً بحروفه لصاحبه فى تعريفه فأذكر كتابه، ثم بابه، ثم إن اتسع الباب عدت أوراقه، فإن وقع الباب الواحد مكرراً - وهو كثير جداً - عرفته غالباً بالباب الذى قبله أو بعده، فأقول مثلاً: قال فى كتابه الرهن المذكور بعد الإجارة أو قبل الصداق. إلا أن يكون الباب المذكور من كتاب هو نسخة مختلفة الترتيب كمختصر البويطى، فإن تعريفه بما ذكرت لا يفيد، وكثيراً ما أستغنى عن ذلك كله بإضافة النص إلى بعض من نقله».

والآن بعد أن تكلمنا عن منهجه فى التأليف فيما سبق بعرض سريع، يحين الوقت للكلام عن إتناجه العلمى بتفصيل فيما يأتى:

إتناجه العلمى (مؤلفاته):

تبلغ مؤلفات الأسنوى حسب دراستنا له - وذلك بعد مراجعة كتب التاريخ - خمسة وثلاثين مؤلفاً على اختلاف أنواعها فى فن العلم. وهى التى تمكنا من العثور عليها اطلاعاً أو إسناداً.

وحتى يمكن للقارئ أن يضع يده عليها بسرعة سندكرها على الإجمال ثم بعد ذلك نقوم بذكرها على التفصيل.

وهى على الجملة: الأشباه والنظائر، والإلقاء، والبحر المحيط فى الفقه، والتمهيد فى استخراج المسائل الفرعية من القواعد الأصولية، والتنقيح فيما يرد على تصحيح التنبيه، والجامع فى الفقه، والجواهر المضية فى شرح المقدمة السراجية فى الفرائض، والكوكب الدرى، والمهمات على الرافعى، والروضة، والمهمات الغامضة فى أحكام

(١) راجع منهجه فى التأليف فى مقدمة كتابه: مطالع الدقائق.

(٢) المهمات خ: ص ٨.

المتناقضة، والهداية إلى أوهام الكفاية، وأحكام الخثى، وتذكرة النبيه في تصحيح التنبيه، وجواهر البحرين في تناقض الخبرين، وزوائد الأصول، وزوائد المنهاج، وشرح البحر المحيط، وشرح التسهيل، وشرح التنبيه، وشرح التعجيز، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح أنوار التنزيل للبيضاوى، وشرح سنن ابن ماجة، وشرح عروض ابن الحاجب، وطبقات الشافعية، وطرز المحافل في ألغاز المسائل، وفتاوى الأسنوى، وكافي المحتاج إلى شرح المنهاج في الفقه، ومختصر «الشرح الصغير» للرافعى، ومطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق، ونجب الظواهر في أجوبة الجواهر، ونزهة النواظر في رياض النظائر، ونصيحة أولى النهى (الانتصارات الإسلامية)، ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، والمسائل الأسنوية، وتكلم عن هذه المؤلفات بالتفصيل على الترتيب الآتى :

١- «الأشباه والنظائر» فى الفقه:

نسبه إليه صاحب كشف الظنون^(١) وقال : مات عنه مسودة، ويقع فى خمس كراريس مرتبة على أبواب الفقه، والسيوطى فى حسن المحاضرة، وابن حجر، وقال : لم يبيض^(٢). لم أعثر عليه.

٢- «الإلقاء» فى الفقه:

نسبه إليه صاحب التقديم لكتابه البحر المحيط^(٣)، وعده من ضمن الكتب التى تمت. ولم أعثر عليه.

٣- «البحر المحيط» فى الفقه:

قد اطلعت على نسخة منه خطية بخط المؤلف بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات، وهى تحت رقم ٥٠٢ فقه شافعى، وأوراقها ١٣٥ ورقة من الحجم

(١) كشف الظنون ١/ ١٠٠.

(٢) انظر : مقدمة التحقيق لطبقات الأسنوى ١/ ٢٥.

(٣) انظر : خ رقم ٥٠٢ فقه شافعى. بدار الكتب المصرية.

الكبير . وقد كتب على الصفحة الأولى منه «هذا الكتاب اسمه البحر المحيط مصنفه الشيخ جمال الدين الأسنوى بخط المؤلف ، وهو كتاب نفيس لم يكمل ولم يشتهر ، وهو الذى أشار إليه المؤلف فى خطبته شرح المنهاج^(١) حيث قال :

وأرجو - إن كان فى الأجل فسحة - أن أشرع - إن شاء الله تعالى - فى كتاب جامع أشتات المذهب بأدلة منقحة وعبارة متوسطة ، يقصده الاكتفاء عما عداه ، والتطلع لما سواه .

والظاهر أن التسمية من مقدم الكتاب لا من المؤلف لأنه لم يبيضه .

وطريقة هذا الكتاب أنه يلخص ما فى الشرح الكبير فقهاً وتعليلاً ، هذا مع زيادة تخريج الأحاديث ، ثم يزيد رواية الروضة ثم تعقباته التى ذكرها فى المهمات ، معبراً بقوله : «قلت» فى أولها والله أعلم ، ويختتم كل باب بفروع زائدة ليست فى الكتابين «الشرح والروضة» . وهذا الكتاب مفيد جداً لو قدر له أن يخرج إلى الورى . وهو مسودة بخط المؤلف وكثيراً ما نجد السطر أو الاثنى أو الأكثر مشطوبة ، وقد كتب بينها ما يخالف الأول . وتنتهى هذه النسخة بكتاب اللعان .

٤- «التمهيد فى تنزيل الفروع الفقهية على الأصول» :

نسبه إليه صاحب بغية الوعاة ، وقال : فرغ منه سنة ٧٦٨ هجرية كما ذكر هو عن نفسه . وسماه ابن تغرى بردى «تخريج الفروع على الأصول» والتسمية الأولى هى الصحيحة^(٢) ، وهو مطبوع^(٣) . وهذا الكتاب لم يتقدمه فيه أحد

(١) كما أشار إليه أيضاً فى مقدمة كتابه «الكوكب الدرى» . وانظر : خ ص ٤ .

(٢) انظر : مقدمة التمهيد ص ٢ ، ٤ .

(٣) بالقاهرة طبعة دار الكتب المصرية . كما توجد منه النسخ الخطية الآتية :

أ- (٣٦) ١٠٨٢ أصول فقه شافعى بمكتبة الأزهر ، نسخت فى سنة ١٢٠٥ هـ ، ولم يعلم اسم الناسخ ، وهى فى ١٠٦ ورقات ، وبها خرم ومسطرتها ٢٥ سطرًا .

ب- (٢٦١) ٣٥٣١ بمكتبة الأزهر فى ١٧٠ ورقة ومسطرتها ٢٦ سطرًا .

جـ- نسخة ثالثة بنفس المكتبة برقم (٣٦٢) ٤١٢٠ فى ٤٨ ورقة وبها خرم .

د- نسخة رابعة بنفس المكتبة برقم (٢٧٣) مجاميع فى ١٥٣ ورقة ومسطرتها ٢٧ سطرًا . وهى تحتوى من التلممة ٧٩-١١٤ .

كما ذكر هو عن نفسه . وهو كتاب مهم ، جليل ، عظيم الشأن ، سلاح وعدة المفتين ، وعمدة المدرسين ، خصوصاً المشروط في حقهم إلقاء العلمين والقيام بالوظيفتين .

وذلك على ما ذكره الأسنوى في مقدمته . والناظر فيه يتحقق من ذلك .

ولم يؤلف الأسنوى هذا الكتاب ليخرج لنا عدداً أكثر من مؤلفاته ، ويضيف إلى ذخيرته السابقة مؤلفاً آخر يعده الناس عليه فقط ليشتهر بأنه كثير التأليف ، لا بل الحاجة إليه كانت شديدة ، والنفس في شوق إلى إخراجهِ .

سبب التأليف:

والسبب في تأليفه على ما ذكر الأسنوى نفسه^(١) :

أنه بعد أن ألف كتابه في القواعد الأصولية الذي لم يجتمع في غيره مع صغر حجمه بالنسبة لما احتواه . أراد أن يخرج كتاباً يشتمل على غالب مسائل الأصول ، وعلى المقصود منه ، وهو كيفية استخراج الفروع منها ، «حيث يذكر المسألة الأصولية بجميع أطرافها متقحة مهذبة ملخصة ، ثم يتبعها بذكر شيء مما يتفرغ عليها ؛ ليكون ذلك تنبيهاً على الذي لم يذكر»^(٢) .

وبذلك يعرف الناظر في ذلك الكتاب مأخذ ما نص عليه الأصحاب وأصلوه ، وأجملوه وفصلوه ، ويتنبه على استخراج ما أجملوه ، ويكون شرحاً للمفتين وعمدة للمدرسين .

يقول الأسنوى : «فإن الكتاب جامع لذلك ، واف بما هنالك ، لا سيما أن الفروع المشار إليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر ، وكثير منها قد ظفرت به في كتب غريبة ، أو عثرت عليه في غير مقلته أو استخرجته أنا وصورته . وقد مهدت بكتابي هذا طريق التخريج لكل مذهب ، وفتحت به باب التفريع لكل ذى مطلب .

(١) انظر : الكوكب الدرى ص ٤ ، والتمهيد ص ٣ ، ٤ .

(٢) المرجع السابق .

فليستحصر أرباب المذاهب قواعدها الأصولية وتعريفها، ثم يسلك ما سلكته فيحصل به لجميعهم الثمرن على تحرير الأدلة وتهذيبها، والتبيين لما أخذ تصنيفها وتصويبها، ويهيئ أكثر المستعدين الملازمين للنظر فيه نهاية الأرب وغاية الطلب، وهو تمهيد الأصول إلى مقام استخراج الفروع من قواعد الأصول، والنزوع إلى ارتقاء مقام ذوى التخريج. فلذلك سميته بـ «التمهيد».

ونضع أمام القارئ نموذجاً منه زيادة فى تصويره والحكم عليه فيما يأتى :

باب الحكم الشرعى وأقسامه^(١) :

الحكم الشرعى : خطاب الله - تعالى - المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير، وزاد ابن الحاجب فيه «أو الوضع» ليدخل جعل الشئ سبباً أو شرطاً أو مانعاً؛ كجعل الله - تعالى - زوال الشمس موجباً للظهور، وجعله الطهارة شرطاً لصحة الصلاة، والنجاسة مانعة من صحتها. فإن جعل المذكور حكم شرعى؛ لأننا إنما استفدناه من الشارع وليس منه طلب ولا تخيير، لأنه ليس من أفعالنا حتى يطلب منا أو نخير فيه. والأولون تكلفوا فى إدخال هذه الأشياء فى الحد.

إذا علمت ذلك : فمن فروع «كون الحكم الشرعى لابد من تعلقه بالمكلفين - وطء الشبهة القائمة بالفاعل» وهى ما إذا وطئ أجنبية على ظن أنها زوجته مثلاً. فهل يوصف وطؤه بالحل أو الحرمة؟ وأثر انتفاء الإثم عنه، أو لا يوصف بشئ منهما؟

فيه ثلاثة أوجه : أصحها الثالث، وبه أجاب النووى فى كتاب النكاح من فتاويه؛ لأن الحل والحرمة من الأحكام الشرعية، والحكم الشرعى هو الخطاب المتعلق بأفعال المكلفين، والساهى والمخطئ ونحوهما ليسوا مكلفين، وجزم فى المذهب بالحرمة، وقال به جماعة كثيرة من أصحابنا.

والخلاف يجرى فى قتل الخطئ، وفى أكل المضطر للميتة.

(١) المرجع السابق ص : ٥.

ومن أطلق عليه التحريم أو الإباحة لم يقيد التعلق بالمكلفين، بل بالعباد ليدخل فيه أيضاً صحة صلاة الصبي وغيرها من العبادات، ووجوب الغرامة باتلافه وإتلاف المجنون، والبهيمة والساهى، ونحو ذلك مما يندرج فى خطاب الوضع.

مسألة:

الفقه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية. واحترزنا بالأحكام عن العلم بالذوات: كزيد، وبالصفات: كسواده، وبالأفعال: كقيامه. وعبر الأمدى بقوله: هو العلم بجملته غالبة من الأحكام. وهو تعبير حسن، فإن ظاهر إطلاق الجمع المحلى بـ«ال» عموم العلم لكل فرد. وذلك لا يتصور فى أحد من المجتهدين ولا غيرهم. واحترزنا بالشرعية عن العقلية: كالحسابيات والهندسة، وعن اللغوية: كرفع الفاعل. وكذلك نسبة الشيء إلى غيره إيجاباً: كقام زيد، أو سلباً: نحو لم يقم. واحترزنا بالعملية عن القلبية والعلمية، وهى أصول الدين. فإن المقصود منها هو العلم المجرد، أى الاعتقاد والمستند إلى الدليل. وبالمكتسب عن علم الله، تعالى. ويقولنا: من أدلتها، عن علم الملائكة وعلم الرسول الحاصل بالوحى، فإن ذلك كله لا يسمى فقهاً بل علماً. ويقولنا: التفصيلية، عن العلم الحاصل فى المسائل الفقهية، فإنه لا يسمى فقهاً بل تقليداً؛ لأنه أخذه عن دليل إجمالى مطرد فى كل مسألة، وذلك لأنه إذا علم أن هذا الحكم المعين قد أفتى به المفتى، وعلم أن كل ما أفتاه به فهو حكم الله تعالى. . فى حقه. فيعلم بالضرورة أن ذلك المعين هو حكم الله تعالى، ويفعل هكذا فى كل حكم.

وما ذكرناه حدًّا وشرحًا هو أقرب إلى الصواب من غيره، وإن كان فيه أمور ذكرتها في الشرح.

وقد أورد على هذا الحد أن غالب الفقه مزنون؛ لكونه مبنياً على العموميات، وأخبار الآحاد، والأقيسة، وغيرها من المزنونات، فكيف يعبرون عنه بالعلم؟

وأجابوا بأنه: لما كان المزنون يجب العمل به كما في المقطوع رجع إلى العلم بالتقرير السابق. إذا علمت ذلك، فالذي ذكروه في ضوابط الفقه يتفرع عليه مسائل كثيرة: كالأوقاف، والوصايا، والأيمان، والنذور، والتعليقات، وغيرها. فنقول مثلاً: إذا وقف على الفقهاء، فقد قال القاضي حسين في الوقف في إحدى تعليقاته: صرف إلى من يعرف من كل علم شيئاً. فأما من تفقه شهراً أو شهرين فلا. ولو وقف على المتفقه صرف إلى من تفقه ولو يوماً مثلاً؛ لأن الاسم صادق عليه.

وقال في التعليقة الأخرى: يعطى لمن حصل من الفقه شيئاً يهتدى به إلى الباقي. قال: ويعرف بالعادة.

وقال في «التهذيب» في الوصية: إنه يصرف لمن حصل من كل نوع. وكأن هذا هو مراد القاضي بقوله: من كل علم.

وقال في «التتمة» في باب الوصية: إنه يرجع فيه إلى العادة. وعبر في كتاب الوقف بقوله: إلى من حصل طرْقاً، وإن لم يكن متبحراً. فقد روى أن من حفظ أربعين حديثاً عد فقيهاً.

وقال الغزالي في «الإحياء»: يدخل الفاضل في الفقه ولا يدخل المبتدئ من شهر ونحوه، وللمتوسط فيهما درجات يجتهد المفتي فيها، والورع لهذا المتوسط ترك الأخذ.

٥- «التنقيح» في الفقه^(١) :

وهو تنقيح على «تصحيح التنبيه» للإمام النووي . وقد أشار إليه المؤلف في مقدمة كتابه «تذكرة النبيه» فقال^(٢) :

وبعد ، فإن «تصحيح التنبيه» للإمام النووي لما تأملته وجدته لكثير من التصحيحات قد أهمل ، ولغالب ما التزمه من غيرها قد أغفل ، وذلك لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان . وكثير ما يعمد الطلاب على سكوته كما اشترط ؛ فيوقعهم ذلك في الغلط . فحينئذ تجردت لتلك المهملات ، وتصديت لتلك الغفلات ، وجمعتها في التأليف المسمى بـ «التنقيح» ، وجعلته مشتملاً على أنواع أخرى من نقول غريبة واستدلالات ، ونقود واضحة ، وإشكالات .

وهذا هو سبب تسميته له «بالتنقيح» . وقد فرغ من تأليفه في سنة ٧٢٧هـ ، ولم أطلع له على نسخ مخطوطة ، وقد أشار إليه صاحب مقدمة تحقيق «طبقات الأسنوى» وسماه «التنقيح فيما يرد على التصحيح»^(٣) .

٦- «الجامع» في الفقه :

هكذا جاء في كشف الظنون^(٤) . ويغلب على الظن أنه هو «النصيحة الجامعة والحجة القاطعة»^(٥) . لم أعثر عليه .

(١) فرغ منه في المدرسة الشريفة بالقاهرة سنة ٧٣٧هـ . وتوجد منه نسخة بالظاهرية بدمشق برقم (٢١٤٣) في ٩٣ ورقة غير مؤرخة . وانظر : مقدمة طبقات الأسنوى ٢٣ / ١ .

(٢) انظر : نسخة الأزهري : ٢١٦٨ فقه ش . وانظر : أيضاً نسبته إليه في حسن المحاضرة ٢٤٢ / ١ وما بعدها .

(٣) انظر : عبد الله الجبوري ، (مقدمة التحقيق لطبقات الأسنوى) ٣٣ / ١ وقال : توجد منه نسخة في الظاهرية برقم (٢١٤٣) في ٩٣ ورقة .

(٤) انظر : ج ١ ص ٥٧٧ .

(٥) انظر : هدية العارفين ٥٦١ / ١ ومقدمة تحقيق الطبقات للأسنوى .

٧- «الجواهر المضيئة»:

فى شرح المقدمة السراجية فى الفرائض . وقد نسبته إليه صاحب هدية العارفين^(١)، ولم أعر عليه .

٨- «الكوكب الدرى»^(٢):

فى تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية . لم يتقدمه فى تأليف هذا النوع أحد، كما ذكر هو عن نفسه فى مقدمته .

فقد اشتهر فى مبدأ أمره بعلم العربية، وعلم الأصول حتى انتصب للإقراء والتدريس فيهما وعنده من العمر دون العشرين، وكان نظره فى ذلك يغلب على نظره فى علم الفقه، ولما هياه الله وتحول إلى الفقه وظهر له فيه من المؤلفات ما طار ذكره وانتشر وعظم أمره واشتهر - أراد الإمام بعد أن تم له زمام علم العربية والأصول وعلم الفقه أن يعمل على تأليف يجمع بين الأمرين، فألف فى ذلك كتابين لم يتقدمه فيه أحد .

أحدهما: فى كيفية تخريج الفقه على المسائل الأصولية وهو «التمهيد»، وقد سبق التعريف به .

والثانى: فى كيفية تخريجه على المسائل النحوية، وهو «الكوكب الدرى»^(٣) .

وفى هذا الكتاب يذكر القاعدة النحوية مهذبة منقحة ثم يتبعها بذكر جملة مما يتفرع عليها من المسائل؛ ليكون ذلك تنبيهًا على الذى لم يذكر ودليلاً عليه .

(١) المرجع السابق .

(٢) ذكره ابن حجر وابن تغرى بردى، والبغدادى، وبروكلمان . وهو مطبوع بالقاهرة طبعة دار الكتب المصرية . وتوجد منه ثلاث نسخ خطية بدار الكتب المصرية: الأولى برقم (١٤) مجاميع، والثانية برقم: ٤٥٩ ضمن مجموعة، والثالثة برقم ٢٨ .

(٣) راجع سبب التأليف فى مقدمته ص ٤ وما بعدها .

وعند ذكره لمتفرعات القاعدة يضع فى اعتباره القاعدة المذهبية والنظائر
الفروعية . وبذلك يعرف الناظر فيه مأخذ ما نص عليه الأصحاب وفصلوه ، وتنبيه
إلى استخراج ما أهملوه .

وهذا الفن ألفه الأسنوى بعد الفن السابق ، وهو كيفية استخراج المسائل الفقهية
من القواعد الأصولية ، والذي ضمنه كتابه «التمهيد» ، وقد أخذت التسمية فى
الأخير من قول المؤلف : «ثم شرعت فى الثانى مستعيناً بالله تعالى ، وسميته بـ
«الكوكب الدرى»^(١) .

وحتى يتم للقارئ استيعابه لتصوره - نضع أمامه بعضاً مما فيه من هذه الدرر
كنموذج لما احتواه الكتاب .

الباب الأول فى الأسماء:

وفيه فصول يشتمل كل منها على مسائل .

« فصل فى لفظ الكلام »:

اعلم أن لفظ الكلام فى اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا صرح به
الجوهري ، ثم زاده إيضاحاً فقال : يقع على الكلمة الواحدة وعلى الجماعة منها ،
بخلاف الكلم فإنه لا يكون أقل من ثلاث كلمات ، انتهى . فعلى هذا إذا قلت :
كلمت زيداً . فمعناه وجهت الكلام إليه .

وقال ابن عصفور : الكلام فى أصل اللغة اسم لما يتكلم به من الجمل مفيدة
كانت أو غير مفيدة . وما ذكره من كونه اسماً لا مصدراً موافق لما سبق عن
الجوهري . وحينئذ فيكون اسماً للألفاظ أو مشتركاً بينها وبين المعانى النفسانية ،
وإما مقيداً بالجمل فمخالف له ولغيره ، وكأنه عبر بذلك نظراً للغالب . هذا كله

(١) انظر : فى الكوكب الدرى نسخة دار الكتب رقم ٤٥٩ أصول فقه من ص ٥ وما بعدها .

إذا لم يستعمل استعمال المصدر كقولك : سمعت كلام زيد، وقوله تعالى : ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ونحو ذلك . فإن استعمل استعماله ، كقولك : كلمت زيدا كلاماً . فاختلفوا فيه ، كما قاله ابن الخباز فى شرح الجزولية ، ف قيل : إنه مصدر لأنهم أعملوه ، فقالوا : «كلامى زيدا حسن» . . وقيل : إنه اسم مصدر ، ونقله ابن الخشاب فى شرح جمل الجرجاني المسمى بـ «المرتجل عن المستفيد» . والدليل على أنه اسم مصدرى : أن الفعل الماضى المستعمل من هذه المادة أربعة :

الأول : «كلم» ومصدرها التكليم ، كقوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١) . وكذلك الكلام بكسر الكاف وتشديد اللام ، كقوله تعالى : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذِبًا﴾^(٢) كذا قاله الجوهري ، ومقتضى كلامه أن الثانى مقيس ولكن نص النحاة على خلافه .

الثانى : «تكلم» ، ومصدره التكلم بضم اللام .

ومنه ما أنشده الخشاب : ونم بالأفعال لا بالتكلم .

الثالث : «كالم» ومصدره المكالمه ، وكذا الكلام بكسر الكاف والتخفيف ، كضارب مضاربة وضربا ، إلا أن الثانى لا يتقاس .

الرابع : «تكالم» ومصدره تكلماً بضم اللام . فظهر بذلك أنه ليس مصدراً بل اسم مصدر . ولم يتعرض فى «الارتشاف» لهذا الخلاف . ولما كان مقصود النحاة إنما هو البحث فى الألفاظ . ترجموا الكلام لا التكليم والتكلم والمكالمه ونحوها ؛ لأنها مصادر ، مدلولها توجيه الكلام إلى المستمع أو من فى حكم المستمع : كالنائم والساهى ، يقال : كلمه يكلمه تكلماً ، أى وجه الكلام إليه يوجهه توجيهاً .

فإن قيل : فما الفرق بين المصدر واسم المصدر؟ قلنا : فرق «ابن يعيش» وغيره

(١) سورة النساء الآية : ١٦٤ .

(٢) سورة النبأ الآية : ٢٨ .

بينهما، فقالوا: المصدر مدلوله الحدث، واسم المصدر مدلوله اللفظ، وذلك اللفظ يدل على الحدث. وهذا الفرق يأتي نحوه في الفعل؛ كـ«اسكت» مع اسم الفعل كـ«صه».

وخالف بعضهم فقال: إن اسم الفعل واسم المصدر كالفعل والمصدر في الدلالة. والأول الصواب الموافق لمدلول اللفظ. هذا كله فيما يتعلق بالكلام من جهة اللغة، فتفطن له؛ فإنه مشتمل على أمور مهمة.

وأما حده عند النحاة: ففيه عبارتان، أحسنهما أنه: قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها. واحترز بالإسنادية عن النسبة التقييدية، كنسبة الإضافة نحو: «غلام زيد»، ونسبة النعت نحو: «جاء الرجل الخياط». واحترز بالمقصودة لذاتها عن الجمل التي تقع صلة، نحو: «خرج أبوه» من قولك: «جاء الذي خرج أبوه».

إذا علمت ما ذكرناه من تفصيل الكلام لغة واصطلاحًا، وعلمت أنه يطلق في اللغة على الكلمة الواحدة مستعملة كانت أم لا، وأن أقل ما يمكن أن تكون الكلمة على حرفين، وأن انتقال الكلام والكلمة إلى ما ذكره النحاة عرف لهم حادث في اللغة. فيتفرع عليه ما قاله أصحابنا من إبطال الصلاة بذلك «أى بحرفين»؛ لأن قوله - عليه الصلاة والسلام - : «إن صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام آدميين» متناول له لغة كما تقدم، وعرفًا، فإن المغمى عليه ونحوه إذا نطق مثلاً بقوله «الله» ونحوه يقول الحاضرون قد تكلم، فتفطن لما ذكرته من المدارك، فإنه يشكل على كثير من الناس.

ويتفرع عليه أيضًا، ما إذا حلف لا يتكلم، فأتى بذلك. ولم أره لأصحابنا منقولاً.

مسألة: لا يشترط في الكلام صدوره من ناطق واحد، ولا قصد المتكلم لكلامه، ولا إفادة المخاطب شيئًا يجهله، على الصحيح في الثلاث، كما ذكره في «الارتشاف».

فأما المسألة الأولى: فصورتها أن يتواطأ - مثلاً - شخصان على أن يقول أحدهما: زيد، ويقول الآخر: قائم.

ومن فروعها: ما إذا كان له وكيلان بإعتاق عبد أو وقفه أو غير ذلك، فاتفقا على أن يقول أحدهما - مثلاً - : «هذا» ويقول الثاني: «حر». ولا أستحضر فيها الآن نقلاً.

ومنها: إذا قال: لى عليك ألف. فقال المدعى عليه: إلا عشرة، أو غير عشرة، ونحو ذلك. فهل يكون مقراً بباقي الألف؟ فيه خلاف: قال في «المعتمد» و«التتمة»: المذهب أنه لا يكون مقراً، ومدرك الخلاف ما ذكرناه، وعلله أيضاً في «التتمة» بأنه لم يوجد منه إلا نفى بعض ما قاله خصمه، ونفى الشيء لا يدل على ثبوت غيره.

وأما المسألة الثانية: فحاصلها إدخال كلام الساهى، والنائم، والطيور، ونحو ذلك. وفائدتها من الفروع استحباب سجود التلاوة عند قراءة هؤلاء، إلا أن كلام أصحابنا مشعر بعدم الاستحباب فى الجميع.

ومن فوائده أيضاً: ما إذا حلف أنه لا يتكلم. وقد ذكره الرافعى فى أواخر تعليق الطلاق، فقال: إن هذى بكلمة نائماً أو مغمى عليه - لم يحنث، وإن تكلم مجنوناً فيه خلاف. والظاهر تخريجه على الجاهل ونحوه. وإن كان سكراناً حنث، إلا إذا انتهى إلى السكر الطافح. هذا كلامه. والتفصيل بين الطافح وغيره طريقة للإمام الغزالى ارتضاها تارة وردها تارة أخرى.

وأما المسألة الثالثة: فينبى عليها أيضاً ما إذا حلف لا يتكلم، فقال - مثلاً - : النار حارة، السماء فوق الأرض ونحو ذلك. ويؤيد عدم تسميته كلاماً عندنا، أنه إذا قال: والله، لا أصدق السماء فإن يمينه لا ينعقد على الصحيح، كما قاله الرافعى فى كتاب الأيمان. وفائدته أن الحالف على ألا يحلف لا يحنث. وترجيحهم عدم الانعقاد مع تأكيد النسبة بالاسم المعظم - إلحاق للذى أتى به بعدم الكلام بالكلية.

مسألة: كما يطلق الكلام فى اللغة على اللفظ يطلق أيضاً على المعانى النفسية .
والصحيح فى «الارتشاف» وغيره أنه إطلاق مجازى ، وقيل : مشترك بينهما ،
وحكى غيره قولاً ثالثاً : أنه حقيقة فى النفسانى دون اللسانى .

إذا علمت ذلك : فمن فروع المسألة ما إذا حلف لا يتكلم أو يقرأ أو لا يذكر ، فإنه
لا يحنث إلا بما يتكلم به بلسانه دون ما يجريه على قلبه .

ومنها : قالوا فى حد الغيبة : إنها ذكر الشخص بما يكرهه ، ثم قال الغزالى فى
«الإحياء» ، وتبعه عليه النووى فى «الأذكار» : إنها تحصل بالقلب كما تحصل
باللفظ .

ومنها : اختلاف أصحابنا فى قوله - عليه الصلاة والسلام - «إذا كان يوم صيام
أحدكم فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ شاتمه أو قاتله فليقل إنى صائم»^(١) . هل
يقول بقلبه أو بلسانه؟ فيه وجهان ، جزم الرافعى بالأول فقال : قال الأئمة كذا
وكذا . ومعناه أن يذكر نفسه بذلك يكرهه ، فإنه لا معنى لذكره باللسان ، إلا إظهار
العبرة وهو رياء .

وقال النووى فى «الأذكار» وفى «لغات التنبيه» : أظهر الوجهين أنه يقوله
بلسانه . وقال فى شرح المذهب : إنه الأقوى ، قال : فإن جمع بينهما فحسن .
وقال : إنه يستحب تكراره مرتين أو ثلاثة ؛ لأن ذلك أقرب إلى إمساك
صاحبه عنه .

وحكى الرويانى فى البحر وجهاً واستحسنه : أنه إن كان صوم رمضان فيقول
بلسانه ، وإن كان نفلاً فيقول بقلبه .

وحذف فى الروضة ما نقله الرافعى فى المسألة .

ومنها صحة النذر بدون لفظ بل بالنية وحدها وفيه وجهان ، أصحهما عدم
الصحة .

مسألة: يطلق الكلام أيضاً على الكتابة والإشارة ، وما يفهم من حال الشئ ، إلا

(١) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه . وانظر : البخارى بشرح الكرماني ٨٧/٩ .

أن الصحيح كما قاله في «الارتشاف»: إنه إطلاق مجازي، وليس من باب الاشتراك. إذا علمت ذلك:

فمن فروع المسألة: ما إذا حلف لا يكلمه فكاتبه أو أشار إليه. فإن فيه قولين مشهورين: أحدهما عدم الحنث لما ذكرناه.

ومنها: من له زوجتان، إذا قال: إحداهما طالق. وأشار إلى واحدة منهما. فإن الطلاق يقع عليها، كما ستعرفه بعد هذا في أثناء كلام ننقله عن الرافعي.

ومنها: إذا كان قادراً على النطق فكتب (زوجتي فلانة طالق) ولم ينو. فالصحيح أن الطلاق لا يقع. فإن نوى، فوجوه: أحدها وقوعه. وثالثها يقع من الغائب دون الحاضر.

ويجوز ما ذكرناه جميعه في البيع ونحوه.

واعلم أننا حيث شرطنا النية ههنا، فالقياس اشتراطها في جميع اللفظ الذي لا بد منه لا في لفظ الطلاق خاصة؛ لأننا إنما اشتطنا النية فيه لكونه غير ملفوظ به لا لانتفاء الصراحة فيه، وهذا المعنى موجود في الجميع. وحيث أن نوى الزوجة حين يكتب: زوجتي، والطلاق حين يكتب: طالق. فلو كان له زوجتان. فإن عين واحدة بقلبه فلا كلام، وإن لم يعين نظر: إن ابتغى التعيين في خطه أيضاً عين بعد ذلك ما أراد فيهما. وإن عين في الخط فالقياس أنه لا بد أن ينو المعينة أيضاً عند كتابتها، وإن لم ينوها فلا أثر لتعيينها بالخط. نعم حكى الرافعي وجهين من غير ترجيح فيما لو كان له زوجتان، فقال: امرأتى طالق. وأشار إلى إحداهما، ثم قال: أردت الأخرى:

أحدهما: نقبل ذلك منه.

والثاني: لا، بل يطلقان جميعاً، فيتجه جريان الوجهين هنا؛ لأن التعيين بالخط لا يتقاعد عن الإشارة، وقد علم من كلام الرافعي هذا أن الإشارة إذا لم يغير منها شيء يؤخذ بها، وهذا هو الكلام الذي سبق في المثال السابق الوعد بذكره.

٩- «المهمات الغامضة في أحكام المتناقضة»:

نسبه إليه البغدادى^(١) ولم أطلع عليه.

١٠- «المهمات» على الرافعى والروضة^(٢):

في فروع الفقه الشافعى . وقد اطلعت عليه . وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، ونسخه مختلفة ؛ فالنسخة رقم ٢٢٤ فقه شافعى تقع في ثمانية مجلدات^(٣) .

(١) انظر : هدية العارفين ١/ ٥٦١ .

(٢) وعليه مختصر لتلميذه أبى زرة أحمد بن عبد الرحيم العراقى بمكتبة الأزهر برقم (٦٩٧) ٥٥٥١ فقه شافعى .

(٣) ومنه نسخ أخرى هي :

بمكتبة الأزهر :

أ- مجلد برقم (٢٤) ٨٦٦ ، فقه شافعى في ٩٠ ورقة يبدأ .

ب- الجزء الثانى برقم (١٢٠) ١١٨٤ في / ٢٦٨ ورقة .

ج- نسخة أخرى من الجزء الثانى ، برقم (٦٦١) ، ٥٤٢٣ ، في ٢٨٤ ورقة .

د- السامع ، بخط عبد الرحيم بن عبد الرحمن البردينى ، كتب سنة ٧٨٩هـ ، في / ١٥٣ ورقة ، وبرقم (٧٧١) ٥٧٣٠ .

هـ- نسخة أخرى كتبت سنة ٧٨١هـ ، في / ٢٦٦ ورقة ، المجلد الرابع منها ، برقم (٢٥٠٩) زكى ٤٠٨٦٤ .

و- ثلاثة أجزاء ، كتبت سنة ٧٨٨هـ برقم (٢٦٨٥) عروس ٤٢٣٦٥ .

ز- جزء كتب سنة ٧٨٥هـ بخط ابن جماعة ، في ٢٧٥ ورقة برقم (٢٦٨٦) - عروس / ٤٢٣٦٦ .

(*) بدار الكتب المصرية :

أ- ٢١٢٤٣ ب في ثمانية مجلدات .

ب- ٢١٤ فقه شافعى طلعت في ثمانية مجلدات .

ج- ٢١٨ فقه شافعى طلعت الجزء الرابع أوله باب اختلاف المتبايعين في ٢٥١ ورقة ، بخط عمر بن عبد الكريم الشاذلى الشافعى ، فرغ من كتابته سنة ٨١٥هـ .

في طوبقوسراى : برقم (٤٤٦١) ، وانظر : الجبورى (مقدمة - الطبقات) ١/ ٢٠ .
في الطاهرية بدمشق :

أ- ١٢٣٢٥ ، الجزء الأول في ٢٤٩ ورقة .

ب- ٤١١٩ الجزء الثانى في ٣٠٠ ورقة .

ج- ٢٣٢٧ الثالث في ٢٩٠ ورقة بخط عبد الله بن عوض المصرى سنة ٧٨١هـ . =

وهذا الكتاب هو الذى نوه عنه المؤلف فى مقدمته - بل فى مقدمة أغلب مؤلفاته - بأنه الكتاب الذى لا يمكن أن يستغنى عنه فقيه شافعى ، وخصوصا المفتين والقضاة والمدرسين ، وهو يعتبر شرحاً للكتابين المعبرين فى المذهب الشافعى والمعول عليهما ، وهما : «الشرح الكبير» للرافعى ، و«الروضة» للنووى ، ولكنه شرح من نوع خاص ، بتنقيح هذين المؤلفين من كل تعارض أو نقص أو وهم أو غموض ، فهو فى الحقيقة متمم لهما ، ولا بد منه لمن يريد التمسك بهما .

وبمطالعة هذا المؤلف يتبين لنا مدى الجهد الذى بذله المصنف حتى أخرج لنا هذا الكتاب ، فهو لم يترك مصنفًا قد ظهر فى فقه الشافعى قديمًا أو حديثًا إلا واطلع عليه واقتنى منه نسخة ، وقد اطلع على كثير من الكتب المهمة التى لم يتمكن الإمام الكبير الرافعى وكذلك النووى من الاطلاع عليها . ويذكر لنا المؤلف أنه قد اطلع على حوالى مائة وسبعين كتابًا من غرائب الكتب فى المذهب إلى ما قبل عصر النووى نفسه ، فإذا زاد على ذلك كتب النووى وكتب عصره ، وما بعده - إلى عصر الأسنوى نفسه - حتى وقت تأليف هذا الكتاب ، عرفنا قيمة هذا الكتاب العلمية .

وقد أورد لنا المؤلف بالفعل فى مقدمة «المهمات» هذه الكتب ، وأغلبها - بل أكثرها كما قال - لم تسمع بها أذن ، وقد كان بودى أن أذكر هذه المؤلفات هنا ، إلا أنني وجدت أن المكان لا يتسع لذلك ، وعلى القارئ - إذا أراد الاطلاع على روضات العلم ، وخزائن الكتب - أن يطلع عليها فى مقدمة هذا الكتاب^(١) .

= د - ٢٣٢٨٠ الرابع فى ٣١٠ وورقات كتب سنة ٨٣٤هـ .

هـ - الجزء الثانى فى خزانة المجمع العلمى العربى بدمشق ، نسخها أحمد بن عثمان الخطيب الطوخى ،

وانظر : عبد الله الجبورى / مقدمة طبقات الأسنوى (١ / ٢٠) .

(١) انظر : المهمات ، نسخة دار الكتب رقم ١٢٢٤ / ٢ .

١١- «النافع»:

فى شرح «التعجيز» لابن يونس . لم أطلع عليه^(١).

١٢- «الهداية إلى أوهام الكفاية»^(٢):

فى فروع الفقه الشافعى، ذكره السيوطى، وابن حجر، وحاجى خليفة، والأسنوى فى طبقاته^(٣).

وقد اطلعت على الجزء الأول من نسخة مصورة منه بدار الكتب قسم المخطوطات برقم ٢٥٨٠٤ فى ٢٥٣ ورقة من الحجم الكبير، وهى مصورة عن نسخة خطية مأخوذة عن نسخة المصنف نفسه.

وقد ذكر لنا الناسخ أن الانتهاء من الكتاب المذكور كان فى ٢٥ رمضان سنة ٧٦٦ هجرية يوم الثلاثاء، أما الانتهاء من مسودته فكان فى شهر شعبان سنة ٧٤٦ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة.

ويمكن معرفة سبب التسمية من عنوان الكتاب نفسه، فهو قد وضع على «كفاية» ابن الرفعة فى فروع الفقه الشافعى، ولتنقيتها مما علق بها من أوهام، وتهذيبها مما أصابها من خلل؛ لأنها مهمة، جليلة، معتمد عليها فى الفتوى والقضاء حيثئذ.

وهذا الكتاب هو ثالث ثلاثة صنف فى هذا الفن:

أحدهما: «المهمات»، وثانيها: «التنقيح» للاستدراك على تصحيح التنبيه للنووى وسيأتى... وثالثها: هذا الذى نتكلم فيه^(٤).

(١) نسب هذا الكتاب إليه وحده من ضمن مؤلفاته، عبد الله الجبورى وقال: توجد منه نسخة فى طوبقوسراى برقم (٤٤١٧) وانظر: مقدمة التحقيق لطبقات الأسنوى ٢٧/١.

(٢) الكفاية هى لابن الرفعة فى شرح التنبيه للشيرازى.

(٣) انظر: طبقات الأسنوى ط ٦٠٢/١.

(٤) راجع مقدمة الهداية إلى أوهام الكفاية فى نسخة دار الكتب (٢٥٨٠٤ب) ص ٣.

١٣ - «إيضاح المشكل من أحكام الخنثى» (المشكل):

فى الفقه، ذكره ابن حجر، وصاحب الكشف، وبروكلمان، والبغدادى. منه نسخة بالظاهرية^(١)، وأخرى بالأزهر وأرقامها ١٩١٩، ٢٩٩١٩ فقه شافعى، وهى بخط سليمان الأزهرى سنة ١١٨٥هـ، وتقع فى ٩٩ ورقة من الحجم المتوسط. والأخرى بخط إبراهيم بن أحمد الباجورى تلميذ الأسنوى. وهذا الكتاب جليل الشأن ومهم، لم يتقدمه فى هذا النوع من التأليف إلا اثنان.

أحدهما: القاضى أبو الفتوح العجلى^(٢)، وألف فيه كتاباً سماه «تخفيف الوهوم وسلامة العلوم»، وهو الذى كان شائعاً بين العلماء. ثانيهما: للإمام أبى الحسن الدمشقى^(٣).

وقد وقع النووى على الأول دون الثانى، وظفر الأسنوى بالاثنتين واطلع عليهما^(٤).

يقول الأسنوى فى سبب تأليفه لهذا الكتاب:

«ثم إنى تأملت الصنفين المذكورين فلم أجدهما قد استوعبا أحكامه، فاستخرت الله - تعالى - فى تأليف كتاب يريح العالم والمتعلم من التعب ومشقة التفتيش والطلب، جامع لفصوله، وأقسامه، مستوعب لفروعه وأحكامه. تقر به الأعين، وتحلى بذكره الألسن عند قراءته، محتو على أضعاف ما حواه التأليفان مما ردد به على أشياء مردودة ضمنها التأليفان، مشتمل على نقول غريبة وأشياء عجيبة مما شهره الأصحاب وأصلوه، وذكرته أنا وأغفلوه^(٥)».

(١) ذكر ذلك: عبد الله الجبورى وقال: إنها برقم (٨٣٩٣) فى ٥٧ ورقة وكتبت سنة ٧٧٩هـ بخط محمد ابن أحمد بن عثمان بن محمد الدنولى الشافعى. وانظر: مقدمة التحقيق لطبقات الأسنوى ١/ ٢٤.
(٢) هو: عبد الله بن محمد بن على بن أبى عقامة الثعلبى، البغدادى اليمنى. لم أعثر له على تاريخ وفاة.
(٣) هو: على بن المسلم السلمى، الدمشقى الملقب بجمال الإسلام، ويعرف بابن الشهر زورى. توفى سنة ٥٣٣هـ.

(٤) انظر: أحكام الخنثى ص ٦ نسخة الأزهر رقم (١٩١٥) فقه شافعى.

(٥) انظر: المرجع السابق ص ٥، ٦.

١٤- «تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه»:

فرغ منه المؤلف سنة ٧٣٨هـ، وقد اطلعت على نسخة خطية منه ضمن مجموعة بمكتبة الجامع الأزهر تحت رقم ٢١٦٨ خصوصية، بخط يوسف الخابوري، وتقع أوراقها من المجموعة في ٦٧ ورقة. والنسخة كاملة، وعرف من نهايتها أن الناسخ قد انتهى منه في جمادى الأولى سنة ٧٥٢هـ، الموافق ٣ يولييه سنة ١٣٥١م^(١).

وسبب التأليف يعرف مما ذكره الأسنوي نفسه في مقدمته: أنه بعد أن ألف كتابه «التنقيح على تصحيح التنبيه»، أراد أن يعرّد هذه الأمور التي أخذها على التصحيح، والزيادات التي وضعها من عنده، ويضعها في تأليف مستقل مختصر يسهل حفظه، ثم إنه قد نبه في هذا المختصر على مواضع أهملها في التأليف السابق ولم يذكرها. يقول الأسنوي: «وسميته تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه» وحذوت فيه حذو الشيخ محيي الدين تصحيحاً، واصطلاحاً، وميزت الزيادات التي من قبلي لخلوها من «أن» في أول الكلام، فأقول مثلاً: الأصح جواز كذا. وفي العطف أقول: وجواز كذا، فإذا قلت: الأصح أنه يجوز كذا، وأن كذا جائز. وقلت في العطف: وأنه يجوز كذا لو أن كذا جائز. فهو للشيخ محيي الدين النووي^(٢).

١٥- «جواهر البحرين في تناقض الخبرين» في الفقه^(٣):

وقد اطلعت على نسخة خطية منه بخط قديم، بقلم أحمد بن محمد بن علي بن

(١) ومنه نسخ أخرى هي:

(أ) في الظاهرية بدمشق ثلاث: الأولى ضمن مجموعة برقم (٢١٤٣) في ٣١ ورقة، والنسخة مهمة جداً، حيث إنها مقابلة على المؤلف، ونسخها محمد بن محمد بن محمد بن جعفر الأسنوي سنة ٧٤١هـ. . والثانية برقم (٢٢٦٣) في ١١٠ ورقات. . والثالثة برقم (٢١٣٩) في ٦٩ ورقة. وانظر: عبد الله الجبوري (مقدمة طبقات الأسنوي) ٢٣/١ الطبعة الأولى.

(ب) نسخة ضمن مجموعة كتبت في سنة ٧٥٢هـ، وهي موجودة بمكتبة الجامع الأزهر برقم (٢١٦٨) سقا ٢٨٥٧١ في ٦٤ ورقة بخط يوسف الخابوري.

(٢) انظر: دسوقي ص ٢.

(٣) ذكره ابن حجر، وحاجي خليفة، والبغدادى.

سليمان القوصى المصرى . وهى برقم ١٠٩١ فقه شافعى عام بمكتبة الجامع الأزهر ، فى حجم الربع ، وعدد أوراقها ١٢١ ورقة . وكان الفراع من نسخها فى يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر المحرم سنة ٧٤٧هـ ثلاث وأربعين وسبعمائة^(١) .

وقد فرغ المؤلف فى شهر شعبان سنة ٧٣٥ خمس وثلاثين وسبعمائة على ما قاله الناسخ نقلاً عن المؤلف نفسه . وهذه النسخة قوبلت على النسخة التى قوبلت على نسخة المصنف وعليها إمضاؤه .

وهذا الكتاب يقوم على تبين الأخبار والتعارض الذى وقع فى «الروضة» للإمام النووى . والسبب فى تأليفه يعرف مما قاله المؤلف فى مقدمته ، فيقول : «وبعد ، فإن «الروضة» فى الفقه للشيخ محبى الدين النووى لما جمعت أشتات فرق المذهب ، وقطعت أسباب علق المطلق ؛ لاشتغالها على أحكام الشرح الكبير ، واختصاصها بزيادات أحجم عنها الكثير - ووردت من قبول الكافة مورداً لا مصدر فيه لبعض ، وعاد لوقوفهم عند حكمها موقفاً لن يتنزل الأرض ، فلذلك تمسكوا بفروعها وأغصانها ، وتعلقوا بأصولها وأفنانها حتى صارت منزل قاصدهم ، ومنهل واردهم . فيسر الله - تعالى - الوقوف على جملة كثيرة من مسائلها متناقضة . وطائفة عزيزة من أحكامها متعارضة . حيث يقل أن يخلو عنها كتاب ، أو يصفو منها باب . وكثيراً ما وقع فى الباب ، الواحد عدة من ذلك ، وجملة مما هنالك ؛ كما سنراه مبيناً إن شاء الله ، تعالى . وهذا التعارض على أنواع شتى : فمنه ما يشاركه فيها الرافعى وهو الأكثر ، ومنه ما هو فى باب واحد وهو كثير جداً ، ومنه ما هو فى إثبات الخلاف ونفيه ، بل ربما اجتمع الأمران فى المسألة الواحدة : مثل أن ينفى الخلاف عنها ثم يصح عكسها فى موضع آخر ، ومنها ما هو على وجهين فقط - وهو الأكثر ، ومنه ما هو على ثلاثة أوجه : بأن يذكر المسألة الواحدة فى ثلاثة مواضع كل مخالف حكمه لحكم الآخر «إلى غير ذلك من وجوه التعارض العجيبة» . . وهكذا جمع الأسنوى كل هذه الأمور فى مؤلف سماه «جواهر البحرين فى تناقض الخبرين» .

(١) ومنه نسخ أخرى خطية بدار الكتب برقم (٧٨) ، (٢٧٤) - وبالظاهرة بدمشق برقم (٢١٤٣) فى ٢١١ ورقة .

١٦- «زوائد المنهاج» فى الفقه:

نسبه إليه صاحب الكشف، وقال^(١): هو قطعة. وإسماعيل البغدادي، وأشار إليه صاحب مقدمة تحقيق الطبقات.

١٧- «زوائد الأصول على منهاج الأصول» للبيضاوى^(٢):

نسبه إليه صاحب مقدمة كتابه البحر المحيط، وابن حجر، والسيوطى، وذكره صاحب مقدمة تحقيق كتابه الطبقات، ولم أعثر عليه.

١٨- شرح «البحر المحيط»^(٣) فى الفقه:

نسبه إليه صاحب هذين العارفين، وقال: كتب منه مجلدًا. ولم أطلع عليه.

١٩- «شرح التسهيل لابن مالك»:

فى النحو. نسبه إليه السيوطى، وقال: كتب منه قطعة. كما ذكره الجبورى فى مقدمة التحقيق لـ «طبقات الأسنوى».

٢٠- «شرح التنبيه» فى الفقه:

نسبه إليه السيوطى، وقال: كتب منه مجلدًا. ونسبه إليه أيضاً الشيخ بخيت

(١) انظر: كشف الظنون ١/ ١٨٧٤.

(٢) انظر: مقدمة البحر المحيط للأسنوى، نسخة دار الكتب.

(٣) هو للرويانى: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الرويانى الطبرى الشافعى، الملقب «فخر الإسلام» ولد ببخارى فى آخر سنة ٤١٥هـ وتفقّه بها، ورحل إلى الآفاق حتى بلغ ما وراء النهر. وحصل علومًا كثيرة، وولى القضاء بطبرستان. ومات مقتولاً بأيدى الملاحدة فى ١١ محرم سنة ٥٠٢هـ (١١٠٨م). . من تصانيفه «بحر المذهب» من أطول كتب الشافعية، والكافى، وحلية المؤمن، والفروق. وكلها فى فروع الفقه الشافعى، وغير ذلك. . وانظر: فى ترجمته معجم المؤلفين ٢٠٦/٦، وطبقات الأسنوى ٩٩/١، والنجوم الزاهرة ١٩٧/٥.

فى مقدمة التحقيق لكتابه «نهاية السؤل» نقلاً عن طبقات الغزى؁ وقال :
لم يتمه تأليفاً .

٢١- «شرح ألفية ابن مالك» فى النحو:

نسبه إليه البغدادى؁ والسيوطى وحاجى خليفة . كما ذكره صاحب تحقيق
الطبقات من ضمن مؤلفاته . ولم أطلع عليه^(١) .

٢٢- «شرح أنوار التنزيل» للببضاوى فى التفسير:

نسبه إليه صاحب إيضاح المكنون^(٢) ولم أطلع عليه .

٢٣- «شرح سنن ابن ماجة» فى الحديث:

نسبه إليه الشوكانى فى البدر^(٣) . ولم أطلع عليه .

٢٤- «طبقات الفقهاء الشافعية»:

ذكرة ابن تغرى بردى؁ والسيوطى؁ وحاجى خليفة . ولم يذكره ابن حجر؁
وابن هداية الله؁ وخير الدين الزركلى . وقد طبع هذا الكتاب للمرة الأولى فى بغداد
عن لجنة إحياء التراث الإسلامى بالعراق؁ طبعة مطبعة الإرشاد ببغداد سنة ١٣٩٠هـ
- ١٩٧٠م؁ نشر رئاسة ديوان الأوقاف .

وقد تفضل مشكوراً بتحقيقه السيد الفقير إلى مولاه عبد الله الجبورى العراقى؁
من ذوى الخبرة بالتحقيق؁ جزاه الله عن هذا العمل خير الجزاء .

وصدر منه جزءان كبيران هما الأول والثانى؁ واحتوى الجزء الأول على ٥٦٩

(١) انظر : مقدمة تحقيق طبقات الشافعية ١ / ٢٥ .

(٢) انظر : إيضاح المكنون ١ / ١٣٨٧ .

(٣) انظر : البدر الطالع ٢ / ٢٧٢ .

ترجمة، وأشار المحقق إلى أنه يقدر أن يخرج في أربعة أجزاء كبار. أما نسخه المخطوطة فكثيرة، هي:

١- نسخة في الظاهرية بدمشق برقم (٥٦ تاريخ) في ١٩١ ورقة، كتبت سنة ٧٩٢هـ وبها خرم^(١).

٢- نسخة في خزانة السيف في الجزائر في حلب، ذكرها الجبوري في مقدمة الطبقات ولم يذكر وصفها ولا تاريخها^(٢).

٣- نسخة في خزانة طلعت في القاهرة برقم (٢٠٦٣) تاريخ في ١٣٣ ورقة، كما في مجلة معهد المخطوطات^(٣).

٤- نسخة في مكتبة جامعة بابل في أفريقيا، ذكرها كوريس عواد^(٤).

٥- نسخة في مكتبة آل باش أعيان في البصرة، برقم (١٨٨) بخط خشكندی عتيق، فرغ منها في أول صفر سنة ٨٦٤هـ، في ٢٨٦ صفحة^(٥).

٦- نسخة في الخزانة التيمورية، برقم (٤٨١) تاريخ، كتبت سنة ٧٩٨هـ، في ١٨٠ ورقة ٢٥ × ٢٠ سم.

ومنها نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية المصورة في القاهرة برقم ٣١١.

ومنها نسخة مصورة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد^(٦).

٧- نسخة في مكتبة كوبريلي، في تركيا، كتبت سنة ٧٧١هـ، وقوبلت على نسخة قرئت على المؤلف، برقم (١١١٤)، في ١٦٩ ورقة، ٢٦,٥ سم × ١٧,٨ سم^(٧).

(١) انظر: عبد الله الجبوري (مقدمة التحقيق) ٢٨/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مجلة معهد المخطوطات ح ٢م ٢٥٣، وانظر: أيضاً مقدمة الطبقات ٢٩/١.

(٤) مجلة معهد المخطوطات، م ٣، ح ٢، ص: ٢٠١، مقدمة الطبقات ٢٩/١.

(٥) الجبوري (مقدمة الطبقات) ٢٩/١.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

ومنها مصورتان :

الأولى : فى معهد المخطوطات العربية المصورة برقم (٣١١) .

والثانية : فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد^(١) .

٨ - نسخة فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم (٩٧٠) والنسخة متقنة ، ملكها مؤرخ حلب إبراهيم بن الملا أحمد العباسى . كتبت سنة ٩٤٦هـ فى ٢٠ × ١٥ سم . ومنها مصورتان :

الأولى : فى المكتبة المركزية لجامعة بغداد ، برقم (١٣) .

والثانية : لمركز اليونسكو ، فى باريس^(٢) .

٩ - نسخة بخط المؤلف ، كتبها سنة ٧٦٩هـ ، فى مكتبة أحمد الثالث برقم (٢٨٤٠) فى ١٨٢ ورقة . ومنها مصورتان :

الأولى فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد^(٣) .

والثانية : فى معهد المخطوطات العربية برقم (٣١١) .

الكتاب (الطبقات) مهم جليل يعتمد عليه المؤرخون وأصحاب العلم المشهورون فى عصره ومن بعد عصره . ونقل عنه السبكى صاحب الطبقات الكبرى ، والسيوطى ، وغيرها .

وهو مرتب على حروف الشهرة ، حسب حروف المعجم ، حيث اعتبر الحرف من اللفظ الذى يحصل عنده «التعريف والشهرة» اسماً أو لقباً ، أو نسبة أو صفة وغير ذلك .

سبب التأليف : ويبين لنا الأسنوى فى مقدمته سبب تأليفه له ، قال : «ولما ألقت كتابى الكبير المهمات ، وكان من جملة أنواعه الكلام على ما وقع فى الكتابين من أصحاب الشافعى حصل ترتيبها على غلط حسن وقعت من الفضلاء موقعاً كبيراً ، لسهولة الإخراج ، وتشوقت الأنفس إلى طبقات مستقلة جامعة لشهرة الأسماء

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ص ٣٠ .

(٣) المرجع السابق .

وغيرها على هذا الأسلوب»^(١). ثم يقول بعد ذلك: «ولما اتصف التصانيف المشهورة من عدم إخراج ما احتيج إلى إخراجها، ومن خلو الأعصار المتأخرة عن تراجم أهلها بالكلية، والمقدمة عن كثير منهم، حملنى ذلك على هذا التأليف»، ثم يقول بعد ذلك: «وانى شرعت فى جمعه من نحو عشرين سنة أصيد أوابده وأقيد شوارده، وأنا مستمر من ذلك الزمن وإلى الآن فى الفحص عما لم أعثر عليه، وإلحاق ما يتجدد، وتهذيب ما يتحصل»^(٢).

٢٥- «طراز المحافل فى آغاز المسائل» فى الفقه:

ذكره ابن حجر، والبغدادى، والحاجى خليفة، وبروكلمان. وقد أطلعت على نسخة منه مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٧ فقه شافعى، كامله ومرتبة على أبواب الفقه، وهى بخط المؤلف. وبالإطلاع عليها تبين أنه فرغ منها سنة سبعين وسبعمائة من الهجرة، وأنه ابتداء فى جمعها من سنة ٧٥٠هـ خمسين وسبعمائة هجرية، كما أشار بذلك المصنف نفسه فى آخرها. وتقع هذه النسخة فى ٧٥ ورقة من الحجم المتوسط^(٣).

وهذا الكتاب مهم جليل، عديم النظير، يراد به تفتح الأذهان وتقويتها، وهو يدلنا على قوة علمه وسعة اطلاعه، وفى الوقت نفسه يعتبر هذا الكتاب مرجعاً للنكات الفقهية الحسنة الطريفة.

نماذج من الألفاظ

ونذكر نماذج منها ليتمكن تصور موضوعه، وليحكم القارئ بنفسه على دقة ظرفه:

(١) انظر: كتاب طبقات الأسنوى ٥/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) وتوجد منه نسخ خطية أخرى: ثلاث منها بمكتبة الجامع الأزهر برقم (١٨٩٥) ٢٢٦١٠، (٢٨٧١) ٤٨٣٥٠، (٥٠) ٩٢١ فقه شافعى.

ونسخة رابعة أشار إليها عبد الله الجبورى وقال إنها بالظاهرية بدمشق برقم (١٣٣٨) فى ١٧٤ ورقة. وانظر: مقدمة تحقيق الطبقات ٢٢/١.

أولاً: من باب الطهارة:

١- «طهارة لا تبطل بوجود الحدث وتبطل بعدمه». وصورته: فيمن به سلس البول أو الاستحاضة إذا انقطع عنه الحدث زماناً يسع الطهارة والصلاة^(١).

٢- «شخص يجب عليه في الاستنجاء استعمال روث أو غيره من الأعيان النجسة». وصورته: أن يكون عنده من الماء ما يكفيه لو أزال العين أولاً بجامد ولم يجد من الجامدات إلا ما ذكرناه أولاً^(٢).

ثانياً: من باب ما يوجب الغسل:

١- «غسل صحيح يبطله بكلام الغير». وصورته: فيما إذا تزوج المسلم ذمية وحاضت فإنه يحرم عليه وطؤها قبل الغسل فإذا اغتسلت صح غسلها بالنسبة إلى الوطء وقيل يصح مطلقاً حتى إذا أسلمت لم يحتج إلى إعادته فإذا أسلم أبو الزوجة وكانت مجنونة - فإننا نحكم بإسلامها، وببطل الغسل الذي سبق في الكفر، ونمنع الزوجة قربانها إلا بعد غسل جديد؛ لأن النية شرط، وهي لا تصح من الكافر. وإنما حكمنا بصحته في الكفر للضرورة وقد زالت، وإن شئت قلت: يبطله بكلامه وكلام غيره، فإن إسلامها بنفسها يبطل له أيضاً^(٣).

٢- «جنب يحرم عليه الصلاة أو الطواف ونحوهما دون القراءة». وصورته: فيمن تيمم عن الجنابة ثم أحدث. قال النووي وغيره: ولا يعرف لذلك صورة غير هذه^(٤).

ثالثاً: من باب الصلاة:

١- «صلاة يجب أداؤها ولا يجب قضاؤها، بل يجوز». وصورته: في الجمعة فإنها

(١) انظر: الألفاظ ص ١٧. نسخة دار الكتب رقم ١٥٧ فقه الشافعي.

(٢) المرجع السابق ص ٢٠.

(٣) المرجع السابق: ٢١.

(٤) المرجع السابق: ٢٢.

لا تقضى إذا فاتت وإنما يقضى الظهر ، والظهر صلاة أخرى غير واجبة عليه بسبب سفره ونحوه^(١) .

٢ - عبادة وقعت خارج وقتها المعين شرعاً ، ومع ذلك تكون أداءً .

وصورته : فى صلاة العيد إذا شهد عدلان ليلة الثلاثين برؤية الهلال^(٢) .

رابعاً: من باب ستر العورة:

«امرأة يحرم على الرجال أن ينظروا إلى وجهها إذا أذنت لهم فى النظر، ويباح لهم ذلك إن منعت منه» .

وصورته : فيما إذا علق طلاق زوجته التى لم يدخل بها على المنع منه ، فإنه يجوز لكل من رغب فى نكاحها أن ينظر إليها لكونها بالمنع طلقت وليست فى عدة^(٣) .

خامساً: من باب ما يفسد الصلاة:

«عبادة تبطل بعد الفراغ منها والحكم بصحتها» .

وصورته : فى الردة بعد التيمم^(٤) .

سادساً: من باب صلاة الجمعة:

«رجل مسلم بالغ عاقل حر مقيم اجتمعت فيه شرائط صحة الإقامة لزمته جمعة يصح أن يكون مأموماً فيها ولا يصح أن يكون إماماً» .

وصورته : فيما إذا لم يحضر الخطبة . كذا جزم به الرافعى . وفيه نظر . ويؤيده جواز استخلافه فيها^(٥) .

(١) المرجع السابق : ٣٢ .

(٢) المرجع السابق : ٣٥ .

(٣) المرجع السابق : ٣٩ .

(٤) المرجع السابق : ٥٣ .

(٥) المرجع السابق : ٧١ .

سابعاً: من كتاب الحج:

«صبي مميز، كلفناه بإيقاع الحج في صباه ويجزيه أيضاً عما كلف به». وصورته: إذا أحرم به بإذن وليه ثم أفسده بالجماع، فإن الأصح وجوب القضاء عليه وأنه يجزيه في زمن الصبا^(١).

ثامناً: من كتاب الحجر:

«مال لسفيه لا يجوز للولي أن يبيعه إلا بإذنه وكذا الصبي». وصورته: في تدبيرها إذا صححناه وقلنا يجوز الرجوع عن التدبير بالفعل دون القول، فالتصرف الذي يحصل به الرجوع لا يصح من الولي إذا رأى المصلحة في بيعه، كذا ذكره الرافعي. فلو أذن له الصبي في البيع كان بيع الولي عن إذنه رجوعاً بكل حال، كذا قال الماوردي، ولا شك أن السفيه مثله وأولى به، وبه يصح ما قلناه^(٢).

تاسعاً: من كتاب اللقطة:

«إنسان التقط شيئاً بنية التعريف والتملك، ثم عرفه ومضت مدة التملك ومع ذلك لا يجوز له التملك». وصورته: فيما إذا التقط شيئاً بنية الحفظ فقط، ثم طرأ له نية التملك، فعرفه ومضت المدة، فإنه لا يجوز له التملك إلا بعد تعريفه مدة جديدة^(٣).

٢٦- «فتاواه»:

ونسخة منها في مكتبة المدرسة الأحمدية في الموصل ضمن مجموعة، برقم (٢٨) وقد أشار إليها صاحب مقدمة التحقيق لكتابه الطبقات^(٤).

٢٧- «المسائل الأسنوية» (الفتاوى الحموية):

وهي المسائل التي بعث بها الإمام الأسنوي إلى الشيخ شرف الدين البارزي

(١) المرجع السابق: ٨٥.

(٢) المرجع السابق: ١٣٩.

(٣) المرجع السابق:

(٤) انظر: الجبوري، (مقدمة تحقيق الطبقات) ١/ ٢٤.

الحموى^(١) الشافعى بحماسة فأجاب عنها، وهى عبارة عن مائة مسألة من تأليف الإمام الأسنوى.

وهذه المسائل قد عثرت عليها فى نسخة خطية ضمن مجموعة بمكتبة الأزهر تحت رقم ٩٠١ خصوصية فقه شافعى. وتقع فى ١٠ ورقات من المجموعة من ١٧٢ - ١٨٧. وتوجد نسخ أخرى منها بالمكتبة نفسها برقم (٣٣٦) مجاميع فقه شافعى فى مجلد ضمن مجموعة بقلم معتاد (قديم) فى ١٤٩ ورقة، ومسرطتها مختلفة ٢٧ سم (من ورقة ٣١ - ٦٤) وأخرى برقم (٧٤٦) ٦٥٣ فقه شافعى فى مجلد بقلم معتاد قديم بخط محمد بن أبى بكر سنة ٨٧٩هـ، وبها خرم وتلويث وتقع فى ١٣٣ ورقة، ومسرطتها ٣١ سطرًا ٢٦ سم (من ورقة ١٧)، كما عثرت على نسخة أخرى لهذه الفتاوى «مستقلة» بدار الكتب المصرية. بخط أحمد بن شعبان المغربى الشافعى، وقد فرغ منها فى ١٩ ذى القعدة سنة ٨٧٩هـ وعلى هامشها تعليقات وهى برقم ٢٥٨ فقه طلعت. إلا أنها حفظت فى التبعة. ولها ميكرو فيلم فلم أتمكن من قراءته لصغر الخط إلى درجة كبيرة. وقد اطلعت على النسخة الأولى بتمامها. وظهر منها أن الإمام الأسنوى قد وضعها على هيئة مسائل منتظمة على أبواب الفقه، وبعث بها إلى القاضى البارزى للإجابة عنها^(٢). ولعل السبب فى ذلك قد يرجع إلى حب الاطلاع، والتزود بما عند غيره من علم وثقافة، زيادة فى التوثق من علمه.

(١) هو: هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله الجهنى الشافعى الحموى المعروف بابن البارزى. فقيه، مفسر، محدث، أصولى، نحوى، لغوى، عروضى، ولد بحماسة سنة ٦٤٥هـ (١٢٤٧م) وتوفى بها فى ذى القعدة سنة ٧٣١هـ (١٣٣٨م). من تصانيفه: البستان فى التغير، وتجريد الأصول فى أحاديث الرسول، والناسخ والمنسوخ، ومفتاح الحاوى الصغير للقرئىنى، وغير ذلك، وانظر: الدور الكامنة ٤/ ٤٠١، وطبقات السبكى ٦/ ٢٤٨ وما بعدها، والنجوم الزاهرة ٩/ ٣١٥ - ٣١٦، والبداءة والنهاية ١٤/ ١٨٢، وابن الجزرى، (طبقات القراء) ٢/ ٣٥١، وكشف الظنون: ٧٤، ٨٥، ٨٣، ١١٨، ٣٤٥، ٤١٨، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥٠٣، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٤٨، ٩١٤، ٩٢٢، ٩٩٣، ١٠٤٤. (٢) وقد وهم عبد الله الجبورى فى مقدمة تحقيق الطبقات عند ذكره لمؤلفات الأسنوى، حيث عدّ الفتاوى الحموية والمسائل الأسنوية من ضمن مؤلفاته وجعل كلاً منهما مستقلاً. والحقيقة أنهما مؤلف واحد. ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى اختلاف التسمية، فالبعض قد سماه «المسائل الأسنوية» والبعض الآخر سماه «الفتاوى الحموية»، وقد اعتمد الجبورى فى تسميته على بعض الأرقام التى ذكرناها بالأصل للكتاب وهى (٧٤٦)، (٣٣٦) وانظر: الجبورى (مقدمة تحقيق الطبقات) وفهرست الأزهريّة ٦١٠، ٥٦٠/٢.

ونضع فيما يأتي نموذجاً منها للقارئ؛ زيادة في تصورهما والحكم عليها.

مسألة: «في الحضانة»:

العمياء: هل تثبت لها الحضانة أم يكون عماها مانعاً من استحقاقها إياها؛ لأن ذلك يخل بالعلم بما عساه أن يترتب عليه مفسدة، مما يتعلق بالصبي لقصده إلى البئر والنار ويبقى الحيوانات المهلكة إليه، فإن مثل هذا قاذح. والميول بيان ما فيه من المنقول، فإنني كشفت كتباً كثيرة فلم أر لها ذكراً، فكتب الرافعي، ومصنفات الغزالي، وإمامه الشيخ أبي إسحاق، والماوردي، والحاوي، والرويانى فى البحر، والمتولى فى التتمة، والفورانى فى العمد، وابن القاص وغير ذلك من الكتب، ولم يتعرض لها ابن الرفعة.

أجاب: لا يكون العمى قاذحاً فى الحضانة لكن شرط الحاضن أن يكون قائماً بمصالح المضمون، إما بنفسه أو بمن يستعين به، سواء كان الحاضن أعمى أو بصيراً^(١).

وعلى كل حال فهى مسائل مهمة يحسن الرجوع إليها لمن أراد زيادة الفائدة.

٢٨- «كافى المحتاج إلى شرح المنهاج» فى الفقه:

ذكره ابن حجر، وقال: لم يكمل. وابن تغرى بردى، وبروكليمان. وقد اطلعت على نسخة^(٢) الأزهر رقم ٧٣٤ خصوصية فقه شافعى. وهى فى جزأين

(١) وانظر فى: الفتاوى الحموية للأسنوى ص ٢ نسخة الأزهر رقم ٩٠١ فقه شافعى.

(٢) وتوجد منه نسخ أخرى هى:

فى الظاهرية بدمشق: وأشار إليها عبد الله الجبورى، وقال: توجد منه الأجزاء الآتية:

أ- الجزء الأول: كتب سنة ٩٠٩هـ فى ٢٢٥ ورقة برقم (٢٠٢٢).

ب- الجزء الثانى: وكتب سنة ٨٥٤هـ فى ٢٨٢ ورقة برقم (٢٠٢٣).

ونسخة أخرى منه أيضاً برقم (٢٠٢١)، فى ٢١٣ ورقة.

ج- الجزء الثالث: يخط أبى بكر بن على بن إبراهيم سنة ٧٦٧هـ برقم (٢٠٢٤) فى ١٤١ ورقة.

فى طوبقوى سراى، برقم (٤٥٢٠) على ما ذكره صاحب تحقيق طبقات الشافعية، وانظر: ج ١ ص

كبيرين : الأول ٢٣٦ ورقة من الحجم الكبير ، والثاني ٣١٢ وينتهي بكتاب القراض . وفي شذرات الذهب وبغية الوعاة أنه وصل فيه إلى المساقاة^(١) .

وقد كمل هذا الكتاب من بعده تلميذه بدر الدين الزركشى^(٢) . وزعم بعض المؤرخين أن اسمه «الفروق»^(٣) ، بل وجدت هذه التسمية على النسخة التي اطلعت عليها بالأزهر . ولكن الصحيح ما ذكرناه من التسمية أولاً ، أخذاً من المؤلف نفسه في مقدمة الكتاب ، حيث يقول : وسميته «كافي المحتاج إلى شرح المنهاج»^(٤) .

سبب التأليف : ومما حدا بالإمام الأسنوى إلى وضع هذا الكتاب ، أنه قد رأى العلماء والفقهاء قد اعتنوا بشرح المنهاج للنووي وما حواه من ذخيرة العلم ، وقد كثرت شروحه ما بين مسهب ومختصر ، فأراد الأسنوى أن يضع عليه شرحاً نافعاً يتعد عن الإسهاب الممل ، وعن الاختصار المخل ، فوضع شرحاً وسطاً قال عنه العلماء : هو بلا شك من أحسن شروح المنهاج^(٥) .

وفي الدور الكامنة^(٦) : «مذهب متفح ومن أنفع شروح المنهاج مع كثرتها» . ومع ذلك فهو يشتمل على نفائس أعمال يعتمد عليها دارسوه ، ورءوس أموال ينفق منها مدرسوه ، وفوائد يندر أن تكون مسطورة ، وفرائد لا توجد في الكتب المشهورة . ومن رام ذلك فعليه به .

(١) انظر : شذرات الذهب ٦/ ٢٢٤ ، وبغية الوعاة ٢/ ٩٢ .

(٢) المرجع السابق . وقد عثرت على نسخة خطية من هذه التكملة بمكتبة الأزهر برقم (٢٦٦٩) عروس ٢٣٤٩ تبدأ بكتاب الصداق .

(٣) انظر : كشف الظنون : ١٨٧٤ ، وعبد الله الجيوري وسماء «الفروق في ضوء زيادات على المنهاج» وقد ذكره على أنه مؤلف مستقل ، يخالف ما نحن بذكره ، وقال : توجد منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية ، وبالرجوع إليها تبين أنها في شرح المنهاج ، وتسمى «الفروق في شرح المنهاج» برقم ١٢٥٤ ب بمكتبة بلدية الإسكندرية ، ونسخة أخرى برقم ٩٩٥ ب بمكتبة بلدية الإسكندرية أيضاً . كما وجد الجزء الثاني من نسخة أخرى بالرقم ، السابق نفسه . وقد اتضح أن الرقم الذي ذكره عبد الله الجيوري في مقدمة التحقيق هو مسلسل الفهرست بمعهد المخطوطات المصورة ، وقد وهم في أنه مؤلف مستقل يسمى «بالفروق» غير «شرح المنهاج» .

(٤) انظر : مقدمة كافي المحتاج للأسنوى مخطوط . نسخة الأزهر .

(٥) انظر : شذرات الذهب ٦/ ٢٢٤ .

(٦) ٤٦٥/ ٢ (٦) .

٢٩- «مختصر الشرح الصغير للرافعي» في الفقه:

لم يتمه تأليفاً بل وصل فيه إلى البيع . وقد عزاه إليه السيوطي وغيره^(١) . ولم أعثر عليه .

٣٠- «مطالع الدقائق في تحرير الجوامع والفوارق»:

في فروع الفقه الشافعي ، وهو كتاب مختصر مهم جليل الأثر عظيم الفائدة . مرتب على أبواب الفقه . وموضوعه القسم الثاني (التحقيق) وقد سبق التعريف به في المقدمة ، وسنزيده في الخاتمة عند الكلام على الفروق الفقهية^(٢) ، إن شاء الله .

٣١- «نجب الظواهر في أجوبة الجواهر في الفقه»:

عزاه إليه البغدادى في هدية العارفين^(٣) . ولم أعثر عليه .

٣٢- «نزهة النواظر في رياض النظائر»:

في فروع الفقه الشافعي نسبة إليه البغدادى في هدية العارفين^(٤) . ويغلب على الظن أنه هو «الأشباه والنظائر» لأن مضمون التسمية واحد . وسبق التعريف بالأشباه^(٥) .

(١) انظر : حسن المحاضرة ٢/ ٢٢٣ ، والنجوم الزاهرة ٨/ ١١٥ .

وسماه عبد الله الجبوري «تلخيص الرافعي الكبير» وقال : ذكره ابن تغري بردي والشوكاني . ولكن الراجح ما ذكرناه ؛ لأن عبارة «النجوم» : «مختصر الإمام الرافعي» ولعله اعتمد فقط على عبارة «البدر» حيث إنها انفردت بهذه التسمية .

(٢) انظر : الخاتمة (المبحث الأول) .

(٣) ٥٦١ / ١

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر : ما سبق .

٣٣- «نصيحة أولى النهى»:

فى الفقه ، وسماء البعض «الانتصارات الاسمية»^(١) ، والبعض الآخر «النصيحة الجامعة والحجة القاطعة» فى منع استخدام النصارى . لم أعر عليه . وقد اختصره السيوطى وسماه «جهد القريحة فى تجريد النصيحة» ذكره حاجى خليفة ، وبروكلمان ، وأشار إليه صاحب تحقيق الطبقات ، وقال : منه نسخة بالقاهرة . ولم يذكر رقمها .

٣٤- «نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول» للبيضاوى:

وهو من أحسن شروح المنهاج فى الأصول بشهادة الجميع . فقد جاء فى «روضات الجنان»^(٢) قوله : وشرحه على منهاج الأصول كتاب مشهور مقدم على سائر شروح المنهاج التى كتبها جماعة من أعظم علماء الجمهور .

وقد طبع لأول مرة ، فى القاهرة ، سنة ١٣١٦ هـ - ١٣١٧ هـ (١٨٩٨ م) بهامش كتاب : التنوير والتحرير لابن أمير حاج ، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ ، فى ثلاثة مجلدات . ثم طبع للمرة الثانية مع كتاب (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل) للشيخ محمد بخيت المطيعى ، بالقاهرة ، مكتبة العرب ، ١٣٤٣ هـ - ١٣٤٥ هـ فى أربعة مجلدات .

٣٥- «نهاية الراغب فى شرح عروض ابن الحاجب»^(٣):

ذكره ابن حجر ، وابن تغرى بردى ، وصاحب المنهل الصافى ، وصاحب هدية العارفين ، والحاجى خليفة^(٤) .

(١) هدية العارفين ١/ ٥٦١ ، وإيضاح المكنون ٢/ ٦٥٣ .

(٢) ص : ٣٢١ .

(٣) ابن الحاجب المالكى المتوفى سنة ٦٤٦ هـ . وعروض ابن الحاجب هذا هو المشهور بلامية ابن الحاجب فى العروض ، والمسمى «المقصد الجليل فى علم الخليل» .

(٤) انظر : المنهل الصافى ٢/ ٣١٠ ، وهدية العارفين ١/ ٢٦١ ، وكشف الظنون : ١١٣٤ . وقد وهم عبد الله الجبورى فى مقدمة التحقيق لطبقات الأسنوى حينما ذكر أن الحاجى خليفة سماه «المقصد الجليل فى علم الخليل» والحقيقة أن صاحب الكشف قد ذكر هذه التسمية لابن الحاجب صاحب اللامية . وقد ذكر التسمية الصحيحة التى توافق بقية المؤرخين . كما وافقت تسمية المؤلف نفسه فى مقدمة الكتاب .

وتوجد منه ثلاث نسخ خطية بدار الكتب المصرية : الأولى برقم ٧٨ تيمور بخط المولى خليل بن محمد الشهير بصبولاق زادة . وهذه النسخة ضمن مجموعة ، وعليها تعليقات ، بعضها للناسخ من شرح شمس الدين محمد بن محمد السفاقسى المغربى المالكى ، المتوفى سنة ٧٤٤هـ الذى سماه بـ «المورد الصافى فى شرح عروض ابن الحاجب والقوافى» . وتبدأ النسخة من أول المجموعة إلى ص ١٠٨ . وتقع فى (٥٤) ورقة من المجموعة (٢٠ × ١٣ سم) .

والثانية : برقم ٢٠ عروض وقوافى بخط محمد بن سليمان .

والثالثة : برقم ٥٧٣٠ هـ .

وبهذا نأتى إلى تمام الفصل الثالث من الباب الثانى ؛ ليكون خاتمة الكلام عن إمامنا الأسنوى الفقيه .



خاتمة

فى بعض المسائل التطبيقية للفروق الفقهية

النية، والسواك، والتيمم، والغسل من

الجنابة، وبيع آلات اللهو والغناء

بعد أن تكلمنا عن الحركة العلمية للقرن الثامن الهجرى فى الباب الأول ومهدنا لذلك بالتطور الذى حصل لها فى القرون السابقة، ثم تكلمنا عن الإمام الأسنوى فى الباب الثانى وأوفينا البحث .

بقى علينا أن نعقد هذه الخاتمة لتتكمّل فيها بإيضاح عن الفروق الفقهية والأسنوى، والتطور التاريخى الذى حصل لهذه المادة، حيث إنها هى التى تهمنى فى هذا البحث؛ لأنها موضوعه الأساسى، وعليها قامت المباحث الأخرى .

ولما اقتضى الأمر الكلام عن الفروق الفقهية عند الأسنوى، كان من الواجب أن نختار منها عدة مسائل لتكون موضعاً للبحث يظهر فيه رأى الأسنوى مع المقارنة بجميع المذاهب الأخرى .

وقد عقدنا لكل مسألة مبحثاً مستقلاً خاصاً بها ناقشنا فيه آراء العلماء والفقهاء فى المذاهب المختلفة، مع إظهار الرأى الراجح بالدليل، مبرزين الرأى الخاص الذى نختاره منها بالدليل .

ولذلك فسيكون منهج البحث لهذه الخاتمة كالاتى :

أولاً: الفروق الفقهية عند الأسنوى والتطور التاريخى لها .

ثانياً: النية وأثرها فى العبادات والعادات .

ثالثاً: السواك .

رابعاً: التيمم .

خامساً: الغسل من الجنابة .

سادساً: بيع آلات اللهو والغناء .

وقد كان اختياري لهذه المباحث بالذات ؛ لأنه ظهر لى من البحث أنها جميعها تحتاج إلى التبيين والوضوح أكثر من غيرها ، أو على الأقل بعضها ، وخاصة في هذا العصر الذى حدث فيه مشاكل ترتبط ببعض هذه المباحث ، فكان من الأجدر علاجها فى مباحث مستقلة . كما أن أقلام الكتاب وأصحاب الرسائل العلمية اتجهت فى بحثها نحو المعاملات دون العبادات .

* * *

المبحث الأول

الفروق الفقهية عند الأسنوى، وتطورها التاريخي

سيكون منهجى للكلام فى هذا المبحث على النحو التالى:

(أ) التعريف بالجوامع والفوارق.

(ب) التطور التاريخي للفروق الفقهية.

(ج) الفروق عند الأسنوى ومنهجه فى تأليفها.

(د) مقارنة بين منهج الأسنوى فى هذه المادة ومنهج الآخرين.

* * *

أ. التعريف بالجوامع والفوارق:

الجوامع والفوارق من القواعد الأصولية التي تبنى عليها مسائل الفقه وأحكامه . فالجامع هو الأمر المشترك بين شيئين يعطيها حكمًا واحدًا، والجوامع جمع «جامع» .

والجامع لغة اسم فاعل لجمع . والجمع تأليف المتفرق، والجمع ضد التفرق وجماع الشيء جمعه، وفي الحديث «أوتيت جوامع الكلم»^(١) . واجتمع، وتجمع، واستجمع ضد تفرق^(٢) .

وفي لسان العرب^(٣): «جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعًا، جمعه وأجمعه فاجتمع، وكذلك تجمع واستجمع ضد تفرق، والمجموع الذي جمع من ههنا وههنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد .

وقال ابن الأثير^(٤): «الجامع هو الذى يجمع الخلائق ليوم الحساب . وقيل هو المؤلف بين المتماثلات، والمتضادات فى الوجود» . والمعنى الأخير هو الموافق لما نحن فيه .

أما الفارق : فهو الأمر الفاصل بين الشيئين .

(١) وهو جزء من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ : «نصرت بالرعب على العدو، وأوتيت جوامع الكلم، وبينما أنا نائم أوتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت فى يدي» وفى أخرى : «نصرت بالرعب وأوتيت جوامع الكلم» . وراجع مسلم بشرح النووي ٥ / ٥ . وعند البخارى عن أبى هريرة «بعثت بجوامع الكلم ونصرت بالرعب» وبقية كما عند مسلم . وراجع البخارى بشرح الكرماني ٣ / ١٣ .

(٢) القاموس المحيط ص ١١٤ .

(٣) ٥٣ / ٨ مادة جمع باب العين فصل الجيم .

(٤) المرجع السابق .

وفى لسان العرب^(١): «الفرق خلاف الجمع، وفرقه يفرقه، فرقاً وفرقة، وانفرك الشيء، وتفرق، وافترق.

وفى حديث الزكاة: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجتمع بين متفرق خشية الصدقة»^(٢).

والتفرقة والافتراق سواء. ومنهم من يجعل التفرق للأبدان، والافتراق للكلام، يقال: فرقت بين الكلامين فافترقا، وفرقت بين الرجلين فتفرقا. وهذا المعنى الأخير هو الموافق لما نحن فيه.

يقول الأسنوى^(٣): «إن اللفظ المستعمل هنا هو المخفف لأنه الموافق لما نحن فيه. إلا أن يقصد معنى التكثير».

وقال الجوهري^(٤): «فرقت أفرق بين الكلام، وفرقت بين الأجسام، وقول النبي - صلى الله عليه وسلم-^(٥): «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» بالأبدان لأنه يقال فرقت بينهما فتفرقا».

والفرقة مصدر الافتراق. قال الأزهرى^(٦): «الفرقة اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي من الافتراق».

وفارق الشيء مفارقة وفراقاً: باينه، والاسم الفرقة، وتفارق القوم: فارق بعضهم بعضاً، وفارق فلان امرأته مفارقة وفراقاً. وهذا كله فى اللغة.

أما فى الاصطلاح: فالفارق والفرق شئ واحد. وهو من قواعد علة الحكم^(٧).

(١) ٢٩٩/١٠ باب القاف فصل الفاء.

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه عن ابن عمر عن النبي ﷺ بدون زيادة «خشية الصدقة» ولكنه خرجها فى حديث آخر عن أنس من حديث أبى بكر - رضى الله عنه - وانظر: البخارى بشرح الكرماني ٢١٢/٧.

(٣) انظر: مقدمة الأسنوى لكتابه: مطالع الدقائق.

(٤) لسان العرب ٣٠٠/١٠.

(٥) الحديث أخرجه البخارى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبقيته: «أو يقول أحدهما لصاحبه اختر» وانظر: البخارى بشرح الكرماني ٧/١٠.

(٦) فى لسان العرب ٣٠٠/١٠.

(٧) انظر: زهير وأصول الفقه ١٤٦/٤.

ويطلق الفرق على نوعين:

أحدهما: اعتبار ما فى الأصل من الخصوصية جزءاً من العلة .

وثانيهما: جعل خصوص الفرع مانعاً من ثبوت الحكم فيه .

مثال الأول: أن يستدل الحنفى على نقض الخارج من غير السبيلين للوضوء إذا كان نجساً بقوله: خارج نجس، فيكون ناقضاً كالخارج من السبيلين، والجامع بينهما النجاسة. فيقول الشافعى: قياس مع الفارق لأن نقض الوضوء فى الخارج من السبيلين علته خروج النجس من السبيلين، فخصوصية الخروج من السبيلين معتبرة، وليست تلك الخصوصية موجودة فى الخارج من غيرها^(١).

ومثال الثانى: أن يستدل الحنفى على قتل المسلم بالذمى بقوله «قاتل» فيقتص منه قياساً على من قتل مسلماً، والجامع بينهما القتل العمد والعدوان. فيقول الشافعى: قياس مع الفارق، لأن خصوصية الفرع وهى كون القاتل مسلماً تعتبر مانعاً من وجوب القصاص عليه إذا كان المقتول زمياً لعدم التكافؤ بينهما، فإن الذمى حقير، والمسلم شريف. وقال بدر الدين البكرى نقلاً عن البيضاوى^(٢): «الفرق عند الأصوليين هو جعل تعيين الأصل علة، أو النوع مانعاً».

ب. التطور التاريخى للفروق الفقهية:

الفروق الفقهية بمعناها العام قد تطلق على الفروع الفقهية، ولذلك وجدنا كثيراً من المؤلفات الفقهية فى الفروع أطلق عليها اسم «الفروق». فمثلاً كتاب الأسنوى، «كافى المحتاج فى شرح المنهاج» فى فروع الفقه الشافعى سماه البعض «بالفروق»، ونجد ذلك فى عدة مراجع مختلفة كالكشف^(٣) وغيره من الفهارس والمراجع.

(١) المرجع السابق.

(٢) فى كتابه الفرق والاستثناء ص ٢.

(٣) كشف الظنون ١/ ٨٧٣.

والنسخة التى اطلعت عليها وهى كافى المحتاج تحمل هذا العنوان^(١). «الفروق للأسنوى». مع أن المؤلف لم يشر إلى هذه التسمية فى مقدمته لهذا الكتاب.

ولعل ذلك قد يرجع إلى أن المصنفين فى هذا النوع (الفروق) يجمعون مسائله مما تحتويه بطون عديدة من المختصرات والمطولات، من المحاسن المتفرقات فى مكان من الفروع الفقهية، كما أشار إلى ذلك الأسنوى.

وقد يكون السبب هو أن هذه الفروع تحتوى على كثير من المسائل الفروقية. فهى الأم بالنسبة لما حصل عليها من مؤلفات، من إطلاق العام وإرادة الخاص.

وبهذا الإطلاق العام يمكن أن نقول بأن الفروق الفقهية قد ظهرت منذ ظهور الفقه الإسلامى الأول، وكثيراً ما نجد ذلك مفرقاً فى فقه الصحابة والتابعين.

يقول عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- فى خطابه لأبى موسى الأشعرى: «اعرف الأشباه والنظائر، وقس الأمور عند الاختلاف»^(٢). ثم ازداد ذلك وضوحاً بظهور عصر المذاهب الفقهية، والعمل بالقياس، وكثيراً ما نجد ذلك مفرقاً فى كتب الأئمة أنفسهم كالأم للشافعى، والموطأ للإمام مالك، وكذا باقى الأئمة فى كتبهم. ثم اتسع هذا الأمر وضوحاً بزيادة الاتجاه نحو التأليف والتصنيف بعد عصر المذاهب الفقهية، وظهور مبدأ التقليد.

وقد حفظت لنا المكتبات الفقهية من هذا النوع آلاف الكتب مع اختلاف العصور، وهى موسوعات فقهية كبرى، بل إن المؤلفات التى خصصت بعد ذلك للفروق بمعناها الخاص قد جمعت مادتها العلمية من بطون هذه الكتب فى أغلب أصولها.

أما الفروق بالمعنى الاصطلاحي الخاص الذى أوضحناه سابقاً:

فظهرها يرتبط بتاريخ التصنيف فيها كفن من فنون التصنيف والتأليف، وقد ظهر هذا النوع فى وقت مبكر أيضاً، وذلك منذ ظهور الاتجاه نحو التأليف، والتصنيف، ولكنه بالقياس إلى الفروع كان قليلاً جداً.

(١) انظر فى: رقم ٧٣٤. أزهر.

(٢) انظر: أعلام الموقعين ج١ ص ٨٦.

وقد كان تأليف الفقهاء لهذا النوع على قسمين :

١ - منها ما هو موضوع للجمع والفرق بخصوصه ، كالجمع والفرق للجويني ، والجوامع والفوارق للأسنوي^(١) .

٢ - ومنها ما جاء وهو أعم من ذلك : كفروق^(٢) الجرجاني ويسمى «بالمعاياة» . وقد ظهر هذا النوع من التأليف (وهو الفروق) في القرن الثالث الهجري على يد محمد بن الحسن بن بشير الحكيم الترمذي ، المتوفى سنة ٢٥٥ هجرية الموافق ٨٦٨ ميلادية . وألف في ذلك كتابه «الفروق» إلا أن هذا الكتاب كان عاماً ، وليس خاصاً بالفروق الفقهية . فقد جاء بأمور متغايرة المعنى ، يفرق فيه بين المواراة والمداهنة ، والمحاجة والمجادلة ، والمناظرة والمغالبة ، والانتصار والانتقام وهلم جرأ^(٣) . والظاهر أنه خاص بفروق علل الحديث .

ثم جاء من بعده ابن سريج^(٤) ، وألف في الفروق أيضاً ، وفروقه مشتملة على أجوبة متعلقة بمختصر المزني^(٥) .

ثم جاء محمد بن صالح الكرابيسي الحنفي^(٦) في القرن الرابع ، وصنف في الفقه الحنفي كتابه «الفروق»^(٧) .

ثم جاء من بعده أبو عبد الله القطان^(٨) ، وألف في الفروق كتابه «المطارحات» إلا أنه يجمع فيه بين الفروق والفروقات معاً^(٩) .

ثم جاء أبو عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي ، المتوفى سنة ٤٣٨ هـ وألف في ذلك كتابه «الجمع والفرق» وهو كتاب مطول ، يذكر فيه المسألة الفقهية بجميع

(١) سيأتي الكلام عنها بعد قليل .

(٢) سيأتي التعريف به والكلام عنه بعد قليل .

(٣) طبقات السبكي ٢/ ٢٤٦ .

(٤) هو أحمد بن عمر بن سريج الشافعي ، المتوفى سنة ٣٠٦ هـ .

(٥) انظر : مقدمة مطالع الدقائق للأسنوي .

(٦) توفي سنة ٣٢٢ هـ .

(٧) انظر : هدية العارفين ٢/ ٣٣ .

(٨) هو محمد بن أحمد القطان ، المتوفى سنة ٤٠٧ هـ .

(٩) انظر : مقدمة المطالع للأسنوي .

جوانبها وأدلتها، ثم يذكر الفرق . وقد يستطرد من مسألة إلى أخرى، والنسخة التي اطلعت عليها - مع أنها ناقصة من أولها - تقع في ٢٣١ ورقة من الحجم الكبير، وتنتهي بجزء من الكلام على الرهن . وإليك نموذجاً عما جاء فيه :

مسألة^(١) : نص الشافعى - رضى الله عنه - فى رواية الربيع على أن المسافر إذا تيمم وصلى ، ثم وجد بئراً ومعها الدلو والرشا - فليس عليه قضاء تلك الصلاة ، ونص فى رواية المزنى - والربيع على أن المتيمم إذا فرغ من الصلاة فى السفر ، ثم تذكر الماء فى رحله - كان عليه قضاء الصلاة . وفى مسألة البئر رواية أخرى عن الشافعى - رضى الله عنه - رواها حرمله خلاف رواية الربيع ، حتى أنه ادعى بعض أصحابه قولين فى مسألة البئر وادعى بعضهم حالين . ولم يختلف المذهب فى الناسى أن القضاء واجب عليه .

والفرق بينهما أن الناسى منسوب إلى التفريط الظاهر والتقصير الفاحش ، ووجه تفريطه أنه قد كلف الطلب قبل التيمم ، وإذا أراد الاشتغال بالطلب فعليه تأمل رحله وتفتيشه والطلب من رفقته وفى طريقه ، فإذا تذكر بعد الصلاة أن الماء فى رحله ظهر تقصيره فى طلبه ، وربما تكون الإداوة المشتملة على الماء فى عنقه . وأما أبار الوادى فغير محصورة ، وربما يجهد فى الطلب ولا يعثر على البئر منها إلا بسابق علم ، فلا يكاد ينسب إلى التفريط ، حتى أنه إن تحققت له صفة التفريط ألزمناه أيضاً القضاء ، مثل أن يكون له علم سابق بها وبمكانها وبالمرحلة التى فيها ، فإذا نسيها لم يعذر وقد علمها ، ولو تصور فى الرجل انتفاء التفريط يسقط عنه القضاء ، وربما يتصور أن يعلم الرجل خلوه رحله ومزاده عن الماء ، ولم يعلم أن صديقاً له دسّ فى رحله ماء هدية ومبرة . فلا يلزمه القضاء فى مثل هذه الحالة .

ثم جاء من بعده : أبو الخير سلامة بن إسماعيل بن جماعة المقدسى الشافعى ، المتوفى سنة ٤٨٠ هـ - ١٠٨٧ م ، وألف فى ذلك كتابه «الوسائل فى فروق المسائل» وهو كتاب جليل ، عزيز الوجود - على ما قاله الأسنوى^(٢) - لم أطلع عليه .

ثم جاء القاضى : أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجانى الشافعى ،

(١) الجمع والفرق مخطوط ص ٤ نسخة دار الكتب المصرية .

(٢) راجع مقدمة الطالع للأسنوى ، وطبقات السبكي ٩٩ / ٢ .

المتوفى سنة ٤٨٢ هـ - ١٠٨٩ م، وألف في ذلك كتابه «الفروق»، ويعرف أيضاً بـ «المعاينة». وهو متوسط التأليف، والنسخة التي اطلعت عليها كاملة، وتقع في ٢١٧ ورقة من الحجم الكبير^(١). قال في مقدمتها: هذه مسائل تصلح للإلقاء عند المعاينة، خرجتها على ترتيب أبواب الفقه لتعم الفائدة لمكانها ومسألتها على من يريد المحاضرة. ولذلك سماها البعض بالمعاينة^(٢). وهو يجمع فيه بين الفروق والفروع معاً، فهو من النوع الثاني عند الأسنوى. وإليك نموذجاً منه:

مسألة: الماء القليل إذا تغير بالنجاسة، وأضيف إليه من الماء ما زاد. به نظر، فإن كان قد بلغ قلتين فهو طاهر مطهر، وإن لم يبلغ قلتين نظر، فإن كان الوارد أقل من المورد عليه فهو طاهر لوجود المكاثرة. كالأرض النجسة إذا كوثر بالماء، ولكنه غير مطهر لأن الغلبة للماء الذي كوثر به، وهو يستعمل في إزالة النجاسة، فهو كما لو طرح ماء مستعملاً على ماء مطلق منه. لم يكن مطهراً لأن الغلبة للمستعملة^(٣). وله في ذلك كتاب آخر يسمى «المطارحات» مهم، وقد نسبه إليه الأسنوى وأخذ منه. ولم أطلع عليه.

ثم جاء أبو الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بابن الفراء البغوي^(٤)، وألف في ذلك كتابه، المسائل والفروق^(٥) لم أعثر عليه.

ثم جاء في القرن السادس: أسعد بن محمد الكراييسي النيسابوري الحنفي، المتوفى سنة ٥٧٠ هـ - ١١٧٤ م، وألف في ذلك كتابه «الفروق»^(٦).

وفروقه مسائل التقطها من الكتب الأخرى، ليس فيها قياس ولا استحسان، ولا خلاف مشهور بين الحنفية^(٧). وإليك نموذجاً منها:

(١) وهي بدار الكتب تحت رقم ٥١٩ فقه شافعي، قسم المخطوطات.

(٢) راجع ترجمته في طبقات السبكي ٧٥/٤، ومعجم المؤلفين ٦٦/٢.

(٣) الفروق للجرجاني خ ص ٢.

(٤) ابنه الحسين البغوي، صاحب «التهذيب» في الفقه الشافعي، المتوفى سنة ٥١٦ هـ.

(٥) الفهرست: ٢١٥.

(٦) راجع في ترجمته معجم المؤلفين ٢٤٧/٢. وقد قام بتحقيق هذا الكتاب للمرة الأولى السيد/ محمد

طوموم، المعيد بكلية الشريعة والقانون.

(٧) راجع كتاب الفروق خ رقم ٢٩٢ فقه شافعي بدار الكتب.

كتاب الطهارة^(١): قال أبو حنيفة -رضي الله عنه- إذا خرج الدود من إحدى السبيلين ينتقض الوضوء، وإن خرج من الجرح لم ينتقض. الفرق: أن الدود لا يخلو من قليل بلة يكون معها، وتلك البلة قليل نجاسة، وقليل النجاسة إذا خرج من غير السبيلين لم ينتقض الوضوء لأن الدود حيوان. وهو طاهر في الأصل، والشئ الطاهر إذا خرج من إحدى السبيلين لم يوجب نقض الوضوء كالدمع والعرق. وفرق محمد بن شعاع بأن الدود من الجرح يتولد من اللحم، فصار كما لو كان كذلك لم ينتقض وضوؤه كذا أصله. وأما في السبيلين فإنه يتولد من النجاسة، وتلك النجاسة لو خرجت بانفرادها أوجب نقض الوضوء، فكذلك ما يتولد منها إذا خرج.

ثم جاء في القول الصحيح. الإمام المقدسي الشافعي المعروف بأبي العباس الحنبلي، المتوفى سنة ٦٣٠هـ - ١٢٤١م، وألف في ذلك كتابه «الفروق»^(٢). لم أطلع عليه.

ثم جاء من بعده شهاب الدين القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، المتوفى سنة ٦٨٤هـ - ١٢٨٥م، وألف في ذلك كتابه الفروق المسمى بـ «أنوار البروق في أنواع الفروق». وهو عبارة عن فروق بين القواعد الكلية للفقه كالفرق بين الشهادة والرواية. وقد جمع فيه من القواعد ٥٤٨ ثمانية وأربعين وخمسمائة قاعدة، أوضح في كل قاعدة ما يناسبها من الفروع، وهو كتاب مطول مهم جليل مشهور. وسنوضح منهجه في تأليفه لهذه الفروق أكثر عند الكلام عن منهج الأسنوى في تأليفه للفروق، ونعقد مقارنة بينهما بعد قليل.

ثم جاء يونس بن عبد الحميد بن داود الهذلي، المعروف بالقاضي سراج الدين الأرميني، المولود سنة ٦٤٤هـ - ١٢٤٦م، المتوفى سنة ٧٢٧هـ - سنة ١٣٢٦م، وألف في ذلك كتابه «الجمع والفرق»^(٣). ولم أطلع عليه.

وقد ألف فيه من أهل القرن السابع أيضاً: علي بن يحيى الوشلي اليمني، الذي

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: الكشف ١٦٧٦/٢.

(٣) انظر: طبقات ابن قاضي شبهة خ ص ١٧٧.

ينتهي نسبه إلى سلمان الفارس الصحابي . ولد سنة ٦٦٢هـ - ١٢٦٣م ، ولم أقف على تاريخ وفاته . وفي هذا الكتاب قال البعض : « وأتى فيه الجمع والفرق بما لم يأت به غيره »^(١) .

ثم جاء من بعده محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم ، المغربي الأصل ، المصري ، المعروف بابن النقاش ، الذي ولد سنة ٧٢٠هـ - وتوفي سنة ٧٦٣هـ - ١٣٦١م . وألف في « الفروق »^(٢) . ولكنني لم أطلع عليه . ثم ألف الأسنوى في ذلك كتابه « المطالع » .

ثم جاء شرف الدين عيسى بن عثمان الغزي ، تلميذ الأسنوى ، المتوفى سنة ٧٩٩هـ - ١٣٩٧م . وألف في ذلك كتاباً سمي « بالفروق » لم أقف عليه . ويقول عنه المؤرخون : « وفروقه عبارة عن قواعد ومسائل غريبة ، وفروق بين المسائل ، وأن القاعدة الفلانية تخالف القاعدة الفلانية في كذا وكذا »^(٣) .

ثم أتى البلقيني تلميذ الأسنوى ، المتوفى سنة ٨٠٥هـ - ١٤٠٢م ، ووضع في ذلك فروقاً بين الصحة والموجب . وقد جمع هذه الفروق أبو زرعة^(٤) العراقي تلميذ الأسنوى ورفيقه ، ووضحها في كتاب سمي « الفروق بين الحكم بالصحة والموجب » وقد علق عليها أبو زرعة^(٥) .

ثم جاء من بعد ذلك بدر الدين محمد بن سليمان البكري الشافعي في القرن

(١) ملحق البدر الطالع ١٨٣ .

(٢) طبقات ابن قاضي شهبة في ١٧٧ .

وابن النقاش هو : محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم الدكالي ثم المصري الشافعي المعروف بابن النقاش . محدث ، فقيه ، أصولي ، نحوي ، مفسر ، واعظ ، شاعر ، نثر ، ولد في رجب سنة ٧٢٥هـ ، وقيل : في ٧٢٣ ، وتوفي سنة ٧٦٣هـ - ١٣٦١م . من تصانيفه : شرح العمدة في الفقه في ثمانية مجلدات ، وشرح التسهيل في النحو لابن مالك ، وتخريج أحاديث الرافعي ، وتفسير مطول للقرآن . وانظر : معجم المؤلفين ٢٥ / ١١ والدور ٧١ / ٤ .

(٣) راجع طبقات ابن قاضي شهبة : ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٤) انظر : التعريف به عند الكلام عن تلاميذ الأسنوى . انظر : الفصل الثالث من الباب الثاني .

(٥) وتوجد نسخة منها بدار الكتب ضمن مجموعة برقم ٤٨٤ مجاميع ، ولم أتمكن من الاطلاع عليها بسبب ظروف التعيئة ، وإنما اطلعت على ميكرو فيلم لها . ولم أتمكن من إحضار نماذج منها لصعوبة قراءتها ، والذي ظهر لي أنها خاصة بالمسائل التي تقع من الحكماء ، وجاء في مقدمتها : أما بعد ، فإنه يقع في سجلات الحكماء الحكم بالصحة والحكم بالموجب . . . إلخ .

العاشر، وألف في ذلك كتابه «الفرق والاستثناء»^(١)، إلا إنه قد ضمنه القواعد الكلية الفقهية وجعلها في ٦٠٠ ستمائة قاعدة. يذكر القاعدة ثم الاستثناءات التي ترد عليها، وعند ذكره لهذه الاستثناءات قد يعرض له من الفروع ما يوجب الفرق بين مسألتين فيذكره، وهو قليل في بعض الأحيان بالنسبة لما وضع له الكتاب.

ثم جاء زين العابدين بن نجيم المصري في القرن العاشر^(٢) أيضاً، وألف في ذلك. وقد كان تأليفه للفروق الفقهية على قسمين: قسم خصصه للفرق بين المسائل، والآخر خصصه للجمع والفرق معاً، وجعل كلاّ منهما فناً مستقلاً من فنون الفقه، ولكن يلاحظ أنه لم يجرّد لكل واحد منهما مؤلفاً خاصاً به، بل جعله قائماً على الأشباه والنظائر وفناً من فنونها.

وقد بدأ بالكلام في الفروق على المسائل التي جرّدها من كتابه «الأشباه والنظائر» وجمعها في عدة أوراق، وعنون لها بقوله: «هذه تمة في الفروق من الأشباه والنظائر»، وهي تقع من الأشباه في ٧ سبع صفحات فقط^(٣). ومنهج في جمعها يشبه إلى حد كبير منهج الكرايسى، وهى على جميع أبواب الفقه الحنفى، وقد بدأها بكتاب الأيمان، وانتهت بكتاب الوصايا.

واليك نموذجاً من فروقه:

(١) من كتاب الأيمان: لو قال: والله. وسكّن أو رفع أو نصب كان يميناً، ولو حذف الواو لا يكون يميناً إلا بالخفض.

والفروق: أن الخفض قائم مقام حرف القسم، إلا في رواية.

(٢) ولو قال: إن دخلت الدار والله. لا يكون يميناً. ولو قال: لا أدخل الدار والله. يكون يميناً.

والفرق: دقيق، كأن مبناه على العرف.

(١) وهو بدار الكتب قسم المخطوطات تحت رقم ٢٥ فقه شافعى.

(٢) توفي سنة ٩٥٠ هـ.

(٣) راجع ١/٩٠٢.

(٣) رجل له عليه مائة، فقال: إن أخذتها منك اليوم درهماً دون درهم فعبدى حر. فغربت الشمس وقد قبض خمسين لا يحث، ولو قال: إن أخذت منها اليوم درهماً دون درهم يحث.

والفرق: أن شرط الحث في الأول قبض المائة في اليوم منه متفرقة، ولم يوجد لأن الهاء كناية عنها، وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد.

من كتاب الحدود: حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقادم، وحد القذف والقصاص لا. والفرق أن حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى، فيحمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى، بخلاف التأخير فيما عدا السرقة، فإنه يحمل على ضغينة حملته على الشهادة لعدم توقفهما عليها، وحد السرقة وإن توقف عليها لكن ضمناً للمال لأنه بتأخير الدعوى بعد تمييزه تارك للحسبة، فتمكنت التهمة في الدعوى.

وهكذا سار في جميع الكتب الباقية

أما القسم الثاني: وهو الجمع والفرق، فقد جرده في الفن الثالث من الأشباه والنظائر^(١) أيضاً؛ ولذلك وجدناه يسير على طريقة الأشباه والنظائر، بمعنى أنه يجمع كل المسائل المتناظرة في مكان واحد، فإذا عرض له في أثناء الكلام ما يقتضى الفرق بين مسألتين من هذه المسائل ذكره، إلا أنه قليل، فهو موضوع للأحكام العامة والفرق فيها: كالنسيان والجهل والإكراه.

يقول المؤلف^(٢) ابن نجيم: هذا هو الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو من الجمع والفرق، ونبهت فيه على أحكام يكثر ورودها ويقبح بالفقيه جهلها من أحكام الناسى والجاهل والمكره، وأحكام الصبيان والعبيد والسكران. . إلى آخره. وإليك نموذجاً من هذا الفن:

أحكام الناسى^(٣): وحد النسيان في التحرير: «بأنه عدم تذكر الشيء وقت

(١) راجع ١٣٢/٢ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

حاجته إليه» واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان . والمعتمد أنهما مترادفان .
واتفق العلماء على أنه مسقط يلازم مطلقاً للحديث الحسن : «إن الله - تعالى - وضع
عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١) . قال الأصوليون : إنه من باب
ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام ؛ لأن عين الخطأ وأخويه غير مرفوع ، فالمراد
حكمها ، وهو نوعان : أخروي وهو المأثم ، ودنيوي وهو الفساد . والحكمان
مختلفان ، فصار الإثم - بعد كونه مجازاً - مشتركاً ، فلا يعم . وأما عندنا ، فلأن
المشترك لا عموم له .

وأما عند الشافعي - رحمه الله - فلأن المجاز لا عموم له . فإذا ثبت الأخروي
إجماعاً لم يثبت الآخر . كذا في التنقيح وتامه في شرحنا على «المنار» .

وأما الحكم الدنيوي فإن وقع في ترك مأمور ؛ لم يسقط ، بل يجب تداركه ، ولا
يحصل الثواب المترتب عليه أو فعل منهى عنه ، فإن أوجب عقوبة كان شبهة في
إسقاطها ، فمن نسي صلاة أو صوماً أو حجاً أو زكاة ، أو كفارة أو نذراً ؛ وجب عليه
قضاؤه بلا خلاف ، وكذا لو توقف بغير عرفة غلطاً يجب القضاء اتفاقاً . ومنها من
صلى بنجاسة مانعة ناسياً ، أو نسي ركناً من أركان الصلاة ، أو تيقن الخطأ في
الاجتهاد في الماء والثوب وقت الصلاة والصوم ، أو نسي منه الصوم ، أو تكلم في
الصلاة ناسياً ، ربما يسقط حكمه في النسيان : لو أكل أو شرب ناسياً في الصوم ،
أو جامع ؛ لم يبطل ، ولو أكل ناسياً في الصلاة تبطل .

والناسي والعامد في اليمين سواء ، وكذا في الطلاق لو قال : زوجتي طالق ،
ناسياً إن كان له زوجة ، وكذا في العتاق ، وكذا في محظورات الإحرام . وقد جعل
له أصلاً في التحرير ، فقال : إن كان معه مذكر ولا داعية له فأكل المصلي لم يسقط
لتقصيره ، بخلاف سلامه في القعدة أو لا معه مع داع - كأكل الصائم - سقط أولى ،
ولا فأولى : كترك الذابح التسمية .

ومن مسائل النسيان : لو نسي المديون الدين حتى مات ، فإن كان ثمن مبيع
أو قرض لم يؤخذ به ، وإن كان غصباً يؤخذ به ، كذا في الخانية .

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه ٦٥٩/١ عن ابن عباس . وفي التعليق من الزوائد : إسناده يصح إن
سلم من الانقطاع ، والظاهر أنه منقطع .

وهكذا سار على المنوال السابق بالنسبة لجمع المسائل التى تتعلق بهذه المسألة أو تنبنى عليها^(١).

ثم انتهى المؤلف من هذا الفن فى ص ٢٣٩ ، بقوله : « وهذا آخر ما أوردناه من فن الجمع والفرق مما يكثر تذكره ويقبح بالفقيه جهله . والله الحمد » .

جـ - الفروق عند الأسنوى ومنهجه فى تأليفها :

وعلى ضوء هذا العرض السريع السابق ودراستنا للفروق الفقهية والتطورات التاريخية التى مرت بها ، يتضح لنا أن ما كتب فى هذا الفن قد اشتمل على الغث والسمين ، وعلى ما يذكر الأسنوى أحد كبار المؤلفين فى هذا النوع من الفن .

وبالمقارنة بين ما كُتب فى هذا الموضوع وبين ما كتبه الأسنوى يظهر لنا أن الأسنوى قد نحا فى تأليفه لهذا النوع منحاً فريداً محدد المعالم - لا يتعداه إلى فن آخر - متوسطاً ، أتى فيه بما يستظرف ويستحسن ، ونأى فيه عما يسمح ويستهجى ، يشهد بنفاسته وأولو الفضل والإنصاف ، هذا وإن كان فى تأليفه لم يخرج عن الخط العام الذى سار عليه الأئمة السابقون له ، وهو تقييد كل فقيه بمذهب إمامه لا يخرج عنه إلا فى القليل النادر ، وعند الضرورة القصوى . وقد تمسك بهذا الاتجاه الأسنوى أكثر ، وأعلن صراحة فى أكثر من مكان من مؤلفاته أنه يناصر مذهب الإمام الشافعى ، وأنه يعمل على إحيائه وإبراز تراثه العظيم ، حتى يبقى خالداً نقياً .

هذا مع أن المسائل التى ذكرها الأسنوى فى كتابه الجوامع والفوارق من المسائل التى هى فى أنفسها مقصودة بالنظر والبحث ، وكثير منها غريب قل من اطلع عليه ، ثم إنها مع ذلك مشتملة على فوائد نفيسة وقعت استطراداً كما سنقف عليه^(٢) .

(١) راجع ج ٢ / ١٣٢ - ١٣٦ .

(٢) انظر : القسم الثانى ، فقد خصصناه لكتابه « الجوامع والفوارق » .

وهكذا خرج لنا الأسنوى هذا الكتاب (الجوامع والفوارق) مع قلة حجمه، درة ثمينة يفخر بها الفقيه المسلم، ونوراً يستضيء به كل إمام باحث وكل فقيه عالم، وزخيرة قوية تفجر في النفس همة البحث والابتكار، وتضيف إلى المكتبة الإسلامية زاداً لا غنى للفقيه عنه.

وقد جاء في الدرر الكامنة^(١) أنه لم يبيضه، بل مات عنه مسودة. وعلى ذلك يغلب على الظن أن اتجاه الأسنوى للتأليف في هذا الفن كان في آخر حياته، وذلك حرصاً منه على ألا يدع فناً من فنون الفقه تكلم عنه أو يبحث فيه إلا واطلع عليه، ولعل سبب التأخير يرجع إلى أن هذا النوع من الفقه قد يحتاج إلى إلمام كامل بكل فروع الفقه ودقائقه وخوافيه؛ لأن هذا النوع من التأليف هو الذي يميز مواضع أقدار الفضلاء ومواضع مجال العلماء؛ لذلك لم يشأ الإمام الفاضل أن يخرج هذا الكتاب إلا وقد ألم بما وقع عليه نظره من قديم أو حديث، حتى إذا تحقق له ذلك وظن قرب أجله في الاتجاه إليه، فبدأ في جمعه وتصنيفه، على ترتيب أبواب الفقه.

وقد اشتمل الكتاب على جميع مباحث الفقه تقريباً: يذكر الكتاب وما يندرج تحته من الفصول، ويتتبع كل فصل، وما يندرج تحته من المسائل، مثل: كتاب الطهارة، باب الآنية، مسألة. ثم يذكر المسألة.

هذا من جهة التنظيم والترتيب، أما جهة الموضوع: فكان في بحثه للمسائل التي تعرض لها بنفرد بأنه قد جعل كل مسألة من مسائله كأنها بحث خاص مستقل، يذكر فيه جميع ما ورد من آراء بالصحة أو الضعف، ويعزى ذلك بدقة لقائله، مع تحديد المرجع الذي ينقل عنه.

ثم يذكر الفرق بين المسألتين على أساس الرأي الذي يختاره مبيناً ذلك إن كان هناك أكثر من قول في المسألة، ثم إن كان الفرق الذي بين المسألتين لغيره بينه صراحة، وإن كان هذا الفرق الذي ذكره قد وجد ما يخالفه. سواء من عنده أو من عند غيره. ذكر هذا المخالف، معضداً كل ذلك بالدليل.

ولعل هذا المنهج قد يخالف كثيراً منهج السابقين عليه من ألفوا في هذا الميدان، كما سبق عرضه؛ ولذلك تأثر به لفيف من الفقهاء الذين أتوا بعده وألفوا في هذا النوع من الفن.

فإذا أخذنا بدر الدين البكري صاحب «الفرق والاستثناء» السابق التعريف به نموذجاً لمن تأثر بالأسنوى في منهجه لهذا الفن، ودرسنا كتابه «الفرق والاستثناء»؛ لوجدنا أنه قد تأثر إلى حد كبير بالإمام الأسنوى، ويتضح ذلك من خلال مطالعتك لهذا الكتاب.

فمثلاً يذكر المؤلف القاعدة الأولى بقوله: «كل ماء مطلق لم يتغير فهو الطهور» إلا في مسائل^(١):

منها: الماء الطهور إذا استحال منه دود ثم استحال ماء؛ فطهور قطعاً. فلو طرح فيه من خارج؛ جرى فيه الخلاف المذكور فيما لا نفس له سائله إذا وقع في الماء القليل ومات فيه.

وهكذا يستطرد المؤلف في بقية المسائل المستثناة على تلك القاعدة، حتى إذا عرض له مسألة توجب الفرق ذكرها. فيقول:

«ولو وقع في ماء قليل نجاسة معفو عنها؛ لم يضر، فإن قال قائل: قد قلتم إن المستعمل في فرض الطهارة إذا لم يبلغ قلتين فليس بطهور، وما استعمل في نقلها فطهور في أصح القولين. وصححه صاحب البحر وكذا النووى في شرح المذهب، وكل منهما مستعمل، فما الفرق؟ قيل في الفرق بينهما: إن المستعمل في نقل الطهارة لم تكتسب الأعضاء به صفة الفرض ولم تؤد به عبارة الفرض بانفراد، فلذلك لم يسلب عنه اسم الطهور، وليس كذلك الماء المستعمل في ذلك؛ لأنه تأدت به عبارة مع اشتراك، واكتسبت الأعضاء به صفة، فلذلك سلب عنه اسم الطهورية، فدل على الفرق بينهما. فإن قيل: قد اكتسبت الأعضاء بما استعمل في النقل صفة، قلنا نعم، صفة كمال عند وجود الفرض لا صفة وجوب ولا كمال مع انفراده، فدل على ما قلناه.

(١) انظر: الفرق والاستثناء ص ٣ نسخة دار الكتب.

د - مقارنة بين فروق الأسنوى وفروق القرافى؛

وبعد ذلك بقى علينا أن نعقد مقارنة خاصة بين الأسنوى ومن سبقه فى فن الفروق، وقد اخترت من السابقين عليه الإمام «القرافى» المالكى. ولعل ذلك يرجع إلى اشتهار القرافى بمعالجته لهذا الفن دون غيره. كما أن هناك فرقاً كبيراً بينهما من جهة الموضوع.

وإذا عرفنا فيما سبق موضوع «فروق الأسنوى» وأنها بين المسائل الفرعية الفقهية؛ نعرف أن فروق القرافى موضوعها: قواعد الفقه الكلية أصلاً. ولكنها كثيراً ما تكون بين مسألتين فرعيتين من مسائل الفقه.

يقول القرافى^(١): «وجعلت مبادئ المباحث فى القواعد- بذكر الفروق والسؤال عنها- فرعين أو قاعدتين، فإن وقع فى السؤال عن الفرق بين الفرعين فبيان به بذكر قاعدة أو قاعدتين يحصل بهما الفرق، وهما المقصودتان، وذكر الفرق وسيلة لتحصيلهما.

وإن وقع السؤال عن الفرق بين القاعدتين- فالمقصود تحقيقهما، ويكون تحقيقهما بالسؤال عن الفرق بينهما أولى؛ لأن الضد يظهر حسنه الضد، وبضدها تتميز الأشياء».

وعلى هذا فالمقصود الأساسى لمؤلف القرافى هو ذكر الفرق بين القواعد لا ذكر الفرق بين الفروع، وإنما يقع ذلك فيه استطراداً عند ضرورة توضيح القاعدة وإظهارها.

وفروق القرافى تقع فى ٥٤٨ ثمانية وأربعين وخمسمائة قاعدة، وكلامه فيها مفصل. فهو يذكر القاعدتين ثم يذكر جميع الآراء التى تكلمت عن الفرق بينهما ويناقش ذلك، ثم يأتى بالفرق الذى يرتضيه مع الدليل.

ففى كلامه عن الفرق الأول وهو بين الشهادة والرواية يقول^(٢):

« . . . ابتدأت الفرق بين هاتين القاعدتين لأننى أطلبه نحو ثمانى سنوات فلم أظفر

(١) انظر: كتابه: أنوار البروق فى أنواع الفروق ص ٣.

(٢) المرجع السابق ص ٥.

به ، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما ، وتحقيق ماهية كل واحدة منهما ، فإن كل واحدة منهما خبر - فيقولون : الفرق بينهما أن الشهادة يشترط فيها العدد والذكورية والحرية ، بخلاف الرواية ، فإنها تصح من الواحد والمرأة والعبد .

فأقول لهم : اشتراط ذلك فيها فرع تصورها وتمييزها عن الرواية ، فلو عرفت بأحكامها وأثارها - التي لا تعرف إلا بعد معرفتها - لزم الدور ، وإذا وقعت لنا حادثة غير منصوصة من أين لنا أنها شهادة حتى يشترط فيها ذلك ، فلعلها من باب الرواية التي لا يشترط فيها ذلك ، فالضرورة داعية لتمييزها . ولا يشترط في بعض المسائل الأخرى .

ثم ذكر أن الفرق بينهما بمعرفة حقيقة كل منهما على حدة ، فيقول^(١) : « مهما لم تتصور حقيقة الشهادة والرواية وتمييز كل واحدة منهما عن الأخرى لا يعلم اجتماع المتشابهتين منهما في هذه الفروع ، ولا يعلم أى الشبهين أقوى ، حتى يرجح مذهب القائل بترجيحها . ولعل أحد القائلين ليس مصيباً » .

وليس في الفروع إلا إحدى المتشابهتين أو أحد الشبهين ، والآخر منفي ، أو الشبهان معاً متفيان ، والقول بتعدد هذه الفروع بينهما ليس صواباً ، بل يكون الفرع مخرجاً على قاعدة أخرى غيرها .

وهذا جميعه إنما يتلخص إذا علمت حقيقة كل واحدة منها من حيث هي . ونذكر فيما يأتي نموذجاً آخر من فروقه :

الفرق الثالث والثمانون^(٢) : بين قاعدة الماء المطلق وبين قاعدة الماء المستعمل لا يجوز استعماله أو يكره على الخلاف .

اعلم أن الماء المطلق هو الباقي على أصل خلخته ، أو تغير بما هو ضروري له ، كالجارى على الكبريت وغيره مما يلزم الماء في مقره .

وكان الأصل في هذا القسم ألا يسمى مطلقاً ؛ لأنه تقييد بإضافة عين أخرى إليه ، لكنه استغنى للضرورة ، فجعل مطلقاً ؛ توسعة على المكلف . واختير هذا اللفظ

(١) المرجع السابق ص ٦ .

(٢) ١١٧/٢ .

لهذا الماء وهو قولنا مطلق - لأن اللفظ يفرد فيه إذا عبر عنه، فيقال: ماء، وشربت ماء، وهذا ماء، وخلق الله الماء رحمة للعالمين. . ونحو ذلك من العبارات. فأما غيره فلا يفرد اللفظ فيه، بل يقال: ماء الورد، ماء الرياحين، ماء البطيخ. . ونحو ذلك. فلا يذكر اللفظ إلا مقيداً بإضافة أو معنى آخر. وأما في هذا الماء فيقتصر على لفظ مفرد مطلق غير مقيد وإن وقعت الإضافة فيه بقولنا: ماء البحر، ماء البئر، ونحوها، فهي غير محتاجة إليها. بخلاف ماء الورد ونحوه - لا بد من ذلك القيد وتلك الإضافة، فمن ههنا حصل الفرق من جهة اليقين واللزوم.

وأما الماء المستعمل فهو الذى أدت به طهارة وانفصل من الأعضاء؛ لأن الماء مادام فى الأعضاء فلا خلاف أنه طهور مطلق مادام متردداً، فإذا انفصل عن العضو اختلف فيه: هل هو صالح للتطهر؟ وهل هو نجس أم لا؟ وهل هو ينجس الثوب إذا لاقاه أم لا؟ هذه أقوال للحنفية ولغيرها. واختلف القائلون بخروجه عن صلاحيته للتطهر: هل ذلك معللاً بإزالة المانع أو بأنه أدت به قرابة؟ ويتخرج على القولين مسائل.

فإن قولنا: إن العلة إزالة المانع - لم يندرج فى الماء المستعمل فى الغسل فى المرة الثانية والثالثة فى الوضوء إذا نوى فى الأولى الوجوب، ولا الماء المستعمل فى تجديد الوضوء، ونحو ذلك مما لا يزيل المانع. ويندرج فيه الماء المستعمل فى غسل الذمية، لأنه أزال المانع من الوطء.

وإن قلنا: إن سبب ذلك كونه أدت به قرابة - اندرج فيه الماء المستعمل فى المرة الثانية والثالثة فى تجديد الوضوء.

ولا يندرج الماء المستعمل فى غسل الذمية؛ لأنه لم تحصل به قرابة - عكس ما تقدم وللقائلين بالمنع وخروجه عن كونه صالحاً للتطهر مدارك، أحسنها أن قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾، وقوله تعالى: ﴿لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ - مطلق فى التطهر لا عام فيه، بل عام فى المكلفين، فإذا قال السيد لعبيده: أخرجت هذا الثوب لأغطيكم به - لا يدل ذلك على أنه يغطيهم به مرات ولا مرتين، بل يدل على أصل التغطية فى جميعهم، فإذا غطاهم به مرة حصل موجب اللفظ، وكذلك ههنا؛ إذا تطهرنا

بالماء حصل موجب اللفظ ، فبقيت المرة الثانية فيه غير منطوق بها ، فتبقى على الأصل غير مقيدة ، فإن الأصل فى الأشياء عدم الاعتبار فى التطهر وغيره ، إلا ما وردت الشريعة به ، وهذا وجه قوى حسن ، ومدرك جميل .

واحتمج مع هذا الوجه بقوله : إنه ماء أديت به عبادة فلا تؤدى به عبادة أخرى كالرقبة فى العنق ، وبقولهم : إنه ماء الذنوب ؛ لما ورد فى الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال ^(١) : « إذا توضأ المؤمن فغسل يديه خرجت الخطايا من بين أنامله ، وإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من بين أطراف أذنيه . » الحديث .

فدل ذلك على أن هذا الماء تخرج معه الذنوب . وإنما قلنا إنه إذا كان ماء الذنوب يكون نجساً ؛ لأن الذنوب ممنوع من ملامستها شرعاً . والنجاسة هى منع شرعى ، فإذا حصل المنع حصلت النجاسة . والجواب عن الأول : أنكم تجوزون عتق الرقبة الكافرة فى الكفارات الواجبات ، ولو أعتق عبداً كافراً ذمياً ثم خرج إلى أهل الحرب ناقضاً للعهد ، ثم غنمناه - عاد رقيقاً ، وجاز عتقه فى الواجب مره أخرى عندهم ؛ فما قسم عليه لا يتم على أصولكم . سلمنا صحة القياس لكنه معارض بأنه عين أديت به عبادة ، فيجوز أن تؤدى به عبادة أخرى ، كالثوب فى ستر الصلاة واستقبال الكعبة ، وكذلك المال فى الزكاة لو اشتراه ، فمن انتقل إليه من الفقراء جاز أن يخرج فى الزكاة مرة أخرى .

وبهذا نأتى إلى ختام المبحث الأول .



(١) فى كنز العمال ٢/ ٤٢٥ : أخرجه أحمد والطبرانى عن أبى أمامة .

المبحث الثانى

فى موقف العلماء من وجوب النية فى الوضوء والغسل والتيمم

ستعرض فى هذا المبحث للمطالب الآتية:

- (١) تحقيق معنى النية، وتبيين ماهيتها لغة وشرعاً.
- (٢) بيان محل النية، ووقتها، والمجزئ منها شرعاً.
- (٣) بيان ما يفتقر إلى النية الشرعية.
- (٤) بيان موقف العلماء من وجوب النية فى الوضوء والغسل والتيمم، ودليل كل مع التوجيه.
- (٥) الترجيح، والاختيار.

المطلب الأول

فى تحقيق معنى النية وتبيين ماهيتها

لغة وشرعا

١- فى اللغة:

النية^(١) - بتشديد الياء - : مصدر نوى ينوى ، وهذا هو المشهور عند أهل اللغة . وقد تخفف الياء فتصير نية .

ونويت وانتويت بمعنى واحد ، كما قاله الجوهري^(٢) ، ومعنى النية : هو القصد ، لأنها مصدر نوى الشئ ينويه ، أى : قصده واعتقده .

وفى لسان العرب^(٣) : «الناوى : الذى أزمع على التحول ، وفلان ينوى وجه كذا ، أى : يقصده من سفر أو عمل . والنوى : (الوجه) الذى تقصده .

وقال أعرابى من بنى سليم لابن له سماه إبراهيم : ناويت به إبراهيم ، أى قصدت قصده فتبركت باسمه» .

(١) أصلها نوية ، أدغمت الواو فى الياء ، وزنها فعلة كسدة ، قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، ثم أدغمت الياء فى الياء وشددت فصارت نية . وقد تخفف بحذف الواو وعلى هذا تكون على وزن فلة بحذف العين . وقال بعض أهل اللغة : المشددة من نوى ، والمخففة من ونى ، كعدة من وعد ، يقال ونى إذا أبطأ وتأخر ، ولما كانت النية تحتاج فى الواقع إلى إبطاء وتأخر ، اشتقت من ونى على هذا القول . وقيل : مأخوذة من النوى «البعد» كأن الناوى يطلب بعزمه ما لم يصل إليه . وقيل غير ذلك . وليس فى كلام أهل اللغة إلا أنها من نوى الشئ : إذا قصده وتوجه إليه . وانظر : الزبيدى ، (تاج العروس) ٣٧٩/١٠ طبع المطبعة الخيرية سنة ١٣٠٧ هـ .

(٢) انظر : تاج اللغة . وصحاح العربية طبعة دار الكتب المصرية ص ٢٥١٦ .

(٣) انظر : المجلد الأخير حرف الياء فصل النون ، طبعة بيروت سنة ١٩٥٦ م ص ٣٤٨ .

وتقول العرب: نويته تنوية، أى: وكلته إلى نيته. ونويك: صاحبك الذى نيته نيتك. ولى فى بنى فلان نية، أى: حاجة^(١).

وبناء على هذا التحقيق تكون النية لغةً «قصد الشيء وعزم القلب عليه» كما قال الأزهري^(٢)، فقد جاء فى «نهاية الأحكام فى بيان ما للنية من الأحكام» نقلاً عن «الشامل»، و«المهذب» وغيرهما^(٣): «تقول العرب: نواك الله بحفظه، أى: قصدك الله بحفظه»^(٤).

٢- فى الشرع:

يؤخذ من تعبيرات الفقهاء وكلامهم عن النية أن معناها لا يخرج عن المعنى اللغوى الذى حققناه آنفاً (وهو القصد).

يقول الأسنوى: نقلاً عن الماوردى - فى تعريفها: «إن النية هى القصد المقارن للفعل» ونقل عن إمام الحرمين «أن النية من قبيل القصود، والإرادات»^(٥).

وقال ابن عابدين فى حاشيته «النية لغةً: عزم القلب على الشيء، واصطلاحاً: قصد الطاعة والتقرب إلى الله - تعالى - فى إيجاد الفعل»^(٦).

وفى الكلام عن التيمم يقول الأحناف: «إن التيمم ينبىء عن القصد، والنية هى القصد، فلا يتحقق التيمم بدون القصد أى النية»^(٧).

(١) الجوهري؛ (تاج اللغة) ص ٢٥١٦.

(٢) الزبيدي، (تاج العروس) ١٠/ ٣٧٩، الأسنوى، فى «كافى المحتاج»: ٥٢ نسخة الأزهري رقم ٧٣٤ فقه شافعى.

(٣) الحسينى «نهاية الأحكام» ص ٧، والأسنوى، «كافى المحتاج»: ٥٢.

(٤) وقد أنكر ابن الصلاح ذلك وقال: «القصد مخصوص بالحدث، لا يضاف إلى الله تعالى، وإنكاره ليس بصحيح لأن الأمر فى إضافة الأفعال إلى الله - تعالى - واسع لا يتوقف فيه على توقيف، كما يتوقف فى أسماء الله - تعالى - وصفاته. وانظر: نهاية الأحكام ص ٧.

(٥) المرجع السابق، وكافى المحتاج: ٥٢.

(٦) انظر: الدر المختار، (حاشية ابن عابدين): ١/ ٧٥.

(٧) فتح القدير: ١/ ٢١.

وفى كتب الحنابلة: «النية القصد، يقال: نواك الله بخير، أى: قصدك به، ونويت السفر، أى: قصدته وعزمت عليه»^(١).

وهذا المعنى موجود أيضاً فى كتب الشيعة الإمامية^(٢) والزيدية^(٣).

ولهذا فقد ذكر صاحب الروض النضير أن «الدواعى إلى الفعل متعددة فى الأغلب لما فعل الفاعل لأجله، فالذى وقع بسببه التخصيص من الفاعل يسمى قصداً، وتخصيصه من بين الحوامل المحتملة إرادة ونية، فإذا أحرم بالحج مثلاً، أى قصد إلى أفعاله المخصوصة فقد نواه، وكذلك إذا قام إلى الصلاة وكبر، أو إذا خرج من بيته وركب راحلته، ونحو ذلك»^(٤).

وعلى كون النية هى القصد فلا يخرج عنها إلا فعل الساهى والمجنون، ومن لا يعقل كالحیوانات البهيمية، فإنها تقصد ولا يقال لقصدها نية؛ لأنها لا تميز مواقع الحوامل على الحقيقة، بخلاف العاقل المميز.

ولكن هل هناك فرق بين النية، والعزم، والقصد؟ بمطالعة أقوال الفقهاء فى الكلام على النية تلاحظ أنهم قد عبروا بتعبيرات تفيد بوجود هذا الفرق.

فقد نقل الأسنوى عن الماوردى: «أن النية هى القصد المقارن للفعل، وأما المتقدم عليه فإنه عزم»^(٥).

ونقل عن إمام الحرمين مثل ذلك وهو: «أن النية من قبيل القصد والإرادات وتعلق بما يجرى فى الحال أو الاستقبال، ف فيما يتعلق بالحال فهو القصد تحقيقاً، وما يتعلق بالاستقبال فهو الذى يسمى عزمًا»^(٦).

وجاء فى كتب الإمامية أن «النية إرادة تؤثر فى وقوع الفعل، وبها يكون الفعل

(١) ابن قدامة، (المغنى): ١/ ١١٣.

(٢) انظر: جواهر الكلام: ١/ ١١٨.

(٣) انظر: الروض النضير: ١/ ١٤٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) كافى المحتاج للأسنوى خ: ٥٥.

(٦) انظر: الحسينى (نهاية الأحكام): ص ٧.

فعل مختار، وهو المراد بمن فسرهما بالقصد على ما يظهر من كلام الأصحاب وأهل اللغة، وربما فسرت بالعزم فى بعض عبارات الأصحاب، والمراد بالعزم الإرادة المتقدمة على الفعل»^(١).

وذكر ابن عابدين فى حاشيته «وقيل: النية اسم للإرادة الحادثة، والعزم هو المتقدم على الفعل، والقصد هو المقترن به».

ولكن من تحقيق عبارات الفقهاء فى معنى النية يظهر لنا أنه لا يوجد أى فرق بينها.

وعلى هذا فيكون العزم قسمًا من أقسام النية، لا مباينًا لها، ويشهد لذلك تفسيرها بالعزم فى كتب اللغة كتفسيرها بالقصد أيضًا، وتفسيرها بالعزم فى بعض الأخبار المتواترة التى اشتملت على النية، كحديث: «نية المؤمن خير من عمله»^(٢).

وعلى ما تقدم يمكن أن نقول: إن اعتبار الفقهاء المقارنة فيما اعتبروها فيه إنما هو على سبيل الشرطية، لا أن المقارنة جزء من مسمى النية؛ لأن مسمى النية الإرادة المتعلقة بالفعل من غير قيد، فمسماهما كلى له نوعان: نوع اعتبرت فيه استقبالية متعلقة، وهو العزم، ونوع اعتبرت فيه حالية متعلقة وهو القصد التحقيقى، بمعنى الإرادة المؤثرة فى الفعل، وهو الذى اعتبرت المقارنة للفعل جزءاً منه.

فعلم أن مفهوم النية قدر مشترك بين النوعين، وانقسامه باعتبار انقسام الفصول

(١) جواهر الكلام: ١١٨/١.

(٢) هذا الحديث ذكره صاحب نهاية الأحكام وقال: هذا الحديث فى مسند الشهاب عن أنس، وفى معجم الطبرانى الكبير من حديث سهل بن سعد، والنواس بن سميان، وفى مسند الفردوس للديلمى من حديث أبى موسى، وانظر: نهاية الأحكام ص ١١٠.

ومعنى الحديث: أن المرء ينوى الإيمان ما بقى من عمره، وينوى العمل لله بطاعته ما بقى أيضاً، وإنما يختاره الله فى الجنة بهذه النية لا بعمله، ألا ترى أنه إذا آمن ونوى الثبات على الإيمان وأداء الطاعات ما بقى (يعنى فإنه غير ثابت حيث إنه ميت لا محالة) ولو عاش مائة سنة يعمل الطاعات، ولا نية له فيها أنه يعملها لله - فهو فى النار.

فالنية عمل القلب، وهى تنفع النوى وإن لم يعمل الأعمال، وأداؤها لا ينفعه دونها، فهذا معناه قوله: «نية الرجل خير من عمله». وانظر: لسان العرب م ١٥ طبعة بيروت ص ٣٤٨.

المقسمة له إلى ما يسبق على الفعل أو يقارنه، فالمقارنة جزء من ماهية النوع، لا ماهية الجنس^(١).

فالنية إن أريد بها إرادة الفعل الكلية والقصد الكلى - كانت المقارنة خارجة، وإن أريد بها القصد التحقيقى، أى الإرادة المؤثرة فى الفعل من حيث خصوصها لا من حيث اندراجها - كانت المقارنة جزءاً منها.

فتعريف النية إذن «بأنها قصد الشيء مقترناً بفعله إنما هو بالاعتبار الثانى لا بالاعتبار الأول؛ لأن الاعتبار الثانى هو الاعتبار فى غالب أبواب العبادات وغيرها، فهو من قبيل المجاز المشهور وليس من قبيل الحقيقة العرفية؛ لأن المعنى الأصلى لم يهجر فى استعمالات الفقهاء، ويدل عليه التقييد بالمقارنة فى قولهم فى باب الوضوء: «مقرونة بأول غسل جزء من الوجه».

وفى باب الصلاة «يشترط مقارنتها للتكبير». وقول الإمام الشافعى فى الأم والمختصر: «والنية مع التكبير لا تتقدم عنه ولا تتأخره». ونحو ذلك من العبارات.

فذكر قيد المقارنة واشتراطها دليل على أنهم أرادوا بالنية معناها الكلى، وإلا لم يحتج إلى ذكر قيد المقارنة لدخوله فى مسماتها فىكون تكراراً^(٢).

وهذا التحقيق لا ينافى قول الفقهاء فى تعريفها: هى لغة القصد، وشرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله؛ لأن قولهم: «هى لغة القصد» ليس المراد منه أن هذا المعنى خاص باللغة وليس متفقاً فى الشرع، بل هو مستعمل فيه أيضاً، فكثير ما يستعمل لفظ النية فى لسان الشرع مراداً به القصد، كقولهم: تجب نية الصوم. فالنية فيه بمعنى قصد الصيام قبل دخول وقته الذى أوله طلوع الفجر، وهو العزم الذى هو أحد نوعى القصد الذى هو معنى النية، فهذا المعنى شرعى أيضاً، أى إرادة أهل الشرع من لفظ النية، فلم يخالف اللغة.

وقولهم «شرعاً» ليس المراد منه أن هذا المعنى غير لغوى؟ لأنه أحد نوعى القصد المتقدم. وكثيراً ما استعمل العرب لفظ النية مراداً به المعنى المذكور، فهو لغوى

(١) نهاية الإحكام ص ٨.

(٢) المرجع السابق.

مجازى وليس معنى جديداً مخترعاً شرعاً، وإنما نسبته إلى الشرع من حيث إنه معتبر فى جميع أبواب العبادات ما عدا الصيام، وفى جميع العادات التى تكون من العبادات بالنية، وفى النزول لتحصيل الثواب.

فالتنية إذن معناها لغةً وعرفاً: القصد الكلى الشامل للعزم، والقصد المقارن للفعل، وتعريفها بالقصد المقارن للفعل تعريفٌ لها باعتبار أحد نوعيها لكونه الاعتبار فى الغالب، فالمقارنة ليست جزءاً بالنظر للمعنى الكلى، وهى جزء بالنظر للنوع وهو القصد التحقيقى.

وقد يسمى القصد بالاسم العام الذى هو لفظ النية، وهو الإرادة المتعلقة بالفعل حال الشروع والمؤثرة فيه؛ فتارة يطلق لفظ النية ويراد به القصد الكلى، وتارة يطلق ويراد به النوع المخصوص، ويعرف بالتعريف المتقدم من باب إطلاق الكلى وإرادة الجزئى، فهو من المجاز المشهور^(١).

إذا علم ما تقدم فى تحقيق النية، وأنها الإرادة المتعلقة بالفعل، سواء فى الحال أو الاستقبال - نعلم أن كل فعل صدر من عاقل متيقظ مختار لا يخلو عن نية، سواء كان من قبيل العبادات أو من قبيل العادات، وهو متعلق بالأحكام التكليفية من الإيجاب وغيره، وما خلا عنها فهو فعل غافل لاغ لا يتعلق به حكم، ونعلم ذلك من امتناع تكليف الغافل، فكل فعل من الأفعال العادية: كالأكل والشرب والقيام والقعود والبطش والمشى والنوم وإخراج الأذى والوطء، والحلول، والقعود - إذا صدر ممن ذكر لا يخلو عن حكم هو الإباحة، إن لم يقتصر بما يوجب حظره أو طلبه، فهو معتبر شرعاً، بخلاف ما إذا صدر من غير عاقل متيقظ، بأن كان مجنوناً أو ناسياً أو مخطئاً أو مكرهاً، فإنه لاغ لا يتعلق به حكم من الأحكام المذكورة لعدم وجود النية والقصد والإرادة فيه، فليس متعلق شرعاً ولا يتعلق به طلب ولا تخيير.

والحكم يبطلان الصلاة بفعل الناسى الذى ليس من جنس الصلاة إذا بلغ ثلاث حركات متوالية، وبكلامه إذا زاد عن ست كلمات، ونحو ذلك، وبطلان الوضوء والغسل والتيمم بالحدث والجنابة، إذا وقع من الناسى، وضمان المتعلقات من

(١) المرجع السابق.

المجنون ونحوه، وضمان الجزاء فى قتل الصيد المحرم أو من الحلال فى الحرم، وقطع أشجار الحرم منها، ووجوب الفدية على المحرم فى إزالة الشعر أو الظفر إذا وقع ذلك من ناس، وضمان الدية فى قتل النفس أو قطع الطرف أو إزالة المعانى إذا وقع ذلك خطأ، أو شبه عمد مع عدم نية القتل أو القطع، ونحو ذلك مما هو مذكور فى أبواب الفقه. لا يتنافى مع ذلك؛ لأن اعتبار الشارع ذلك ليس من باب التكليف، بل من باب خطاب الوضع، فهو لاغ تكليفاً وإن كان غير لاغ فى باب خطاب الوضع، فهو من باب ربط الأحكام بالأسباب^(١).

وعلى الجملة يمكن أن نستخلص مما سبق أن النية لازمة لكل فعل عبادة أو عادة، إلا أن هذه النية الشرعية التى هى إرادة الفعل وتوجيه النفس إليه الشاملة للعزم والقصد تحقيقاً. لا تكفى فى العادة التى تفتقر صحتها إلى المقارنة، بل لا بد فيها من القصد تحقيقاً الذى هو أحد فرعى النية، وهو الإرادة المتعلقة بالفعل الحالى. فالنية الاعتبارية فيه هى القصد تحقيقاً وهو المراد بالنية عند عدها من أركان العبادة كالوضوء، والغسل، والتميم، والصلاة، والزكاة، والحج.

وأما الصيام فالمراد بالنية فيه: العزم الذى هو الفرد الآخر للنية التى هى الإرادة الكلية؛ لأنه هو الذى يتأتى فيه، ومثل الصلاة وأخواتها فيما ذكر كنايات العقود، والحلول، فلا بد فيها من القصد تحقيقاً الذى هو النية المقارنة للفظ الكنائى أو الكتابة أو إشارة الأخرس التى يفهمها الفطن، وكذا الاستثناء فى الأقارير، والطلاق، والتعليق بأن شاء الله فى الطلاق، فلا بد من النية بمعنى القصد تحقيقاً قبل الفراغ من المستثنى فيه.



(١) يراجع نهاية الأحكام ص: ٩.

المطلب الثانى

فى بيان محل النية، ووقتها، والمجزئ منها شرعاً

١- محل النية:

محل النية هو القلب ؛ لأنه محل العقل والإرادة والميل والاعتقاد، وهذا هو قول جمهور علماء الشريعة . وقيل : إن العقل فى الدماغ لا فى القلب ، وروى هذا القول عن بعض الفقهاء ، وبناء عليه تكون النية فى الدماغ لا فى القلب^(١) .

ومذهب الجمهور أقوى وأرجح ، ويدل لهم :

أولاً : قول الله تعالى : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾^(٢) .

ثانياً : قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾^(٣) .

وقد اتفق جمهور الفقهاء - خلافاً لما نقله الماوردى عن البعض بوجوب التلفظ وضعفه - على أنه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجزأه ذلك ، فإنه لما كانت النية قصد الإنسان بقلبه ، وتوجهه به وميله إلى ما يريد به بفعله أغنت عن التلفظ بقول : ونويت كذا^(٤) .

(١) النية فى الشريعة الإسلامية ص ٦ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٧ .

(٣) سورة الحج الآية : ٤٦ .

(٤) الحسينى ، نهاية الأحكام ص ١٠ .

كما أن حديث النفس بالنية دون ميل إلى ما يريده بفعله لا يغنى عن ذلك الميل ولا يعتبر فيه نية .

كذلك لا يعتبر نية اللفظ المجرد عن القصد والميل ، والأعمال التي تنبئ على حديث النفس أو اللفظ المجرد لا وزن لها ؛ لأنها مبنية على غير أساس^(١) .

٢- وقت النية:

إذا كان الفعل يشتمل على أجزاء متعددة كالوضوء والصلاة - فإن النية تكون في أول الفعل ، وتكفي حيثئذ عما بعده من الأجزاء^(٢) .

ووقتها في الوضوء عند المالكية أول بدء الوضوء ، فلو غسل بعض الأعضاء بدون نية فإن وضوءه يبطل ، وقد يغتفر تقدمها على الفعل عندهم بزمان يسير ، فلو جلس للوضوء ونواه ثم جاءه الخادم بالإبريق وصب على يديه ولم ينو بعد ذلك فإن وضوءه يصح ؛ لأنه لم يفصل بين وضوئه وبين النية فاصل كثير .

ولكن يلاحظ أن النية عند المالكية تلزم عند غسل الوجه ، وعليه فينوي للسنن السابقة على الوجه نية منفردة^(٣) . وعلى هذا فلا يقال إنه يلزم على كون النية عند غسل الوجه خلو الأجزاء السابقة عليه عن النية ، لأن للوضوء عندهم نيتين^(٤) .

وقال بعضهم : إن النية عند غسل اليدين للكوعين ، وقد جمع بعضهم بين القولين ، فقال : إنه يبدأ بالنية أول الفعل ويستصحبها لأول الفروض ، فإذا فعل ذلك صدق عليه أنه أتى بها عند غسل اليدين للكوعين ، وصدق عليه أنه أتى بها عند غسل أول فرض^(٥) .

وأما عند الحنفية والشافعية ، فهو أول غسل جزء من الوجه .

(١) الشعراني (الميزاني الكوي) ٩٦/١ .

(٢) نهاية الأحكام ١٠/١٢٢ .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ١/٥٣ .

(٤) حاشية الدسوقي ٩٣/١ .

(٥) المرجع السابق .

وأما عند الحنابلة، فإن وجوبها عندهم هو وقت المضمضة؛ لأنها أولى واجبات الوضوء عندهم وإن كان يستحب تقديمها على غسل اليدين والتسمية لتشمل أول واجباته، كما يستحب استدامة ذكرها في سائر وضوئه^(١).

وقد استثنى الفقهاء الصيام من شرط مقارنة النية لأول الفعل، ذلك لأن المقارنة لا تتأتى فيه، ومثلها كنيات العقود والحلول، فزمنها فيها زمن النطق بلفظ الكناية قبل الفراغ منه^(٢).

وأما الزكاة والكفارة والأضحية فزمن النية فيها إما عزل المال المخرج للزكاة والكفارة وعزل الشاة التي يضحي بها، وإما زمن الإعطاء للمستحق في الزكاة والكفارة وزمن الذبح في الأضحية ويشترط في ذلك كله إسلام الناوي وتمييزه، وعلمه بالمنوى، وعدم إتيانه بما ينافيها بأن يستحبها كحكمها^(٣).

٣- الحكمة من لزوم النية للأعمال الشرعية وحاجتها إليها:

سبق أن ذكرنا أن كل عمل اختياري لا ينفك عن نية غالباً، ولا يخرج عن ذلك إلا فاقد العقل أو ما لا يعقل أصلاً، كالبهائم، ولكن لما كان مجال هذا البحث هو النية الشرعية، وهو القصد الخاص - كان لا بد وأن نوضح الحكمة في لزومها للأعمال الشرعية.

ويمكن أن نجملها فيما يأتي:

- أ- تميز العبادات عن العادات بتميز ماهية ما هو لله من العمل وما ليس له.
- ب- تمييز مراتب العبادات في أنفسها لتمييز مكافأة العبد على ما فعله، ويظهر قدر تعظيمه لربه^(٤).

(١) الكافي: ٣٨/١.

(٢) الحسيني (نهاية الأحكام): ١٠، ١٢٢.

(٣) المرجع السابق، والفقهاء على المذاهب الأربعة: ٥٣/١.

(٤) النية في الشريعة الإسلامية: ص ١٠.

ومن أمثلة الأول:

- ١ - الغسل : يكون تبرداً أو عادة .
- ٢ - دفع الأموال : يكون صدقة شرعية ، ومواصلة عرفية .
- ٣ - الإمساك عن المفطرات : تكون عبادة ، وحاجة .
- ٤ - حضور المساجد : يكون مقصوداً للصلوات ولحاجة يعجز عن مجرى الذات .

ومن أمثلة الثاني:

الصلاة تنقسم إلى فرض ومندوب ، وكذلك القول في قربات المال ، والصوم ، والنسك ؛ فشرعت النية لتمييز هذه الرتب^(١) .

ويتضح مما سبق أن كل عبادة لم تشبه بغيرها من العبادات بأن لم تختلف نوعاً ولا فرداً ولكن اشتبهت بغيرها من العادات - كفى في نيتها ما يميزها عن العادات فقط .

وكل عبادة اشتبهت بغيرها من العبادات بأن شاركتها في جنسها أو نوعها عبادة أخرى - كالظهر مثلاً - يشاركها في نوعها - الذى هو الفرض - بقية الصلوات الخمس وصلاة الجنازة ، وفي جنسها ، الذى هو الصلاة الرواتب وباقي السنن - لا بد في نيتها من ملاحظة جميع ما يميزها عن كل ما يشاركها في جنسها ونوعها ، بأن يلاحظ اسمها لتمييز عن باقي الخمس ، وفرضيتها لتمييز عن السنن .

وإنما وجب ملاحظة ما سبق في النية ؛ لأن المقصود منها تمييز العبادات المخصوصة عن غيرها كما سبق ، وحيث حصل المقصود الذى هو واجب في النية لم يجب شيء وراءه ، وهو معنى قول الفقهاء : يجب أن يكون المنوى معلوماً .

فيتضح من ذلك أن النية قصد مشترك بين العبادة وغيرها ، ولكن شرطه بقصد العبادة فقط إذا كانت العبادة لا تشبه بغيرها من العبادات ، فتتميز حينئذ عن العادة بقصد العبادة فقط ، أما إذا كانت العبادة تشبه بغيرها من العبادات - فزاد شرط

(١) راجع نهاية الأحكام : ١٠ و ١١ ، والمرجع السابق .

تعيينها كالصلاة، إذ الواجب فيها متعدد، وكذا يزداد شرط الفرضية مثلاً للاحتراز عن النفلية.

ومتى تعين المقصود بمخصصاته لم يشترط وراء ذلك شرط آخر. فصوم رمضان إن كان في الوقت يكفى فيه صوم الغد لأنه متعين في ذاته، فلا يحتاج لتعيينه. وأما إذا كان خارج الوقت فيشترط قصد القضاء عن رمضان؛ لأن الزمن لا يعينه.

فالشروط اللازمة في قصد العبادة ما يعين تلك العبادة، وإلى هذا يشول قول الفقهاء. وإن كيفية النية تختلف باختلاف الأبواب؛ لأن العبادة إن كانت غير مشبهة بغيرها - كما تقدم - لزم قصد العبادة فقط، وإلا خصصت بما يميزها، وهذه قاعدة مضطردة لا تختلف في أى باب من أبواب الفقه وإن لم أرها منصوصة.

والله أعلم



المطلب الثالث

فى ما يقتقر إلى النية الشرعية

التعاليم الشرعية للعباد: إما مطلوبة، وإما مباحة. والمطلوب: إما أوامر وإما نواه، ولكل حكمها.

الأوامر قسمان:

الأول: ما تكون صورة فعلة كافية فى تحصيل مصلحته: كأداء الديون والنفقات وما شابه ذلك، فإن المصلحة المقصودة من هذه الأمور انتفاع أربابها، وذلك لا يتوقف على قصد الفاعل لها، فيخرج الإنسان من عهدها وإن لم ينوها.

القسم الثانى: أن تكون صورة فعله ليست كافية فى تحصيل المصلحة المقصودة منه: كالصلوات والطهارات والصيام والنسك، فإن المقصود منها تعظيم الله - تعالى - بفعالها، والخضوع له فى إثباتها، وإنما يحصل ذلك إذا قصدت من أجله سبحانه، فإن التعظيم بالفعل من غير المعظم محال، كمن صنع ضيافة لإنسان انتفع بها غيره. فإننا نجزم بأن المعظم الذى قصد إكرامه الأول دون الثانى وهذا القسم من الأوامر الذى اشترطت النية فى الخروج من عهده وفى تضعيف ثوابه^(١).

(١) النية ص ١٠.

٢- النواهي والمباحات:

أما النواهي، فيخرج الإنسان من عهدها بتركها. وإن لم يشعر بها، فضلاً عن القصد إلى ذلك الترك^(١). وكذلك الأمر في المباحات، فإنها ليست مفتقرة إلى نية وإن كانت لا تكون عبادة إلا إذا نوى بها العبادة: كالأكل والشرب يقصد بهما التقوى على الطاعة، والجماع يقصد به إعفاف نفسه وزوجه وحصول نسل يعبد الله تعالى، وترك الزنا والخمر مثلاً يقصد به امتثال نهى الشارع.

وهكذا كل فعل يصح أن يكون عبادة لا بد فيه من القصد؛ ليكون عبادة يترتب عليها الثواب، وإليه يشير حديث «إنما الأعمال بالنيات»^(٢). وهذا الحديث متفق عليه، فيبقى استحضار النية عند المباحات والعادات؛ ليثاب عليها ثواب العبادة، ولا مشقة عليه في القيام بها، بل هي مألوفة لنفسه مستلذة^(٣).



(١) المرجع السابق ص ٢٣.

(٢) وفيه: «وإنما لكل امرئ ما نوى». وقد أخرجه النسائي في سننه (١٠٢/٢) في كتاب الطلاق عن علقمة عن عمر -رضي الله عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

(٣) الحسيني، نهاية الأحكام: ص ١٢.

المطلب الرابع

فى بيان موقف العلماء والفقهاء

من وجوب النية فى الوضوء والغسل والتيمم

يتبين موقف الجميع من هذا الموضوع على النحو التالى :

١ - موقف الجمهور: لا تصح طهارة إلا بنية، سواء كانت الطهارة عن حدث أصغر، أو حدث أكبر .

وعلى ذلك فلا بد من وجوبها فى الوضوء والغسل، والتيمم عنهما، وهذا مذهب الشافعية والمالكية والحنابلة والشيعة (الإمامية^(١) والزيدية^(٢))، والإباضية^(٣)، والزهرى، وربيعه شيخ مالك، وإسحاق، وأبى ثور، وداود، وهو قول جمهور أهل الحجاز، ويروى ذلك عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه -^(٤).

٢ - مذهب الأوزاعى ومن وافقه: يصح الوضوء والغسل والتيمم بلا نية، إلى ذلك ذهب الأوزاعى والحسن بن صالح، وزفر^(٥).

٣ - مذهب الثورى وأصحاب رأى: تجب النية فى التيمم دون الوضوء والغسل، وهو مذهب الثورى وأصحاب رأى، ورواية عن الأوزاعى^(٦).

(١) انظر: جواهر الكلام: ٣/١.

(٢) انظر: الروض النضر: ١٤٦/١.

(٣) انظر: الإيضاح: ٤٨/١.

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب للنووى: ٣١١/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق.

٤ - أدلة الفريق الثانى والثالث: استدل الفريق الثانى ، والفريق الثالث - وهم الذين قالوا بعدم الوجوب - بما يأتى :

أولاً: يقول الله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ (١) الآية .

ثانياً: بقوله ﷺ لأم سلمة - رضى الله عنها - : «إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض علىك الماء فإذا أنت قد طهرت» (٢) وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التى وردت فى الأمر بالغسل من غير ذكر للنية .

٥ - أدلة الجمهور: استدل القائلون بوجوب النية بالأدلة الآتية :

أولاً: يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (٣) .

ثانياً: قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية .

ثالثاً: يقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» (٤) متفق عليه وقوله ﷺ : «الوضوء شطر الإيمان» (٥) .

رابعاً: بقياس الشافعى - رضى الله عنه - «إنها طهارة من حدث تستباح بها الصلاة فلم تصح بلا نية كالتيتم» .

خامساً: بقياس آخر «الطهارة عبادة ذات أركان ، فوجب فيها النية كالصلاة» .

(١) سورة المائدة الآية ٦ .

(٢) أخرجه النسائى فى سننه باب الطهارة : ١٥٨ / ١ .

(٣) سورة البينة : آية ٥ .

(٤) أخرجه النسائى فى سنة ١٠١ / ٢ فى كتاب الطلاق عن علقمة عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - .

(٥) وعند ابن ماجه فى سننه ١٠٢ / ١ من كتاب الطهارة عن أبى مالك الأشعرى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : «إسباغ الوضوء شطر الإيمان ، والحمد لله ملء الميزان ، والتسبيح والتكبير ملء السموات والأرض ، والصلاة نور ، والزكاة برهان ، والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو عليك . كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» .

٦ - توجيه الأدلة: وقد وجه الفريق القائل بعدم الوجوب أدلته على النحو التالي :

أولاً: فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية .

أمر بالغسل والمسح مطلقاً عن شرط النية، ولا يجوز تقييد المطلق إلا بدليل^(١).

ثانياً: فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾^(٢) الآية .

نهى الجنب عن قربان الصلاة إذا لم يكن عابر سبيل إلى غاية الاغتسال مطلقاً عن شرط النية، فيقتضى انتهاء حكم النهى عند الاغتسال المطلق، وشرط الغسل مقترناً بالنية - فيه مخالفة للكتاب^(٣).

ثالثاً: إن الأمر بالوضوء فى الآية: إنما هو الحصول للطهارة كما فى آخر آية الوضوء ﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ﴾ وحصول الطهارة لا يقف على النية، بل على استعمال المطهر فى عمل قابل للطهارة، والماء مطهر لما روى عن النبى ﷺ أنه قال: «إن الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه»^(٤).

وقال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(٥) والطور اسم للطاهر فى نفسه المطهر لغيره، والمحل قابل . وبه تبين أن الطهارة عمل الماء خلقة . ونية الإنسان فضل فى الباب حتى لو انهدم عليه المطر أجزاءه عن الوضوء والغسل، فلا يشترط لها النية إذ اشتراطها لا اعتبار الفعل الاختيارى . وبه تبين أن اللزوم للوضوء معنى الطهارة دون معنى العبادة؛ لأن معنى العبادة فيه من الزوائد فإن اتصلت به النية يقع

(١) بدائع الصنائع ١٩/١ .

(٢) سورة النساء آية: ٤٣ .

(٣) بدائع الصنائع: ١٩/١ .

(٤) أخرجه ابن ماجه فى باب الطهارة من حديث أبى أمامة . وفى الزوائد: إسناده ضعيف، قال السندى:

الحديث بدون الاستثناء رواه النسائى وأبو داود والترمذى من حديث أبى سعيد الخدرى .

(٥) سورة الفرقان الآية: ٤٨ .

عبادة، وإن لم تتصل به لا يقع عبادة لكنه يقع وسيلة إلى إقامة الصلاة لحصول الطهارة بالسعى إلى الجمعة^(١).

رابعاً في الحديث : «الوضوء شطر الإيمان» إن المقصود بالإيمان الصلاة، فتأويله بأنه شطر الصلاة بإجماعنا على أنه ليس يشترط للإيمان، لصحة الإيمان بدونه؛ لأن الإيمان هو التصديق، والوضوء ليس من التصديق في شيء. فكان المراد منه أنه شطر الصلاة لأن الإيمان يذكر على إرادة الصلاة؛ لأن قبولها من لوازم الإيمان. قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾^(٢) أى صلاتكم إلى بيت المقدس.

يقول أصحاب الرأى: وهكذا نقول فى التيمم إنه ليس بعبادة، إلا أنه إذا لم تتصل به النية لا يجوز أداء الصلاة به، لا لأنه عبادة، بل لانعدام حصول الطهارة؛ لأنه طهارة ضرورية جعلت طهارة عند مباشرة فعل لا صحة له بدون الطهارة، فإذا عرى عن النية لم يقع طهارة، بخلاف الوضوء لأنه طهارة حقيقية فلا يقف على النية^(٣).

وقد وجه الجمهور أدلتهم على النحو التالى:

أولاً: فى قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾. إن الإخلاص هو عمل القلب، وهو النية، والأمر به يقتضى الوجوب^(٤).

ثانياً: فى قول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، إن معناه: فاغسلوا وجوهكم للصلاة، كما يقال: إذا لقيت الأمير فترجل، أى: له، وإذا رأيت الأسد فاحذر، أى: منه. وهذا معنى النية^(٥).

ثالثاً: فى حديث: «إنما الأعمال بالنيات» قالوا: إن لفظ إنما للحصر، وليس المراد صورة العمل، فإنها توجد بلا نية، وإنما المراد أن حكم العمل لا يثبت إلا

(١) بدائع الصنائع: ٢٠/١.

(٢) البقرة: الآية ١٤٣.

(٣) بدائع الصنائع: ٢٠/١.

(٤) شرح المذهب: ٣١٣/١.

(٥) المغنى: ١١٣/١.

بالنية، فنفى أن يكون له عمل شرعى إلا بالنية. فمعنى الحديث: أن الأعمال لا أساس لها ولا تقويم ولا اعتبار ولا تحسب ولا يترتب عليها ثواب أو عقاب. إلا بالنية. وهذا أحسن ما قرر به الحديث، فوجب الحمل إليه. وهو يتناول جميع الأعمال لإفادة الألف واللام العموم^(١). ويقوى ذلك آخر الحديث «وإنما لكل امرئ ما نوى» وهذا لم ينو الوضوء فلا يكون له^(٢).

رابعاً: فى توجيه قياس: «أنها طهارة من حدث استباح بها الصلاة، فلم تصح بلا نية كالتييم» قالوا: التعبير بالحدث احتراز عن غسل الذميمة من الخيض^(٣). فإن قالوا بأن التيمم لا يسمى طهارة. فالجواب أنه ثبت فى الصحيح قوله ﷺ: «جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً»^(٤). وفى رواية لمسلم «وتربتها طهوراً».

وثبت أنه ﷺ قال: «الصعيد الطيب وضوء المسلم»^(٥). وما كان وضوءاً كان طهوراً، وحصلت به الطهارة.

فإن قيل: التيمم فرع للوضوء، ولا يجوز أن يؤخذ حكم الأصل من الفرع. فالجواب: أنه ليس مأخوذاً من الوضوء، بل بدل عنه، فلا يمنع أخذ حكم المبدل من حكم بدله. ولأنه إذا افتقر التيمم إلى النية مع أنه ضعيف. إذ هو فى بعض أعضاء الوضوء. فالوضوء أولى^(٦).

فإن قيل: التيمم يكون تارة بسبب الحدث وتارة بسبب الجتابة، فوجب فيه النية لتمييز. فالجواب من وجهين.

(١) النية فى الشريعة الإسلامية: ص ٩.

(٢) شرح المذهب: ٣١٣/١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) وهو جزء من حديث رواه البخارى، عن جابر بن عبد الله، عن النبى - صلى الله عليه وسلم - وأوله: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً» وانظر: البخارى ٢١٤/٣.

(٥) البخارى: ٢٢/٣ باب التيمم عن عمران بن حسين، كما أخرجه النووى فى شرح المذهب: ٣١٣/١.

(٦) شرح المذهب: ٣١٣/١.

أحدهما : أن التمييز غير معتبر ولا يؤثر ، بدليل أنه لو كان جنباً فقط وظن أنه محدث فتيمة عن الحدث ، أو كان محدثاً فظن أنه جنب فتيمة للجنباء - صح .

والثاني : أن الوضوء أيضاً تارة يكون عن البول ، وتارة عن النوم ، فإن قالوا : وإن اختلفت أسبابه فالواجب شيء واحد - قلنا : وكذا التيمم وإن اختلفت أسبابه الواجب مسح الوجه واليدين . فإن قيل : التيمم بدل ، شأن البدل أن يكون أضعف من المبدل فافتقر إلى نية ، ككنايات الطلاق - فالجواب : أن ما ذكره منتقض بمسح الخف فإنه بدل ولا يفتقر عندهم إلى النية ، وإنما افتقرت كناية الطلاق إلى النية ؛ لأنها تحتمل الطلاق وغيره احتمالاً واحداً ، والصريح ظاهر في الطلاق .

وأما الوضوء والتيمم فإنهما عبادة ، بل التيمم أظهر في إرادة القرية لا يكون عادة ، بخلاف صورة الوضوء ، فإذا افتقر التيمم المختص بالعبادة إلى النية فالوضوء المشترك بينهما وبين العادة أولى ، فإن قيل : التيمم نص على القصد - وهو النية - بخلاف الوضوء فالجواب : أن المراد قصد الصعيد وذلك غير النية^(١) .

خامساً : في قياس : «الوضوء عبادة ذات أركان فوجبت فيها النية كالصلاة» أن العبادة هي الطاعة أو ما ورد التعبد به قرينة إلى الله تعالى ، وهذا موجود في الوضوء^(٢) .

ثم إن الأحاديث الكثيرة التي تدل على فضل الوضوء وسقوط الخطايا به مشهورة في الصحيح ، والتي جمعها النووي في جامع النية . كل هذا مصرح بأن الوضوء عبادة ، ولا حجة لمن ادعى أن ذلك خاص بمن فيه نية ، ولا يلزم من ذلك أن ما لا نية فيه ليس بوضوء ؛ لأن الوضوء في هذه الأحاديث هو المراد بقوله ﷺ : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور »^(٣) .

هذا هو مذهب الفريقين وأدلتهم وتقريراتها .

(١) المرجع السابق : ٣١٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ٣١٥ .

المطلب الخامس فى الترجيح والاختيار

وفى مجال الترجيح فإننى أرجح مذهب الجمهور لقوة أدلتهم ، وأما الجواب
زيادة على ما قرره الجمهور عن احتجاج الفريق المخالف بالآية والأحاديث . فإنها
جميعها مطلقة مصرحة ببيان ما يجب غسله ، غير متعرضة للنية ، وقد ثبت وجوب
النية بالآية والأحاديث والأقيسة التى ذكرها الجمهور ، كما أن دلالة الآية وإن لم
تكن راجحة لمذهب الجمهور فمعارضة لدلالة الفريق الآخر ، ثم إن حديث أم سلمة
عن نقض الصفائر فقط وهل هو واجب أم لا ، ليس فيه تعرض للنية ، وقد عرف
وجوب النية من قواعد الكتاب والسنة كما قرره الجمهور .

كما أن قياسهم الطهارة على إزالة النجاسة قياس مع الفارق لأنها من باب التروك ،
فلم تفتقر إلى نية كترك الزنا ، بخلاف الطهارة فإنها من المأمور به فى الأفعال .

وأما الجواب عن قياسهم على ستر العورة ، فهو أن ستر العورة وإن كان شرطاً
للصلاة إلا أنه ليس عبادة محضة ، بل المراد منه الحفظ والصيانة عن العيون ، ولهذا
يجب ستر عورة من ليس مكلفاً ولا من أهل الصلاة والعبادة ، كمجنون وصبى
لا يميز ، فإنه يجب على وليه ستر عورته .

أما الجواب عن طهارة الذمية من الحيض ، فهو أنها لا يصح طهارتها فى حق الله
تعالى ، وليس لها أن تصلى بتلك الطهارة إذا أسلمت . كما نص عليه الشافعى وهو
المذهب الصحيح^(١) . وإنما تصح فى حق الزوج للوطء ، للضرورة ؛ إذ لو لم نقل به
لتعذر الوطء ونكاح الكتابية . ثم إن ادعاء الحنفية ومن وافقهم بأن النية تجب فى

(١) شرح المذهب ١/٣١٥ .

التيتم - دون الوضوء والغسل - بنص الآية ؛ لأن آية التيمم ذكر فيها القصد ، وهو النص على قصد التراب ، وأن هذا القصد هو النية لا يقوى دليلاً لهم ، وذلك لأن القصد فى الوضوء يؤخذ من نص الآية أيضاً ، فإن الآية أمرت بالغسل ، والغسل إذا أطلق كان المراد بالماء الطاهر ، فحذف الماء لدلالة الغسل عليه ، وهذا ما يدل عليه العرف واللغة ، فإذا قلت «أغسل يداى دائماً قبل الأكل وبعده» لا يفهم أى عاقل على أن ذلك يغير الماء فى العادة .

أما تخصيص الصعيد بالذكر فى الآية فليس ذلك ؛ لأن المراد القصد فى التيمم دون الوضوء ، وإنما ذلك لبيان ماهية التيمم وحقيقته ، ولدرء السؤال الذى كان يرد على ذكر التيمم ، نظراً لأن التيمم هو القصد ، وهو ماذا نتييم به ؟ فكان الجواب صعيداً طيباً . فأغنانا الله عن مظنة السؤال وذكر لنا الجواب تخفيفاً ، فضلاً منه ورحمة .

على أن المطلوب الفضل فى الموضعين وهو مأمور به فى كل منهما ، فكان القصد واجباً مطلوباً لهم جميعاً ، فلم التخصيص فى أحد الموضعين دون الآخر ؟

على أن كثيراً من أهل الرأى فى كتبهم يقررون فى أكثر من موضع بأن الوضوء عبادة وأن النية واجبة فيه ، بل هى فرض ، وكان البعض الآخر منهم يحاول أن يثول هذا التقرير حتى يخضعه لمذهبه ، ويقول : يقصد أنها سنة ، ومن ذلك :

١ - أن الوضوء لا يقع بلا نية إلا بالفعل مع الغفلة والذهول ، إذ الفعل الاختيارى لا بد فى تحقيقه من القصد إليه . وهو إذا قصد الوضوء أو رفع الحدث أو استباحة ما لا يحل إلا به - كان منوياً^(١) .

٢ - أن الوضوء لا يقع عادة إلا بالنية ، ولا كلام فى ذلك ، وإنما الكلام فى أن استعمال الماء المطهر فى أعضاء الوضوء هل يوجد الطهارة بدون النية حتى يكون مفتاحاً للصلاة ، أو لا؟^(٢) .

٣ - وصرحوا بأن الوضوء بدون النية ليس عبادة ، وذلك كأن دخل الماء مدفوعاً أو

(١) فتح القدير : ٢١ / ١ .

(٢) شرح العناية من المرجع السابق : ٢١ / ١ .

مختاراً لقصد التبرّد أو لمجرد إزالة الوسخ، كما فى الفتح . قال فى «النهر»، ولا نزاع لأصحابنا مع الشافعى فى أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية، وإنما نزاعهم فى موقف الصلاة على الوضوء المأمور به^(١).

٤ - نقل ابن عابدين عن «أسرار» الدبوسى : «وكثير من مشايخنا يظنون أن المأمور به من الوضوء يتأدى من غير نية، وهذا غلط، فإن المأمور به عبادة، والوضوء بغير نية ليس بعبادة»^(٢).

٥ - ونقل أيضاً عن صاحب المبسوط، ولا كلام فى أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية، لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه؛ لأن الوضوء المأمور به غير مقصود، وإنما المقصود الطهارة، وهى تحصل بالمأمور به وغيره؛ لأن الماء مطهر بالطبع.

٦ - وصرحوا بأن الوضوء بدون النية ليس بعبادة، ويأثم بتركها، وبأنها فرض فى الوضوء المأمور به، وفى التوضؤ بسؤر حمار ونبيد تمر كالتيمم، وبأن وقتها عند غسل الوجه^(٣).

٧ - النية فى الوضوء سنة عندنا، والسنة ما يثاب على فعله، ويلام على تركه^(٤).

٨ - النية لغة : عزم القلب على الشئ، واصطلاحاً : قصد الطاعة والتقرب إلى الله - تعالى - فى إيجاد الفعل^(٥).

وعلى ذلك وبناء على تقاريرات نصوص أصحاب الرأى أنفسهم - لا يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية، فإنك إذا قلت للحنفى وهو يتطهر : ماذا تصنع؟ فسيقول لك : أتطهر.

وأما من لا يعرف ما يصنع فليس هو مكلف أصلاً.

(١) ابن عابدين : ٧٦ / ١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٧٥ / ١ .

(٤) فتح القدير : ٢١ / ١ .

(٥) ابن عابدين : ٧٥ / ١ .

ولعل شبهة من نقل عن الإمام أبى حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه، فإن الفرض عنده ما صرح القرآن بالأمر به أو ما لحق به من السنة المتواترة والإجماع، وغير الفرض ما جاء فى السنة غير المتواترة الأمر به^(١).

ففى السنة - عند أهل الرأى ما هو واجب، ومنها ما هو مندوب إليه . فلا يلزم من نفى الإمام أبى حنيفة فرضية النية نفى وجوبها، ونظير ذلك : اصطلاح السلف على التعبير عن الحرام بلفظ الكراهة، فإذا قيل : وكره سفيان الوضوء باللبن مثلاً - فمرادهم المنع من الفعل، والحرمة وعدم الصحة عند الفعل^(٢). والله أعلم.



(١) الميزان الكبرى : ١٦/١ .

(٢) المرجع السابق .

المبحث الثالث

السَّوَاكُ

سيكون منهجى فى الكلام عن هذا المبحث على النحو التالى:

- ١ - تعريف السواك.
- ٢ - فى حكم السَّوَاك، ومذاهب العلماء فيه.
- ٣ - حكم السواك للصائم بعد الزوال، وآراء الفقهاء فى ذلك.
- ٤ - الترجيح والاختيار.
- ٥ - الاستياك بالأصبع. هل يجرى فى السنة؟
- ٦ - كيفية استخدام السواك، والأوقات التى يندب فيها.



المطلب الأول فى تعريف السواك

قال الأسنوى: السواك مأخوذ من قولهم: سكت الشيء سوگًا، إذا دلكته. وقيل: من التساوک، وهو التحايل. يقال: جاءت الإبل تتساوک، أى تضطرب من الهزال^(١).

والجمع سوک بسكون الواو والأصل ضمها^(٢).

وقال أهل اللغة: السواک بكسر السين: يطلق على الفعل - وهو الاستياک - وعلى الآلة التى يستاک بها. . ويقال فى الآلة: مسواک^(٣). والسواک يذكر ويؤنث، إلا أن النوى قال: السواک مذکر، وغلط من قال إنه مؤنث، كما قال الأزهرى^(٤). هذا فى اللغة.

أما فى اصطلاح الفقهاء، فهو: استعمال عود أو نحوه فى الأسنان لإذهاب التغير^(٥).

وقيل: إن أول من تسوک هو الخليل إبراهيم، عليه السلام^(٦).

(١) الأسنوى: (كافى المحتاج): ص ٦٦.

(٢) حاشية الدسوقى: ١٠٢/١.

(٣) كافى المحتاج: ١٦.

(٤) شرح المهذب ٢/٢٦٧.

(٥) المرجع السابق.

(٦) مطالب أولى النهى: ٣٩/١.

المطلب الثاني

في حكم السواك ومذاهب العلماء فيه

اختلف العلماء في حكم السواك على مذهبين :

- ١- الأئمة الأربعة والشيعة وجمهور أهل العلم : أن السواك سنة .
- ٢- داود الظاهري ، وإسحاق : أنه واجب ، وزاد إسحاق فقال : إن تركه عامداً بطلت صلاته .

الأدلة:

وقد استدل من قال بالوجوب بأن السواك مأمور به ، والأمر يقتضى الوجوب .
وروى أبو داود بإسناده : «أن النبي ﷺ أمر بالوضوء عند كل صلاة - طاهراً أو غير طاهر - فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة»^(١) .

أمّا جمهور العلماء القائلين بعدم الوجوب - فكان استدلالهم هو أن جميع الأحاديث الواردة في فضله لا تدل على الوجوب في شيء ، وإنما غاية الأمر أنها تدل على السنة .

قال ابن قدامة في رد هذا الوجوب : ولنا قول النبي ﷺ : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٢) .

(١) المغني : ١ / ١٠٠ .

(٢) المرجع السابق .

وهذا الحديث متفق عليه . يعنى لأمرتهم أمر إيجاب ؛ لأن المشقة إنما تلحق بالإيجاب لا بالنذب ، وهذا يدل على أن الأمر فى حديثهم أمر نذب واستحباب .

ويحتمل أن يكون ذلك واجباً فى حق النبى ﷺ على الخصوص ؛ جمعاً بين الخبرين^(١) .

* * *

(١) كافى المحتاج مخطوط ص ٦٨ ، والفروق مسألة رقم ١٤ .

المطلب الثالث

فى حكم السواك للصائم بعد الزوال وآراء الفقهاء فى ذلك

سبق ذكر حكم السواك مطلقاً، ومذاهب العلماء فى ذلك، والرأى الراجع . أما الآن فتكلم عن حكمه بعد الزوال على مذهب الجمهور القائلين بعدم الوجوب .

وقد اختلف الجمهور أيضاً فيما بينهم على النحو التالى :

١- يكره السواك للصائم بعد الزوال . وبه قال الشافعى ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

٢- يكره السواك للصائم بعد العصر فقط ، وحكى ذلك عن المحب الطبرى^(١) .

٣- يجوز استعمال السواك مطلقاً فى أى وقت للصائم وغير الصائم ، ولا يكره استعماله بعد الزوال . وبهذا الرأى قال أبو حنيفة ومالك ، والرواية الثانية عن أحمد ، وقول للشافعى ذكره الشوكانى حكاية عن الترمذى^(٢) . واختاره جماعة من أصحابه منهم المزنى وابن عبد السلام والنوى^(٣) .

الأدلة:

أولاً: أدلة من قال إن السواك لا يكره إلا بعد الزوال :

استدل الشافعى ومن وافقه بالحديث المتفق عليه «لخلف فم الصائم أطيب عند

(١) المرجع السابق .

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ١٠٤/١ .

(٣) كافى المحتاج خ : ص ٦٨

الله من ريح المسك»^(١). وقد وجه أصحاب الشافعى استدلالهم على النحو الآتى:

هذا الحديث وإن كان يقتضى أنه لا فرق بين ما قبل الزوال وما بعده - لكنه مخصوص بما رواه الإمام الحافظ أبو بكر السمعانى من حديث جابر أن النبى ﷺ قال: «أعطيت أمتى فى رمضان خمس خصال»، ثم قال: «وثانيها: أنهم يمسون وخلوف أفواههم عند الله أطيب من ريح المسك»^(٢). وهو حديث حسن.

والمساء بعد الزوال، فخصصنا عموم الأول الدال على الطيب مطلقاً بمفهوم هذا^(٣).

ثانياً: أدلة من قال إن السواك لا يكره إلا بعد العصر

واستدل من قال بأن السواك يكره للصائم بعد العصر فقط بما يأتى:

١ - حديث أبى هريرة فى رواية الدارقطنى قال: «لك السواك إلى العصر، فإذا صليت فألقه فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: لخلوف فم الصائم . . .» الحديث^(٤).

٢ - حديث على - رضى الله عنه -: «إذا صمتم فاستاكروا بالغداة، فلا تستاكروا بالعشى؛ فإنه ليس من صائم تيبس شفتاه بالعشى إلا كانتا نوراً بين عينيه يوم القيامة». أخرجه البيهقى^(٥).

قال صاحب هذا القول لتعزيد مذهبه: وهذه الأحاديث نص فى المطلوب.

ثالثاً: أدلة من أباحوا السواك فى كل وقت حتى للصائم

استدل أصحاب المذهب الثالث - وهم جمهور الفقهاء وأكثر أهل العلم - بما يأتى:

(١) انظر: البخارى بشرح الكرماتى: ٧٨/٩.

(٢) فى كنز العمال. أخرجه ابن وهبة عن جابر. وانظر: الكتر على مسند أحمد: ٢٧٢/٣. وقال الأسنوى فى «كافى المحتاج» ص ٦٨: هو من حديث جابر، وهو حديث حسن.

(٣) كافى المحتاج: ٦٨.

(٤) نيل الأوطار: ١٠٣/١.

(٥) المرجع السابق.

١- بحديث عامر بن ربيعة قال: «رأيت رسول الله ﷺ ما لا أحصى يتسوك وهو صائم»^(١).

٢- وبحديث عائشة-رضى الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: «من خير خصال الصائم السواك» رواه ابن ماجه^(٢).

وقد وجه الجمهور أدلتهم على النحو التالى:

١- فى الحديث الأول قالوا: إنه يدل على استحباب السواك للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت، وهو رد على الشافعى فى قوله بالكراهة بعد الزوال مستدلاً بحديث الخلف.

قال ابن عبد السلام فى قواعد الكبرى: وقد فضل الشافعى تحمل الصائم مشقة رائحة الخلف على إزالته بالسواك، مستدلاً بأن ثوابه أطيب من ريح المسك. ولا نوافق الشافعى على ذلك إذ لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الرجحان بالأفضلية. ألا ترى أن الوتر عند الشافعى فى قوله الجديد أفضل من ركعتى الفجر مع قوله- عليه السلام -: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها». وكم من عبادة قد أثنى الشارع عليها وذكر فضيلتها، وغيرها أفضل منها، وهذا من باب تزاحم المصلحتين اللتين لا يمكن الجمع بينهما، فإن السواك نوع من التطهر المشروع لأجل الرب سبحانه؛ لأن مخاطبة العظماء- مع طهارة الأفواه- تعظيم لا شك فيه، ولأجله شرع السواك. وليس فى الخلف تعظيم ولا إجلال، فكيف يقال إن فضيلة الخلف تربو على تعظيم ذى الجلال بتنظيف الأفواه.

قال الحافظ فى «التلخيص»: استدلال أصحابنا الشافعية بحديث «خلف فم الصائم» على كراهة الاستياك بعد الزوال لمن يكون صائماً- فيه نظر^(٣).

(١) الحديث أخرجه الشوكانى فى نيل الأوطار ١/ ١٠٤، وقال: رواه أحمد، وأبو داود، والترمذى وقال حديث حسن. قال الحافظ: رواه أصحاب السنن، وابن خزيمة، وعلقه البخارى وضعفه، لكن حسنه غيره. وقال الحافظ أيضاً: إسناده حسن.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

ثم قالوا في توجيه الحديث الثاني : إنه يدل على أن السواك من خير خصال الصائم ، من غير فرق بين ما قبل الزوال وما بعده . وقد اعترض على الجمهور في استدلالهم بهذا الحديث الأخير بأنه لا يصلح حجة لأنه ضعيف . ضعفه صاحب التلخيص ، وقال ابن حبان : لا يصح . وذكره ابن الجوزي في الموضوعات^(١) .

وأجابوا عن هذا الاعتراض بما قاله الحافظ : إن له شاهداً من حديث معاذ ، رواه الطبراني في الكبير ، ومن حديث ابن عباس ، رواه ابن منيع في سننه : «أن النبي ﷺ تسوك وهو صائم» وهو يدل على أن السواك من خير خصال الصائم من غير فرق بين ما قبل الزوال وما بعده^(٢) .

وقد رد الجمهور على من قال بكرهه استعمال السواك بعد العصر فقط بأن الحديث الأول من أدلتهم معارض بحديث عامر على فرض صحته ، لكنه لا حجة فيه مطلقاً ؛ لأن فيه عمر بن قيس وهو متروك الحديث . وردوا الحديث الثاني - وهو حديث على - بأن إسناده ضعيف كما قال الحافظ ، ولكن على فرض صحته لا دلالة فيه لأنه لم يصرح فيه بالرفع^(٣) .

* * *

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق : ١٠٥ .

(٣) المرجع السابق : ص ١٠٤ .

المطلب الرابع فى الترجيح والاختيار

وفى مجال الترجيح فإننى أرجح مذهب الجمهور لقوة أدلتهم، ولأن القول بالرأى الآخر فيه تعارض مع ما قرره التشريع الإسلامى السامى فى نصوصه القاطعة وقواعده العامة من قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(١)، ومن قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» وفى تقييد إزالة الرائحة الكريهة عن المرء بوقت دون آخر حرج عليه وضرر به، بل وعلى الغير أيضاً، وذلك لتضررهم من هذه الرائحة الكريهة التى تخرج من فمه وقت اللقاء به أو الاجتماع معه فى مجتمع ما، مما لا غنى للناس عنه بالضرورة: كالمساجد، والمركبات العامة، والخاصة، ودور العلم، والأماكن العامة، وغير ذلك. ولا شبهة لمن يعترض بأن ذلك يمكن تجنبه بالبعد عن الناس والاعتزال، فإن ذلك ضرر أكثر، والإنسان اجتماعى ومدنى بطبعه ولا غنى له عن الناس ولا للناس عنه، والإسلام يدعو إلى التجمع ويبغض العزلة.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإسلام يعتنى بصحة الإنسان ونظافته، بل قد جعل هذه النظافة من جملة الإيمان، كما أنه يحافظ على مظهره الخارجى أمام الناس، وطلب منه أن يكون حسناً وحنئاً على ذلك كثيراً.

وإذا ربطنا هذا التقرير الشرعى بما أكده الطب الحديث من أن أكثر الأمراض التى تصيب المرء قد يرجع سببها إلى إهمال الإنسان لصحته، وعدم المحافظة على نظافته ونظافة ما بداخله من أسنان ولثة، مما قد يترتب عن ذلك إصابتها بالأمراض التى قد تنتشر منها إلى باقى الجسم، وخصوصاً الباطنية منها. علمنا حكمة عدم التقييد فى استعمال السواك بوقت دون آخر، ولا بوصف دون وصف.

(١) سورة الحج الآية: ٧٨.

على أننى أرى أنه لا دلالة أيضاً فى الأحاديث المطلقة، بل والمقيدة منها، فى استحباب ترك إزالة الرائحة الكريهة التى نشأت عن الصيام أيضاً.

وإنما كل ما تدل عليه هذه الأحاديث أن الصيام فضله عظيم على ما ينال فيه المرء من مشقة حتى مشقة الخلوف على النفس، والتى قد تنشأ عادة من أثر الصيام، ويكون ذلك من داخل الجوف نفسه. وقد لا ينفع المرء معها حتى السواك الذى يمنع الأثر الخارجى فقط، والذى قد لا يفيد فى التغلب على إزالة هذه الرائحة الكريهة التى فيها مشقة على النفس. فبين الله - سبحانه وتعالى - أن مغالبة ذلك له فضل عظيم، وهو وإن كان أثره مكروهاً عندنا إلا أنه أطيب عند الله من ريح المسك، وهذا فضل منه ورحمة على عباده.

ثم إن استدلال الشافعى بالحديث على كراهيته الاستياك بعد الزوال للصائم لأنه يزيل الخلوف الذى هو أطيب عند الله من ريح المسك - لا ينهض ولا يقوى على تخصيص الأحاديث القاضية باستحباب السواك على العموم، ولا على معارضة تلك الخصوصات.

قال ابن دقيق العيد: «السرف فيه - أى فى السواك عند الصلاة - أننا مأمورون به فى كل حال من أحوال التقرب إلى الله - تعالى - بأن نكون فى حالة كمال ونظافة؛ إظهاراً لشرف العبادة»^(١).

(١) انظر: سبل السلام: ٣٠٠/١.

المطلب الخامس

فى الاستيائك بالأصبع وهل يجزئ فى السنة؟

بعد أن ذكرنا تعريف السواك، وحكمه، والسواك للصائم وآراء العلماء فى ذلك -بقى علينا أن نتكلم عن «السواك»، أى: الآلة التى يستاك بها، وما المجزئ منها فنقول:

اتفق الأئمة وجميع العلماء بالإجماع على أن السواك المجزئ فى حصول السنة للمرء هو كل ما يزيل التغير والقلح عن القم والأسنان إذا كان منفصلاً عنه^(١).

وإنما حصل الخلاف فى جزئه المتصل به كأصبع نفسه، هل تجزئ فى حصول سنة السواك؟ على ثلاثة أقوال:

مذاهب العلماء:

١ - عدم الإجزاء بالاتفاق: إذا كانت الأصبع لينة، وعلى اختلاف فيما بينهم إذا كانت خشنة والمشهور عندهم عدم الإجزاء، وهو مذهب جمهور الشافعية، وقال به الرافعى، واختاره الأستوى^(٢)، وقال النووى: إنه يجزئ لحصول المقصود وبهذا قطع القاضى حسين، والمحاملى، والبغوى، والرويانى^(٣).

(١) شرح المذهب ١/ ٢٦٩.

(٢) كافى المحتاج خ ١/ ٦٨.

(٣) شرح المذهب ١/ ٢٨٢.

٢- إن لم يقدر على عود ونحوه مما يستاك به - حصل الإجزاء به لمكان العذر، وإلا فلا، وبهذا قال المالكية^(١) والشيعة الإمامية^(٢) وحكاية للرافعي^(٣).

٣- الإجزاء مطلقاً بدون تفصيل، وهو مذهب الحنفية والصحيح من مذهب أحمد ابن حنبل.

يقول الحنفية: وله أن يستاك بأى سواك كان: رطباً أو يابساً، مبلولاً أو غير مبلول، صائماً أو غير صائم، قبل الزوال أو بعده، لأن نصوص السنة مطلقة^(١).

ويقول ابن قدامة^(٢) الحنبلي: وإن استاك بأصبعه أو خرقة - فقد قيل لا يصيب السنة؛ لأن الشرع لم يرد به، ولا يحصل من الإنقاء حصوله بالعود. والصحيح أنه يصيب بقدر ما يحصل من الإنقاء، ولا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها.

الأدلة:

وقد استدل الفريق الأول (جمهور الشافعية) على عدم الإجزاء بأن السواك بالأصبع لا يعد سواكاً، ولا يطلق عليه ذلك، واشتراطوا فيه أن يكون منفصلاً. واستدل من فرق منهم بين الأصبع اللينة والخشنة بحصول المقصود - بالخشنة دون اللينة^(٣).

واستدل الحنفية ومن وافقهم بالآتي:

أولاً: بما رواه أحمد عن علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أنه دعا بكوز من ماء فغسل به وجهه وكفيه ثلاثاً، وتمضمض ثلاثاً، فأدخل بعض أصابعه فى فيه، واستنشق ثلاثاً، وغسل ذراعيه ثلاثاً، ومسح رأسه واحدة. وذكر باقى الحديث

(١) حاشية الدسوقي ١/ ١٠٢.

(٢) البيان ص ٩.

(٣) الشرح الكبير للرافعى ١/ ٣٧٠.

(١) بدائع الصنائع: ١/ ١٩.

(٢) فى المغنى: ١/ ١٠١.

(٣) شرح المذهب: ١/ ٢٨٢.

وقال : هكذا كان وضوء نبي الله ﷺ^(١) . ففي قوله : « فأدخل بعض أصابعه في فيه » دليل على أنه يجزئ التسوك بالأصبع .

ثانياً : بما رواه ابن عدى ، والدارقطنى ، والبيهقى من حديث عبد الله بن المنثى ، عن النضر ، عن أنس مرفوعاً بلفظ : « يجزئ عن السواك الأصابع »^(٢) .

وهذا الحديث وإن ضعفه البعض من جهة السند إلا أن الحافظ صححه وقال : لا أرى بسنده بأساً . وقد روى من طرق أخرى عن عائشة .

ثالثاً : بما رواه أبو عبيد في كتاب الطهور عن عثمان - رضى الله عنه - أنه كان إذا توضأ يسوك فاه بأصبعه^(٣) .

رابعاً : بما رواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة : « قلت : يا رسول الله ! الرجل يذهب فوه فيستاك ؟ قال : نعم . قلت : كيف يصنع ؟ قال : يدخل أصبعه في فيه » .

وقد رد المعارضون هذا الحديث ، وقالوا : لا يصح الاحتجاج به ؛ لأن في إسناده عيسى بن عبد الله الأنصارى ، ولا يروى إلا بهذا الإسناد ، وقد قال الحافظ : وعيسى ضعفه ابن حبان . وذكر له ابن عدى هذا الحديث من مناكيره .

الترجيح

وفي مجال الترجيح فإننى أرجح ما ذهب إليه الحنفية ومن وافقهم ، وذلك لقوة أدلتهم ، ولا يضعفها ما ذكره المخالف من أحاديث ضعفت . فإنه على فرض عدم صحتها فإنه يكفى فى ذلك حديث على وهو صحيح ، وكذا الأثر المروى عن عثمان ، فإنهما نص فى المطلوب .

(١) نيل الأوطار : ١ / ١٠٣ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

المطلب السادس

فى كىففة استءءءام السواء؁ والأواءاء الفف ففءب ففها

كىففة الاسءعمال:

أما عن كىففة اسءعماله؁ ففء أءمع العلماء على أنه فسءعمل بالطرفقة الفف لا ءضر بالأسنان؁ ولا ءصفب اللءة بسوء؁ وقالوا: فكره ما فءءقق معه هءا الضرر .

وءاء فى ءاشفة الءسوقى^(١) : وكره بعود الرفءان والرمان لءءرفكهما عرق الءزام؁ أو بعود الءلفاء أو أصبع الففرؑ ففانه فورء الأكلاء والبرص .

وءءقفقاً لهءا العرض ففء ذكروا أنه فسءاك عرضاً فى الأسنان وطولاً فى اللسان؁ والمقصوء بعرض الأسنان أن فسءعله من أعلى الأسنان إلى أسفل؁ أو من أسفلها إلى أعلاها؁ أى : ءءرفك السواء ءءى فافى إلى نهاءة الأسنان مبءءناً بالفك الأفمن كما فى السنة .

ونقل الرافعى عن الإمام العزالى أنه فسءءب طولاً وعرضاً؁ ففان اقءصر على أءءهما فالعرض أولى^(٢) .

قال الأسنوى : المراد بالعرض : عرض الأسنان؁ وهو عرض الوجه أفصاً؁ وأما السواء فى عرض الفم - وهو طول الأسنان - ففانه مكروه؁ وسبفه أنه فءرح اللءة^(٣) . وهءا ما أرشءنا إلفه الطب الءءفء .

(١) انظر : ءا ص ١٠٢ .

(٢) كافى المءءاء : ءا ٦٨/١ .

(٣) المرجع السابق .

وقت الاستعمال:

أما عن وقت الاستعمال فإن السواك مستحب في كل وقت يكون الإنسان في حاجة إليه، وقد جمعها الإمام النووي في ثلاثة: عند القيام للصلاة، وعند اصفرار الأسنان، وعند تغير الفم^(١). وزاد صاحب المغنى: (٢) عند القيام من النوم، لحديث حذيفة قال: «كان رسول الله ﷺ لا يرقد من ليل أو نهار فيستيقظ إلا وتسوك قبل أن يتوضأ»^(٣). رواه أبو داود. وهذا ما أرشدنا إليه الطب الحديث أيضاً. فقد نصح بعدم الإكثار من استخدامه، ولكنه أكد الحرص على استعماله عند القيام من النوم، وخصوصاً الطويل منه؛ لأن البكتريا التي تضر بالأسنان تنشط في ذلك الوقت، فكان الإسراع باستعمال السواك عند القيام من النوم إزالة لهذه البكتريا وقتلاً لها معاً.

وفي الوقت الذي يعلن فيه الطب الحديث ذلك، وأنه قد اكتشف الجديد في مجال طب الأسنان، وأنه قد أرشد إلى الداء وقدم العلاج - نعلن أن أستاذ الطب الإسلامي الأول محمد بن عبد الله ﷺ قد سبق إلى ذلك بأربعة عشر قرناً من الزمان حينما شخص الداء وأرشد إلى العلاج في قوله الحكيم: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب» وقدمه إلى العالم أجمع في ملايين التذاكر الطبية، والتي احتوتها كتب الفقه والحديث، وتوجد في المكتبات العلمية في شتى أرجاء العالم ليأخذ كل ما يفيد منها على مدى الأجيال ومستقبل البشرية جمعاء.

فسبحان صاحب هذا التشريع الإسلامي من إله حكيم عليم.

(١) شرح المذهب: ٢٦٣/١.

(٢) في المغنى: ١٠٠/١.

(٣) عند أبي داود بلفظه عن عائشة، وراجع سنن أبي داود ٢٠٠/١.

المبحث الرابع

الغسل من الجنابة

سيكون منهجى فى هذا المبحث على النحو التالى:

- ١ - تحقيق ماهية الغسل من الجنابة.
- ٢ - موقف الفقه الإسلامى فى الغسل من المنى إذا خرج عن محله ولم يندفع أو لم يظهر فى الخارج.
- ٣ - موقف الفقه الإسلامى من العمليات الجراحية التى يترتب عليها عدم تدفق المنى وعدم خروجه من قصبة الذكر. وهل الغسل واجب فى هذه الحالة أو غير واجب، مع الترجيح والاختيار.

* * *

المطلب الأول

فى تحقيق ماهية الغسل من الجنابة

لتحقيق هذه الماهية يلزم أن نحقق ماهية أفرادها كل على حدة: لغة وشرعاً، مبتدئين بمعنى الغسل ثم الجنابة.

أ - تحقيق الغسل: الغسل بالضم فى اللغة هو الاغتسال، كما يطلق على الماء الذى يغتسل به، وبالفتح مصدر غسل، وبالكسر ما يغسل به الرأس من خطمى وغيره^(١) وغسل الرجل المرأة، يغسلها غسلاً: أكثر نكاحها. وشرعاً: استعمال ماء طهور مباح فى جميع البدن^(٢).

ب - الجنابة: قال أهل اللغة^(٣): رجل جنب بمعنى غريب، والجمع أجانب. والجنابة ضد الغرابة، ومنه قول علقمة بن عبده:

فلا تحرمنى نائلاً عن جنابة فإنى امرؤ وسط العباب غريب

وأجنب الرجل تباعد^(٤). والجنابة المنى، وفى التنزيل: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^(٥) وقد أجنب الرجل، وجنب أيضاً بالضم، وجنب وتجنب، قال ابن برى فى آماليه على قوله «جنب بالضم»: المعروف عند أهل اللغة أجنب، وجنب بكسر النون وأجنب أكثر من جنابته، ومنه قول ابن عباس - رضى الله عنهما -: الإنسان لا يعجنب، والثوب لا يعجنب والماء لا يعجنب، والأرض لا تجنب. وقد فسر

(١) لسان العرب: ٦/١٤.

(٢) مطالب أولى النهى: ١٦٠/١.

(٣) لسان العرب: ٢٦٩/١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المائدة الآية: ٦.

ذلك الفقهاء وقالوا: أى لا يجنب الإنسان بمماسة الجنب إياه، وكذلك الثوب إذا لبسه الجنب لم ينجس، وكذلك الأرض إذا أفضى إليها الجنب لم تنجس، وكذلك الماء إذا غسل الجنب فيه يده لم ينجس.

والرجل جنب من الجنابة، وكذلك الاثنان والجميع والمؤنث، وهو علم تأويل ذوى جنب، فالمصدر يقوم مقام ما أضيف إليه، ومن العرب من يثنى، ويجمع ويجعل المصدر بمنزلة اسم الفاعل، وحكى الجوهري: أجنب وجنب بالضم، وقالوا: جنبان وأجنب وجنوب وجنابات.

قال سيويه: كسر على أفعال، كما كسر بطل على أبطال، كما اتفقوا فى الاسم عليه يعنى نحو جيل وأجيال وجنب وأجنب ولم يقولوا جنبه.

وفى الحديث: «ولا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب»^(١) وقال ابن الأثير: الجنب الذى يجب عليه الغسل بالجماع وخروج المنى، وأجنب يجنب إجنباً، والاسم الجنابة، وفى الأصل البعد. وإرادة الجنب فى هذا الحديث الذى يترك الاغتسال من الجنابة عادة فيكون أكثر أوقاته جنباً.

وفى لسان العرب: «الجنابة فى اللغة: مصدر أجنب، والجنب فى اللغة: من خرج منه المنى على وجه الشهوة. يقال: أجنب الرجل - إذا قضى شهوته من المرأة»^(٢). هذا كله فى اللغة.

أما معنى الجنابة شرعاً فلا يخرج عن المعنى اللغوى الذى حققناه آنفاً، فهى حالة تعترى المرء يلزمه بسببها الغسل لجميع البدن.

(١) الحديث أخرجه أبو داود فى سننه عن على - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - بلفظ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب». راجع المنهل العذب: ١/ ٢٩٤.

(٢) فتح القدير: ٤١/ ١، ولسان العرب: ٢٧١/ ١.

المطلب الثاني

فى موقف الفقه الإسلامى فى الغسل من المنى إذا خرج عن محله ولم يندفع أو لم يظهر فى الخارج

اتفق الفقهاء بالإجماع على أن المنى إذا خرج مندفعاً بشهوة خارج المحل ، أى منفصلاً عن ذكر الرجل وفرج المرأة ، فإنه يجب الغسل بلا خلاف .

أما إذا انفصل بشهوة عن محله ولم يظهر فى الخارج أو خرج بدون شهوة ، أو خرج من غير محله الطبيعى - فقد حصل الخلاف بين الفقهاء على الوجه التالى :

١ - لا يجب الغسل من المنى إلا إذا انفصل عن محله الطبيعى ، بشرط التدفق والشهوة ، ولو لم يخرج من ذكر الرجل أو فرج المرأة . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ومحمد^(١) ، وأحمد فى رواية عنه^(٢) ، وأحد القولين عند الإباضية^(٣) .

٢ - لا يجب الغسل من المنى إلا بظهوره فى الخارج على أى وجه كان حتى ولو كان بغير شهوة أو من من غير محله الطبيعى كصلب الرجل وترائب المرأة .

وإلى هذا ذهب الشافعية^(٤) ، والرواية الأخرى فى مذهب الحنابلة^(٥) ، والقول الآخر عند الإباضية^(٦) .

(١) فتح القدير : ٤١ / ١ .

(٢) الكافى : ٧١ / ١ .

(٣) المنهاج : ١٤٢ / ١ .

(٤) شرح المهذب : ١٢٢ / ٢ .

(٥) الكافى : ٧١ / ١ .

(٦) الإيضاح : ١٤٥ / ١ .

٣- لا يجب الغسل من المنى إلا إذا انفصل عن المحل وظهر في الخارج، بشرط التدفق والشهوة، وإلى هذا ذهب أبو يوسف^(١)، والشيعة الإمامية^(٢).

٤- يشترط للغسل من جنابة المنى خروجه من محله الطبيعي وظهوره في الخارج، بشرط الإحساس واللذة- في حق المرأة وانفصاله عن مقره إلى قسبة الذكر ولو لم يبرز من الذكر- في حق الرجل- وإلى هذا ذهب المالكية^(٣).

٥- يشترط للغسل من المنى أن يكون من محله الطبيعي، بشرط الشهوة والتدفق والخروج، وتور البدن إذا كان محله الأصلي متفتحاً، أما إذا كان منسدّاً فيجب الغسل من المنى على أى حال. وإلى هذا ذهب البعض من الشافعية، وبه قال المتولى صاحب «التممة»^(٤).

سبب الخلاف:

وسبب الخلاف بين الفقهاء على التقرير السابق هو تعارض الأحاديث الموجبة للغسل من الجنابة، واختلافهم أيضاً في معنى الجنب: هل اسم الجنب يطلق على الذى أجنب على الجهة غير المعتادة؟ أو ليس يطلق عليه ذلك؟

(١) فتح القدير: ٤١/١.

(٢) البيان: ص ٦٢.

(٣) حاشية الدسوقي: ١٢٧/١.

(٤) الشرح الكبير للرافعى: ١٢٢/٢،

الأدلة والتوجيه:

أدلة الفريق الأول:

استدل الفريق الأول بما يأتي :

أولاً: بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ وقالوا في توجيه هذه الآية :

إن الأمر بالتطهر يتناول الجنب، والجنب في اللغة : من خرج منه المنى على وجه الشهوة، يقال : أجنب الرجل - إذا قضى شهوته من المرأة، فالأمر بالتطهر يتناول من خرج منه المنى على وجه الشهوة، وغيره ليس في معناه، فلا قياس عليه ولا يلحق به .

فمن خرج منه المنى بلا شهوة لا يجب فيه حكماً بنفى ولا إثبات^(١) .

ثانياً : بحديث (إنما الماء من الماء)^(٢) .

وقالوا في توجيه هذا الحديث لدلائلهم : إن ذلك محمول على الخروج عن شهوة ؛ لأن اللام للعهد الذهني ، أى الماء المعهود، والذي به العهد لهم هو الخارج عن شهوة، كيف وربما يأتي على أكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا الماء مجرداً عنها^(٣) !

على أن كون المنى يخرج من غير شهوة ممنوع فإن عائشة أخذت في تفسيرها إياه الشهوة على ما قال ابن المنذر في حديثه عن ابن يحيى، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا عكرمة، عن عبد ربه بن موسى، عن أمه أنها سألت عائشة عن المذي، فقالت : إن كل فحل يمذى، وإنه المذي والودي والمنى. فأما المذي، فالرجل يلاعب امرأته فيظهر على ذكره الشيء، فيغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ ولا يغتسل وأما الودي، فإنه يكون بعد البول، يغسل ذكره وأنثيه ويتوضأ ولا يغتسل، وأما

(١) فتح القدير .

(٢) أخرجه صاحب سبل السلام ٦٧/١ وقال فيه : هذا رواية مسلم، وأصله عند البخاري .

كما أخرجه ابن حجر، وراجع المجموع شرح المذهب : ١٦٩/٢ .

(٣) فتح القدير : ٤١/١ .

المنى فإنه الماء الأعظم الذى فيه الشهوة، ومنه الغسل . وفى ذلك رد على الشافعى (١).

وروى عبد الرزاق فى مصنفه عن قتادة وعكرمة نحوه، فلا يتصور منى إلا مع خروجه بشهوة، وإلا يفسد الضابط الذى وصفه لتمييز المياه لتعطى أحكامها.

أدلة الفريق الثانى:

وقد استدل صاحب المذهب الثانى بما يأتى :

أولاً «بحديث إنما الماء من الماء».

وقال فى توجيهه لمذهبهم : إنه نص فى المطلوب ؛ لأن الحديث علق وجوب الغسل بظهور الماء والمنى ، وذلك يشمل خروجه من أى وجه كان، وعلى أى طريق، كما أن الحديث مطلق، ولم يوجد فيه تقييد الخروج بشهوة.

ثانياً الإجماع - على ما ادعاه الرافعى :-

يقول الرافعى : «والطريق الثانى من الطرق الموجبة للغسل من الجنابة وخروج المنى، فهو موجب للغسل للإجماع، ولقوله ﷺ : «الماء من الماء» ولا فرق بين أن يخرج منه من الطريق المعتاد أو من غيره، مثل أن يخرج من ثقب فى الصلب أو فى الخصية» (٢).

أدلة الفريق الثالث:

وقد استدل الفريق الثالث بحديث : «إنما الماء من الماء» وقال فى توجيهه لمذهبه : إن الحديث صريح فى أنه لا يجب الغسل إلا من الماء «وهو خروج المنى عن مقره

(١) المرجع السابق : ص ٤٦ .

(٢) الشرح الكبير : ١٢٢ / ٢ .

وانفصاله عن الفرج، ولكن مع التدفق والشهوة؛ لأن الجنابة قضاء الشهوة والإنزال، ولا يعرف المنى إلا بذلك»^(١).

أدلة الفريق الرابع:

وقد استدل الفريق الرابع بالحديث السابق أيضاً «إنما الماء من الماء» وقال في توجيهه: إن المنى لا يعرف بذلك إلا من محله الطبيعي وبشهوة وبشرط إحساس به، إلا أنه لما كان الماء في المرأة يصعب منعه من الظهور عادة، اشترط فيه بروزه عن الفرج، أما الرجل فإنه في إمكانه إمساك العضو، فلذلك لم نشترط فيه بروزه واكتفينا بانفصاله عن محله واتصاله بقصبة الذكر^(٢). ويقوى ذلك حديث أم سلمة في الاحتلام: «هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: نعم، إذا هي رأت الماء»^(٣).

أدلة القول الخامس:

وأما صاحب القول الخامس فقد استدل بالحديث السابق أيضاً: «إنما الماء من الماء»، وقال في توجيهه: إن المحل إذا كان مفتوحاً فلا يطلق على الخارج منه اسم ماء إلا إذا خرج منه مع الشهوة والتدفق وبروزه من الذكر على فتور البدن، وبغير ذلك لا يصدق عليه منى؛ لأنه ربما يكون مذيّاً أو وديّاً.

أما إذا كان الأصل منسداً فإنه لا مفر من خروجه من مكان آخر، وبذلك يصدق عليه نص الحديث^(٤).

الترجيح:

وفي مجال الترجيح فإنني أرجح ما ذهب إليه الفريق الأول لقوة أدلته ونرد على

(١) البيان ص: ١٢، وفتح القدير: ٤١/١.

(٢) حاشية الدسوقي: ١٢٧/١.

(٣) الحديث خرجه مسلم في صحيحه، وانظر: مسلم بشرح النووي: ٢٢٣/٣.

(٤) الشرح الكبير: ١٢٢/٢.

الثانى والخامس بما استدلل به الأول، كما نرد على الفريق الثالث توجيهه لأن توجيه الفريق الأول أقوى وأحوط ؛ لأن الجنابة قضاء الشهوة بالإنزال، فإذا وجدت مع الانفصال صدق اسمها، وكان يقتضى هذا ثبوت حكمها وإن لم تخرج من الفرج والمراد بالرؤية العلم مطلقاً.

كما نرد على صاحب المذهب الرابع بأنه لا دليل على التخصيص، كما أنه قد لا يخرج من المرأة لضعفه. وقد اشترط فيه الإحساس بالشهوة وهذا يكفى فى تحقيق الانتقال، ولأن ماءها قد لا يكون دافقاً كماء الرجل، فلا يقوى على الخروج فى الحال، وقد تحس بللاً داخل الفرج فقط مع توافر الشروط السابقة.

أما الرد على حديث أم مسلمة، فيمكن أن يكون ذلك خاصاً بالاحتلام، فإنه لا بد فيه من تحقق الإنزال، وذلك لا يكون إلا بظهور المنى، فإنه ربما أن يكون ذلك وهماً أو تخيلاً، ولا فرق فى ذلك بين الرجل والمرأة، وإنما نص فى الحديث على حكم المرأة فقط، لأن السؤال كان عن المرأة ولمطابقة الجواب للسؤال، وهذا من وجهة نظرى من البلاغة فى القول والجواب.

المطلب الثالث

**فى حكم الفقه الإسلامى من العمليات الجراحية
التي يترتب عليها عدم تدفق المنى وعدم خروجه
وهل يجب على المرء الغسل فى مثل هذه الحالات أم لا؟**

إذا رجعنا إلى نصوص الفقهاء عن الغسل من المنى - فإننا سنجدها قد عالجت مثل هذه الأمور وقدمت الحكم لها، وإن لم يكن فى صورة نص صريح، وذلك لأنه ربما لم تكن قد ظهرت أمامهم مثل هذه الحالات، كما أن مثل هذه العمليات الجراحية الخاصة بالمسالك البولية والجهاز التناسلى لم تظهر إلا منذ وقت قريب، وهذه العمليات هى التى ينشأ عنها فى العادة - أو يترتب عليها - ما سبق ذكره.

ولكى نتعرف على موقف الفقهاء من ذلك يجب أن نذكر النصوص الفقهية التى تعالج مثل هذه الأمور فى المذاهب المختلفة أولاً، ثم بعد ذلك نستخلص منها رأى الفقهاء.

أولاً: من الفقه الحنفى:

١ - رجل استمنى بكفه، أو جامع امرأته فى غير الفرج، أو احتلم. فلمّا انفصل أخذ إحليله حتى سكنت فأرسل، فخرج بلا شهوة.

يجب الغسل عند أبى حنيفة ومحمد، ولا يجب عند أبى يوسف. وإذا اغتسل ثم خرج المنى بعد ذلك لا يجب الغسل ثانياً عند الصاحبين، ويجب عند أبى يوسف^(١).

(١) فتح القدير ٤٢/١.

٢- إذا احتلمت ووجدت لذة الإنزال لكن لم يخرج ماؤها إلى فرجها؟

الظاهر لا غسل عليها في ظاهر الرواية، وقيل يجب بخلاف الرجل. ووجه الظاهر حديث أم سلمة، قالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحي من الحق. هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: نعم، إذا هي رأت الماء.

ووجه الثاني ما روى عنها أنها سألته ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ﷺ: إذا رأت ذلك فلتغتسل. والمراد بالرؤية العلم.

ثانيًا - من الفقه المالكي:

ويجب الغسل من المنى - أى بسبب خروجه من رجل أو من امرأة، أى: برونه من الفرج في حق المرأة، لا مجرد إحساسها بانفصاله خلافاً لسند وانفصاله عن مقره بأن وصل إلى قصبه الذكر - في حق الرجل - ولو لم ينفصل عن الذكر بلذة معتادة قارنها الخروج أو لا. كما يجب الغسل بخروج المنى بعد ذهاب اللذة. وهذا إذا كان خروج المنى مقارناً للذة، بل وإن خرج بعدها حالة كون ذلك الخروج بالجماع^(١).

ثالثًا: من الفقه الشافعي:

ولا فرق في وجوب الغسل من المنى بعد خروجه أن يخرج منه من الطريق المعتاد أو من غيره، مثل أن يخرج من ثقبه في الصلب أو في الخصية^(٢).

رابعًا: من الفقه الحنبلي:

١- ويجب الغسل بمجرد انتقال المنى، فيجب الغسل بمجرد إحساس انتقاله من صلب رجل وترايب امرأة، وذلك لأن الجنابة تباعد الماء عن مواضعه، وقد وجد ذلك وإن لم يخرج، كما لو حبسه لأن الغسل يراعى فيه الشهوة، وقد وجدت بانتقاله، كما لو ظهر، ولا يعاد غسله له أى الانتقال بخروج المنى بلا لذة؛ لأن

(١) حاشية الدسوقي: ١/١٢٦، ١٢٧.

(٢) الشرح الكبير: ١/١٢٢.

الوجوب تعلق بالانتقال ، وقد اغتسل له فلم يجب عليه غسل ثان ، كبقية منى خرجت بعد الغسل ، وليس عليه إلا الوضوء^(١) .

٢- وإن أحس بانتقال المني من ظهره فأمسك ذكره فلم يخرج : ففيه روايتان ، إحداهما : لا غسل عليه ؛ لحديث : «إذا رأت الماء» .

والثانية : يجب لأنه خرج من مقره ، أشبه ما لو ظهر ، فإن اغتسل بعد ذلك وجب الغسل على الرواية الأولى لأن الوجوب متعلق بخروجه ، ولم يجب على الثانية لأنه تعلق بانتقاله ، وقد اغتسل له^(٢) .

خامساً : من فقه الشيعة الإمامية :

ومن الأسباب الموجبة للغسل من المني إنزال المني بشرط الشهوة والدفق وفتور البدن غالباً ، ولو علم أن كونه منياً وجب الغسل وإن تجرد عن الصفات المعروفة له^(٣) .

سادساً : من فقه الشيعة الإباضية :

١- والمعتبر في الغسل من المني هو خروجه بالفعل ، سواء خرج بلذة أو بغير لذة ، وذهب بعضهم إلى اشتراط اللذة في ذلك .

٢- وإذا انتقل المني من أصل مجاريه بلذة ، ثم خرج في وقت آخر بغير لذة مثل أن يخرج من المجامع بعدما يطهر - فقليل : يعيد الطهارة ، وقيل : لا يعيد^(٤) .

٣- وإن انقطع شيء من صلبه وخاف من خروجه فعصر ذكره حتى منعه من الخروج فإنه يغتسل حين انقطع ذلك من صلبه ، ولو رده بالعصر . ومن اعتبر الخروج نفسه لم يوجب الغسل^(٥) .

هذه هي نماذج من نصوص الفقهاء من المذاهب المختلفة ، والتي تناول الحكم

(١) مطالب أولى النهى : ١٦١ / ١ .

(٢) الكافي : ٧١ .

(٣) البيان : ص ١٢ .

(٤) الإيضاح : ١٤٥ / ١ .

(٥) المرجع السابق : ١٤٦ / ١ .

على هذا الموضوع . وعلى هذا فيمكن أن نذكر حكم الفقهاء فى هذه المسألة على ضوء ما ذكر لهم من نصوص ، ونلخصه فى الآتى :

١ - يجب الغسل من المنى إذا انتقل من محله ولم يخرج من الفرج بسبب العمليات الجراحية ، وإذا اغتسلوا فلا يجب عليهم إعادة الغسل . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، ورواية عند الحنابلة ، وقول عند الإباضية .

٢ - يجب الغسل فى مثل هذه الحالة بالنسبة للرجل - كما هو مذهب الفريق الأول - ولا يجب بالنسبة للمرأة إلا بعد خروجه من الفرج وحده أو مع بول ونحوه وإلى هذا ذهب المالكية .

٣ - لا غسل إلا بعد خروج المنى ، فإذا أنزل ولم يخرج المنى فإنه لا يجب عليه الغسل إلا إذا خرج منه بعد ذلك بنفسه أو مع غيره ، كخروجه مع البول بعد ذلك . وإلى هذا ذهب جمهور الشافعية وأبو يوسف والقول الثانى عند الإباضية .

الترجيح والاختيار:

وفى مجال الترجيح فإننى أرجح وأختار ما أفتى به الفريق الأول ، وذلك لأن الموافق لما ذهب إليه بناء على أدلته التى سبق أن رجحناها^(١) .

كما أنه يلزم - على ما أفتى به الفريق المخالف - أن يصلى المرء بدون غسل إذا لم يظهر منه الماء ، وربما قد يستمر ذلك منه فترة طويلة ، وهذا لا يتناسب مع تعظيمه - جل شأنه - بتقديم العبادة له بطهارة لا يشوبها الشك ولا يعتريها الكلام .

ثم إننا لو نظرنا إلى الحكمة فى إيجاب الغسل من الجنابة ، وعلمنا أن ذلك إنما هو لما يعتري البدن من الكسل والحمول بعد الإنزال مباشرة ، وذلك يتحقق بانفصاله عن المجامع الأصلية . ولو لم يخرج عن فرج المرأة وقصبة الذكر على ما صرح به كثير من الفقهاء وأكده الطب الحديث . ثم إن القذف كما يصدق على الخارجى قد يصدق أيضاً على الداخلى .

(١) انظر فيما سبق ص ٢٦٣

المبحث الخامس

فى التيمم

سيكون الكلام فى هذا المبحث على النحو التالى:

- ١ - تعريف التيمم.
- ٢ - تاريخ التشريع للتيمم.
- ٣ - عدد الضربات فى التيمم، والمقدار الجزئى فيه، ورأى الفقهاء فى ذلك.
- ٤ - المقدار الواجب مسحه من أعضاء التيمم.
- ٥ - حكم الاستيعاب فى أعضاء التيمم، ومذاهب العلماء فى ذلك، ثم الترجيح والاختيار.



المطلب الأول

فى تعريف التيمم

أ - التيمم فى اللغة: القصد مطلقاً . تقول : تيممت فلاناً ويمته وتأمته وأمته ، أى : قصدته . ومنه قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ الآية (١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ الآية (٢) .

ب - فى الاصطلاح الشرعى: قصد الصعيد للوجه واليدين بشرائط مخصوصة وضعها كل إمام لمذهبه .

عند الحنفية: هو القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهير . وقيل : استعمال الصعيد فى عضوين مخصوصين على قصد التطهر ، بشرائط مخصوصة ، فيشمل التيمم بأى جزء من أجزاء الأرض حتى الحجر الأملس (٣) .

عند المالكية: طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين ، نيابة عن الطهارة الكبرى والصغرى عند عدم الماء أو عدم القدرة . والمراد بالتراب جنس الأرض ، فيشمل جميع أجزائها (٤) .

عند الشافعية: إيصال التراب للوجه واليدين بشرائط (٥) .

(١) البقرة الآية : ٢٦٧ .

(٢) المائدة الآية : ٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ١ / ١٦٠ .

(٤) أسهل المدارك : ١ / ١٢٣ .

(٥) كافى المحتاج : ١ / ١١١ .

عند الخنابلة: طهارة بالتراب تقوم مقام الطهارة بالماء عند العجز عن استعماله لعدم أو مرض^(١).

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن التيمم بالصعيد الطاهر عند عدم الماء أو الخوف من استعماله جائز بالإجماع وبلا خلاف بين الفقهاء.

أما الخلاف الذى حصل بينهم فهو فى تفسير الصعيد على النحو التالى :

١- أبو حنيفة ومالك: الصعيد: الأرض. فيجوز التيمم بالأرض وأجزائها، ولو بحجر لا تراب عليه، ورمل لا غبار به.

وزاد مالك فقال: ويجوز بما اتصل بالأرض كالنبات^(٢).

٢- الشافعى، وأحمد، والظاهرية، والشيعة، وأصحاب الحديث:

الصعيد: التراب. فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر، أو رمل فيه غبار.

سبب الخلاف

هو تفسيرهم لمعنى الصعيد، فمن نظر إلى الماهية والظاهر والعرف - فسر به بالتراب، كما ذهب إلى ذلك الفريق الثانى. ومن نظر إلى الجنس قال إنه يشمل جميع أجزاء الأرض مما مصدره التراب أو ماله إلى تراب، كما ذهب إلى ذلك الفريق الأول.

وعلى كل حال فإن هذا اصطلاح لهم ولا يخرج الصعيد عن تفسيرهم جميعاً، ولكن الذى غمى إليه ما ذهب إليه الفريق الثانى لظاهر الأحاديث ولعمل الصحابة والتابعين. على أنه يمكن التوفيق بينهما بالعمل على المذهب الأول عند عدم التراب، وبالاقتصار على المذهب الثانى عند وجوده. والجمع بين الأقوال إن أمكن أولى من إعمال البعض وإهمال الآخر عند الخلاف.



(١) الكافى: ٧٨/١.

(٢) فتح القدير: ٨٣/١، ٨٤.

المطلب الثانى

فى تاريخ التشريع للقيم

لقد شرع القيم فى غزوة المريسيع لما أضلت عائشة عقدها، فبعث ﷺ فى طلبه، وحانت الصلاة وليس معهم ماء، فأغلظ أبو بكر - رضى الله عنه - وقال : حبست رسول الله ﷺ والمسلمين على غير ماء، فنزلت آية القيم فجاء أسيد بن حضير فجعل يقول : ما أكثر بركتكم يا آل أبى بكر، يرحمك الله يا عائشة، ما نزل بك أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه فرجاً^(١). وهو من خصائص هذه الأمة بلا ارتياب^(٢).

* * *

(١) ابن عابدين : ١ / ١٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

المطلب الثالث

فى عدد الضربات فى التيمم،

والمقدار المجزئ فيه، ورأى الفقهاء فى ذلك

رأى الفقهاء: اختلف الفقهاء فى هذا الموضوع على النحو التالى :

١- أبو حنيفة: فى الرواية المشهورة عنه، ومالك فى رواية عنه، والأصح المنصوص للشافعى قديماً وجديداً، والشيعة الزيدية والإباضية، لابد من ضربتين فى التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين . وإلى ذلك ذهب أيضاً الثورى والليث وابن أبى سلمة^(١).

٢- مالك: فى أشهر الروايتين عنه، وأحمد، وجمهور علماء الحديث: الإجزاء بضربة واحدة للوجه واليدين، وإلى ذلك أيضاً ذهب عطاء، والشعبي فى روايته، والأوزاعى فى الأشهر عنه، وإسحاق، وداود، والطبرى، واختاره الرافعى من الشافعية^(٢).

٣- الهادى، والناصر، والمؤيد بالله، وأبو طالب، والإمام يحيى، وابن سيرين- أن الواجب ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربة للكفين، وضربة للذراعين^(٣).

(١) البحر المحيط فى التفسير: ٣/ ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) نيل الأوطار: ١/ ٢٥٤، والبدر الطالع: ١/ ٤٥.

الأدلة:

١ - استدل الفريق الأول بما يأتي :

أولاً: بقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ...﴾ الآية .

ثانياً: بحديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «التيمن ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»^(١).

ثالثاً: بما روى عن جابر -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ أنه قال: «التيمن ضربتان: ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين»^(٢).

٢ - واستدل الفريق الثاني بما يأتي :

أولاً: بما روى عن عمار بن ياسر -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: «التيمن ضربة للوجه واليدين»^(٣).

ثانياً: بحديث عمار المتفق عليه، قال: «بعثنى رسول الله ﷺ في حاجة، فأجنبت، فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: إنما يكفيك أن تفعل بيدك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفه، ووجهه»^(٤).

٣ - أما أهل القول الثالث: فلم أقف لهم على ما يصلح متمسكاً للوجوب عندهم، بل قال الإمام يحيى: إنه لا دليل يدل على ندبية التثليث في ضربات التيمم. وقوى ذلك الإمام المهدي.

قال الشوكاني: والأمر كذلك^(٥).

(١) سبل السلام: ٧٦/١، ونيل الأوطار: ٢٥٤/١. وفيهما ثبت صحة ضعفه.

(٢) خرجه ابن حجر وضعفه، وقال فيه: الصواب أنه موقوف. وراجع المجموع شرح المذهب: ٣٧١/١.

(٣) رواه أحمد وأبو داود، كما في نيل الأوطار: ٢٥٣/١.

(٤) خرجه صاحب نيل الأوطار: ٢٥٣/١، وقال فيه: خرجه الشيخان، واللفظ لمسلم.

(٥) نيل الأوطار: ٢٥٤/١.

وقد وجه الفريق الأول أدلته على النحو الآتى :

أولاً: فى الآية قالوا: النص وإن لم يتعرض للتكرار أصلاً، فهو متعرض له دلالة؛ لأن التيمم خلف عن الوضوء، ولا يجوز استعمال ماء واحد فى عضوين فى الوضوء فلا يجوز فى التيمم فلا يجوز مخالفة الأصل، وفى هذا حجة على الفريق الثانى وعلى الثالث؛ لأن الله أمر بمسح الوجه واليدين، فيقتضى وجود فعل المسح على كل واحدة منهما مرة واحدة؛ لأن الأمر المطلق لا يقتضى التكرار، وفيما قالوه تكرار فلا يجوز الزيادة على الكتاب والسنة إلا بدليل صالح للزيادة^(١).

ثانياً: فى السنة قالوا: إن هذه الأحاديث صريحة فى المطلوب، كما أن حديث جابر جاء حجة على الكل، وأما حديث عمار ففيه تعارض؛ لأنه روى فى رواية أخرى أن النبى ﷺ قال: «يكفيك ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين» والمتعارض لا يصلح حجة^(٢).

٢- وقد وجه الفريق الثانى أدلته على النحو التالى :

قالوا فى حديث عمار بروايته: استعمل عمار القياس، فرأى أنه لما كان التراب نائباً عن الغسل فلا بد من عمومه للبدن، فأبان له ﷺ الكيفية التى تجزئه، وأراه الصفة المشروعة، وأعلمه أنها التى فرضت عليه، ودلّه على أنه يكفى ضربة واحدة^(٣).

وقوله ﷺ: «إنما يكفيك» فيه دليل على أن الواجب فى التيمم هى الصفة المذكورة فى الحديث^(٤).

أما الأحاديث الأخرى التى تعارض ما نقول به - فكلها أحاديث ضعيفة لا تقوى على معارضة حديث عمار، وخاصة الرواية المتفق عليها فيه.

(١) بدائع الصنائع: ٤٥/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سبل السلام: ٧٥/١.

(٤) نيل الأوطار: ٢٥٥/١.

ففى حديث ابن عمر مقال كثير : قال الحافظ : هو ضعيف ، ضعفه القطان ، وابن معين ، وغير واحد .
أما حديث جابر ، فقد قال فيه الدارقطنى : والصواب أنه موقوف (١) .

الترجيح :

وفى مجال الترجيح فإننى أرجح ما ذهب إليه الفريق الثانى ، وهو كفاية الاقتصار على ضربة واحدة لأعضاء التيمم جميعها ، وذلك لأنه الواجب . فإن أحاديث الضربتين لا يخلو جميع طرقها من مقال ، ولو صحت لكان الأخذ بها متعيناً لما فيها من الزيادة ، فالحق الوقوف على ما ثبت فى الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة واحدة (٢) .

فإذا نظرنا إلى الحكمة التى من أجلها شرع التيمم لكان فى ذلك تقوية لما ترجح فإن التيمم قد شرع للتخفيف سواء العاجز عن استعمال الماء والمريض أو الفاقد له بعد طلبه .

ثم إن التيمم ليس مقصوداً لذاته ، وإنما هو وسيلة تعبدية أمرنا الله بها ليتحقق منها معنى العبودية الخالصة له - تعالى - وهو الخضوع بكل ما أمرنا الله به .

كما أن التراب ليس المقصود منه الطهارة الحقيقية ، وإنما هى طهارة حكمية معنوية ينتهى وجودها بوجود الماء . وليس لقلّة التراب أو كثرته معنى مقصود لذاته فى هذا الباب ، وإنما المقصود هو الخضوع والامتثال للأمر ، وهذا ما وجدناه من فعل النبى ﷺ حينما تيمم ، فإنه قد نفخ فى كفيه بعد ضربهما على التراب ليزيل ما كثر منه ، على أن المقصود إيصال التراب وقد حصل .

ولذلك وجدنا ممن أوجبوا الضربتين من يكتفون بالواحدة إذا كان ذلك بخرقه ونحوها ، فإذا أخذ خرقه كبيرة وضرب بها ثم مسح ببعضها وجهه وبيعضها يديه فإنه يكفى . هكذا قال الأسنوى ونص عليه (٣) .

(١) المرجع السابق ٢٥٣ ومن تخريج ابن على على شرح الرافعى : ٣٢٥ / ١ من المجموع .

(٢) المرجع السابق : ٢٥٤ .

(٣) كافى المحتاج : ج ١ / ٦٥ .

وهذا الذى رجحناه قد اختاره الرافعى وقال إنه الأصح . ولذلك كان تعبيره بعد ذلك : ولكن يستحب ألا يزيد عن الضربتين وألا ينقص عن واحدة^(١) .

وقال الكمال بن الهمام : «والذى يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الأرض من مسمى التيمم شرعاً؛ لأن المأمور به المسح ليس غير فى الكتاب، قال تعالى : ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ﴾ ويحمل قوله عَلَيْهِ السَّلَام : «التيمم ضربتان» إما على إرادة الأعم من المسحتين، أو على أنه أخرج مخرج الغالب»^(٢) .



(١) الشرح الكبير : ١ / ٣٠٠ .

(٢) فتح القدير : ٨٧ / ١ .

المطلب الرابع

فى المقدار الواجب مسحه من أعضاء التيمم

مذاهب العلماء:

لم يختلف أحد من العلماء فى أعضاء التيمم، وذلك لنص الآية، فالكل مجمع على أن أعضاء التيمم هى الوجه واليدان فقط .

ولكن حصل الخلاف بينهم فى المقدار الواجب مسحه من هذه الأعضاء : هل هو الوجه واليدان إلى الكوعين؟، أو إلى المرفقين؟، أو إلى الآباط؟

١- ذهب إلى الأول : عطاء، ومكحول، والأوزاعى، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر^(١). والشيعة الإمامية^(٢)، والإباضية^(٣)، وعامة أصحاب الحديث، وأهل الظاهر، والشافعى فى القديم .

٢- وذهب إلى الثانى : على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وعبد الله بن عمر، والحسن البصرى، والشعبى، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسفيان الثورى^(٤)، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعى، وأصحاب الرأى، والشيعة الزيدية^(٥)، والليث بن سعد، وابن أبى سلمة^(٦) .

٣- وذهب إلى الثالث : الإمام الزهرى^(٧) .

(١) نيل الأوطار : ٢٥٥ / ١ .

(٢) الانتصار : ١٩ .

(٣) الإيضاح : ٢٤٢ / ١ .

(٤) نيل الأوطار : ٢٥٥ / ١ .

(٥) التاج المذهب : ٥٤ / ١ .

(٦) البحر المحيط : ٢٦٠ / ٣ .

(٧) نيل الأوطار : ٦٠ / ٣ .

الأدلة:

١ - استدل الفريق الأول بحديث عمار ، وفيه : «ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه» متفق عليه .

٢ - وبحديث أبي جهيم : وفيه : أنه : عليه السلام تيمم فمسح وجهه ويديه .

أدلة الفريق الثاني

٢ - واستدل الفريق الثاني :

١ - بآية التيمم .

٢ - وبحديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ : «ضربة للوجه ، وضربة لليدين إلى المرفقين» .

أدلة الفريق الثالث

٣ - واستدل الزهري :

بما ورد في بعض روايات عمار عن أبي داود بلفظ : «إلى الآباط» ، وبأن ذلك هو حد اليد لغة^(١) .

توجيه الأدلة:

١ - وقد وجه الفريق الأول أدلته على النحو التالي :

قالوا : إن حد اليد الذي أمر الله - تعالى - بمسحه في التيمم إلى الكف . والدليل على هذا أن اسم اليد يقع في كلام العرب على الكف ، وقد يقع على الكف والذراع والعضد بالسواء . فلما كان اسم اليد يقع على هذه الثلاث كان لا يخلو أن يكون في الكف أظهر منه في سائر الأجزاء ، أو تكون دلالة على الكف والذراع والعضد بالسواء .

(١) نيل الأوطار : ١ / ٢٥٥ .

فإن كان اسم اليد في الكف أظهر فيجب المصير إليه على ما يجب من المصير إلى الأخذ بالظاهر، وإن لم يكن أظهر فيجب المصير إلى الأخذ بالآثار الثابتة^(١). والآثار الصحيحة تقوى ما نذهب إليه. قال الحافظ في الفتح: إن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم، وعمار المتفق عليه. وما عداها ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه، والراجح عدم رفعه، فأما حديث أبي جهيم: فورد بذكر اليدين مجملًا. وأما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين، وأما رواية المرفقين في السنن، ورواية إلى نصف الذراع ففيها مقال. وأما رواية الآباط، فقال الشافعي وغيره: إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به. وما يقوى رواية الصحيح في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار يفتي بعد النبي ﷺ بذلك، وراوى الحديث أعرف من غيره بالمراد منه، ولا سيما الصحابي المجتهد^(٢). والصواب أن يعتقد أن مسح الكف هو الغرض؛ لإجماعهم بوقوع اسم اليد عليه، وما سواه ليس بغرض، حيث لم يجتمعوا عليه، بدليل أن الإمام إذا قطع يد السارق من الكف فقد قطع المأمور به، وإن قطعها من الساعد كان عليه فيما عدا ذلك حكومة^(٣).

ثم إن التيمم وإن كان بدلا عن الوضوء إلا أنه لم يلزم أن يكون البدل على صفة المبدل منه. فقد وجدنا الرقبة واجبة في الظهار وفي كفارة اليمين وكفارة قتل الخطأ وكفارة المجامع عمداً في نهار رمضان وهو صائم، ثم عوضها الله - تعالى - وأبدل من رقبة الكفارة: صيام ثلاثة أيام، ومن رقاب القتل، والجماع، والظهار: صيام شهرين متتابعين.

وعوض من ذلك إطعاماً في الظهار والجماع، ولم يعوض في القتل^(٤).

٢- وقد وجه الفريق الثاني أدلته على النحو التالي:

(١) الإيضاح: ٢٤٢/١ - ٢٤٣.

(٢) نيل الأوطار: ٢٥٥/١، ٢٥٦.

(٣) الإيضاح: ٢٤٥/١.

(٤) المحلى لابن حزم: ١٥١/٢.

قالوا فى الآية : إن فى قوله - تعالى - : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾ حجة لمذهبنا ، لأن الله - تعالى - أمر بمسح اليد ، فلا يجوز التقيد بالرسغ إلا بدليل . وقد قام دليل التقيد بالمرق ، وهو أن المرق جعل غاية للأمر بالغسل وهو الوضوء . والتيمم بدل عن الوضوء ، والبدل لا يخالف المبدل ، فذكر الغاية هناك يكون ذكرها ههنا دلالة^(١) .

وقالوا فى الحديث : إنه تخصيص للأحاديث العامة . وبه يحمل حديث عمار ؛ لأن حديث عمار للتعليم ، على أن المراد ظاهرها مع الباقي ، أو كون أكثر عمل الأمة على هذا . يرجح هذا الحديث على حديث عمار أن تلقى الأمة الحديث بالقبول يرجحه على ما أعرضت عنه^(٢) .

الترجيح:

وفى مجال الترجيح فإننى أرجح ما ذهب إليه الفريق الأول لقوة أدلته ، ولرده على شبهة الفريق الآخر فى توجيهه لأدلته . فالحق مع أصحاب المذهب الأول حتى يقوم دليل آخر ، فيجب المصير إليه . ولا شك أن الأحاديث المشتملة على الزيادة أولى بالقبول ، ولكن إذا كانت صالحة للاحتجاج بها ، أما وليس فى الباب شئ من ذلك ، فبقى العمل بما ذهب إليه الأولون ، فيجب المصير إليه .



(١) بدائع الصنائع : ٤٥ / ١ .

(٢) فتح القدير : ٨٧ / ١ .

المطلب الخامس

فى حكم الاستيعاب فى أعضاء التيمم،

ومذاهب العلماء فى ذلك

مذاهب العلماء:

بعد أن انتهينا من الكلام عن أعضاء التيمم بقى علينا إتماماً للفائدة أن نبين موقف العلماء من استيعاب المسح فى أعضاء التيمم وهل هو واجب أم غير واجب؟

وفى هذه المسألة أيضاً حصل الخلاف بين العلماء، وإن كان هذا الخلاف لا أثر له عند تحقيق بعض العلماء لهذه المسألة، حتى ادعى البعض فيها الإجماع. ومن قال بذلك: القرطبى فى تفسيره^(١). ولكن الحقيقة أنه قد وجد خلاف فى هذه المسألة، ويتلخص فى مذهبين:

١- الحنفية، والشافعية، والمالكية، والحنابلة، والإباضية، والزيدية، وجمهور علماء المحدثين: يجب الاستيعاب فى أعضاء التيمم، كل حسب مذهبه فى تحديد مقدار الواجب فيها. على ما سبق.

٢- الظاهرية^(٢)، والشيعة الإمامية^(٣): لا يجب الاستيعاب، فكل ما يطلق عليه اسم مسح بكف ولو كان بعض الوجه وبعض اليدين. وإلى ذلك أيضاً ذهب سليمان بن داود بن على بن عبد الله بن عباس^(٤).

(١) انظر: طبعة الشعب . . . ٢٨٠٨.

(٢) المحلى: ١٤٦.

(٣) الانتصار: ص: ١١.

(٤) وهو من تلامذة الإمام الشافعى، وشيخ البخارى وأحمد بن حنبل، وانظر: هامش المحلى: ١٥٧/٢.

الأدلة:

- ١ - استدل الفريق الأول وهو الجمهور - بآية التيمم وبالأحاديث السابقة في أعضاء التيمم، وبالقياس على الوضوء .
- ٢ - واستدل الفريق الثانى بظاهر آية التيمم .

توجيه الأدلة:

وقد وجه الجمهور أدلتهم : بأن الآية أمرت بالمسح ، والمسح وإن كان يطلق على القليل والكثير إلا أن جميع الأحاديث التى وردت فى فعل النبى ﷺ مبينة لها . وفعل النبى ﷺ إنما دل على الاستيعاب . وكذلك لما كان الاستيعاب فى أعضاء الوضوء واجباً كان الأمر ههنا كذلك ^(١) .

٢ - وقد وجه الفريق الثانى أدلته بقوله :

إن نص آية التيمم يدل على الأمر بفعل المسح ، والمسح عام يشمل القليل والكثير ، والمسح فى اللغة لا يقتضى الاستيعاب ، فوجب الوقوف عند ذلك . أما القياس على الوضوء فلا يصح من المخالف لنا ؛ لأن حكم الرجلين عندنا وعندهم فى الوضوء الغسل ، فلما عوض منه المسح على الخفين سقط الاستيعاب عندهم ، فيلزمهم القول بذلك فى التيمم ؛ لأن الغسل فى الوضوء عوض عنه المسح فى التيمم . ولم يأت بالاستيعاب فى التيمم قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس ^(٢) .

والذى يدل على ذلك قول الله - تعالى - : ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ ودخول الباء إذا لم يكن لتعدية الفعل إلى المفعول به ، فلا بد له من فائدة وإلا كان عبثاً . ولا فائدة بعد ارتفاع التعدية به إلا التبعية ، وأيضاً فإن التيمم طهارة

(١) الأم : ٤٢/١ ، وبدائع الصنائع : ٤٦/١ .

(٢) المحلى ١٥٦/٢ ، ١٥٧ .

موضعها التخفيف ، ولا يجوز استيعاب الأعضاء فيها كاستيعابها في طهارة الماء ،
فلهذا كانت هنا في عضوين ، وكانت الطهارة في الوضوء في أربعة^(١) .

ثم إن لفظة المسح لم تأت في الشريعة إلا في أربعة مواضع :

(١) مسح الرأس .

(٢) ومسح الوجه واليدين في التيمم .

(٣) والمسح على الخفين والعمامة والخمار .

(٤) ومسح الحجر الأسود في الطواف .

قال الظاهرية : ولم يختلف أحد من خصومنا المخالفين لنا في أن مسح الخفين
ومسح الحجر الأسود لا يقتضى الاستيعاب ، وكذلك من قال منهم بالمسح على
العمامة والخمار ، ثم نقضوا ذلك في التيمم فأوجبوا فيه الاستيعاب تحكماً بلا
برهان . واضطربوا في رأى فلم يوجب أبو حنيفة ولا الشافعى فيه الاستيعاب ،
فمن أين وقع لهم تخصيص المسح بالاستيعاب بلا حجة^(٢) ؟!

الترجيح والاختيار

وفي مجال الترجيح فإننى أرجح ما ذهب إليه الجمهور ، وذلك لأن الآية وإن
كانت عامة وورد لفظ المسح فيها مقترناً بالباء - إلا أن الجمهور قد خصصها وفسر
الباء على أنها زائدة للتأكيد ، وذلك بخلاف تفسيرها في آية الوضوء الذى احتج به
الفريق المخالف للجمهور ، فإن الخلاف قد حصل فيها ، وإذا اتفق جمهور الفقهاء
والمفسرين على أن الباء في آية التيمم ليست للتبويض فبقى أن تكون زائدة ، وإذا
كانت زائدة كان مقتضى نص الآية هو مسح ما أمر الله به ، ولا يتحقق ذلك - أى تمام
المسح - إلا بفعل المأمور به ، وهو هنا أعضاء التيمم . ولما كان ذلك محدوداً بالوجه
واليدين فيجب المصير إليه .

(١) الانتصار ص : ١٩ .

(٢) المحلى : ١٥٧ / ٢ .

ثم إن فعل النبي ﷺ فى صفة التيمم دليل على ذلك، وكذا ما نقل عن فعل الصحابة، فلم ينقل عن أحد منهم أنه قال بعدم التعميم أو أفتى به، أو فعله، وما دمنا ملتزمين بوجوب العمل بمقتضى الدليل عند صحته فيجب المصير إليه. ولا يخالف فى ذلك إلا عند عدم الدليل أو التعارض، وحيث إنه قد وجد الدليل ولم يوجد نص معارض فيجب العمل بما قاله الجمهور، وهو وجوب الاستيعاب.

أما الرد على شبه المخالفين: فإننا نرد على الظاهرية قولهم بالقياس لأنهم لا يؤمنون به؛ لأن القياس كله عندهم باطل. أما ادعاؤهم الإجماع على ما ذهبوا إليه، فيرد هذه الشبهة عليهم بما سبق أن أثبتناه من خلاف الجمهور.

على أنهم قد نقضوا مذهبهم حينما اعترضوا على الجمهور بمسح الخف والرأس والعمامة والحجر، وقالوا: فكذلك يكون الأمر فى التيمم. وهو عين القياس ومع أنهم لا يعملون به. ومع ذلك فإننى أقول بأنه لا يصح الاعتراض بذلك أصلاً، لأن لكل فعل دليلاً خاصاً به لا يقاس على غيره إلا عند انعدام هذا الدليل الخاص، أما الأمر هنا بخلاف ذلك لأن الدليل الخاص قد وجد هنا وهو الآية وفعل النبي ﷺ الذى فعله للتشريع، ولم ينقل عنه أنه فعله على التبعيض، وإذا كان المسح فى اللغة لا يقتضى الاستيعاب كما يدعى فإن المسح الشرعى قد خصص هذا المعنى اللغوى.

أما الرد على ما أثاره الشيعة الإمامية من أنه «لا بد من فائدة لذكر الباء، وإلا كان ذكرها عبثاً، ولا فائدة بعد ارتفاع التعبدية به إلا التبعيض. فتقرر بأن الجمهور قد ذكر أن الإتيان بها لفائدة التأكيد. فلا شبهة لهم.

وأما الرد على ما أثاروه أيضاً من أن «الأمر فى التيمم يختلف عن الوضوء؛ لأن التيمم طهارة تخفيف، ولذلك كان الوضوء فى أربعة والتيمم فى عضوين».

فإننا نرد على هذا بأن مقتضى الاستيعاب لا يدل مطلقاً على التشديد، ولا يعدو الأمر أن يكون ضربة باليدين ومرورهما على الوجه واليدين فيتحقق الاستيعاب.

فأى تشديد فى ذلك، وخاصة على ما أوضحناه من القول بجواز الاقتصار على الكفين فى اليدين وبضربة واحدة.

ثم إن الأمر ليس المقصود منه تعميم الأعضاء بالتراب حتى يشار ذلك الكلام، وإنما المقصود فى نظرى - والله أعلم - إنما هو التعبد، وقد لا تحمل الآلة من الغبار إلا القليل الذى لا تراه العين، فأى ضرر من الاستيعاب فى هذه الحالة، وأليس ذلك هو عين التخفيف والرحمة؟

* * *

المبحث السادس
فى بيع آلات اللهو والغناء..
وموقف التشريع الإسلامى منه

منهج البحث:

- ١ - مذاهب العلماء فى هذا الموضوع إجمالاً.
- ٢ - الأدلة.
- ٣ - توجيه الأدلة.
- ٤ - الترجيح والاختيار.

* * *

مذاهب العلماء فى بيع آلات اللهو والغناء:

اتفق العلماء على أن بيع النرد لا يصح ولا ينعقد لصحة الدليل الذى يحرم هذا النوع من البيع، ففي حديث أبى موسى الأشعرى عن النبى ﷺ: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله»^(١).

وفى حديث ابن بريدة عن النبى ﷺ: «من لعب بالنرد شير فكأنما غمس يده فى لحم الخنزير ودمه»^(٢).

وفى أثر ابن عمر الذى رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أخذ أحداً من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها^(٣).

وإذا ثبتت صحة هذه الأدلة، وجب العمل بمقتضاها، وهو التحريم. وإذا ثبت التحريم- ثبت فساد البيع المخالف لها^(٤).

ولكنهم اختلفوا فيما وراء ذلك من آلات اللهو والغناء على ثلاثة أقوال:

(١) الحديث رواه أبو داود فى سنته بلفظه فى كتاب الأدب، باب النهى عن اللعب بالنرد. كما رواه مالك فى الموطأ فى باب ما جاء فى النرد. وانظر: عون المعبود ٢٨٣/١٣، وموطأ مالك ٩٥٨/٢. طبع مطبعة الحلبي القاهرة، وقال فيه الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأقره الذهبى. والنرد نوع من الزهر، ويعذب به الميسر، وقد خصص لذلك على ما فى لسان العرب: ٤٢١/٣ باب الدال فصل النون وقد جاء فيه: والنرد معروف، شئ يلعب به، فارسى معرب، وليس بعربى، أما النردشير فهو اللعب بالنرد- وشير معنى حلو، فقد جاء فى عون المعبود بشرح سنن أبى داود: ٢٨٣/١٣: والنرد معروف ويسمى بالكعباب. أما النردشير فهو كالآزلام.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود فى سنته- وانظر: المنهل العذب: ٢٨٢/٢، وعون المعبود: ٢٨٣/١٣.

(٣) انظر: الموطأ ٢/٢٥٨، مطبعة الحلبي، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي. وهذا الحديث رواه أصحاب السنن، وفيه اضطراب. وانظر: الإحياء: ٦/١١٥٠ طبعة الشعب.

(٤) انظر: المحلى ٢٢/٩.

١- الأول : لا يجوز بيع آلات اللهو والغناء من أى نوع من الأنواع ولا فى أى حالة من الحالات ، فإذا وقع كان باطلاً ولا يضمن متلفها ، أو غاصبها . وإلى ذلك ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان (أبو يوسف ومحمد) ، والزيدية .

٢- الثانى : يجوز بيع هذه الآلات ويصح العقد عليها فى جميع الأحوال بشرط أن تكون طاهرة العين ، ومتقومة ، وتتوافر لها شروط صحة البيع ، فيجوز بيع الشطرنج ، والمزامير ، والعيدان ، والمعازف والطناوير ، وما شابه ذلك . وإلى هذا ذهب الإمام أبو حنيفة ، والظاهرية ، والماوردي من الشافعية^(١) .

٣- الثالث : إن كانت الآلة من جوهر نفيس يصح البيع ، وإلا فلا . وإلى ذلك ذهب : إمام الحرمين ، والغزالي من الشافعية^(٢) .

الأدلة:

أولاً: الفريق الأول:

استدل أصحاب القول الأول على ما ذهبوا إليه بالسنة والآثار :

أولاً: من السنة:

١- بما روى من طريق أبى داود الطيالسى عن عقبة بن عامر الجهنى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كل شئ يلهو به الرجل فباطل ، إلا رمى الرجل بقوسه ، أو تأديبه فرسه ، أو ملاعبته امرأته ، فإنهن من الحق »^(٣) .

٢- وبما روى من طريق ابن أبى شيبه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس لهو المؤمن إلا ثلاث . . » وذكر الحديث السابق^(٤) .

٣- وبما روى من طريق أحمد بن شعيب ، عن الزهرى عن عطاء بن أبى رباح :

(١) انظر : المطالع للأسنوى (القسم الثانى) .

(٢) النووى ، (الروضة) : ٣٢٢/٣ الطبعة الأولى .

(٣) الحديث أخرجه السيوطى بلفظه ، وانظر : الفتح الكبير : ٢/ ٣٢٥ .

(٤) انظر : المحلى : ٥٥/٩ .

رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبيد الأنصاريين يرميان، فقال أحدهما للآخر: «أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: كل شيء ليس من ذكر الله فهو لعب، لا يكون أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشى الرجل بين الغرضين، وتعليم الرجل السباحة»^(١).

٤- وبما روى من طريق أحمد بن شعيب، عن عطاء بن أبي رباح، قال: رأيت جابر ابن عبد الله وجابر بن عبيد، ثم ذكر الحديث السابق، وفيه: «كل شيء ليس من ذكر الله فهو لغو ولهو»^(٢).

٥- وبما روى من طريق العباس بن محمد الأوزاعي، عن عائشة-رضي الله عنها- عن النبي ﷺ قال: «إن الله حرم المغنية وبيعها وثمنها وتعليمها والاستماع إليها»^(٣).

٦- وبما روى عن علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء. فذكر منهن: واتخذوا القينات، والمعازف. فليتوقعوا عند ذلك ريحاً حمراء ومسحاً، وخسفاً»^(٤).

٧- وبما روى من طريق قاسم بن أصبغ، عن كيسان مولى معاوية عن معاوية، قال: «نهى رسول الله -ﷺ- عن تسع وأنهاكم عنهن الآن، وذكر منهن الغناء والنوح»^(٥).

٨- وبما روى من طريق أبي داود. عن أبي وائل سمعت ابن مسعود يقول: «إن الغناء يثبت النفاق في القلب»^(٦).

(١) أخرجه السيوطي في الفتح: ٢/ ٧٢٥ عن النسائي.

(٢) المحلي ٩/ ٥٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق. وفي الزوائد ٤/ ٩١: هذا الحديث ضعيف؛ لأنه متروك السند.

(٥) الحديث أخرجه السيوطي في الفتح الكبير، عن مسند أحمد، عن معاوية-رضي الله عنه- وانظر: الفتح الكبير: ٣/ ٧٦.

(٦) انظر: المحلي: ٩/ ٢٧، والحديث أخرجه أبو داود في سننه، إلا أن البيهقي قد رواه مرفوعاً وموقوفاً. وقال الغزالي في الإحياء: إسناده إلى الرسول غير صحيح؛ لأن في إسناده من لم يسم، وانظر: عون المعبود: ٢/ ٦٩ وإحياء علوم الدين: ٦/ ١١٥٠.

٩- وبما روى من طريق محمد بن أحمد بن الجهم، عن أبي مالك الأشعري، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات يخسف بهم الأرض»^(١).

١٠- وبما روى من طريق أبي داود الطيالسي، عن أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ: «من جلس إلى قينة فسمع منها، صبَّ الله في أذنيه الآنك»^(٢) يوم القيامة»^(٣).

١١- وبما روى من طريق بن شعبان عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من مات وعنده جارية مغنية فلا تصلوا عليه»^(٤).

١٢- وبما روى عن أبي أمامة من الطرق الآتية:

أولاً: من طريق سعيد بن منصور، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن وثمانهن حرام، وقد نزل تصديق ذلك في كتاب الله ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾»^(٥). الآية، والذي نفسى بيده ما رفع رجل قط عقيرة صوته بغناء إلا ارتدفه شيطانان يضربانه على صدره وظهره حتى يسكت»^(٦).

ثانياً: ومن طريق حبيب بن عبد الملك الأندلسي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل تعليم المغنيات ولا شراؤهن ولا بيعهن، ولا اتخاذهن، وثمانهن حرام. وقد أنزل الله ذلك في كتابه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾» والذي نفسى بيده ما رفع رجل عقيرته

(١) الحديث أخرجه السيوطي في الفتح الكبير لابن ماجه عن عبادة بن الصامت، وللنسائي عن رجل. انظر: الفتح الكبير: ٤٢٤/٣.

(٢) والقينة هي: الجارية المغنية، والآنك: هو الرصاص الأبيض، وقيل: الأسود.

(٣) انظر: المحلى: ٥٧/٩. وفي الزوائد: ضعيف. وراجع الزوائد: ٩١/٤.

(٤) راجع المحلى: ٥٧/٩.

(٥) سورة لقمان: الآية ٦.

(٦) المحلى: ٥٨/٩. والحديث أخرجه أحمد في مسنده ١٣١/٥ بلفظ: «لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ولا تجارة فيهن، وأكل أثمانهن حرام» وقال: في إسناده ضعف.

بالغناء إلا ارتدفه شيطانان يضربانه بأرجلهما على صدره وظهره حتى يسكت»^(١).

ثالثاً: ومن طريق عبد الملك بن حبيب أيضاً أن النبي ﷺ قال: «إن الله حرم تعليم المغنيات. وشراؤهن وبيعهن، وأكل أثمانهن حرام»^(٢).

رابعاً: ومن طريق سعيد بن منصور، قال رسول الله ﷺ: «تبیت طائفة من أمتي على لهو ولعب وأكل وشرب فيصبحوا قردة وخنازير، يكون منها خسف وقذف. ويبعث على حي من أحيائهم ريح فتفسفهم كما نسفت من كان قبلهم، باستحلالهم الحرام ولبسهم الحرير وضربهم الدفوف واتخاذهم القيان»^(٣).

خامساً: من طريق سعيد بن منصور أيضاً: قال رسول الله ﷺ: «إن الله بعثنى رحمة للعالمين، وأمرني بمحو المعازف والمزامير، والأوثان والصلب، لا يحل بيعهن ولا شراؤهن ولا تعليمهن، ولا التجارة بهن، وثمانهن حرام»^(٤).

١٣- وبما روى من طريق ابن حبيب، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رجل: يا رسول الله! لى إبل أفأحدو فيها؟ قال: نعم. قال: أفأغنى فيها؟ قال: اعلم أن المغنى أذناه بيد شيطان يرغمه حتى يسكت»^(٥).

١٤- وبما روى من طريق سعيد بن منصور، عن أبي هريرة: قال: قال رسول الله ﷺ: «يمسخ قوم من أمتي فى آخر الزمان قردة وخنازير. قالوا: يا رسول الله! يشهدون أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله؟ قال: نعم، ويصلون ويصومون ويحجون. قالوا: فما بالهم يا رسول الله؟ قال: اتخذوا المعازف والقينات والدفوف، ويشربون هذه الأشربة، فباتوا على قولهم وشراهم، فأصبحوا قردة وخنازير»^(٦).

(١) المحلى: ٥٨/٩.

(٢) المحلى: ٥٨/٩.

(٣) المرجع السابق: ص ٥٢.

(٤) المرجع السابق.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق: ٥٩/٩.

١٥- وبما روى من طريق البخارى عن أبى عامر أو أبى مالك الأشعرى، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليكون من أمتى قوم يستحلون الخنز والحريز والخمر والمعازف»^(١).

هذا ما ورد من طريق السنة للمذهب الأول.

ثانيًا: من الآثار:

فقد استدل أصحاب المذهب الأول منها بالآتى^(٢):

١- بما روى عن ابن مسعود فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾. الآية^(٣). فقال: الغناء والذى لا إله غيره. وهذا من طريق ابن أبى شيبة. وفى رواية أخرى قال: الغناء ونحوه.

٢- وبما روى من طريق وكيع عن ابن عباس فى هذه الآية قال: الغناء وشراء المغنية.

٣- وبما روى من طريق سعيد بن منصور عن ابن عباس قال: الغناء حرام والمعازف حرام، والمزمار حرام، والكوبة حرام^(٤).

٤- ومن الطريق السابق عن حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم، قال: الغناء ينبت النفاق فى القلب.

(١) والحديث أخرجه البخارى فى صحيحه (باب الحريز) وصورته عند البخارى صورة التعليق؛ ولذا ضعفه ابن حزم، ووصله أبو داود، والمعازف: الملاحى. قاله الجوهري. ولأحمد من حديث أبى أمامة: «إن الله (أمرنى) أن أمحق المزامير والكبارات. يعنى البرابط - والمعازف»، وله من حديث قيس ابن سعد بن عباد: «إن ربي حرم على الخمر والكوبة والقينة»، وله فى حديث لأبى أمامة: «باستحلالهم الخمر، وضربهم بالدقوف» وكلها ضعيفة. ولأبى الشيخ من حديث مكحول مرسلاً: «الاستماع إلى الملاحى معصية» الحديث. ولأبى داود من حديث ابن عمر: «سمع مزماراً فوضع أصبعيه على أذنيه» قال أبو داود: وهو منكر.

وراجع البخارى ٧٨/٢١ وما بعدها، وإحياء علوم الدين ١١٢٦/٦.

(٢) انظر: المحلى: ٥٩/٩ وما بعدها.

(٣) لقمان الآية: ٦.

(٤) قال ابن الأثير فى النهاية: هى النرد. وقيل: هى الطبل. وقيل: هى البرط. وفى الإحياء: هى طبل

مستطيل، دقيق الوسط، واسع الطرفين، وضربها عادة المختنن. وانظر: إحياء علوم الدين:

١١٢٧/٧.

٥ - ومن هذا الطريق عن إبراهيم أيضاً قال : كان أصحابنا يأخذون بأفواه السكك يحرقون الدفوف .

٦ - وبما روى من طريق ابن أبي شيبة ، عن مجاهد في قول الله - تعالى - : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ ﴾ . . قال : الغناء . وهو أيضاً قول حبيب بن أبي ثابت .

٧ - ومن الطريق السابق عن عكرمة في هذه الآية ، قال : « الغناء » .

الفريق الثاني :

واستدل أصحاب الرأى بالكتاب والسنة والآثار .

أ - أما الكتاب منه :

قول الله - تعالى - : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ ^(١) وقوله - تعالى - : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٣) .

ب - أما السنة فمنها :

١ - ما روى من طريق مسلم بن الحجاج ، عن عائشة قالت : « جاء حبش يغنون في يوم عيد في المسجد ، فدعاني النبي ﷺ حتى وضعت رأسي على منكبه ، فجعلت أنظر إليهم حتى كنت أنا التي انصرفت عن النظر » ^(٤) . وفي رواية أخرى قالت : دخل على رسول الله ﷺ وعندى جاريثان تغنيان بغناء بعات ، فاضجع على الفراش ، وحول وجهه ، فدخل أبو بكر ، فانتهرني ، وقال لي : أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فقال له رسول الله ﷺ : دعهما » ^(٥) .

(١) سورة البقرة : الآية : ٢٩ .

(٢) البقرة الآية : ٢٧٥ .

(٣) الأنعام الآية : ١١٩ .

(٤) المحلى : ٦٣ / ٩ .

(٥) السماع لابن القيسراني : ص ٣٨ .

وفى رواية أخرى عنها من طريق مسلم : أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان تغنيان وتضربان ورسول الله ﷺ مسجى فى ثوبه ؛ فانتهرهما أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ وجهه وقال : «دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد»^(١) .

٢- وبما روى من طريق أبي داود ، عن نافع مولى ابن عمر ، قال : سمع ابن عمر زمزما ، فوضع أصبعه فى أذنيه ، ونأى عن الطريق ، وقال لى : يا نافع هل تسمع شيئا؟ قلت : لا ، فرفع أصبعه من أذنيه وقال : كنت مع النبى ﷺ وسمع مثل هذا ، ووضع مثل هذا^(٢) .

٣- وبما روى عن طريق سفيان الثورى عن أبى إسحاق السبيعى ، عن عامر بن محمد البجلي أنه رأى أبا مسعود البدرى؟ وقرزة بن كعب ، وثابت بن زيد ، وهو فى عرس وعندهم غناء ، فقال لهم : هذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ؟ فقالوا : إنه رخص لنا فى الغناء فى العرس ، والبكاء على الميت من غير نوح^(٣) .

جـ- الآثار :

وقد استدلل الفريق الثانى لمذهبه من الآثار بما يأتى :

١- بما روى من طريق حماد بن زيد وغيره عن محمد بن سيرين أن رجلاً قدم المدينة بجوار ، فأتى إلى عبد الله بن جعفر ، فعرضهن عليه ، فأمر جارية منهم فأحدث ، قال : أ يضرب بالدف - وقال هشام : بالعود - حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك ، فقال ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزمار الشيطان ، فساومه ثم جاء إلى ابن عمر فقال : إنه غبن بسبعمائة درهم ، فإمّا أن تعطىها إياه ، وإمّا أن ترد عليه بيعه . فقال : نعطىها إياه^(٤) .

(١) السماع ص ٣٨ والإحياء : ١١٣٧/٦ .

(٢) المحلى ٦٢/٩ والحديث خرجه أبو داود فى سننه : ٥٧٨/٢ وفى «التعليق قال أبو على اللؤلؤ : سمعت أبا داود يقول : هذا حديث منكر ، وهذا الحديث روى من طريق آخر عند ابن ماجه بلفظ : «سمع صوت طبل» ، إلا أن صاحب الزوائد ضعفه .

(٣) السماع : ص ٥٩ ، والمحلى : ٦٢/٩ - وحديث النوح متفق عليه من حديث أم عطية : أخذ علينا النبى صلى الله عليه وسلم - فى البيعة لأن نوح . وانظر : الإحياء : ١١٣٤/٦ .

(٤) المحلى : ٦٣/٩ .

- ٢- وبما روى من طريق وكيع ، عن ميسرة ، قال : مر علىّ بن أبي طالب على قوم يلعبون الشطرنج ، فقال : ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون^(١) .
- ٣- وبما روى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن إبراهيم النخعي أن أصحاب ابن مسعود كانوا يستقبلون الجوارى فى المدينة معهن الدفوف فيشققونها^(٢) .
- ٤- وبما نقل عن سعيد بن جبير ، ومحمد بن سيرين أنهما كانا يحسنان اللعب بالشطرنج^(٣) .
- ٥- وبما نقل عن سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان يغنى بالعود^(٤) .

أدلة القول الثالث:

أما صاحب القول الثالث ، فقد استدل لما ذهب إليه بالقياس على جواز بيع إناء الذهب والفضة .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

توجيه الأدلة

أولاً: الفريق الأول:

وقد وجه الفريق الأول أدلته على النحو التالي :

١- قالوا في الأحاديث التي استدلووا بها : إن جميع هذه الأحاديث إنما تدل على حرمة البيع ، إما بالنص أو بالقياس ، وجميعها قد ورد فيها النهى عن اللهو والغناء بها إلا ما استثنى في بعضها ، وإذا نهى عن ذلك فيكون النهى عن آله أولى .

٢- أما وجه الدلالة من الآثار : فقد قالوا : بأنها كلها تدل على الحرمة صراحة ؛ لأن الآية بينت حكم شراء آله اللهو وأنه حرام وقد فسر الآية من هم أعرف الناس بها ، وهم فسروا الهوى بالغناء ونحوه ، كالعازف والمزمار والكوبة . وبذلك يكون حراماً بنص الآية ومنهى عنه بالنص ، فلا ينعقد فيه العقد . لأنها آلات للتلهى بها موضوعة للفسق والفساد ، فلا تكون أموالاً ؛ فلا يجوز بيعها^(١) .

ثانياً: الفريق الثاني:

وقد وجه الفريق الثاني أدلته على النحو التالي :

١- أن الآيات التي ذكرها تدل على جواز البيع ، فإنه لم يأت نص بتحريم شيء من ذلك ، بل رأى أبو حنيفة الضمان على من كسر شيئاً من ذلك^(٢) .

٢- أما الأحاديث ففيها إقرار النبي ﷺ بالغناء ، فإنه أجاز له لعائشة وأقرها عليه ،

(١) بدائع الصنائع : ١٤٤/٥ .

(٢) المرجع السابق .

ولم ينكر عليها ذلك، بل أنكر على أبي بكر انتهاره عائشة بقوله لها: أمزمار الشيطان عند رسول الله ﷺ؟ بل صرح له الرسول ﷺ بقوله: «دعهما» وفي هذا تصريح بالإباحة. وكل ما هو مباح يصح بيعه^(١).

٣- أما الآثار ففيها دليل على الإباحة أيضاً:

ففى أثر ابن عمر لو كان المزمار حراماً سماعه لما أباحه - عليه السلام - لابن عمر ولأميره ﷺ بكسره، وفى السكوت عنه دلالة على الجواز إذا وقع، وإثما تحببه ﷺ كبقية أكثر المباح من أكثر أمور الدنيا كتجنبه الأكل متكثاً، وأن يبيت وعنده دينار أو درهم، وغير ذلك كثير^(٢).

أما الأثر المروى من طريق سفيان، ففيه تصريح بالإباحة فإن فيه أنه رخص فى الغناء فى العرس، ويقاس عليه غيره.

وأما الأثر المروى من طريق حماد، ففيه أن ابن عمر قد سمع الغناء وسعى فى بيع المغنية وهو دليل الجواز.

وأما أثر وكيع: فإن فيه الإنكار على التماثيل فقط، وهذا هو الصحيح عن على - رضى الله عنه - وما ورد غير ذلك فهو غير صحيح وكذوب.

وأما الأثر المروى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن مسعود أن أصحابه كانوا يستقبلون الجوارى وهن يغنين ويضربن بالدفوف ففيه دلالة على المطلوب، فإن قيل: الدف مجمع عليه، قلنا: هذا تحكم لا نوافق عليه^(٣).

فإذا كان كبار التابعين قد ثبت عنهم أنهم استعملوا مثل هذه الآلات كما روى فى الأثرين الأخيرين عن ابن سيرين وابن عوف، ففي أثر ابن سيرين أنه كان يحسن اللعب بالشطرنج، وفى أثر ابن عوف أنه كان يغنى بالعود، فإذا ثبت هذا ثبت إباحة استعمال هذه الآلات، وإباحة الاستعمال دلالة على جواز بيع مثل هذه الآلات^(٤).

أما ما استدل به الفريق المخالف لمذهبنا فجميع ما استدل به لا حجة له فيه؛ لأن

(١) المرجع السابق.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) المحلى ٦٢/٩.

(٤) السماع للقيصرانى ص ٧٥ والمحلى ٥٥/٥.

الأحاديث التي اعتمد عليها كلها ضعيفة ، ولا يصح الاحتجاج بها ، بل ما صح منها فهو حجة عليه^(١) .

ففى الحديث الأول من أدلتهم : عبد الله بن زيد بن الأزرق ، وهو مجهول . وفى الثانى خالد بن زيد الجهنى ، وهو مجهول ، وأما الثالث فهو حديث مغشوش مدلس ، لأن الزهرى المذكور فيه ليس هو ابن شهاب ، لكنه رجل زهرى مجهول اسمه عبد الرحيم .

وكذا بقية الأحاديث فى تحريم البيع ، لا يصح الاحتجاج بها ؛ لأن فيها ضعفاً^(٢) . وأما الآثار التي استدلوأ بها فلا يصح الاحتجاج بها أيضاً لوجود المعارض لها من فعل الصحابة والتابعين .

ثم إن نص الآية ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ .

وهذه صفة من اتصف بها كان كافراً بلا خلاف ، إذا اتخذ سبيل الله - تعالى - هزواً ، فهذا هو الذى ذمه الله تعالى ، وما ذم قط (عز وجل) من اشترى لهو الحديث ليتلهى به ويروح عن نفسه ولا يضل عن سبيل الله ، تعالى . فبطل تعلقهم بقول كل من ذكرنا .

وكذلك من اشتغل عامداً عن الصلاة بقراءة القرآن أو بقراءة السنن أو بحديث يتحدث به ، أو ينظر فى حاله ، أو بغناء ، أو بغير ذلك فهو فاسق عاص لله ، تعالى . ومن لم يضع فرضاً أو شيئاً منه اشتغالاً بما ذكر فهو معسن^(٣) .

ثالثاً: الضيق الثالث:

وقد وجه صاحب القول الثالث أدلته لمذهبه على النحو التالى :

(١) السماع : ص ٧٥ ، والمحلى : ٥٥ / ٥ .

(٢) المحلى : ٥٦ / ٩ .

(٣) المرجع السابق : ص ٢٣٦ .

إنه لما كان إناء الذهب يصح بيعه قطعاً مع ما فيه من النص على حرمة استعماله للمرء - وذلك بالنظر إلى المنفعة المقصودة منه بتصنيعه حلياً، أو نقوداً أو ما شابه ذلك، أو بالنظر إلى أنه يمكن الاستغناء عنه بدون استعمال فلا تحصل الحرمة فكذلك إذا كانت الآلة من الجوهر النفيس كان الانتفاع بها ممكناً بعد كسرها؛ لأن الجوهر النفيس لا تقل قيمته كثيراً برضه، بخلاف غير الجوهر النفيس، فإنه تقل قيمته عند الرض وقد يتلف^(١).

٤- الترجيح والاختيار؛

بعد أن استعرضنا موقف العلماء وأدلتهم في هذا الموضوع، بقي علينا أن نبين المذهب الراجح، والذي يمكن أن يؤخذ به ويعتمد عليه في الإفتاء والقضاء.

وحتى يكون الترجيح والاختيار على أساس علمي، فيحسن بنا أن نبين موقف العلماء من سماع الغناء وآلاته؛ لأن هذا هو المعول عليه في الأدلة السابقة، فإننا قد لاحظنا أن الأدلة التي اعتمد عليها كل فريق لتعزيد مذهبه إنما تعتمد في عمومها أو في أغلب أحوالها على إباحة الغناء وسماعه، أو عدم إباحته، فنقول:

لقد تكلم العلماء في الغناء من جهة التحريم والإباحة، واختلفت أقوالهم، وتباعدت مذاهبهم، وتباينت استدلالاتهم.

فمنهم من رأى كراهته وأنكر استماعه وحرمة.

ومنهم من رأى خلاف ذلك مطلقاً، فأباحه وصمم على إباحته، ومنهم من فرق بين أن يكون الغناء مجرداً أو أضيف إليه آلة كالعود والطنبور وغيرها من الآلات ذوات الأوتار، والدفوف والمعاذف والقضيب، فأباحه على انفراد، وكرهه إذا انضاف إلى غيره، وحرّم سماع الآلات مطلقاً^(٢).

(١) انظر: مطالع الدقائق، باب البيع، والروضة: ٣/ ٣٥٢.

(٢) السماع: نقلاً عن النويري صاحب نهاية الأرب: ص ١٦.

وأما مذاهب الأئمة الأربعة فإننا نلخصها بما ذكره الإمام القرطبي في تفسيره^(١)، والغزالي في «الإحياء» نقلاً عن أبي الطيب الطبري فنقول:

١- وأما مالك بن أنس: فإنه نهى عن الغناء وعن استماعه، فإذا اشترى جارية ووجدها مغنية كان له ردها، وهو مذهب سائر أهل المدينة إلا إبراهيم بن سعيد، فإنه كان لا يرى به بأساً.

وقال ابن خوير منداد: فأما مالك فيقال عنه إنه كان عالماً بالصناعة، وكان مذهبه تحريمها، روى عنه أنه قال: تعلمت هذه الصناعة وأنا غلام شاب، فقالت لى أُمى: أى بنى إن هذه الصناعة يصلح لها من كان صبيح الوجه ولست كذلك، فاطلب العلوم الدينية، فصحبت ربيعة، فجعل الله ذلك خيراً^(٢).

٢- وأما الشافعي: فالغناء عنده مكروه يشبه الباطل، فقد روى عنه أنه قال: «الغناء مكروه يشبه الباطل، ومن استكثر منه فهو سفيه ترد به شهادته»^(٣).

٣- وأما مذهب أحمد بن حنبل، فقد ذكرت عنه ثلاث روايات^(٤).

٤- وأما مذهب أبي حنيفة فإنه كان يكره الغناء مع إباحته شرب النبيذ غير المسكر، ويجعل سماع الغناء من الذنوب. وكذلك مذهب سائر أهل الكوفة، ولا يعرف بين أهل البصرة خلاف في كراهية ذلك، إلا ما روى عن عبدالله بن الحسن العنبري أنه كان لا يرى به بأساً^(٥).

هذا هو موقف العلماء والفقهاء من سماع الغناء وآلاته.

ولكن يلاحظ من تتبع الأدلة والآثار التي وردت في هذا الموضوع أن الراجح هو إباحة الغناء وسماعه، بل وسماع آلاته، وأن المتقدمين كانوا أكثر الناس تسامحاً وأبعد عن التزمّت في سماع الغناء، وكذلك كان الصوفية. وقد صح أن بعض

(١) ٥٦/١٤، ٥٥.

(٢) المرجع السابق: ١٩، والإحياء للغزالي: ١١٢١/٦ طبعة الشعب.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: القرطبي: ٥٦/١٤.

(٥) المرجع السابق، والسماع: ١٥ والإحياء: ١١٢٣/٦.

الصحابة والتابعين سمعوا الغناء وحضروا مجالسه ، بل صح أن رسول الله ﷺ أباحه ، والأحاديث الصحيحة فى ذلك كثيرة :

منها : ما سبق ذكره عند استدلال الفريق الثانى لمذهبه بصحة بيع آلات اللهو المباح والغناء^(١) .

ومنها : ما جاء عند ابن ماجه^(٢) ، عن عائشة ، قالت : دخل على أبو بكر وعندى جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاولت به الأنصار فى يوم بعث قالت : وليستا بمغنيتين . فقال أبو بكر : أمزورة الشيطان فى بيت النبى ﷺ ؟ وذلك فى يوم عيد الفطر . فقال النبى ﷺ : إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا .

ومنها : ما رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط عن عائشة^(٣) أن النبى ﷺ مر بنساء الأنصار فى عرس لهن وهن يغنين :

وأهداها لها كبشا يذبح فى الغد
وروحك فى البارى وتعلم ما فى غد
فقال ﷺ : ما يعلم ما فى غد إلا الله .

وهذا الحديث قد رواه الحاكم أيضاً بلفظه عن عائشة وصححه .

ومنها ما ورد عند ابن ماجه عن الربيع بنت معوذ قالت : دخل على رسول الله ﷺ صبيحة عرسى وعندى جاريتان تغنيان وتندبان آبائى الذين قتلوا يوم بدر ، وتقولان ما تقولان : «وفينا نبى يعلم ما فى غد» .

فقال : أما هذا فلا تقولوه ، ما يعلم ما فى غد إلا الله .

ومنها : ما رواه البخارى وأبو داود كما عند ابن ماجه ، إلا أن فيه : فقال : «دعى هذا وقولى بالتى كنت تقولين» .

(١) راجع أيضاً الإحياء : ٦ / ١١٢٤ .

(٢) سنن ابن ماجه : ١ / ٦١٢

(٣) مجمع الزوائد : ٤ / ٢٨٩ .

ومنها ما جاء عند النسائي^(١) عن عامر بن سعد قال : « دخلت على قريظة بن كعب ، وأبى مسعود الأنصاري في عرس وإذا جوار يغنين ، فقلت : أنتما صاحبا رسول الله ﷺ ومن أهل بدر يفعل هذا عندكم ؟ فقالا : اجلس إن شئت فاسمع معنا ، وإن شئت اذهب ، فقد رخص لنا في اللهو عند العرس .

وأما الأحاديث التي تدل على إباحة اللهو مطلقاً فمنها :

ما ورد عند البخاري^(٢) عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : « زُفَّت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال لي رسول الله ﷺ : « يا عائشة أما كان معكم لهو ؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو » .

ومنها ما جاء عند البخاري^(٣) أيضاً من رواية جابر - رضي الله عنه - قال : نكح بعض الأنصار بعض أهل عائشة ، فأهدتها إلى قباء ، فقال لها رسول الله ﷺ : أهديت عروسك ؟ فقالت : نعم ، قال : فأرسلت معها بغناء ، فإن الأنصار يحبونه ؟ قالت : لا . قال : فأدركها يا زينب - امرأة كانت تغني بالمدينة^(٤) .

وقد صح أن بعض الصحابة والتابعين سمعوا الغناء وحضروا مجالسه فقد نقل أبو طالب المكي إباحة السماع عن جماعة من الصحابة ، فقال : سمع من الصحابة عبدالله بن جعفر ، وعبدالله بن الزبير ، والمغيرة بن شعبة ، وغيرهم . وقال : قد فعل ذلك كثير من السلف الصالح : صحابي ، وتابعي بإحسان ، وقال : لم يزل الحجازيون عندنا بمكة يسمعون السماع أفضل أيام السنة ، وهي الأيام المعدودات التي أمر الله عباده فيها بذكره كأيام التشريق ، ولم يزل أهل المدينة مواظبين كأهل مكة على السماع إلى زماننا هذا ، فأدركنا أبا مروان القاضي وله جوار يسمعون الناس اللحن . وكان لعطاء جارتان تلحنان فكان أخواته يستمعون إليهما^(٥) .

(١) سنن النسائي : ١٣٦ / ٢ .

(٢) البخاري مع شرحه عمدة القاري : ١٤٠ / ٢٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) هذه الزيادة الأخيرة : من الراوي .

(٥) المهمات نقلاً عن الغزالي : ص ١٧ .

وقال صاحب الأغاني : إن عطاء بن أبي رباح - وهو تلميذ ابن عباس - ختن ابنه ، فدعا في حفل ختانه القريض وابن سريع ليغنيا لنا فيه .

القول في استماع الأوتار وآلاته:

وأما القول في استماع القضيبي ، ويقال التقير كما يقال له الطقطقة أيضاً ، فلا فرق بينه وبين الأوتار في إباحتها إذ لم نجد في إباحته وتحريمه أثراً صحيحاً ولا سقيماً ، وإنما استباح المتقدمون استماعه ؛ لأنه لم يرد الشرع بتحريمه ، فكان أصله الإباحة . وأما الأوتار فالقول فيه كالقول في القضيبي لم يرد دليل صحيح بتحريمها ، وكل ما أوردوه في التحريم فغير ثابت عن الرسول ﷺ ولأجل هذا صار الحل مذهباً لأهل المدينة لا خلاف بينهم في إباحة استماعه^(١) .

وكذلك أهل الظاهر ، فبنوا الأمر فيه على مسألة الحظر والإباحة . وآخر من كان يستبيح استماعه من الأئمة المحتذى بهم : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي المعروف بالشيرازي^(٢) ببغداد ، والسبب أنه كان في بدء أمره على مذهب أهل الظاهر ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ، وكان في زهده وتقشفه بالمحل الذي لا يخفى إلا على جاهل لا يعتد به^(٣) .

وكان في عصره ببغداد وغيرها جماعة من الأئمة من سائر الفرق يعرفون هذا من مذهبه وسيرته ، ولم يظهر واحد منهم أنه أنكر الفعل ؛ لأنه لم يستعمل ذلك إلا من وثيقة ، إذ لا يحتمل مثله أن يكون فعله طرباً ولهواً ولعباً محرماً ؛ لأن هذا لا يليق بسيرته وطريقته^(٤) .

وقد صح أن سماع الأوتار مذهب أهل المدينة ، وقد روى عن إبراهيم بن سعد الزهري^(٥) أنه قدم العراق سنة أربع وثمانين ومائة (١٨٤هـ) فأكرمه الرشيد وأظهر

(١) راجع الإحياء : ١١٢٤/٢ وما بعدها .

(٢) توفي سنة ٤٧٦هـ .

(٣) السماع : ص ٦٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق : ص ٦٦ .

بره، وسئل عن الغناء فأقر بتحليله^(١). وقد اجتمع الأئمة على توثيق إبراهيم بن سعد، وعدالته، والرواية عنه، واتفق البخاري ومسلم على إخراج حديثه في الصحيحين، ولم تسقط عدالته بفعله عند أهل العلم^(٢). فكيف تسقط عدالة المستمع؟ بل قلد القضاء ببغداد على جلالته، وقلد أبوه القضاء بالمدينة علي شرفها، وقد علم من مذهبهما إباحة استماع الأوتار، وهؤلاء الذين رروا عنه - وهم أهل الحل والعقد في الآفاق - إنما سمعوا عنه، وروا عنه بعد استماعهم غناؤه وعلمهم بأنه يبيحه، وفيهم الإمام أحمد بن حنبل، ولا شك أنه سمع غناؤه ثم سمع الحديث^(٣).

وهذا أمر لم يرد في تحليله ولا في تحريمه عن رسول الله ﷺ نص يرجع إلى رسول الله ويعول عليه، فكان حكمه الإباحة لما سبق، وإنما تركه من تركه من المتقدمين تورعاً كما تركوا البس اللين، وأكل الطيب، وشرب البارد، والاستمتاع بالنساء الحسان.

ومعلوم أن هذا كله حلال لفاعله، وقد ترك رسول الله ﷺ أكل الضب، وسئل عنه أحرام هو؟ فقال: لا، ولكن لم يكن بأرض قومي؛ فعافته نفسه. وأخذ وأكل بين يديه ﷺ^(٤).

يقول القيصراني: ثم جاء قوم بعد هذا الصدر فغالوا القول فيه مخافة أن يشتغل الناس به عما هو أولى منه، ثم جاء قوم بعد هؤلاء فحرموه جهلاً وتقرباً إلى الله - تعالى - بالزهد والصلاح، ولم يقفوا على حقيقة حكمه^(٥).

والراجح في هذا الموضوع ما ذهب إليه أهل المدينة، فقد روى عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أنه قال: «إذا رأيت أهل المدينة اجتمعوا على شيء فاعلم أنه سنة».

(١) ولد سنة ١٠٨هـ، وتوفي سنة ١٨٤هـ.

(٢) السماع: ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٦٦ و ٦٧.

(٤) المرجع السابق.

(٥) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ٩٧/١٣ عن ابن عمر، وابن عباس بروايات كلها صحيحة، كما ذكره النووي في شرحه له. وانظر: مسلم بشرح النووي ٩٧/ ١٢ - ١٠٢ (حديث أكل الضب).

(٥) السماع: ص ٦٧.

ومثله قول الشافعى -رضى الله عنه-: «ما وجدت عليه متقدّمى أهل المدينة فلا يدخل قلبك شك أنه الحق»^(١).

المزامير وآلات الملاهى الأخرى:

وأما القول فى المزامير والملاهى، فقد وردت الأحاديث الصحيحة بجواز استماعها، فمن ذلك:

ما روى عن على بن أبى طالب -رضى الله عنه- قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما هممت بشيء مما كان أهل المدينة يفعلونه غير مرتين، كل ذلك يحول بينى وبين ما أريد من ذلك، ثم ما هممت بعدها بشيء حتى أكرمنى الله -عز وجل- برسالته»^(٢).

وهذا الأمر وإن كان قبل النبوة والرسالة، ونزول الأحكام أو الفرق بين الحلال والحرام، فإن الشرع كما ورد وأمره الله -عز وجل- بالبلاغ والإنذار أقره الله على ما كان عليه فى الجاهلية، ولم يحرمه كما حرم ما عصمه الله عنه مما هم به فى كلتا الليلتين، وعصمه عن ذلك الأمر^(٣).

والذى يدل على أنه باق على الإباحة، قول الله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^(٤).

وبيان ذلك ما روى عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يخطب قائماً ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائماً. يخطب خطبتين. وكن الجوارى إذا أنكحوهن يملون يضربون بالدف والمزامير فيتسلل الناس، ويدعون رسول الله ﷺ قائماً فعاتبهم الله -عز وجل- فقال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً﴾^(٥).

(١) مناقب الشافعى: ص ١٩٦ تحقيق الدكتور عبد الغنى عبد الخالق.

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه، وانظر: البخارى بشرح القارئ ١٩/١٠٨.

(٣) السماع: ص ٧١.

(٤) سورة الجمعة الآية: ١١.

(٥) انظر: البخارى: ٦/٢٤٧، ومسلم: باب الجمعة ٥٨٩/٥٩٠.

والله - عز وجل - عطف اللهو على التجارة، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، وتحليل التجارة بالإجماع، فثبت أن هذا الحكم مما أقره الشرع على ما كان عليه في الجاهلية؛ لأنه غير محتمل أن يكون النبي ﷺ حرمه ثم يمر به على باب المسجد يوم الجمعة، ثم يعاتب الله - عز وجل - من ترك رسول الله ﷺ قائماً، وخرج ينظر إليه ويستمع. ولم ينزل في تحريمه آية ولا سن رسول الله ﷺ شيئاً، فعلمنا بذلك بقاءه على حاله^(١).

ويؤيد ذلك ما روى من طريق البخارى، عن عائشة في كتاب النكاح. أنها زُفَّت امرأة من الأنصار إلى رجل من الأنصار، فقال رسول الله ﷺ: «أما كان معكم من لهو؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو»^(٢).

وما روى في التلخيص على المستدرک للحاكم من حديث عبدالله بن عميرة، قال: حدثني زوج درة^(٣) بنت أبي لهب قال: دخل على رسول الله ﷺ حين تزوجت درة، فقال: «وهل من لهو»^(٤). وبذلك استدلل القيصراني على الإباحة فقال:

فثبت بهذه الأحاديث الصحيحة ما قلناه وهو الإباحة، ومن صنف في الرد على مستمعه إنما اعتمد على أن فلائاً كرهه، وأن فلائاً حرمه، أو باستدلال حديث لا أصل له، وليس لأحد إذا صح الحديث عن رسول الله ﷺ أن يحل حراماً، أو يحرم حلالاً. وقد ورد في هذا الباب غير حديث يدل على الجواز.

فإن قيل تروون عن النبي ﷺ أنه قال: لا تشهد الملائكة من لهوكم هذا إلا الرهان والتصال.

فيجواب: بأن هذا الحديث فيه ضعف، والذي صح وأخرجه الحاكم: «ما من

(١) السماع: ص ٣٣.

(٢) البخارى: ١٤٨/٢٠.

(٣) هو عبد الله بن عمر كما في التقريب: ٥٥٨/٢، وراجع السماع: ص ٧٧.

(٤) هذا الحديث لم يخرج الحاكم وإنما ورد في التلخيص على المستدرک: ١٨٤/٢ من رواية البخارى ومسلم عن عائشة، قالت: نقلت امرأة من الأنصار إلى زوجها، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «هل كان معكم لهو؟ فإن الأنصار يحبون اللهو».

شئ تحضره الملائكة من اللهو إلا ثلاثة : مداعبة الرجل مع امرأته ، وإجراء الخيل ، والنضال ، وهذا ما أجاب به صاحب كتاب السماع^(١) .

وبناء على هذا فإننى أرجح مذهب الفريق الثانى ، وهو المذهب القائل بجواز بيع آلات الغناء المباح ، وذلك لقوة أدلته ، ولأن ذلك هو الموافق لروح الشريعة الإسلامية ، فإنه لا يلزم من شراء آلة اللهو أن تستعمل فيما حرمه الله ؛ لأن الحرمة ليست صادرة من ذات الآلة بل لمعنى خارجى عنها ، وهو اللهو أو الغناء ، وذلك على فرض الحرمة ، فإذا لم يتحقق ذلك فهى مباحة فى نفسها^(٢) ، أما كون البيع مظنة لذلك فيمكن أن نقول : «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» كما هو الحديث المتفق على صحته^(٣) .

فمن نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله - تعالى - فهو فاسق ، وكذلك كل شئ غير الغناء ، ومن نوى به ترويح نفسه ليتقوى بذلك على طاعة الله - عز وجل - وتنشيط نفسه بذلك على تنفيذ أوامر الله ، فهو مطيع محسن وفعل هذا من الحق^(٤) .

وقد كان لرسول الله ﷺ حمار يتروح عليه .^(٥) وعن ابن عباس - رضى الله عنه - أنه كان يقول لأصحابه إذا دأبوا فى الدرس - أحمضوا : ميلوا إلى الفكاهة - وهاتوا من أشعاركم ، فإن النفس تمل كما تمل الأبدان .

وفى صحف إبراهيم - عليه السلام - : «على العبد أن يكون له ثلاث ساعات :

(١) السماع ص ٧٣ والحديث لم أجده بهذا اللفظ ، ولم أجده عند الحاكم فى المستدرک . وإنما قد وجد عند أبى داود فى باب الجهاد ومسنود ابن حنبل فى باب الخيل : ليس اللهو من اللهو إلا فى ثلاث . وذكر بقية الحديث . وانظر : المعجم المفهرس : ١٤٦ / ٤ .

(٢) الإحياء ١١٢٤ / ٦ .

(٣) الحديث أخرجه النسائى فى سننه فى كتاب الطلاق ، عن علقمة ، عن عمر - رضى الله عنه - وراجع سنن النسائى ١٠١ / ٢ ونص الحديث : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه» .

(٤) المحلى : ٦٠ / ٩ .

(٥) الحديث أخرجه مسلم ، وانظر : المعجم المفهرس : ٣١٥ / ١١ .

ساعة يناجى فيها ربه، وساعة يحاسب فيها نفسه، وساعة يخلى فيها بين نفسه ولذاته فيما يحل ولا يحرم»^(١).

فإن فعل الإنسان ما فيه ترويح لنفسه فى الحدود المباحة له شرعاً ليس بمحظور عليه، وهو من الحق ما دام قاصداً الصلاح.

أما من لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه، كخروج الإنسان إلى بستانه منتزهاً، وقعوده على باب داره متفرجاً، وكذا سائر أفعاله المباحة.

فالمباح فى نفسه فى بعض الأحيان قد يكون حراماً، ومثال ذلك السير أو الجلوس فى الطريق العام، فمع أن السير أو الجلوس فى هذه الحالة مباح إلا أنه قد يكون حراماً، وذلك إذا لم يعط الطريق حقها، كالنظر إلى ما حرمه الله، وعدم غض البصر. وكذلك الأكل والشرب مما أحله الله وهو مباح فى نفسه، أما إذا وصل إلى مرحلة يتأكد منها ضرر نفسه أصبح محرماً عليه ذلك فى هذه الحالة.

والحرام فى نفسه قد يحل فى بعض الأحيان، فمثلاً الخمر حرام فى نفسها، ومع ذلك فإنها تحل لمن غص بلقمة ولم يجد غيرها لإزالة غصته، فالخمر وإن كانت محرمة أصلاً إلا أنها أبيحت هنا لعارض الحاجة والضرورة. وما يكون لعارض فلا يلتفت إليه، فإن البيع حلال ولكنه يحرم بعارض الوقوع فى وقت النداء يوم الجمعة ونحوه من العوارض.

وعلى ذلك فالشئ قد يكون حراماً، وقد يكون حلالاً بحسب، ما يترتب عليه من أثر^(٢).

فالغناء وسماع آلاته لو خرج السماع فيها عن اللهو المحرم لم يحرم. والمراد باللهو المحرم ما يوجب الفجور والفسوق والفحشاء ونحو ذلك - لا مطلق الغفلة عن الله - تعالى - لوجودها فى المباحات^(٣).

(١) التابلسى «إيضاح الدلالات»: ص: ٢٨.

(٢) راجع الغزالي، (الإحياء): ٦/ ١١٢٧، ١١٥٢ وما بعدها.

(٣) إيضاح الدلالات: ص ٤١.

فمن سمع هذه الأشياء من غير حضور شيء من المحرمات، وهو حافظ قلبه من الخواطر الرديئة، والشهوات المحرمة فلا يحرم عليه السماع المذكور ما دام كذلك، أما إذا عقل وعزم قلبه على شهواته المحرمة حرم عليه السماع حيثئذ.

فأمر السماع دائر على مقاصد القلب المحرمة والمحللة. فمتى مال القلب إلى الحرام مال السماع في حقه هو فقط إلى الحرام، ولا يجوز له أن يحكم على غيره بما فيه. ومتى مال القلب عن الحرام إلى المباح مال في حقه فقط لا في حق سواه^(١).

وقد رجع الإمام الشافعي -رضي الله عنه- عن قوله في تحريم الغناء والسماع، وما روى عنه بالتحريم فقد رجع عنه بعد ذلك^(٢).

يقول الإمام الغزالي: «وأما الشافعي -رضي الله عنه- فليس بتحريم الغناء من مذهبه أصلاً. وقد نص الشافعي وقال في الرجل يتخذ صناعة: لا تجوز شهادته، وذلك لأنه من اللهو المكروه، الذي يشبه الباطل. ومن اتخذ صناعة كان منسوباً إلى السفاهة، وسقوط المروءة، وإن لم يكن محرماً بين التحريم، فإن كان لا ينسب نفسه إلى الغناء ولا يؤتى لذلك، ولا يؤتى لأجله، وإنما يعرف بأنه قد يطرِب في الحال فيترنم بها -لم يسقط هذا مروءته، ولم يبطل شهادته، واستدل بحديث الجاريتين اللتين كانتا تغنيان في بيت عائشة -رضي الله عنها^(٣).

وقال يونس بن عبد الأعلى: سألت الشافعي -رضي الله عنه- عن إباحة أهل المدينة السماع، فقال الشافعي: لا أعلم أحداً من علماء الحجاز كره السماع، إلا ما كان منه في الأوصاف، فأما الحداء، وذكر الأطلال، والمراح، وتحسين الصوت بألحان الأشعار -فمباح^(٤).

وحيث قال الشافعي إنه لهو مكروه يشبه الباطل صحيح، ولكن اللهو من حيث إنه لهو ليس بحرام، فلعِب الحبشة ورقصهم لهو. وقد كان ﷺ ينظر إليه ولا يكرهه. بل اللهو واللغو لا يؤاخذ الله -تعالى- به إن عني به أنه فعل ما لا فائدة فيه،

(١) إيضاح الدلالات: ص ٤١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع الإحياء: ١١٤٧ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

فإن الإنسان لو وقف على نفسه من يضع يده على رأسه فى اليوم مائة مرة فهذا عبث لا فائدة له . ولكنه لا يحرم . وأما قول الشافعى : إنه يشبه الباطل . فهذا لا يدل على اعتقاد تحريمه ، بل لو قال هو باطل صريحاً لما دل أيضاً على التحريم ، وإنما يدل على خلوه عن الفائدة ، فالباطل ما لا فائدة فيه^(١) .

فقول الرجل لامرأته مثلاً : بعت نفسى منك ، وقولها : اشتريت . عقد باطل مهما كان القصد اللعب والمطايبة ، وليس بحرام إلا إذا قصد به التملك المحقق الذى منع الشرع منه .

وأما قوله مكروه فينزل على بعض المواضع التى ذكرت ، أو ينزل على التنزيه . فقد نص على إباحة لعب الشطرنج ، وذكر : إنى أكره كل لعب ، وتعليقه يدل عليه ، فإنه قال : ليس ذلك من عادة ذوى الدين والمروءة ، فهذا يدل على التنزيه لا التحريم .

وأما رد الشافعى الشهادة بالمواظبة عليه فلا يدل على تحريمه ، أيضاً بل قد ترد الشهادة بالأكل فى السوق ، وتخرم المروءة ، بل الحياكة مباحة وليست من صنائع ذوى المروءة ، وقد ترد شهادة المعترف بالحرفة . فتعليقه يدل على أنه أراد بالكراهة التنزيه .

وهذا هو الظن أيضاً بغيره من كبار الأئمة ، فإن أرادوا التحريم فما ذكرناه حجة عليهم^(٢) .

والمواظبة على اللهو جنائية ، وكما أن الصغيرة بالإصرار والمداومة عليها تعتبر كبيرة ، فكذلك بعض المباحات بالمداومة عليها تصير صغيرة ، ومن هذا القبيل اللعب بالشطرنج ، فإنه مباح ، ولكن المواظبة عليه مكروهة كراهية شديدة^(٣) .

ويذكر لنا الطب الحديث^(٤) من أضرار المواظبة على اللعب بالشطرنج الأمراض الآتية :

(١) المرجع السابق .

(٢) يراجع الإحياء : ١١٤٧/٦ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع : عن دار الهلال (طبيبك الخاص) إبريل سنة ١٩٧١ م ص : ٨٦ وما بعدها .

- ١ - تصلب الشرايين وزيادة الكوليسترول في الدم .
 - ٢ - زيادة ضغط الدم المرضية وتدهور النشاط الوظيفي للجسم عامة .
 - ٣ - زيادة عدد ضربات القلب وزيادة احتمالات الإصابة بضيق التنفس .
 - ٤ - الصداع النصفي ، والتهيجان العصبي ، والترفة والسرطان .
 - ٥ - ترسيب بلورات حمض البوليك التي تسبب داء النقرس ، كما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى شلل نصفي مؤقت .
 - ٦ - انحناء العمود الفقري وظهور منحنيات يعرفها أطباء العظام .
 - ٧ - الإصابة بالانزلاق الغضروفي في الفقرات القطنية وتعاظم الإلتهين والطرف السفلي .
- ولعل هذا ما جعل الإمام الغزالي - الذي سبق الطب الحديث بأكثر من ألف عام - يعبر عن المواظبة على لعب الشطرنج بقوله «جناية» لأن في ذلك جناية على النفس والصحة معاً .
- أما إذا كان الغرض اللعب القليل والتلذذ باللهو - فهو مباح ، لما فيه من ترويح القلب ، إذراحة القلب معالجة له في بعض الأوقات لتثبيت دواعيه فتستغل في بعض الأوقات بالجد في الدنيا ، كالكسب والتجارة ، أو في الدين كالصلاة والقراءة^(١) .
- ثم إننا إذا نظرنا إلى العلة التي يتعلل بها الفريق المانع لبيع الآلات في غير الجواهر النفيسة - كما هو اتجاه الفريق الثالث - لوجدنا أن المنفعة قد تكون في غير الجواهر النفيسة أيضاً .
- على أن هذه المنفعة قد لا تقاس بمقياس مادي بحث ، وربما قيس من الناحية المعنوية وكانت قيمتها أضعاف أضعاف هذه القيمة المادية .
- ثم إننا لو قلنا بعدم جواز الانتفاع بها وبحرمة بيعها لأوقع ذلك في الحرج المنهى عنه شرعاً ، وقد قال الله - تعالى - : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٢) .

(١) راجع الإحياء : ١١٤٦/٦ .

(٢) سورة الحج الآية : ٧٨ .

كما أنه يلزم على القول بمنع بيع آلات اللهو والغناء أن يمنع الناس من استعمال أجهزة الراديو والتلفزيون وغير ذلك مما هو شبيه بها . وذلك لأنها تعتبر من آلات اللهو في كثير من الأحيان، بل ويظهر منها في بعض الأحوال ما هو محرم بلا جدال، ومع ذلك لا أظن أن أحداً يقول إن هذه الأجهزة - التي أصبحت من ضرورات الحياة في مجال العلم، والثقيف، والترفيه، وعوناً لنا على مشاق الحياة وقسوتها يحرم استعمالها، وبالتالي يحرم بيعها وشراؤها، لأنها آلات لهو أو غناء، ولا ينكر أحد أيضاً أن مثل هذه الآلات هي آلات لهو في بعض - بل في غالب الأحوال، ومع ذلك لا يلزم من كونها آلة من آلات وسائل اللهو أن يحرم استعمالها أو بيعها وشراؤها؛ لأنه يمكن استخدامها في الحدود التي أحلها الله لنا، وتحقق معها المصلحة المشروعة .

ومع ذلك فإن الأمانة العلمية تقتضي أن نقرر بأنه قد ظهر لنا من خلال البحث حديث صحيح يحرم بيع المغنيات، ولم أجد من يتكلم فيه، وهو ما روى عن أبي أمامة عن ابن ماجة بلفظ^(١) «نهى رسول الله ﷺ عن بيع المغنيات، وعن شرائهن وكسبهن، وعن أكل أثمانهن» .

ومع ذلك فإنه يمكن أن نقول لا تقويض ولا رجوع عما اخترنا، فكل ما يمكن أن يقال هنا إن هذا الدليل خاص وما نحن فيه عام، وذلك على فرض اعتبارها (المغنية) آلة من آلات اللهو والغناء؛ لأنه يمكن الجمع بين هذا الحديث وبين الأحاديث الأخرى الصحيحة المبيحة للغناء، وآلاته مثل الدف - والدف من آلات اللهو - بأن النهي يقتصر على ما ورد النص بخصوصه .

فلعل النص قد رأى أن مثل هذا في الغالب مجاله الاحتراف أو ما مآله إليه، وفي ذلك عون على الفسق والفجور .

ولعل ما يقوى وجهة نظرنا ما ورد في كتب التفسير عند قوله - تعالى - :

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وهي الآية نفسها التي استدل بها المانعون على المنع .

فقد ذكر الطبري أن البعض ينزل الشراء على حقيقة البيع، والشراء المعروف

(١) سنن ابن ماجة ٢ / ٨٧١ .

بمبادلة الثمن بالبيع . ورووا بذلك خبراً عن رسول الله ﷺ وهو : « لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ، ولا التجارة فيهن ، ولا أثمانهن » وفيهن نزلت هذه الآية : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَّهُوَ الْحَدِيثَ ﴾ .

يقول الطبري : وهذا الحديث عن أبي أمامة -رضي الله عنه- ثم ذكر له عدة طرق أخرى ، منها : لا يحل تعليم المغنيات ، ولا بيعهن ، ولا شراؤهن ، وثمانهن حرام ، وقد نزل تصديق ذلك في كتاب الله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَّهُوَ الْحَدِيثَ ﴾ . . إلى آخر الآية (١) .

وقد جاء في سبب النزول : أن الآية نزلت في الضر بن الحارث ، اشترى كتب الأعاجم ، وكان يحدث بها قريشاً ويقول : إن كان محمد ﷺ يحدثكم بحديث عاد وثمود - فأنأ أحدثكم بحديث رستم ، وأسفنديار والأكاسرة ، كما كان يشتري القيان ، ويحملهن على معاشرة من أراد الإسلام ومنعه منه (٢) .

هذا ، وإن كان الغالب أن المراد بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، إلا أن ما ورد للمجتهدين وأصحاب التفسير في هذا الشأن يفيد هذا العموم ، ويبقى النص على خصوصه .

فقد جاء في تفسير الطبري قوله : حدثنا بشر بسنده عن قتادة في قوله : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَّهُوَ الْحَدِيثَ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ والله لعله ألا ينفق فيه مالا ولكن اشتراؤه استحبابه . بحسب المرء من الضلالة أن يختار حديث الباطل على حديث الحق ، وما يضر على ما ينفع (٣) .

كما جاء في تفسير ابن عباس عند قوله - تعالى - : ﴿ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قوله : سبيل الله ، قراءة القرآن . وذكر الله ، إذا ذكره وهو رجل من قريش اشترى جارية مغنية (٤) .

(١) راجع الطبري ، (جامع البيان) ٦٠ / ٢١ ، وأبو حيان البحر المحيط : ١٨٣ / ٧ وما بعدها .

(٢) انظر : الرازي ، (مفاتيح الغيب) : ٤٩٠ / ٦ .

(٣) انظر : الطبري ، (جامع البيان) : ٦١ / ٢١ .

(٤) المرجع السابق .

ويقول أبو حيان في سبب النزول : ولما ذكر من صفات القرآن الحكمة وأنه هدى ورحمة، وأن متتبعه فائز، ذكر حال من يطلب من بدل الحكمة باللهو، وذكر مبالغته في ارتكابه حتى جعله مشترياً له، وباذلاً فيه رأس عقله، وذكر علته وأنه الإضلال عن طريق الله، وقد نزلت هذه الآية في النضر بن الحارث كان يتجر إلى فارس، ويشترى كتب الأعاجم، فيحدث قريشاً بحديث رستم وأسفنديار، ويقول : أنا أحسن حديثاً.

وقيل نزلت في ابن أخطل، اشترى جارية تغنى بالسب، وبهذا فسر لهو الحديث بالمعازف والغناء.

يقول أبو حيان : والظاهر أن الشراء هنا مجاز عن اختيار الشيء وصرف عقله بكليته إليه.

ويقول ابن عطية : والذي يرجح أن الآية نزلت في لهو الحديث مضافاً إلى الكفر، فلذلك اشتدت ألفاظ الآية بقوله : ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى آخره^(١).

وقال صاحب التحرير : «ويظهر لى أنه أراد بلهو الحديث، ما كان يظهره من الأحاديث في تقوية دينهم، والأمر بالدوام عليه، وتفسير صفة الرسول، وأن التوراة تدل علي أنه من ولد إسحاق، يقصدون صد أتباعهم عن الإيمان، وأطلق اسم الشراء لكونهم يأخذون على ذلك الرشا والجعائل من ملوكهم، ويؤيده ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أى : عن دينه»^(٢).

ويذكر الإمام الرازى في تفسيره عن قوله - تعالى - : ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ : إن اللهو قد يقصد به الإحماض. فقد نقل عن ابن عباس أنه قال : أحمضوا. ونقل عن النبي ﷺ أنه قال : «روحوا القلوب ساعة فساعة»^(٣) ويشهد له ما في مسلم : يا حنظلة ساعة وساعة. هذا من ناحية.

(١) انظر : أبو حيان، (البحر المحيط) : ١٨٣ / ٧ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الحديث ذكره الرازى وقال : رواه الديلمي عن أنس مرفوعاً. وانظر : مفاتيح الغيب : ٦ / ٤٩٠.

ومن ناحية أخرى قد يكون التحريم المراد فى حديث الجارية بالنظر إلى الذات ، لأن فى بيعها إهانة لها وتحقيراً للأدمية التى كرمها الله فى قوله - تعالى - : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ ^(١) . وحث على تحريرها بمختلف الطرق . وفى بيعها وتداولها بقصد الغناء احتراف للتجارة فيها وفتح لهذا الباب على مصراعيه . وقد يجرم ذلك إلى الابتعاد عما هو أفضل لهم وأكرم ، وهو إطلاق سراحها وتحريرها من رق العبودية . ويمكن أن يقوى هذا الاتجاه ما جاء فى حديث أبى أمامة من بعض طرقه بلفظ التجارة .

أما الأحاديث التى وردت من روايات أخرى مختلفة بلفظ القينة والنهى عن بيعها وشرائها ، فإنها ضعيفة ، وعلى فرض صحتها فإنها قد لا تخرج عما ذكرناه فى الحديث السابق ؛ لأن القينة هى الجارية المغنية .

وبذلك يترجح ما ذهبنا إليه بلا تعارض ، والجمع بين الأدلة إن أمكن أولى من إعمال البعض وإهمال البعض الآخر . والله هو الموفق والهادى إلى سواء السبيل .
والله أعلى وأعلم..

* * *

(٢) الإسراء : الآية ٧٠ .

فهرس القسم الأول

٧	مقدمة
٢٥	تمهيد
٢٧	الأطوار التي مر بها الفقه الإسلامى حتى القرن الثامن الهجرى.
٢٧	المرحلة الأولى
٢٨	المرحلة الثانية
٢٩	المرحلة الثالثة
٣١	المرحلة الرابعة
٣٣	الباب الأول: الحركة العلمية فى القرن الثامن الهجرى
٣٣	تمهيد
٣٥	الفصل الأول: مظاهر الحركة العلمية ومميزاتها
٣٩	نساء القرن الثامن الهجرى اللاتى ساهمن بنشاط فى هذه الحركة
٥١	الفصل الثانى: فى سمة التأليف الفقهى والأصولى
٥٤	الفصل الثالث: فى أئمة فقهاء القرن الثامن
٥٤	أولاً- فقهاء الشافعية
٦١	ثانياً- فقهاء الحنفية
٦٤	ثالثاً- فقهاء المالكية
٦٦	رابعاً- فقهاء الحنابلة

الفصل الرابع: فى العوامل التى ساعدت على ازدهار الحركة العلمية فى	
القرن الثامن الهجرى	٦٨
تمهيد	٦٨
مقومات الحركة العلمية	٦٩
أولاً- النزعة الدينية	٧٠
ثانياً- منزلة العلم والعلماء	٧٢
ثالثاً- المحافظة على ما بقى من التراث الإسلامى ، وتحديد ما فقد منه بعد	
حرب التتار	٧٣
رابعاً- ازدهار المدارس الفقهية ، وانتشار المكتبات العلمية ، وتنافس	
الأمراء والحكام فى بنائها	٧٥
١- المدارس التى وجدت بالقاهرة فى هذا العصر	٧٥
٢- المكتبات	٧٩
الفصل الخامس: الإنتاج العلمى لحركة القرن الثامن العلمية	٨٣
أولاً: الإنتاج الفقهى	٨٣
ثانياً: المؤلفات الأصولية للقرن الثامن	١٠٥
الباب الثانى: فى جمال الدين الأستوى من مولده إلى وفاته	١١١
الفصل الأول	١١١
١- التعريف به	١١١
٢- نسبه	١١٢
٣- مولده	١١٣
رسم توضيحى للنسب	١١٤
٤- نشأته وحياته	١١٥

- ٥ - اشتغاله بالحياة السياسية والإدارية ١١٦
- ٦ - ثقافته ١١٧
- ٧ - الإمام الأسنوى الفقيه (فقهه) ١١٨
- الفصل الثانى: فى العوامل التى ساعدت على تكوين ثقافة الأسنوى وازدهارها ١٢١
- العامل الأول: تنشئته ١٢١
- العامل الثانى: أسرته وعائلته ١٢١
- والده: الحسن بن على بن عمر ١٢١
- خاله: سليمان بن جعفر ١٢٢
- عمه: عبد الرحيم بن على ١٢٣
- أخوه الأكبر: محمد بن الحسن ١٢٣
- أخوه الآخر: نور الدين بن الحسن ١٢٣
- ابن عمه: محمد بن أحمد بن على ١٢٣
- العامل الثالث: اشتغاله بالعلم على علماء عصره ١٢٣
- العامل الرابع: الحياة الفكرية والحركة العلمية ١٢٤
- أساتذة الإمام الأسنوى (شيوخه) ١٢٥
- أولاً: فى الحديث ١٢٥
- (١) الأيوبى: عبد القادر بن عبد العزيز ١٢٥
- (٢) الدبوسى: يونس بن إبراهيم ١٢٥
- (٣) الصابونى: عبد المحسن بن أحمد ١٢٦
- (٤) شمس الدين القماح: محمد بن أحمد بن إبراهيم ١٢٦
- (٥) ابن الأثير: حسين بن أسد بن الأثير ١٢٦
- ثانياً: فى الفقه ١٢٦

- (١) السنكلونى : مجد الدين أبو بكر بن عبد العزيز ١٢٦
- (٢) الوجيزى : أحمد بن محمد بن أحمد الواسطى ١٢٧
- (٣) القونوى : علاء الدين على بن إسماعيل بن يوسف ١٢٨
- (٤) السبكى : تقى الدين على بن عبد الكافى ١٢٨
- (٥) التستري : بدر الدين محمد بن أسعد ١٢٩
- (٦) الجلال القزوينى : محمد بن عبد الرحمن بن عمر ١٣٠
- (٧) السنباطى : محمد بن عبد الصمد ١٣٠
- ثالثاً : فى النحو : ١٣٠
- (١) الأنصارى : أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الرحمن ١٣١
- (٢) أبو حيان التوحيدى : محمد بن يوسف بن على ١٣١
- رابعاً : فى العلوم العقلية ١٣٢
- (١) التستري ١٣٣
- (٢) القونوى ١٣٣
- العامل الخامس : أقرانه : ١٣٣
- أقران جمال الدين الأسنوى ١٣٣
- (١) ابن النقيب : أحمد بن لؤلؤ بن عبد الله ١٣٣
- (٢) العقيلى : عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل ١٣٤
- (٣) بهاء الدين المراغى المصرى : عبد الوهاب بن عبد المولى ١٣٥
- (٤) محمد الأنصارى : محمد بن عبد البر بن يحيى ١٣٥
- (٥) محمد بن عبد اللطيف بن يحيى بن على الأنصارى السبكى ١٣٦
- (٦) تاج الدين المراكشى : محمد بن يوسف ١٣٦
- (٧) التبريزى المصرى : محمود بن على بن إسماعيل ١٣٦

العامل السادس : استعداده الشخصى والذهنى	١٣٧
العامل السابع : صفاته وأخلاقه	١٣٨
العامل الثامن : مكانته العلمية	١٣٨
الفصل الثالث: فى وفاته وآثاره	١٤١
أولاً: وفاته وورثاء العلماء له	١٤١
ثانياً: آثاره	١٤٧
(أ) آثاره العلمية البشرية (تلاميذه)	١٤٧
(١) البيجورى : إبراهيم بن أحمد	١٤٧
(٢) برهان الدين الأبناسى : أبو محمد إبراهيم بن أيوب	١٤٧
(٣) البلقينى : عمر بن رسلان بن نصر	١٤٨
(٤) شهاب الدين ابن العماد : أحمد بن عماد بن أحمد	١٤٨
(٥) الحافظ أبو الفضل العراقى : عبد الرحيم بن الحسين	١٤٩
(٦) بدر الدين القونوى : الحسن بن على بن إسماعيل	١٤٩
(٧) زين الدين المراغى المصرى : أبو بكر بن حسين بن عمر	١٥٠
(٨) صدر الدين القونوى : عبد الكريم بن على	١٥٠
(٩) سراج الدين المقرئ : عبد اللطيف بن أحمد	١٥١
(١٠) نور الدين الهيثمى : على بن أبى بكر بن سليمان	١٥١
(١١) سراج الدين ابن الملقن : عمر بن على	١٥١
(١٢) شرف الدين الغزى : أبو الروم عيسى بن عثمان	١٥٢
(١٣) شمس الدين العراقى : محمد بن أحمد بن خليل	١٥٣
(١٤) ابن الجزرى : محمد بن محمد بن على	١٥٣
(١٥) ابن سند اللخمى : محمد بن موسى بن سيد	١٥٣

١٥٤	(١٦) الدميرى : كمال الدين محمد بن موسى
١٥٤	(١٧) محب الدين القونوى : محمود بن على بن إسماعيل
١٥٥	(١٨) ابن معلق : محمد بن عبد الكريم بن محمد
١٥٥	(١٩) بدر الدين المصنف : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزركشى
١٥٦	(٢٠) القاضى شرف الدين الأنصارى : مؤنس بن محمد بن حجة
١٥٧	(ب) آثار الأسنوى الفكرية (مؤلفاته أو إنتاجه العلمى)
١٥٧	تمهيد
١٥٧	منهجه فى التأليف
١٦٠	إنتاجه العلمى (مؤلفاته)
١٦١	(١) الأشباه والنظائر
١٦١	(٢) الإلقاء
١٦١	(٣) البحر المحيط
١٦٢	(٤) التمهيد فى تنزيل الفروع الفقهية على الأصول
١٦٣	سبب التأليف
١٦٤	باب الحكم الشرعى وأقسامه
١٦٥	مسألة
١٦٧	(٥) التنقيح (فى الفقه)
١٦٧	(٦) الجامع (فى الفقه)
١٦٨	(٧) الجواهر المضيئة
١٦٨	(٨) الكوكب الدرى
١٦٩	الباب الأول فى الأسماء
١٦٩	فصل فى لفظ الكلام

١٧١	مسألة
١٧٣	مسألة
١٧٣	مسألة
١٧٥	(٩) المهمات الغامضة فى أحكام المتناقضة
١٧٥	(١٠) «المهمات» على الرافعى والروضة
١٧٧	(١١) النافع
١٧٧	(١٢) الهداية إلى أوهام الكفاية
١٧٨	(١٣) إيضاح المشكل من أحكام الختنى (المشكل)
١٧٩	(١٤) تذكرة النبیه فى تصحيح التنبيه
١٧٩	(١٥) جواهر البحرين فى تناقض الخبرين (فى الفقه)
١٨١	(١٦) زوائد المنهاج (فى الفقه)
١٨١	(١٧) زوائد الأصول على منهاج الأصول للبيضاوى
١٨١	(١٨) شرح البحر المحيط (فى الفقه)
١٨١	(١٩) شرح التسهيل لابن مالك
١٨١	(٢٠) شرح التنبيه (فى الفقه)
١٨٢	(٢١) شرح ألفية ابن مالك (فى النحو)
١٨٢	(٢٢) شرح أنوار التنزيل للبيضاوى «فى التفسير»
١٨٢	(٢٣) شرح سنن ابن ماجه (فى الحديث)
١٨٢	(٢٤) طبقات الفقهاء الشافعية
١٨٥	(٢٥) طراز المحافل فى ألغاز المسائل (فى الفقه)
١٨٥	نماذج من الألغاز :
١٨٦	أولا : من باب الطهارة

١٨٦ ثانيا: من باب ما يوجب الغسل
١٨٦ ثالثا: من باب الصلاة
١٨٧ رابعا: من باب ستر العورة
١٨٧ خامسا: من باب ما يفسد الصلاة
١٨٧ سادسا: من باب صلاة الجمعة
١٨٨ سابعا: من كتاب الحج
١٨٨ ثامنا: من كتاب الحجر
١٨٨ تاسعا: من كتاب اللقطة
١٨٨ (٢٦) فتاواه
١٨٨ (٢٧) المسائل الأسنوية (الفتاوى الحموية)
١٩٠ (٢٨) كافى المحتاج إلى شرح المنهاج
١٩٢ (٢٩) مختصر الشرح الصغير للرافعى
١٩٢ (٣٠) مطالع الدقائق فى تحرير الجوامع والفوارق
١٩٢ (٣١) نجب الظواهر فى أجوبة الجواهر
١٩٢ (٣٢) نزهة النواظر فى رياض النظائر
١٩٣ (٣٣) نصيحة أولى النهى (فى الفقه)
١٩٣ (٣٤) نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول للبيضاوى
١٩٣ (٣٥) نهاية الراغب فى شرح عروض ابن الحاجب
	خاتمة: فى الفروق الفقهية، النية - السواك - التيمم، الغسل من الجنابة -
١٩٥ بيع آلات اللهو والغناء
١٩٧ المبحث الأول: الفروق الفقهية عند الأسنوى، وتطورها التاريخى
١٩٩ أ - التعريف بالجوامع والفوارق

ب- التطور التاريخي للفروق الفقهية	٢٠١
ج- الفروق عند الأسنوى ومنهجه في تأليفها	٢١١
د- مقارنة بين فروق الأسنوى وفروق القرافي	٢١٤
المبحث الثاني: في موقف العلماء من وجوب النية في الوضوء	
والغسل والتيمم	٢١٩
المطلب الأول: في تحقيق معنى النية، وتبيين ما هيتهما لغة وشرعاً	٢٢١
١- في اللغة	٢٢١
٢- في الشرع	٢٢٢
المطلب الثاني: في بيان محل النية، ووقتها، والمجزئ منها شرعاً	٢٢٨
١- محل النية	٢٢٨
٢- وقت النية	٢٢٩
٣- الحكمة من لزوم النية للأعمال الشرعية وحاجتها إليها	٢٣٠
المطلب الثالث: في بيان ما يقتدر إلى النية الشرعية	٢٣٣
أ- الأوامر قسمان	٢٣٣
ب- النواهي والمباحات	٢٣٤
المطلب الرابع: في بيان موقف العلماء من وجوب النية في الوضوء	
والغسل والتيمم	٢٣٥
١- موقف الجمهور	٢٣٥
٢- مذهب الأوزاعي ومن وافقه	٢٣٥
٣- مذهب الثوري وأصحاب الرأي	٢٣٥
٤- أدلة الفريق الثاني والثالث	٢٣٦
٥- أدلة الجمهور	٢٣٦

٢٣٧	٦- توجيه الأدلة
٢٤١	المطلب الخامس: الترجيح والاختيار
٢٤٥	المبحث الثالث: السواك
٢٤٧	المطلب الأول: فى تعريف السواك
٢٤٨	المطلب الثانى: فى حكم السواك ومذاهب العلماء فيه
٢٤٨	- الأدلة
	المطلب الثالث: فى حكم السواك للصائم بعد الزوال وآراء الفقهاء
٢٥٠	فى ذلك
٢٥٠	أولاً: أدلة من قال إن السواك لا يكره إلا بعد الزوال
٢٥١	ثانياً: أدلة من قال إن السواك لا يكره إلا بعد العصر
٢٥١	ثالثاً: أدلة من أباح السواك فى كل وقت حتى للصائم
٢٥٤	المطلب الرابع: فى الترجيح والاختيار
٢٥٦	المطلب الخامس: فى الاستياك بالأصبع وهل يجزئ فى السنة؟
٢٥٦	- مذاهب العلماء
٢٥٧	- الأدلة
٢٥٨	- الترجيح
٢٥٩	المطلب السادس: فى كيفية استخدام السواك، والأوقات التى يندب فيها ..
٢٥٩	- كيفية الاستعمال
٢٦٠	- وقت الاستعمال
٢٦١	المبحث الرابع: الغسل من الجنابة
٢٦٣	المطلب الأول: فى تحقيق ماهية الغسل من الجنابة
٢٦٣	أ- تحقيق الغسل

٢٦٣	ب- الجنبابة
	المطلب الثاني: فى موقف الفقه الإسلامى فى الغسل من المنى إذا خرج عن
٢٦٥	محله ولم يندفع أو لم يظهر فى الخارج
٢٦٦	- سبب الخلاف
٢٦٧	- الأدلة والتوجيه
٢٦٧	أدلة الفريق الأول
٢٦٨	أدلة الفريق الثانى
٢٦٨	أدلة الفريق الثالث
٢٦٩	أدلة الفريق الرابع
٥٦٩	أدلة القول الخامس
٢٧٠	الترجيح
	المطلب الثالث: فى حكم الفقه الإسلامى من العمليات الجراحية التى ينشأ
٢٧١	عنها عدم تدفق المنى وعدم خروجه
٢٧١	أولاً: من الفقه الحنفى
٢٧٢	ثانياً: من الفقه المالكى
٢٧٢	ثالثاً: من الفقه الشافعى
٢٧٢	رابعاً: من الفقه الحنبلى
٢٧٣	خامساً: من فقه الشيعة الإمامية
٢٧٣	سادساً: من فقه الشيعة الإباضية
٢٧٤	الترجيح والاختيار
٢٧٥	المبحث الخامس: فى التيمم
٢٧٧	المطلب الأول: فى تعريف التيمم

٢٧٧	أ- التيمم فى اللغة
٢٧٧	ب- التيمم فى الاصطلاح الشرعى
٢٧٧	عند الحنفية
٢٧٧	عند المالكية
٢٧٧	عند الشافعية
٢٧٨	عند الحنابلة
٢٧٩	سبب الخلاف
٢٨٠	المطلب الثانى: فى تاريخ التشريع للتيمم
٢٨١	المطلب الثالث: فى عدد الضربات فى التيمم والمقدار الجزئى فيه
٢٨١	- رأى الفقهاء
٢٨٢	- الأدلة
٢٨٤	- الترجيح
٢٨٦	المطلب الرابع: فى المقدار الواجب مسحه من أعضاء التيمم
٢٨٦	- مذاهب العلماء
٢٨٧	- الأدلة
٢٨٧	- توجيه الأدلة
٢٨٩	- الترجيح
٢٩٠	المطلب الخامس: حكم الاستيعاب فى أعضاء التيمم، ومذاهب العلماء ..
٢٩٠	- مذاهب العلماء
٢٩١	- الأدلة
٢٩١	- توجيه الأدلة
٢٩٢	- الترجيح والاختيار

